

المَلِكُ وَالنَّحْلُ

تأليف

أبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني

(٤٧٩ - ١٠٥٤٨ هـ)

الجزء الأول

تحقيق

محمد سيد كييلاني

ماجستير من كلية آداب جامعة القاهرة

الناشر

دار المعرفة

للطباعة والنشر

بيروت - لبنان

المجلة

العلمية

الطبعة الثانية

العدد ١٣٩٥ - ١٩٧٥ م

المجلة

الطبعة الثانية

١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م

جميع الحقوق محفوظة

المجلة

الطبعة الثانية

العدد

الطبعة

المجلة

الطبعة الثانية

العدد ١٣٩٥ - ١٩٧٥ م

مقدمة

محمد بن عبد الكريم الشهرستاني

٤٧٩ — ٥٤٨ هـ

هو محمد بن عبد الكريم بن أحمد أبو الفتح الشافعي المتكلم ، والمؤلف المشهور . ولد ببلدة شهرستان الواقعة في شمال خراسان ، وبها نشأ وتلقى العلوم على شيوخ عصره مثل أحمد الخوافي ، وأبي القاسم الأنصاري ، وأبي الحسن المدائني ، وأبي نصر بن القاسم القشيري . وظهر ميله إلى التحصيل وإقباله على الدرس منذ صغره . وامتاز بحودة الفهم والاستنتاج والاستقصاء في البحث والتعمق في تناول الموضوعات ، والبعد عن الهوى ، والاعتدال في إصدار الأحكام ، وصحة المنهج الذي يسلكه في بحثه ، والإحاطة بالموضوع من جميع نواحيه .

وكان كغيره من علماء عصره يكثر من الرحلات ، والانتقال من جهة إلى جهة ، والاجتماع بعلماء تلك الجهات وتلاميذها ، وعقد مجالس الدرس في مساجدها . فطوف بنواحي خوارزم وخراسان . وحينما بلغ الثلاثين من عمره شد رحاله إلى مكة لأداء فريضة الحج سنة ٥١٠ هـ . وبعد أن فرغ من أداء الفريضة غادر مكة قاصدا بغداد فأقام بها ثلاثة أعوام ؛ أنقى في خلالها كثيراً من الدروس النافعة بالمدرسة النظامية . وكان كبار العلماء محضرون لسماعه والاستفادة منه .

وقد اهتم المسلمون بدراسة الأديان والمذاهب للرد على أصحابها وألغوا في ذلك كتباً بعضها خاص بطائفة من الطوائف، وبعضها عام: فألف أبو الحسن الأشعري كتابه: «مقالات الإسلاميين». وألف عبد القاهر البغدادي كتابه «الفرق بين الفرق» كما ألف ابن حزم الظاهري كتابه «الفصل في الملل والنحل». أما الكتب الخاصة فمثل «تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة» لليروني. والكتب الكثيرة التي وضعت في الرد على النصارى واليهود، أو في رد بعض الفرق الإسلامية على بعضها الآخر.

إلا أن كتاب «الملل والنحل» للشهرستاني يمتاز عن غيره من الكتب التي ألقت في هذا الموضوع بميزة جعلته فريداً في بابهِ. فهو دائرة معارف مختصرة للإديان والمذاهب والفرق، وللآراء الفلسفية المتعاقبة بما وراء الطبيعة التي عرفت في عصر المؤلف. وقد حاز هذا الكتاب إعجاب الناس وتقديرهم في الشرق والغرب. فنجد مثلاً العالم الألماني «هايربركر» يقول في مقدمة ترجمته للمل والنحل «بواسطة الشهرستاني في كتابه الملل والنحل تستطيع أن نسد الثغرة في تاريخ الفلسفة بين القديم والحديث» وقال العالم الألماني «ملنج» وكان في عصره من المتخصصين في الفلسفة اليونانية «إنه لا يشك في صحة ما نسبته الشهرستاني من الأقوال إلى ديمقريطيس على الرغم من أنه لم يجد هذه الأقوال محفوظة بين ما نقله كتاب الإغريق عن ديمقريطيس».

إلا أننا نجد أحمد أمين يتنقص من قدر الشهرستاني ويطعن في قيمته العلمية، ويقول من شأنه، فيقول في مقدمة «قصة الفلسفة اليونانية» ما نصه: «... ورأيت مؤلفي العرب كالشهرستاني والقفطي وأمثالها قد خلطوا حقاً وباطلاً، فكثيراً ما نسبوا القول إلى غير قائله، وترجموا حياة الفيلسوف ترجمة لا يقرها التاريخ الصحيح، وخلعوا عليها من خيالهم الإسلامي ما لا يتفق وحياة الفلاسفة اليونانيين الوثنيين».

ولا شك في أن أحمد أمين لم يكن موقفاً إلى الصواب فيما قاله عن الشهرستاني وإليك الدليل.

قال الشهرستاني تحت عنوان « رأى تاليس » مانصه « . . . ومن العجب أنه نقل عنه أن المبتدع الأول هو الماء. قال: الماء قابل لكل صورة ومنه أبدع الجواهر كلها؛ من السماء والأرض وما بينهما. وهو علة كل مبدع، وعلة كل مركب من العنصر الجسدي فذكر أن من جمود الماء تكونت الأرض، ومن انحلاله تكون الهواء، ومن صفوة الهواء تكونت النار، ومن الدخان والأبخرة تكونت السماء، ومن الاشتعال الحاصل من الأثير تكونت الكواكب فدارت حول المركز دوران المسبب على سببه بالشوق الحاصل فيها إليه .»

وجاء في قصة الفيلسفة اليونانية لأحمد أمين تحت عنوان « تاليس » ص ١٩ مانصه :
« وإذا التمس الفكر الإنساني مادة تكون أصلا لكل ما يشمل الوجود من ظواهر، فلن يصادف إلا عددا قليلا من ألوان المادة التي يجوز عقلا أن تكون كذلك، إذ لا بد لتلك المادة الأولية للنشوء أن تكون مرنة شديدة الرونة في قابليتها للتشكل في صور مختلفة. وألا تكون محدودة الصفات، محصورة الخواص حتى تتسع لكل شيء .
أفلا تستطيع أن تحرز ماذا تكون تلك المادة الأولية عند قوم يتأخون البحر، فترسخ في نفوسهم صورته، ويدوى في أسماعهم هديره كلما أمسى مساء أو أصبح صباح؟ إنها الماء . فليس عجيبا إذن أن ينهض تاليس أول فيلسوف عرفته الدنيا وأجمع على فلسفته المؤرخون ويجهر بأن الماء هو قوام الموجودات بأسرها . فلا فرق بين هذا الإنسان وتلك الشجرة وذلك الحجر إلا الاختلاف في كمية الماء الذي يتركب منها هذا الشيء، أو ذلك أليس الماء يستحيل إلى صور متنوعة فيصعد في الفضاء بخارا، ثم يعود فيهبط فوق الأرض مطرا، ثم يصيبه برد الشتاء فيكون ثلجا؟ وإذن فهو غاز حيناً، وسائل حيناً، وصلب حيناً . وكل ما يقع في الوجود لا يخرج عن إحدى هذه الصور الثلاث .»

« كان الماء عند تاليس هو الملة الأولى التي صدرت عنها الكائنات، وإليها تعود»

فأى فرق بين ما ذكره الشهرستاني عن تاليس وبين ما ذكره أحمد أمين؟ بل إن

الشهرستاني كان أدق في عباراته وفي تناوله للموضوع من أحمد أمين الذي تبدت عليه السطحية والسذاجة .

ربط الشهرستاني بين ما قاله تاليس عن الماء وبين ما جاء في سفر التكوين السابق على عصر تاليس وهو [إن مبدأ الخلق هو جوهر خلقه الله تعالى ، ثم نظر إليه نظرة الهيبة فذابت أجزاؤه فصارت ماء . ثم ثار من الماء بخار مثل الدخان ، فخلق منه السموات ، وظهر على وجه الماء زبد مثل زبد البحر فخلق منه الأرض ، ثم أرساها بالجبال] .

في حين أن أحمد أمين علل رأى تاليس في الماء بأن هذا الفيلسوف كان يسكن على شاطئ البحر ويسمع هدير الماء صباح مساء . ويرد على هذا الرأي الفاسد أن هناك فلاسفة كانوا يسكنون على شاطئ البحر ، وفي نفس المدينة التي كان يقيم بها تاليس ، ولكنهم لم يقولوا إن الماء هو المدع الأول الذي ظهرت منه سائر الموجودات . وانظر إلى ما أورده الشهرستاني تحت عنوان « رأى أنكساغورس » وهو « قال إن مبدأ الموجودات هو جسم أول متشابه الأجزاء ، وهي أجزاء طيفة لا يدركها الحس ولا يتألفها العقل ، منها كون الكون العلوي منه والسفلي ، لأن المركبات مسبوقة بالبسائط والمختلفات أيضا مسبوقة بالمتشابهات » .

وحكى فرفوربيوس عنه أنه قال : « إن أصل الأشياء جسم واحد موضوع الكل ؛ لانهاية له . ولم يبين ما ذلك الجسم ، أهو من العناصر ؟ أم خارج عن ذلك ؟ قال : ومنه تخرج جميع الأجسام والقوة الجسمانية والأنواع والأصناف » .

وجاء عند أحمد أمين ص ٢٢ « كلا ! لا يمكن أن يكون الماء أصلا للوجود . فهما بلغ الماء من اللزونة وقابلية التشكل فهو ذو صفات معروفة معينة تستطيع أن تميزه بها عن المواد الأخرى . . . إنما أصل الكون مادة لاشكل لها ، ولا نهاية ، ولا حدود » .

وقال الشهرستاني تحت عنوان « رأى أنكسيانس » مانصه « ونقل عنه أيضا أن أول الأوائل من المبدعات هو الهواء ، ومنه تكوّن جميع ما تكون في العالم من الأجرام العلوية والسفلية » .

« قال : ما كوّن من صفو الهواء المحض لطيف روحاني لا يدثر ولا يدخل عليه الفساد ، ولا يقبل الدنس والخبث : وما كون من كدر الهواء كثيف جسماني يدثر ويدخله الفساد ويقبل الدنس والخبث . فما فوق الهواء من العوالم فهو من صفوه ؛ وذلك عالم الروحانيات . وما دون الهواء من العوالم فهو من كدره ؛ وذلك عالم الجسمانيات . ولعله جعل الهواء أول الأوائل لموجودات العالم الجسماني ، كما جعل العنصر أول الأوائل لموجودات العالم الروحاني » .

« وهو على مثال مذهب تاليس ، إذ أثبت العنصر والماء في مقابلته ، وهو قد أثبت العنصر والهواء في مقابلته » .

وعند أحمد أمين ص ٢٤ « إذا كان الماء الذي فرضه تاليس أصلا للتكون لم يصادف من العقل اطمئنانا ، لأنه ليس من الشمول بحيث يسع الكون بأسره . وإذا كانت مادة انكسمندر التي ليس لها شكل ولا حدود لم تسلم من النقد ، فقد نهض أنكسمينس واختار مادة ثلاثة فيها الشمول الذي ينقص الماء ، وفيها الصفات التي تعوز مادة انكسمندر ، ألا وهي الهواء . فهو ذو صفات معروفة لانكسر ، وهو في نفس الوقت يشيع في كل أنحاء الوجود ، يغلف الأرض ، ويملأ في نظره جوانب السماء ، بل ويتغلغل في الأشياء والأحياء مهما دقت . أليست الحياة في صميمها أنفاسا من الهواء تتردد في الصدر شهيقا وزفيرا ؟ إذن فهو الجوهر الأول الذي صدرت عنه جميع الكائنات يتكاثف حينما فيكون شيئا ، ويتخلخل حينما فيكون شيئا آخر . والهواء إذا أمعن في تحلخله انقلب نارا . فإذا ارتفعت كونت الشمس والأقمار . وإذا هو أمعن في التكاثف انقلب سحابا ، ثم أنزل السحاب ماء ، ثم تجمد الماء فإذا هو تربة وصخور » .

هذه أمثلة كافية تبين بوضوح كيف تجنى أحمد أمين على الشهرستاني حين وصفه بأنه يحاط حقًا بباطل في الفلسفة اليونانية .

• • •

وللشهرستاني مؤلفات كثيرة نذكر منها :

١ - المصارعة . قال ابن قيم الجوزية ص ٢٦٣ > ٢ إغاثة اللهفان طبع مصطفى

البابى الحلبي ١٩٦١ م .

« وصارع محمد الشهرستاني ابن سيناء في كتاب سماه : « المصارعة » ، أبطل فيه قوله بقدوم العالم وإنكار العباد ، ونفى علم الرب تعالى وقدرته وخلق العالم . فقام له نصير الإلحاد . وقعد ، ونقضه بكتاب سماه : « مصارعة المصارعة » ، ووقفنا على الكتابين . نصر فيه أن الله تعالى لم يخلق السموات والأرض في ستة أيام وأنه لا يعلم شيئاً ، وأنه لا يفعل شيئاً بقدرته واختياره ولا يبعث من في القبور » ونصير الإلحاد الذي ذكره ابن القيم هو نصير الدين الطوسي .

٢ - نهاية الأقدام في علم الكلام ، نشره المستشرق الإنجليزي الفردجيوم سنة ١٩٣٤ م .

٣ - الجزء الذي لا يتجزأ ، ألحقه الفردجيوم بالكتاب السابق .

٤ - الإرشاد إلى عقائد العباد ، ذكره الشهرستاني في كتابه نهاية الأقدام .

٥ - شبهات أرسطو طاليس وابن سيناء ونقضها ، ذكره الشهرستاني .

٦ - نهاية الأوهام ؛ أشار إليه الشهرستاني في كتابه نهاية الأقدام .

وهناك كتب أخرى نسبها إليه بعض المؤرخين ، ولم نعتز عليها .

• • •

وفد ترجم كتاب الملل والنحل إلى اللغة الفارسية والتركية والألمانية ، وطبع في أوزبا عدة طبعات ، وفي فارس والهند وتركيا . وظهرت منه في مصر عدة طبعات وعنى بعضهم بتخريجه وتحقيقه والتعليق عليه .

وحيما فكرت في تحقيق هذا الكتاب رأيت أن أرجع إلى النسخ الخطية الموجودة منه في دار الكتب المصرية، وفي المكتبة التيمورية، وفي مكتبة الجامعة الأزهرية، وجامعة الدول العربية .

أما الشريط المحفوظ بمكتبة جامعة الدول العربية تحت رقم ٣١٥١ فاتح فلم أطلع عليه لأنى أخبرت أنه غير صالح للخلل وقع في أثناء التقاطه . وأحيانا يقولون إن آلات القراءة مختلفة . وهكذا تنفق الأموال الطائلة في إرسال الموظفين إلى الخارج ، وفي شراء الأشرطة الخام، وفي نقل المخطوطات عليها، وفي مرتبات الموظفين الذين يعملون بالمكتبة المذكورة، ثم تبحث بعد ذلك عن الفوائد العلمية التي تعود على الأفراد أو على المجتمع فلا تجد شيئا، لا كثيراً ولا قليلا .

وأما نسخة دار الكتب فيها نقص وتحريف وتصحيف . وقد كتبت سنة ١١١٧ هـ والنسخة التيمورية جيدة الخط، ذكر في نهايتها أنها حررت في دار السلطنة العلية سنة ١١٨٤ هـ .

وفي مكتبة الجامعة الأزهرية نسخة كتبت سنة ١٠٨٩ هـ عن نسخة مخطوطة سنة ٥٩٨ هـ وبها نسختان أخريان لم يعلم تاريخ كتابتهما .

* * *

وقد استعنت ببعض الكتب النافعة فيما كتبت به لهوامش: مثل «مقالات الإسلاميين» لأبي الحسن الأشعري، و«الفرق بين الفرق» لعبد القاهر البغدادي، و«تحقيق ما للهند من مقولة» للبيروني، و«الكامل للمبرد» وغيرها مما يراه القارى . واستفدت كثيراً من طبعة كيورتن، كما انتفعت بطبعة الشيخ محمد فتح الله بدران .

* * *

أما تقسيم الكتاب إلى أبواب وفصول، ووضع العناوين الكثيرة، فهذا ليس من عمل الشهرستاني، وإنما هو عمل قمت به تسهيلا للقارى .

وقد رأيت إحياء لذكرى المؤلف أن أُلحق كتابه بذييل مختصر أسلك فيه مسلكه،
وأنهج نهجه فاتكلم عما فاتته أن يتكلم عليهما من الديانات القديمة كديانة قدماء المصريين ،
والديانة الصينية واليابانية . ثم أتناول بعض الملل والفرق التي ظهرت حديثاً كالبهائية
والقاديانية . والله الموفق والمعين ؟

محمد سيد كربولي

القاهرة في } ٢٥ محرم سنة ١٣٨١ هـ
٨١ يولييه سنة ١٩٦١ م

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله حمد الشاكرين جميع محامده كلها ؛ على جميع نعمائه كلها ، حمدا كثيرا طيبا مباركا كما هو أهله . وصلى الله على محمد المصطفى رسول الرحمة خاتم النبيين وعلى آله الطيبين الطاهرين : صلاة دائمة بركتها إلى يوم الدين ، كما صلى على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنه حميد مجيد .

وبعد : فلما وفقني الله تعالى لمطالعة مقالات أهل العالم من أرباب الديانات والملل ، وأهل الأهواء والنحل ، والوقوف على مصادرها ومواردها ، واقتناض أو انسابها^(١) وسواردها^(٢) ، أردت أن أجمع ذلك في مختصر يحوى جميع ما تدبّر به المتدينون ، وانتحلوه^(٣) المنتحلون ؛ عبرة لمن استبصر ، واستبصارا لمن اعتبر .

وقبل الخوض فيما هو الغرض لا بد من أن أقدم خمس مقدمات :

المقدمة الأولى : في بيان أقسام أهل العالم جملة مرسلة^(٤) .

المقدمة الثانية : في تعيين قانون يبنى عليه تعديد الفرق الإسلامية .

المقدمة الثالثة : في بيان أول شبهة وقعت في الخليفة ، ومن مصدرها ،

ومن مظهرها ؟

(١) أو انس : جمع آنسة ، وهي للشابة الجميلة الطيبة النفس . والمراد هنا المعلومات القيمة .

(٢) شوازد : مشهورة . (٣) انتحل الشيء : ادعاه لنفسه . والانتحلة ؛ بالكسر ؛ الدعوى .

(٤) مرسلّة : مطلقة .

المقدمة الرابعة : في بيان أول شبهة وقعت في الملة الإسلامية ، وكيفية انشائها^(١) ،
ومن مصدرها ، ومن مظهرها ؟

المقدمة الخامسة : في بيان السبب الذي أوجب ترتيب هذا الكتاب على طريق
الحساب .

المقدمة الأولى

في بيان تقسيم أهل العالم جملة مرسله

- ١ - من الناس من قسم أهل العالم بحسب الأقاليم السبعة . وأعطى أهل كل إقليم حظه من اختلاف الطبائع والأنفس التي تدل عليها الألوان والألسن .
- ٢ - ومنهم من قسمهم بحسب الأقطار الأربعة التي هي : الشرق ، والغرب ، والجنوب ، والشمال . ووفر على كل قطر حقه من اختلاف الطبائع ، وتباين الشرائع .
- ٣ - ومنهم من قسمهم بحسب الأمم ، فقال كبار الأمم أربعة : العرب ، والعجم والروم ، والهند ، ثم زواج بين أمة وأمة : فذكر أن العرب والهند يتقاربان على مذهب واحد ، وأكثر ميلهم إلى تقرير خواص الأشياء والحكم بأحكام الماهيات والحقائق ، واستعمال الأمور الروحانية . والروم والعجم يتقاربان على مذهب واحد ، وأكثر ميلهم إلى تقرير طبائع الأشياء والحكم بأحكام الكيفيات والكميات ، واستعمال الأمور الجسمانية .
- ٤ - ومنهم من قسمهم بحسب الآراء والمذاهب . وذلك غرضنا في تأليف هذا الكتاب . وهم منقسمون بالقسمة الصحيحة الأولى إلى أهل الديانات والمال ، وأهل الأهواء والنحل .

(١) انشائها : انشائها وتفرقتها .

فأرباب الديانات مطلقا مثل المجوس، واليهود، والنصارى، والمسلمين .
وأهل الأهواء والآراء مثل الفلاسفة، والذهرية^(١)، والصابئة، وعبدة الكواكب
والأوثان، والبراهمة .

ويفترق كل منهم فرقا . فأهل الأهواء ليست تنضبط مقالاتهم في عدد معلوم .
وأهل الديانات قد انحصرت مذاهبهم بحكم الخبر الوارد فيها . فافترقت المجوس على
سبعين فرقة . واليهود على إحدى وسبعين فرقة . والنصارى على اثنتين وسبعين فرقة .
والمسلمون على ثلاث وسبعين فرقة . والناجية أبدا من الفرق واحدة ، إذ الحق من
القضيتين المتقابلتين في واحدة ، ولا يجوز أن يكون قضيتان متناقضتان متقابلتان على
شرائع التعادل إلا وأن تقتسما الصدق والكذب . فيكون الحق في إحداها دون الأخرى
ومن المحال الحكم على المتخاصمين المتضادين في أصول العقولات بأنها محقان صادقان .
وإذا كان الحق في كل مسألة عقلية واحداً ؛ فالحق في جميع المسائل يجب أن يكون مع فرقة
واحدة . وإنما عرفنا هذا بالسمع وعنه أخبر التنزيل في قوله عز وجل : (وَ مَن خَافَنَا
أُمَّةً يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ)^(٢)) وأخبر النبي عليه الصلاة والسلام : « سَتَفْتَرِقُ
أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً ، النَّاجِيَةُ مِنْهَا وَاحِدَةٌ ، وَالْبَاقُونَ هَلَكَى . قِيلَ :
وَمَنْ النَّاجِيَةُ ؟ قَالَ : أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ . قِيلَ : وَمَا السُّنَّةُ وَالْجَمَاعَةُ ؟ قَالَ :
مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي » .

وقال عليه الصلاة والسلام : « لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ
إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » .

وقال عليه الصلاة والسلام : « لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ » .

(١) الدهري : يفتح الدال المهملة وتضم : القائل ببقاء الدر ، الذي لا يؤمن بالحياة الأخرى .

(٢) الأعراف آية ١٨١ .

المقدمة الثانية

في تعيين قانون يبنى عليه تعديد الفرق الإسلامية

اعلم أن لأصحاب المقالات طرقاً في تعديد الفرق الإسلامية، لا على قانون مستند إلى أصل ونص، ولا على قاعدة مخبرة عن الوجود. فما وجدت مصنفين منهم متفقين على منهاج واحد في تعديد الفرق.

ومن المعلوم الذي لا مرأى فيه أن ليس كل من تميز عن غيره بمقالة ما؛ في مسألة ما، عد صاحب مقالة. وإلا فتكاد تخرج المقالات عن حد الحصر والعد ويكون من انفراد مسألة في أحكام الجواهر مثلاً معدوداً في عداد أصحاب المقالات فلا بد إذن من ضابط في مسائل هي أصول وقواعد يكون الاختلاف فيها اختلافاً يعتبر مقالة، ويعتد صاحبه صاحب مقالة.

وما وجدت لأحد من أرباب المقالات عناية بتقرير هذا الضابط، إلا أنهم استرسلوا في إبراد مذاهب الأمة كيف اتفق، وعلى الوجه الذي وجد، لا على قانون مستقر، وأصل مستمر فاجتهدت على ما تيسر من التقدير، وتقدر من التيسير حتى حصرتها في أربع قواعد، هي الأصول الكبرى.

القاعدة الأولى: الصفات والتوحيد فيها. وهي تشمل على مسائل: الصفات الأزلية، إثباتاً عند جماعة، ونفياً عند جماعة. وبيان صفات الذات، وصفات الفعل، وما يجب لله تعالى، وما يجوز عليه، وما يستحيل. وفيها الخلاف بين الأشعرية، والكرامية، والجسمة والمعتزلة.

القاعدة الثانية: القدر والعدل فيه. وهي تشمل على مسائل: القضاء، والقدر، والخير والكسب، وإرادة الخير والشر، والمقدور، والمعلوم؛ إثباتاً عند جماعة، ونفياً

عند جماعة . وفيها الخلاف بين : القَدْرِيَّةِ ، والنَّجَّارِيَّةِ ، والجبرية ، والأشعرية ،
والكِرَامِيَّةِ .

القاعدة الثالثة : الوعد ، والوعيد ، والأسماء ، والأحكام ، وهي تشتمل على مسائل :
الإيمان ، والتوبة ، والوعيد ، والإرجاء ، والتفكير ، والتضليل ؛ إثباتا على وجه عند
جماعة ، ونفيا عند جماعة . وفيها الخلاف بين المرجئة ، والوعيدية ، والمعتزلة ، والأشعرية
والكِرَامِيَّةِ .

القاعدة الرابعة : السمع والعقل ، والرسالة ، والإمامة . وهي تشتمل على مسائل :
التحصين ، والتقبيح ، والصلاح والأصاح ، واللطف ، والعصمة في النبوة . وشرائط
الإمامة ، نصا عند جماعة ، وإجماعا عند جماعة . وكيفية انتقالها على مذهب من قال بالنص
وكيفية إثباتها على مذهب من قال بالإجماع . والخلاف فيها بين الشيعة ، والخوارج ،
والمعتزلة ، والكِرَامِيَّةِ ، والأشعرية .

فيذا وجدنا أفراد واحد من أئمة الأمة بمقالة من هذه القواعد ، عددنا مقالته مذهبا
وجماعته فرقة . وإن وجدنا واحدا انفراد بمسألة فلا نجعل مقالته مذهبا ، وجماعته فرقة .
بل نجعله مندرجا تحت واحد ممن وافق سواها مقالته ، ورددنا باق مقالاته إلى الفروع
التي لاتعد مذهبا مفردا ؛ فلا تذهب المقالات إلى غير النهاية ، فإذا تعينت المسائل التي
هي قواعد الخلاف ، تبينت أقسام الفرق الإسلامية ، وانحصرت كبارها في أربع بعد أن
تدخل بعضها في بعض .

كبار الفرق الإسلامية أربع

(١) القَدْرِيَّةِ . (٢) الصفاتية . (٣) الخوارج . (٤) الشيعة .

ثم يتركب بعضها مع بعض ، ويتشعب عن كل فرقة أصناف ، فنصل إلى ثلاث
وسبعين فرقة .

ولأصحاب كتب المقالات طريقان في الترتيب :

أحدهما : أنهم وضعوا المسائل أصولا ، ثم أوردوا في كل مسألة مذهب طائفة طائفة وفرقة وفرقة .

والثاني : أنهم وضعوا الرجال وأصحاب المقالات أصولا ، ثم أوردوا مذاهبهم ، في مسألة مسألة .

وترتيب هذا المختصر على الطريقة الأخيرة ، لأنى وجدتها أضبط للأقسام ، وأليق بيلب الحساب .

وشرطى على نفسى أن أورد مذهب كل فرقة على ما وجدته في كتبهم ؛ من غير تعصب لهم ، ولا كسر عليهم ؛ دون أن أبين صحيحه من فاسده ، وأعين حقه من باطله ، وإن كان لا يخفى على الأفهام الذككية في مدارج الدلائل العقلية لمحات الحق ونفحات الباطل ، وبالله التوفيق .

المقدمة الثالثة

في بيان أول شبهة وقعت في الخليقة ، ومَنْ مَصْدَرُهَا فِي الْأَوَّلِ ،

وَمَنْ مُظَهِّرُهَا فِي الْآخِرِ

اعلم أن أول شبهة وقعت في الخليقة : شبهة إبليس لعنه الله . ومصدرها استبداده بالرأى في مقابلة النص . واختياره الهوى في معارضة الأمر ، واستكباره بالمادة التي خلق منها وهي النار على مادة آدم عليه السلام وهي الطين .

وانشعبت من هذه الشبهة سبع شبهات ، وسارت في الخليقة ، وسرت في أذهان الناس حتى صارت مذاهب بدعة وضلالة ، وتلك الشبهات مسطورة في شرح الأناجيل الأربعة : إنجيل لوقا ، ومارقوس ، ويوحنا ، ومثى ، ومذكورة في التوراة متفرقة على شكل مناظرات بينه وبين الملائكة بعد الأمر بالسجود ، والامتناع منه .

قال كما نقل عنه : إني سلمت أن الباري تعالى إلهي وإله الخلق ، عالم قادر ، ولا يسأل عن قدرته ومشيبته ، وأنه مهما أراد شيئا قال له كن فيكون ، وهو حكيم ، إلا أنه يتوجه على مساق حكمته أسئلة . قالت الملائكة : ما هي ؟ ومم هي ؟ قال لعنه الله : سمع .

الأول منها : أنه قد علم قبل خلق أي شيء ، يصدر عنى ويحصل منى فلم خلقنى أولا ؟ وما الحكمة فى خلقه إياى ؟

والثانى : إذ خلقنى على مقتضى إرادته ومشيبته ؛ فلم كلفنى بمعرفته وطاعته ؟ وما الحكمة فى هذا التكليف بعد أن لا ينتفع بطاعة ، ولا يتضرر بمعصية ؟

والثالث : إذ خلقنى وكلفنى فالتزمت تكليفه بالمعرفة والطاعة فعرفت وأطعت ، فلم كلفنى بطاعة آدم والسجود له ؟ وما الحكمة فى هذا التكليف على الخصوص بعد أن لا يزيد ذلك فى معرفتى وطاعتى إياه ؟

والرابع : إذ خلقنى وكلفنى على الإطلاق ، وكلفنى بهذا التكليف على الخصوص ، فإذا لم أسجد لآدم ، فلم لعننى وأخرجنى من الجنة ؟ وما الحكمة فى ذلك بعد أن لم أرتكب قبيحا إلا قولى : لا أسجد إلا لك ؟

والخامس : إذ خلقنى وكلفنى مطلقا وخصوصا ؛ فلم أطع فلعننى وطرذننى ، فلم طرقتنى ^(١) إلى آدم حتى دخلت الجنة ثانياً وغررته بوسوستى ، فأكل من الشجرة المنهى عنها ، وأخرجه من الجنة معى ؟ وما الحكمة فى ذلك بعد أن لو منعنى من دخول الجنة لاستراح منى آدم ، وبقي خالدا فيها ؟

والسادس : إذ خلقنى وكلفنى عموما ، وخصوصا ، ولعننى ، ثم طرقتنى إلى الجنة ، وكانت الخصومة بينى وبين آدم ؛ فلم ساطنى على أولاده حتى أراهم من حيث لا يروننى ، وتؤثر فيهم وسوستى ولا يؤثر فى حولهم وقوتهم ، وقدرتهم واستطاعتهم ؟ وما الحكمة

(١) طرقتى : جعل لى طريقا .

في ذلك بعد أن لو خافهم على الفطرة دون من يختلمهم عنها^(١) فيعيشوا طاهرين سامعين مطيعين ، كان أحرى بهم ، وأليق بالحكمة .

والسابع : سلمت هذا كله : خلقني مكفني ومقيدا ، وإذ لم أطمع لعنني وطردي ، وإذا أردت دخول الجنة مكنتني وطرقتني ، وإذا عملت عملي أخرجني ثم ساطني على بني آدم ، فلم إذا استمهلته أمهلني ، فقلت : (أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ^(٢)) - قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنظَرِينَ إِلَى يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ^(٣) . وما الحكمة في ذلك بعد أن لو أهلكني في الحال استراح آدم واخلق مني وما بقي شرٌّ ما في العالم ؟ أليس بقاء العالم على نظام الخير خيرا من امتزاجه بالشر ؟!

قال : فهذه حجتي على ما ادعيتته في كل مسألة .

قال شارح الإنجيل : فأوحى الله تعالى إلى الملائكة عليهم السلام ، قولوا له : إنك في تسليمك الأول أنى إهلك وإله الخلق غير صادق ولا مخلص ، إذ لو صدقت أنى إله العالمين ما احتكمت على بيلم ، فأنا الله الذى لا إله إلا أنا ، لا أسأل عما أفعل ، واخلق مسئولون ، وهذا الذى ذكرته مذكور في التوراة ، ومسطور في الإنجيل على الوجه الذى ذكرته .

وكنت برهة من الزمان أتفكر وأقول : من المعلوم الذى لامرية فيه أن كل شبهة وقعت لبني آدم ؛ فإنما وقعت من إضلال الشيطان الرجيم ووساوسه ونشأت من شبهاته ، وإذا كانت الشبهات محصورة في سبع عادت كبار البدع والضلالات إلى سبع . ولا يجوز أن تعدو شبهات فرق الزيف والكفر والضلال هذه الشبهات وإن اختلفت العبارات ؛ وتباينت الطرق ، فإنها بالنسبة إلى أنواع الضلالات كالبنور ، وترجع جملتها إلى إنكار الأمر بعد الاعتراف بالحق ، وإلى الجنوح إلى الهوى في مقابلة النص .

(١) يختلمهم عنها : يحولهم عنها .

(٢) الأعراف آية ١٣ .

(٣) الحجر : آية ٣٧ - ٣٨ .

هذا . ومن جادل نوحا ، وهودا ، وصالحا ، وإبراهيم ، ولوطا ، وشعيبا ، وموسى وعيسى ، ومحمدا ؛ صلوات الله عليهم أجمعين ، كلهم نسجوا على منوال اللعين الأول في إظهار شبهاته ، وحاصلها يرجع إلى دفع التكليف عن أنفسهم ، وجدد أصحاب الشرائع والتكاليف بأسرهم ، إذ لافرق بين قولهم : (أَبَشَرُ يَهْدُونَنَا ^(١)) وبين قوله (أَسْجُدُ لِمَنْ خَاقَتَ طِينًا ^(٢)) وعن هذا صار منصل الخلاف ، ومحز الافتراق ماهو في قوله تعالى : (وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا ^(٣)) فبين أن المانع من الإيمان هو هذا المعنى ، كما قال المتقدم في الأول (مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَاقَتَهُ مِنْ طِينٍ ^(٤)) وقال المتأخر من ذريته كما قال المتقدم (أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ بَيْنَهُ ^(٥)) وكذلك لو تعقبنا أقوال المتقدمين منهم وجدناها مطابقة لأقوال المتأخرين (كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَابَهتْ قُلُوبُهُمْ ^(٦) - فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ ^(٧)) .

فالعين الأول لما حكم العقل على من لا يحكم عليه العقل ، لزمه أن يجرى حكم الخالق في الخلق ، أو حكم الخلق في الخالق ، والأول غلو ، والثاني تقصير .

فثار من الشبهة الأولى مذاهب : الحلولية ، والتناسخية ، والمشبهة ، والغلاة من الروافض ، حيث غلوا في حق شخص من الأشخاص حتى وصفوه بأوصاف الإله .

وثار من الشبهة الثانية مذاهب : القدرية ، والجبرية ، والمحسمة ، حيث قصروا في وصفه تعالى حتى وصفوه بصفات المخلوقين .

فالمتعزلة مشبهة الأفعال ، والمشبهة حلولية الصفات ، وكل واحد منهم أعور بأى عينيه شاء ، فإن من قال : إنما يحسن منه ما يحسن منا ، ويقبح منه ما يقبح منا ، فقد شبه الخالق

(١) التباين آية ٦ . (٢) الإسراء آية ٦٠ ، ٩٤ . (٣) الأعراف آية ١١ .
(٤) الزخرف آية ٥١ . (٥) البقرة آية ١١٨ . (٦) يونس آية ٧٤ .

بالخلق ؛ ومن قال : يوصف البارى تعالى بما يوصف به الخلق ، أو يوصف الخلق بما يوصف به البارى تعالى فقد اعتزل عن الحق ، وسنخ^(١) القدرية طلب العلة بنى كل شىء ، وذلك من سنخ اللعين الأول ؛ إذ طلب العلة فى الخلق أولاً ، والحكمة فى التكليف ثانياً ، والفائدة فى تكليف السجود لآدم عليه السلام ثالثاً ، وعنه نشأ مذهب الخوارج ، إذ لا فرق بين قولهم : لاحكم إلا الله ولا نحكم الرجال ، وبين قوله : لا أسجد إلا لك ، (أَسْجُدُ لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُ مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ^(٢)) وبالجملة « كلا طرفى قصد الأمور ذميم » فالمعتزلة غلوا فى التوحيد بزعمهم حتى وصلوا إلى التعطيل بنفى الصفات ، والمشبهة : قصرُوا حتى وصفوا الخالق بصفات الأجسام ، والروافض : غلوا فى النبوة والإمامة حتى وصلوا إلى الحلول ، والخوارج : قصرُوا حتى نفوا تحكيم الرجال .

وأنت ترى إذا نظرت أن هذه الشبهات كلها ناشئة من شبهات اللعين الأول ، وتلك فى الأول مصدرها ، وهذه فى الآخرة مظهرها ، وإليه أشار التنزيل فى قوله تعالى (وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ^(٣)) .

وشبه النبي صلى الله عليه وسلم كل فرقة ضالة من هذه الأمة بأمة ضالة من الأمم السالفة ، فقال : « القدرية مجوس هذه الأمة » وقال « المشبهة يهود هذه الأمة ، والروافض نصاراها » .

وقال عليه الصلاة والسلام جملة : « لَتَسْلُكُنَّ سُبُلَ الْأُمَمِ قَبْلَكُمْ حَدْوًا أَقْدَمَ بِالْقُدَّةِ^(٤) ، وَالنَّعْلَ بِالنَّعْلِ ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَدَخَانَتْهُوهُ » .

(١) السنخ ؛ بالكسر ؛ الأصل .

(٢) الآية - قال لم أكن لأسجد لبشر خلقت من صلصال من حمأ مسنون - الهجرة ٣٢ .

(٣) البقرة آية ١٦٨ .

(٤) القعدة ؛ بالضم ، ريش السهم .

المقدمة الرابعة

في بيان أول شبهة وقعت في الملة الإسلامية ، وكيفية انشعابها ، وَمَنْ مَصَدْرُهَا ،
وَمَنْ مُظْهِرُهَا .

وكما قررنا أن الشبهات التي وقعت في آخر الزمان هي بعينها تلك الشبهات التي
وقعت في أول الزمان ، كذلك يمكن أن نقرر في زمان كل نبيّ ودور صاحب كل ملة
وشريعة: أن شبهات أمته في آخر زمانه؛ ناشئة من شبهات خصماء أول زمانه من الكفار
والمحدين وأكثرها من المنافقين، وإن خفي علينا ذلك في الأمم السالفة لتمدادى الزمان، فلم
يخف في هذه الأمة أن شبهاتها نشأت كلها من شبهات منافق زمن النبي عليه الصلاة والسلام،
إذ لم يرضوا بحكمه فيما كان يأمر وينهى، وشرعوا فيما لامسرح للفكر فيه ولا مسرى،
وسألوا عما منعوا من الخوض فيه، والسؤال عنه، وجادلوا بالباطل فيما لا يجوز الجدل فيه.
اعتبر حديث ذى الخويصرة التميمي إذ قال: **أَعْدِلْ يَا مُحَمَّدُ فَإِنَّكَ لَمْ تَعْدِلْ**،
حتى قال عليه الصلاة والسلام: **« إِنْ لَمْ أَعْدِلْ فَمَنْ يَعْدِلُ؟ »** فعاد اللعين وقال **« هَذِهِ
قِسْمَةٌ مَا أُرِيدَ بِهَا وَجْهُ اللَّهِ تَعَالَى »**، وذلك خروج صريح على النبي عليه الصلاة والسلام
ولو صار من اعترض على الإمام الحق خارجياً، فمن اعترض على الرسول أحق بأن يكون
خارجياً، أو ليس ذلك قولاً بتحسين العقل وتقييحه؟ وحكما بالهوى في مقابلة النص،
واستكباراً على الأمر بقياس العقل؟ حتى قال عليه الصلاة والسلام: **« سَيَخْرُجُ مِنْ
ضَنْضِي^(١) هَذَا الرَّجُلِ قَوْمٌ يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَةِ: . . . »**
الخبر بتامه .

واعتبر حال طائفة أخرى من المنافقين يوم أحد إذ قالوا: **(هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ**

(١) الضنضى : الجنس ، والأصل ، والمحدث ؛ يقال : فلان من ضنضيه صدق : أى صدق

شَيْءٌ^(١)) وقولهم : (لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قَتَلْنَا هَهُنَا^(٢)) وقولهم :
(لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا^(٣)) فهل ذلك إلا تصريح بالقدر؟ وقول طائفة
من المشركين : (لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ^(٤)) وقول طائفة :
(أَنْظِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ^(٥)) فهل هذا إلا تصريح بالجبر؟

واعتبر حال طائفة أخرى حيث جادلوا في ذات الله ، تفكرا في جلاله ، وتصرفا
في أفعاله حتى منعهم وخوفهم بقوله تعالى : (وَيُرْسِلُ الصَّوَاعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَنْ يَشَاءُ
وَهُمْ يُجَادِلُونَ فِي اللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ الْحَجَالِ^(٦)) فهذا ما كان في زمانه عليه الصلاة والسلام
وهو على شوكرته وقوته وصحة بدنه ، والناقفون يخادعون فيظهرون الإسلام ويبطنون
الكفر، وإنما يظهر نفاقهم بالاعتراض في كل وقت على حركاته وسكناته ، فصارت
الاعتراضات كالبنور ، وظهرت منها الشبهات كالزروع .

وأما الاختلافات الواقعة في حال مرضه عليه الصلاة والسلام وبعد وفاته بين الصحابة
رضى الله عنهم ، فهي اختلافات اجتهادية كاقيل ، كان غرضهم منها إقامة مراسم
الشرع ، وإدامة مناهج الدين .

فأول تنازع وقع في مرضه عليه الصلاة والسلام فيما رواه الإمام أبو عبد الله محمد
ابن إسماعيل البخارى بإسناده عن عبد الله بن عباس رضى الله عنه ، قال : « لَمَّا اشْتَدَّ
بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَضُهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ قَالَ : ائْتُونِي بِدَوَاةٍ وَقِرْطَاسٍ
أَكْتُبُ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضَلُّوا بَعْدِي » فقال عمر رضى الله عنه : « إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « قَدْ غَلَبَهُ الْوَجَعُ ، حَسْبُنَا كِتَابُ اللَّهِ » وكثر اللفظ ، فقال
النبي صلى الله عليه وسلم : « قَوْمُوا عَنِّي لَا يَنْبَغِي عِنْدِي التَّارُغُ » قال ابن عباس :
« الرِّزِيَّةُ كُلُّ الرِّزِيَّةِ مَا حَالَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ كِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .

* * *

(٤) النحل آية ٣٤ .

(٣) آل عمران آية ١٥٣ ، ١٥٦ .

(٦) الرعد آية ١٤ .

(٥) يس آية ٤٧ .

الخلاف الثاني في مرضه أنه قال: « جَهِّزُوا جَيْشَ أُسَامَةَ، لَعَنَ اللَّهُ مَنْ تَخَلَّفَ عَنْهُ »
فقال قوم: يجب علينا امتثال أمره، وأسامة قد برز من المدينة. وقال قوم: قد اشتد
مرض النبي عليه الصلاة والسلام فلا تسع قلوبنا مفارقتة، والحالة هذه، فنصبر حتى نبصر
أبى شيء يكون من أمره .

وإنما أوردت هذين التنازعين ، لأن المخالفين ربما عدوا ذلك من الخلافات المؤثرة
في أمر الدين ، وليس كذلك ، وإنما كان الغرض كله : إقامة مراسم الشرع في حال
تنزُّل القلوب ، وتسكين نائرة^(١) الفتنة المؤثرة عند تقلب الأمور .

* * *

الخلاف الثالث : في موته عليه الصلاة والسلام ، قال عمر بن الخطاب : من قال إن
محمدًا قد مات قتلته بسيفي هذا ؛ وإنما رفع إلى السماء كما رفع عيسى عليه السلام . وقال
أبو بكر بن أبي قحافة رضى الله عنه : من كان يعبد محمدًا فإن محمدًا قد مات . ومن كان
يعبد إله محمد فإن إله محمد حتى لم يمت ولن يموت وقرأ قول الله سبحانه وتعالى (وَمَا مُحَمَّدٌ
إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ
وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ^(٢)) فرجع
القوم إلى قوله ، وقال عمر رضى الله عنه : « كَأَنى مَا سَمِعْتَ هَذِهِ الْآيَةَ حَتَّى قَرَأَهَا
أَبُو بَكْرٍ » .

* * *

الخلاف الرابع : في موضع دفنه عليه الصلاة والسلام ، أراد أهل مكة من المهاجرين
رده إلى مكة لأنها مسقط رأسه ، ومأنس نفسه ، وموطئ قدمه ، وموطن أهله ، وموقع
رحله . وأراد أهل المدينة من الأنصار دفنه بالمدينة لأنها دار هجرته ، ومدار نصرته ، وأرادت
جماعة نقله إلى بيت المقدس لأنه موضع دفن الأنبياء ، ومنه معراجه إلى السماء ، ثم اتفقوا

(٢) آل عمران آية ١٤٣ .

(١) نائرة الفتنة .

على دفنه بالمدينة لما روى عنه عليه الصلاة والسلام : « الْأَنْبِيَاءُ يُدْفَنُونَ
حَيْثُ يَمُوتُونَ » .

• • •

الخلاف الخامس : في الإمامة ، وأعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة ، إذ
ماسل سيف في الإسلام عَلَى قاعدة دينية مثل ماسل على الإمامة في كل زمان . وقد
سهل الله تعالى في الصدر الأول ، فاختلف المهاجرون والأنصار فيها فقالت الأنصار منا
أمير ومنكم أمير واتفقوا على رئيسهم سعد بن عبادَةَ الأنصاري ، فاستلذكه أبو بكر وعمر
رضي الله عنهما في الحال بأن حضرا سقيفة بني ساعدة ، وقال عمر : كنت أزوّر^(١)
في نفسي كلاما في الطريق ، فلما وصلنا إلى السقيفة أردت أن أتكلم فقال أبو بكر :
مه^(٢) يا عمر ، فحمد الله وأثنى عليه ، وذكر ما كنت أقدره في نفسي كأنه يخبر عن
غيب ، فقبل أن يشتغل الأنصار بالكلام مددت يدي إليه فبايعته وبايعه الناس وسكنت
الفتنة ، إلا أن بيعة أبي بكر كانت فلتة^(٣) وفي الله المسلمين شرها ، فمن عاد إلى مثلها
فاقتلوه ، فأبى رجل بايع رجلا من غير مشورة من المسلمين فإنيها تفرّة^(٤) يجب
أن يقتلا .

وإتاسكت الأنصار عن دعواهم لرواية أبي بكر عن النبي عليه الصلاة والسلام
« الْأئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ » وهذه البيعة هي التي جرت في السقيفة ، ثم لما عاد إلى المسجد انثال^(٥)
الناس عليه وبايعوه عن رغبة ، سوى جماعة من بني هاشم ، وأبي سفيان من بني أمية ،
وأمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان مشغولا بما أمره النبي صلى الله
عليه وسلم من تجهيزه ودفنه وملازمة قبره من غير منازعة ولا مدافعة .

• • •

(١) أزور كلاما : أحسن كلاما وأقومه وأتممه . (٢) مه : اكفف .

(٣) فلتة : دون تدر وتهمل . (٤) تفرّة : غرر بنفسه تفريرا ، وتفرّة : عرضها لهلاك .

(٥) انثال عليه الناس : انصبوا عليه وتسكأروا حوله .

الخلاف السادس : في أمر فذك^(١) والتوارث عن النبي عليه الصلاة والسلام ، ودعوى فاطمة عليها السلام وراثته تارة ، وتليكا أخرى حتى دفعت عن ذلك بالرواية المشهورة عن النبي عليه الصلاة والسلام « نَحْنُ مُعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ مَا تَرَ كُنَاهُ صَدَقَةً » .

الخلاف السابع : في قتال مانعى الزكاة فقال قوم : لانقاتلهم قتال الكفرة . وقال قوم بل نقاتلهم حتى قال أبو بكر رضى الله عنه : لو ممنوني عقالا مما أعطوا رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه ، ومضى بنفسه إلى قتالهم ، وواقفه جماعة الصحابة بأسرهم ، وقد أدى اجتهاد عمر رضى الله عنه في أيام خلافته إلى رد السبايا والأموال إليهم ، وإطلاق المحبوسين منهم ، والإفراج عن أسراهم .

الخلاف الثامن : في تنصيب^(٢) أبي بكر على عمر بالخلافة وقت الوفاة ، فمن الناس من قال : قد وليت علينا فظا غليظا ، وارتفع الخلاف بقول أبي بكر : لو سألتني ربي يوم القيامة لقات : وليت عليهم خيرهم لهم .

وقد وقع في زمانه اختلافات كثيرة في مسائل ميراث الجد ، والإخوة ، والكلالة^(٣) وفي عقل^(٤) الأصابع ، وديات الأسنان ، وحدود بعض الجرائم التي لم يرد فيها نص ، وإنما هم أمورهم : الاشتغال بقتال الروم ، وغزو العجم ، وفتح الله تعالى الفتوح على

(١) فذك : قرية شمال المدينة ، كانت لليهود ، ولما انهزم يهود خيبر خشى يهود فذك على أنفسهم فسلموا قريتهم للنبي عليه الصلاة والسلام دون قتال فكانت خالصة له ينفق منها على نفسه ، وعلى بعض المحتاجين .

من بنى هاشم .

(٢) انظر كلام أبي بكر في هذا الموضوع ، ج ١ ص ٨ من الكامل للبرد : ط مصطفى الحلبي .

(٣) من عدا الولد والوالد من الورثة . وقيل الكلالة : من مات ولا والده له ولا ولد .

(٤) العقل : ما يدفع للمجنى عليه كتبويض لما أصابه .

المسلمين ، وكثرت السبايا والغنائم ، وكانوا كلهم يصدرون عن رأى عمر رضى الله عنه ، وانتشرت الدعوة ، وظهرت الكرامة ، ودانت العرب ، ولانت المعجم .

* * *

الخلاف التاسع : فى أمر الشورى واختلاف الآراء فيها . وانتقوا كلهم على بيعة عثمان رضى الله عنه ، وانتظم الأمر واستمرت الدعوة فى زمانه ، وكثرت الفتوح ، وامتلاء بيت المال ، وعاشر الخلق على أحسن خلقٍ ، وعاملهم بأبسط يد ، غير أن أقاربه من بنى أمية قد ركبوا نهاب^(١) فركبته ، وجاروا فجير عليه ، ووقعت فى زمانه اختلافات كثيرة وأخذوا عليه أحداثا كلها محالة^(٢) على بنى أمية .

منها : رده الحكم بن أمية إلى المدينة بعد أن طرده رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يسمى طريد رسول الله ، وبعد أن تشفع إلى أبى بكر وعمر رضى الله عنهما أيام خلافتها فما أجابا إلى ذلك ، ونفاه عمر من مقامه باليمن أربعين فرسخا .

ومنها نفيه أبان إلى الربذة^(٣) ، وتزويجه مروان بن الحكم بنته ، وتسليمه خمس غنائم أفريقية له وقد بلغت مائتى ألف دينار .

ومنها : إيواؤه عبد الله بن سعد بن أبى سرح ، وكان رضيعه بعد أن أهدر النبي عليه الصلاة والسلام دمه ، وتوليته إياه مصر بأعمالها ، وتوليته عبد الله بن عامر البصرة حتى أحدث فيها ما أحدث ، إلى غير ذلك مما تقموا عليه ، وكان أمراء جنوده : معاوية ابن أبى سفيان عامل الشام ، وسعد بن أبى وقاص عامل الكوفة ، وبعده الوليد بن عقبة وسعيد بن العاص ، وعبد الله بن عامر عامل البصرة ، وعبد الله بن سعد بن أبى سرح عامل مصر ، وكلهم خذلوه ورفضوه حتى أتى قدره عليه ، وقتل مظلوما فى داره ، وثارَت الفتنة من الظلم الذى جرى عليه ، ولم تسكن بعد .

* * *

(١) نهاب : مهالك ، جمع هبيرة بضم النون فهما . (٢) محالة : أى محمومة ومنسوبة .

(٣) الربذة : من قرى المدينة .

الخلاف العاشر : في زمان أمير المؤمنين عليّ رضي الله عنه بعد الاتفاق عليه وعقد البيعة له . فأوله : خروج طلحة والزبير إلى مكة ، ثم حمل عائشة إلى البصرة ، ثم نصب القتال معه ، ويعرف ذلك بحرب الجمل ، والحق أنهما رجعا وتابا ، إذ ذكرهما أمرا فتذكراه ، فأما الزبير فقتله ابن جرموز بقوس وقت الانصراف ، وهو في النار لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « بَشْرٌ قَاتِلُ ابْنِ صَفِيَّةَ بِالنَّارِ » وأما طلحة فرماه مروان ابن الحكم بسهم وقت الإعراض^(١) فخرميتا ، وأما عائشة رضي الله عنها فكانت محمولة على ما فعلت ، ثم تابت بعد ذلك ورجعت ، والخلاف بينه وبين معاوية ، وحرب صفين ، ومخالفة الخوارج ، وحمله على التحكيم ، ومغادرة عمرو بن العاص أبا موسى الأشعري ، وبقاء الخلاف إلى وقت وفاته مشهور ، وكذلك الخلاف بينه وبين الشراة^(٢) المارقين بالنهروان^(٣) عقدا وقولا ، ونصب القتال معه فعلا ظاهرا معروفا ؛ وبالجملة كان عليّ رضي الله عنه مع الحق ، والحق معه ، وظهر في زمانه الخوارج^(٤) عليه مثل الأشعث ابن قيس ، ومسعود بن فدكي التميمي ، وزيد بن حصين الطائي وغيرهم ، وكذلك ظهر في زمانه الغلاة في حقه مثل عبد الله بن سبأ وجماعة معه ، ومن الفريقين ابتدأت البدعة والضلالة ، وصدق فيه قول النبي صلى الله عليه وسلم : « يَهْلِكُ فِيهِ أَثْنَانِ : مُحِبُّ غَالٍ وَمُتَّبِعُ قَالٍ » .

وانقسمت الاختلافات بعده إلى قسمين : أحدهما الاختلاف في الإمامة ، والثاني :

الاختلاف في الأصول .

* * *

(١) وقت الإعراض : وقت أن أعرض عن القتال ، أي كف وانزل الحرب .
(٢) الشراة : الخوارج ، الواحد شارة ؛ سمعوا بذلك لقولهم شريتنا أنفسنا في طاعة الله ، فهو من شري يشري كرمي يزى ، فهو شار وجهه شراة بخلاف شري كفرح . فإن اسم فاعله شر ، وهو لا يجمع على شراة . قيل : ويجوز أن يكون من المشاركة أي المجادلة .
(٣) النهروان ؛ بفتح النون وثلاثي الراء ، وبضمها : عدة قرى بين واسط وبغداد بالعراق .
(٤) سياق الكلام على الخوارج في موضعه .

والاختلاف في الإمامة على وجهين :

أحدهما : القول بأن الإمامة تثبت بالاتفاق والاختيار .

والثاني : القول بأن الإمامة تثبت بالنص والتعيين .

فمن قال إن الإمامة تثبت بالاتفاق والاختيار ، قال بإمامة كل من اتفقت عليه الأمة ، أو جماعة معتبرة من الأمة : إما مطلقا ، وإما بشرط أن يكون قرشيا ؛ على مذهب قوم ، وبشرط أن يكون هاشميا ، على مذهب قوم ، إلى شرائط أخرى كما سيأتي .

ومن قال بالأول ، قال بإمامة معاوية وأولاده ، وبعدهم بخلافة مروان وأولاده .

والخوارج اجتمعوا في كل زمان على واحد منهم بشرط أن يبقى على مقتضى اعتقادهم ،

ويجري على سنن العدل في معاملاتهم ، وإلا خذلوه وخلصوه ، وربما قتلوه .

ومن قالوا إن الإمامة تثبت بالنص ، اختلفوا بعد علي رضي الله عنه ، فمنهم من قال

إنه نص على ابنه محمد بن الحنفية ، وهؤلاء هم الكيسانية ، ثم اختلفوا بعده ، فمنهم من قال

إنه لم يمت ، ويرجع فيملا الأرض عدلا ، ومنهم من قال إنه مات ، وانتقلت الإمامة بعده

إلى ابنه أبي هاشم ، وافترق هؤلاء ، فمنهم من قال الإمامة بقيت في عقبه وصية بعد وصية ،

ومنهم من قال إنها انتقلت إلى غيره ، واختلفوا في ذلك الغير ، فمنهم من قال هو بنان

ابن سمان النهدي ، ومنهم من قال هو علي بن عبد الله بن عباس ، ومنهم من قال هو

عبد الله بن حرب الكندي ، ومنهم من قال هو عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر

ابن أبي طالب ، وهؤلاء كلهم يقولون إن الدين طاعة رجل ، ويتأولون أحكام الشرع

كلها على شخص معين كما ستأتي مذاهبهم .

وأما من لم يقل بالنص على محمد بن الحنفية فقال بالنص على الحسن والحسين رضي الله

عنهما ، وقال : لا إمامة في الأخوين إلا الحسن والحسين رضي الله عنهما . ثم اختلفوا ،

فمنهم من أجرى الإمامة في أولاد الحسن ، فقال بعده بإمامة ابنه الحسن ، ثم ابنه عبد الله

ثم ابنه محمد ، ثم أخيه إبراهيم الإمامين ، وقد خرجا في أيام المنصور ققتلا في أيامه ، ومن

هؤلاء من يقول برجعة محمد الإمام ، ومنهم من أجرى الوصية في أولاد الحسين وقال بعده
بإمامة ابنه علي بن الحسين زين العابدين نصا عليه ، ثم اختلفوا بعده ، فقالت الزيدية
بإمامة ابنه زيد . ومذهبهم أن كل فاطمي خرج وهو عالم ، زاهد ، شجاع ، سخي : كان
إماماً واجب الاتباع ، وجوزوا رجوع الإمامة إلى أولاد الحسن ، ثم منهم من وقف وقال
بالرجعة ، ومنهم من ساق وقال بإمامة كل من هذا حاله في كل زمان ، وسيأتي فيما بعد
تفصيل مذاهبهم ، وأما الإمامية فقالوا بإمامة محمد بن علي الباقر نصا عليه ، ثم بإمامة جعفر
ابن محمد الصادق وصية إليه ، ثم اختلفوا بعده في أولاده : من المنصوص عليه ؟ وهم
خمس : محمد ، وإسماعيل ، وعبد الله ، وموسى ، وعلي ، فمنهم من قال بإمامة محمد وم
الهارية ، ومنهم من قال بإمامة إسماعيل وأنكر موته في حياة أبيه وهم المباركية ، ومن
هؤلاء من وقف عليه وقال برجعته ، ومنهم من ساق الإمامة في أولاده نصا بعد نص إلى
يومنا هذا ، وهم الإسماعيلية ، ومنهم من قال بإمامة عبد الله الأفتح ، وقال برجعته بعد
موته لأنه مات ولم يعقب ، ومنهم من قال بإمامة موسى نصا عليه إذ قال والده : سابعكم
قائمكم ، ألا وهو سمي صاحب التوراة ، ثم هؤلاء اختلفوا ، فمنهم من اقتصر عليه وقال
برجعته ؛ إذ قال لم يمت هو ، ومنهم من توقف في موته وهم المطورة ، ومنهم من قطع
بموته ، وساق الإمامة إلى ابنه علي بن موسى الرضا ، وهم القطعية ، ثم هؤلاء اختلفوا
في كل ولد بعده ، فالإثنا عشرية ساقوا الإمامة من علي الرضا إلى ابنه محمد ، ثم إلى ابنه
علي ، ثم إلى ابنه الحسن ، ثم إلى ابنه محمد القائم المنتظر الثاني عشر ، وقالوا : هو حي لم
يتم ، ويرجع فيملاً الدنيا عدلاً ، كما ملئت جوراً ، وغيرهم ساقوا الإمامة إلى الحسن
العسكري ، ثم قالوا بإمامة أخيه جعفر ، وقالوا بالتوقف عليه ، أو قالوا بالشك في حال محمد
ولهم خبط طويل في سوق الإمامة ، والتوقف ، والقول بالرجعة بعد الموت ، والقول
بالغيبية ، ثم بالرجعة بعد الغيبة .

فهذه جملة الاختلاف في الإمامة ، وسيأتي تفصيل ذلك عند ذكر المذاهب .

وأما الاختلافات في الأصول فحدثت في آخر أيام الصحابة بدعة معبد الجهني ،
وغيلان الدمشقي ، ويونس الأسواري في القول بالقدر وإنكار إضافة الخير والشر إلى
القدر ، ونسج على منوالهم واصل بن عطاء الغزالي ، وكان تلميذ الحسن البصري ، وتلمذ له
عمرو بن عبيد ، وزاد عليه في مسائل القدر . وكان عمرو من دعاة يزيد الناقص أيام
نبي أمية ، ثم والى المنصور وقال بإمامته ، ومدحه المنصور يوما فقال : نثرت الحب للناس
فانقطوا غير عمرو بن عبيد .

والوعيدية من الخوارج ، والمرجئة من الجبرية .

والقدرية ابتدعوا بدعتهم في زمان الحسن ، واعتزل واصل عنهم وعن أستاذه بالقول
منه بالمنزلة بين المنزلتين ، فسمى هو وأصحابه معتزلة ، وقد تلمذ له زيد بن علي وأخذ الأصول
فذلك صارت الزيدية كلهم معتزلة ، ومن رفض زيد بن علي لأنه خالف مذهب آباءه
في الأصول ، وفي التبرئ والتولي ؛ وهم من أهل الكوفة ؛ وكانوا جماعة سمو ارافضة .
ثم طالع بعد ذلك شيوخ المعتزلة كتب الفلاسفة حين نشرت أيام المأمون نخلطت مناهجها
تناهج الكلام ، وأفردتها فنا من فنون العلم ، وسمتها باسم الكلام ، إما لأن
أظهر مسألة تكلموا فيها وتقاتلوا عليها ، هي مسألة الكلام ، فسمى النوع باسمها .
وإما لمقابلتهم الفلاسفة في تسميتهم فنا من فنون علمهم بالمنطق ، والمنطق والكلام
مترادفان .

* * *

وكان أبو الهذيل العلاف شيخهم الأكبر ؛ وافق الفلاسفة في أن البارئ تعالى عالم
بعلم ، وعلمه ذاته ، وكذلك قادر بقدرة ، وقدرته ذاته ، وأبدع بدعا في الكلام ،
والإرادة ، وأفعال العباد ، والقول بالقدر ، والآجال ، والأرزاق ، كما سيأتي في حكاية
مذهبه ، وجرت بينه وبين هشام بن الحكم مناظرات في أحكام التشبيه . وأبو يعقوب
الشحام والأدبي صاحباً أبي الهذيل وافقاه في ذلك كله .

ثم إبراهيم بن سيار النظام في أيام المعتصم كان غلا في تقرير مذاهب الفلاسفة وانفرد عن السلف ببدع في القدر والرفض ، وعن أصحابه بمسائل نذكرها . ومن أصحابه محمد بن شبيب ، وأبو شمر ، وموسى بن عمران ، والفضل الحذثي ، وأحمد بن خابط . وواقفه الأسوارى في جميع ما ذهب إليه من البدع ، وكذلك الإسكافية أصحاب أبي جعفر الإسكافي ، والجعفرية أصحاب الجعفر بن جعفر بن مبشر ، وجعفر بن حرب .

ثم ظهرت بدع بشر بن المعتز ؛ من القول بالتولد والإفراط فيه والميل إلى الطبيعيين من الفلاسفة ، والقول بأن الله تعالى قادر على تعذيب الطفل ، وإذا فعل ذلك فهو ظالم ، إلى غير ذلك مما انفرد به عن أصحابه .

وتلمذه أبو موسى المرذار راهب المعتزلة ، وانفرد عنه بإبطال إيجاز القرآن من جهة الفصاحة والبلاغة ، وفي أيامه جرت أكثر التشديدات على السلف لقولهم بقدم القرآن ، وتلمذه الجعفران ، وأبو زفر ، ومحمد بن سويد صاحب المرذار ، وأبو جعفر الإسكافي ، وعيسى بن الهيثم صاحب جعفر بن حرب الأشج .

ومن بالغ في القول بالقدر : هشام بن عمرو الفوطي ، والأصم من أصحابه ، وقدحا في إمامة علي رضي الله عنه بقولهما : إن الإمامة لا تنتقد إلا بإجماع الأمة عن بكرة أبيهم . والفوطي والأصم اتفقا على أن الله تعالى يستحيل أن يكون عالما بالأشياء قبل كونها ، ومنعاً كون المعلوم شيئاً .

وأبو الحسين الخياط ، وأحمد بن علي الشطوي صحبا عيسى الصوفي ، ثم لهما أبا مجالد .

وتلمذ السكعي لأبي الحسين الخياط ، ومذهبه بعينه مذهبه ، وأمامعمر بن عباد السلمى ، وثمامة بن أشرس النميري ، وأبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ فكانوا في زمان واحد متقاربين في الرأي والاعتقاد ، منفردين عن أصحابهم بمسائل في موضعها نذكرها . والمتأخرون منهم أبو علي الجبائي ، وابنه أبو هاشم ، والقاضي عبد الجبار ،

وأبو الحسين البصرى ؛ قد لخصوا طرق أصحابهم ، وانفردوا عنهم بمسائل ستأتى .
أما رونق الكلام فابتدأوه من الخلفاء العباسيين : هارون ، والأمين ، والمعتصم ،
والواثق ، والمتوكل ، واتهاؤوه من الصاحب ابن عباد وجماعة من الديلمة .

* * *

وظهرت جماعة من المعتزلة متوسطين ، مثل ضرار بن عمرو ، وخص الفرد ،
والحسين النجار ، ومن المتأخرين خالفوا الشيوخ فى مسائل ، ونبغ منهم جهم بن صفوان
فى أيام نصر بن سيار ، وأظهر بدعته فى الجبر بترمذ ، وقتله سالم بن أحوز المازنى
فى آخر ملك بنى أمية بمرور .

وكانت بين المعتزلة وبين السلف فى كل زمان اختلافات فى الصفات ، وكان السلف
يُنَظِّرونهم عليها ، لا على قانون كلامى ، بل على قول إقناعى ، ويسمون الصفاتية :
فمن مثبت صفات البارئ تعالى معانى قائمة بذاته ، ومن مشبه صفاته بصفات الخلق ،
وكلهم يتعلقون بظواهر الكتاب والسنة ، وينظرون المعتزلة فى قدم العالم على قول
ظاهر . وكان عبد الله بن سعيد الكلابى ، وأبو العباس القلانسى ، والحارث بن أسد
المحاسبي أشبههم إقناعاً ، وأمتنهم كلاماً ، وجرت مناظرة بين أبى الحسن على بن إسماعيل
الأشعري ، وبين أستاذه أبى على الجبائى فى بعض مسائل التحسين والتقييح ، فالزم
الأشعري أستاذه أموراً لم يخرج عنها بجواب فأعرض عنه وانحاز إلى طائفة السلف ونصر
مذهبهم على قاعدة كلامية ، فصار ذلك مذهبا منفردا ، وقرر طريقته جماعة من المحققين
مثل القاضى أبى بكر الباقلانى ، والأستاذ أبى إسحاق الاسفرائينى ، والأستاذ أبى بكر
ابن فورك ، وليس بينهم كثير اختلاف .

وبيع رجل متمسك^(١) بالزهد من سجستان يقال له أبو عبد الله محمد بن كرام ،
قليل العلم ، قد قس^(٢) من كل مذهب ضفتا^(٣) وأثبتته فى كتابه ، وروجه على أغنام^(٤)

(١) متمسك .

(٢) قس من كل مذهب : أخذ ذلك منه .

(٣) لقصفت : الباطل ، والكلام المخلط الفاسد .

(٤) الذين لا يفصحون .

عرجة ، وغور ، وسواد بلاد خراسان ، فانتظم ناموسه وصار ذلك مذهبا ، وقد نصره محمود بن سبكتكين السلطان ، وصب البلاء على أصحاب الحديث والشيعة من جهتهم ، وهو أقرب مذهب إلى مذهب الخوارج ، وهم مجسمة ، وحاش غير محمد بن الهيصم فإنه مقارب .

المقدمة الخامسة

في السبب الذي أوجب ترتيب هذا الكتاب على طريق الحساب
وفيها إشارة إلى مناهج الحساب

لما كان مبنى الحساب على الحصر والاختصار ، وكان غرضي من تأليف هذا الكتاب حصر المذاهب مع الاختصار : اخترت طريق الاستيفاء ترتيبا ، وقدرت أغراضى على مناهجه تقسيما وتبويبا . وأردت أن أبين كيفية طرق هذا العلم وكية أقسامه ؛ لثلايظن بى أنى من حيث أنا فقيه ومتكلم ، أجنبي النظر في مسالكه ومراسمه ، أعجمى القلم بمداركة ومعاله . فأثرت من طرق الحساب أحكمها وأحسنها ، وأقت عليه من حجج البرهان أوضحها وأمتنها ، وقدرتها على علم العدد ، وكان الواضع الأول منه استمداد المدد فأقول : مراتب الحساب تتبدى من واحد ، وتنتهى إلى سبع ، ولا تجاوزها ألبتة .

المرتبة الأولى : صدر الحساب وهو الموضوع الأول الذى يرد عليه التقسيم الأول . وهو فرد لزوج له باعتبار ، وجملة يقبل التقسيم والتفصيل باعتبار ، فمن حيث إنه فرد فهو لا يستدعى أختا تساويه فى الصورة والمدة ، ومن حيث هو جملة فهو قابل للتفصيل حتى ينقسم إلى قسمين ، وصورة المدة يجب أن تكون من الطرف إلى الطرف ، ويكتب تحتها حشوا ، مجملات التفاصيل ، ومرسلات التقدير والتقير ، والنقل والتحويل وكليات وجوه المجموع ، وحكايات الإلحاق والموضوع ، ويكتب تحتها بارزا من الطرف الأيسر كميات ميالغ المجموع .

المرتبة الثانية منها : الأصل ، وشكلها محقق ، وهو التقسيم الأول الذى ورد على المجموع الأول ، وهو زوج ليس بفرد ، ويجب حصره في قسمين لا يعدوان إلى ثالث ، وصورة المدة يجب أن تكون أقصر من الصدر بقليل ، إذ الجزء أقل من الكل ، ويكتب تحتها حشوا ما ينحصها من التوجيه ، والتنويع ، والتفصيل ، ولها أخت تساويها في المدة وإن لم يجب أن تساويها في المقدار .

* * *

المرتبة الثالثة من ذلك : الأصل ، وشكله محقق أيضا ، هو التقسيم الثانى الذى ورد على الموضوع الأول والثانى ، وذلك لا يجوز أن ينقص عن قسمين ، ولا يجوز أن يزيد على أربعة أقسام ، ومن جاوز من أهل الصنعة نقد أخطأ ، وما علم وضع الحساب ، وسند ذكر السبب فيه ، وصورته ومدته أقصر من مدة منها الأصل بقليل ، وكذلك يكتب تحتها ما يليق بها حشوا وباردا .

* * *

المرتبة الرابعة منها : المطموس ، وشكلها هكذا « ط » وذلك يجوز أن يجاوز الأربعة ، وأحسن الطرق أن يقتصر على الأقل ومدتها أقصر مما مضى .

المرتبة الخامسة من ذلك : الصغير ، وشكله هكذا « ص » وذلك يجوز إلى حيث ينتهى التقسيم والتبويب ، والمدة أقصر مما مضى .

* * *

المرتبة السادسة منها : المعوج ، وشكله هكذا « ، » وذلك أيضا يجوز إلى حيث ينتهى التفصيل .

* * *

المرتبة السابعة ، من ذلك : المعقد ، وشكله هكذا « لد » ولكن يد من الطرف إلى الطرف ، لا على أنه صدر الحساب ، بل من حيث إنه النهاية التى تشا كل البداية .

فهذه كيفية صور الحساب نقشاً، وكمية أبوابها جملة، ولكل قسم من الأبواب أخت تقابله، وزوج يساويه في المدة لايجوز إغفال ذلك بحال. والحساب تاريخ وتوجيه. والآن نذكر كمية هذه الصورة، وانحصار الأقسام في سبع، ولم صار العدد الأول فرداً لازوج له في الصورة؟ ولم انحصر منها الأصل في قسمين لا يعدوان إلى ثالث؟ ولم انحصر من ذلك الأصل في أربعة أقسام؟ ولم خرجت الأقسام الأخر عن الحصر؟

فأقول: إن العقلاء الذين تكلموا في علم العدد والحساب اختلفوا في الواحد: أهو من العدد، أم هو مبدأ العدد وليس داخل في العدد؟ وهذا الاختلاف إنما ينشأ من اشتراك لفظ الواحد. فالواحد يطلق ويراد به ما يتركب منه العدد، فإن الاثنين لا معنى لها إلا واحد مكرر أول تكرير، وكذلك الثلاثة والأربعة. ويطلق ويراد به ما يحصل منه العدد، أي هو علة ولا يدخل في العدد، أي لا يتركب منه العدد. وقد تلازم الواحدية جميع الأعداد لا على أن العدد تركب منها، بل كل موجود فهو في جنسه أو نوعه، أو شخصه واحد، يقال: إنسان واحد، وشخص واحد. وفي العدد كذلك، فإن الثلاثة في أنها ثلاثة واحدة. فالواحدية بالمعنى الأول داخل في العدد، وبالمعنى الثاني علة للعدد، وبالمعنى الثالث ملازمة للعدد، وليس من الأقسام الثلاثة قسم يطلق على البارئ تعالى معناه، فهو واحد لا كالأحاد: أي هذه الوحدات، والكثرة منه وجدت، ويستحيل عليه الانقسام بوجه من وجوه القسمة.

وأكثر أصحاب العدد على أن الواحد لا يدخل في العدد، فالعدد مصدره الأول اثنان، وهو ينقسم إلى زوج وفرد. فالفرد الأول ثلاثة، والزوج الأول أربعة، وما وراء الأربعة فهو مكرر كالتحسة فإنها مركبة من عدد وفرد، وتسمى العدد الدائر والستة مركبة من فردين وتسمى العدد التام، والسبعة مركبة من فرد وزوج، وتسمى العدد الكامل؛ والثمانية مركبة من زوجين وهي بداية أخرى وليس ذلك من غرضنا.

فصدر الحساب في مقابلة الواحد الذي هو علة العدد، وليس يدخل فيه. ولذلك هو

فرد لاأخت له . ولما كان العدد مصدره من اثنين ، صار منها المحقق محصوراً
في قسمين . ولما كان العدد منقسماً إلى فرد وزوج ، صار من ذلك الأصل محصوراً
في أربعة . فإن الفرد الأول ثلاثة ، والزوج الأول أربعة وهي النهاية ، وما عداها مركب
منها . فكان البسائط العامة الكلية في العدد : واحد ، واثنان ، وثلاثة ، وأربعة
وهي السكال . وما زاد عليها فمركبات كلها ولا حصر لها ، فلذلك لاتحضر الأبواب
الأخر في عدد معلوم ، بل تنتهي بما ينتهي به الحساب ، ثم تركيب العدد على العدود ،
وتقدير البسيط على المركب فمن علم آخر . وسنذكر ذلك عند ذكرنا مذاهب
قدماء الفلاسفة .

فإذا نجزت المقدمات على أوفى تقرير وأحسن تحرير ، شرعنا في ذكر مقالات
أهل العالم من لدن آدم عليه السلام إلى يومنا هذا ، لعله لايشذ من أقسامها مذهب .

ونكتب تحت كل باب وقسم ما يليق به ذكراً ، حتى يعرف لم وضع ذلك اللفظ
لذلك الباب . ونكتب تحت ذكر الفرقة المذكورة ما يعم أصنافها مذاهباً واعتقاداً ،
وتحت كل صنف ما خصه وانفرد به عن أصحابه .

ونستوفي أقسام الفرق الإسلامية ثلاثاً وسبعين فرقة ، ونقتصر في أقسام النرق
الخارجة عن الملة الخنيفية على ماهو أشهر وأعرف أصلاً وقاعدة ، فنقدم ماهو أولى
بالتقديم ، ونؤخر ماهو أجدر بالتأخير .

وشرط الصناعة الحسابية أن يكتب بإزاء الحدود من الخطوط ما يكتب حشواً .
وشرط الصناعة الكتابية أن تترك الحواشي على الرسم المعبود عفواً . فراعيت شرط
الصناعتين ، ومددت الأبواب على شرط الحساب ، وتركت الحواشي على رسم الكتاب
وبالله أستعين ، وعليه أتوكل ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

مذاهب أهل العالم

من أرباب الديانات والملل وأهل الأهواء والنحل

من الفرق الإسلامية وغيرهم ممن له كتاب منزل محقق ، مثل : اليهود ، والنصارى
وممن له شبهة كتاب مثل : المجوس والمناوية . وممن له حدود وأحكام دون كتاب مثل :
الفلاسفة الأولى ، والدهرية ، وعبدة الكواكب والأوثان ، والبراهمة . نذكر أربابها
وأصحابها ، ونقل مأخذها ومصادرها عن كتب طائفة طائفة ؛ على موجب اصطلاحاتها
بعد الوقوف على مناهجها ، والفحص الشديد عن مبادئها وعواقبها .

ثم إن التقسيم الصحيح الدائر بين النفي والإثبات هو قولنا : إن أهل العالم انقسموا
من حيث المذاهب إلى : أهل الديانات ، وإلى أهل الأهواء ، فإن الإنسان إذا اعتقد
عقدا ، أو قال قولا ، فإما أن يكون فيه مستفيدا من غيره ، أو مستبدا برأيه . فالمستفيد
من غيره مسلم مطيع ، والدين هو الطاعة . والمسلم المطيع فهو المتدين . والمستبد برأيه
محدث مبتدع . وفي الخبر عن النبي عليه الصلاة والسلام : « مَا شَقِيَ أَمْرُؤٌ عَنْ مَشُورَةٍ ،
وَلَا سَعِدَ بِاسْتِبْدَادٍ بِرَأْيٍ » وربما يكون المستفيد من غيره مقلداً قد وجد مذهبا اتفاقيا
بأن كان أبواه أو معلمه على اعتقاد باطل فيقلده منه دون أن يتفكر في حقه وباطله ،
وصواب القول فيه وخطئه ؛ فحينئذ لا يكون مستفيدا ، لأنه ما حصل على فائدة وعلم ،
ولا اتبع الأستاذ على بصيرة ويقين (إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ^(١)) شرط
عظيم فليعتبر .

وربما يكون المستبد برأيه مستنبطا مما استفاده على شرط أن يعلم موضع الاستنباط
وكيفيته ، فحينئذ لا يكون مستبدا حقيقة ، لأنه حصل العلم بقوة تلك الفائدة (لَعَلِمَهُ
الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ^(٢)) ركن عظيم ، فلا تغفل .

فالمستبدون بالرأي مطلقاً المنكرون للنبوات مثل الفلاسفة، والصائبة، والبراهمة وهم لا يقولون بشرائع وأحكام أمرية، بل يضعون حدوداً عقلية حتى يمكنهم التعايش عليها.

والمستفيدون هم القائلون بالنبوات .
ومن كان قال بالأحكام الشرعية فقد قال بالحدود العقلية، ولا ينعكس .

تمهيد

أرباب الديانات والممال

من المسلمين، وأهل الكتاب، ومن له شبهة كتاب

تتكلم ههنا في معنى الدين، والملة، والشرعة، والمنهاج والإسلام، والحنيفية، والسنة، والجماعة. فإنها عبارات وردت في التنزيل، ولكل واحدة منها معنى يخصها وحقيقة توافقها لغة واصطلاحاً. وقد بينا معنى الدين أنه الطاعة والالتقياد. وقد قال الله تعالى: (إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ^(١)) وقد يرد بمعنى الجزاء، يقال « كما تدين تدان » أي كما تفعل تجازى. وقد يرد بمعنى الحساب يوم المعاد والتناد، قال تعالى: (ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ^(٢)) فالمتدين هو المسلم المطيع المقر بالجزاء والحساب يوم التناد والمعاد، قال الله تعالى (وَرَضِيتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا^(٣)) .

ولما كان نوع الإنسان محتاجاً إلى اجتماع مع آخر من بني جنسه في إقامة معاشه، والاستعداد لمعاده؛ وذلك الاجتماع يجب أن يكون على شكل يحصل به التمانع والتعاون حتى يحفظ بالتمانع ما هو أهله، ويحصل بالتعاون ما ليس له، فصوره الاجتماع على هذه الهيئة هي الملة. والطريق الخاص الذي يوصل إلى هذه الهيئة هو المنهاج، والشرعة،

(١) آل عمران آية ١٨ . (٢) التوبة آية ٣٥ . (٣) المائدة آية ٤ .

والسنة . والاتفاق على تلك السنة هي الجماعة . قال الله تعالى : (لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شُرْعَةً وَمِنْهَا جَا) (١) .

ولن يتصور وضع الملة ، وشرع الشريعة إلا بواضع شارع يكون مخصوصا من عند الله بآيات تدل على صدقه ، وربما تكون الآية مضمنة في نفس الدعوى . وقد تكون ملازمة وربما تكون متأخرة .

ثم اعلم أن الملة الكبرى هي ملة إبراهيم الخليل عليه السلام ، وهي الخنيفية التي تقابل الصبوة (٢) تقابل التضاد . وسنذكر كيفية ذلك إن شاء الله تعالى ، قال الله تعالى : (مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ) (٣) .

والشريعة ابتدأت من نوح عليه السلام . قال الله تعالى : (شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا) (٤) والحدود والأحكام ابتدأت من آدم ، وشيث ، وإدريس عليهم السلام . وختمت الشرائع والمال والمناهج والسنن بأكملها وأتمها حسنا وجمالا بمحمد عليه الصلاة والسلام . قال الله تعالى : (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا) (٥) .

وقد قيل : خص آدم بالأسماء ، وخص نوح بمعاني تلك الأسماء ، وخص إبراهيم بالجمع بينهما ، ثم خص موسى بالتنزيل ، وخص عيسى بالتأويل ، وخص المصطفى ، صلوات الله عليهم أجمعين ، بالجمع بينهما على ملة أبيكم إبراهيم .

ثم كيفية التقرير الأول ، والتكميل بالتقرير الثاني بحيث يكون مصدقا كل واحد ما بين يديه من الشرائع الماضية ، والسنن السالفة ؛ تقديرا للأمر على الخلق ، وتوفيقا للدين على الفطرة . فمن خاصية النبوة : لا يشاركهم فيها غيرهم . وقد قيل إن الله عز وجل أسس دينه على مثال خلقه ليستدل بخلقته على دينه ، وبدينه على خلقه .

(١) المائة آية ٤٧ . (٢) الصبوة : الراد بها هنا الميل عن الحق .

(٣) الحج آية ٧٨ . (٤) الشورى آية ١٣ . (٥) المائة آية ٢ .

الباب الأول

المسلمون

١ — قد ذكرنا معنى الإسلام ، و نفرق ههنا بينه وبين الإيمان والإحسان . و نبيت ما المبدأ ، وما الوسط ، وما السكال بالخبر المعروف في دعوة جبريل عليه السلام حيث جاء على صورة أعرابي و جلس حتى ألصق ركبته بركمة النبي صلى الله عليه وسلم ، و قال : « يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا الْإِسْلَامُ ؟ » فَقَالَ : أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ، وَأَنْ تُقِيمَ الصَّلَاةَ ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ ، وَتَصُومَ شَهْرَ رَمَضَانَ ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنْ أُسْتِطِعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا . قَالَ : صَدَقْتَ . ثُمَّ قَالَ : مَا الْإِيمَانُ ؟ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ ، وَالتَّيَوْمَ الْآخِرِ ، وَأَنْ تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ . قَالَ : صَدَقْتَ ، ثُمَّ قَالَ : مَا الْإِحْسَانُ ؟ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ ، فَإِنْ لَمْ تَسْكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ . قَالَ : صَدَقْتَ ، ثُمَّ قَالَ : مَتَى السَّاعَةُ ؟ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ ، ثُمَّ قَامَ وَخَرَجَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هَذَا جِبْرِيلُ جَاءَكُمْ يُعَلِّمُكُمْ أَمْرَ دِينِكُمْ . »

ففرق في التفسير بين الإسلام والإيمان . والإسلام قد يرد بمعنى الاستسلام ظاهراً ، ويشترك فيه المؤمن والمنافق . قال الله تعالى : (قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَسْكَنَ قَوْلُوا أَسْلَمْنَا^(١)) ففرق التنزيل بينهما ..

(١) الحجرات آية ١٣ ..

فإذا كان الإسلام بمعنى التسليم والانقياد ظاهرا موضع الاشتراك، فهو المبدأ . ثم إذا كان الإخلاص معه بأن يصدق بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، ويقر عقدا بأن القدر خيره وشره من الله تعالى ؛ بمعنى أن ما أصابه لم يكن ليخطئه ، وما أخطاه لم يكن ليصيبه ؛ كان مؤمنا حقا . ثم إذا جمع بين الإسلام والتصديق ، وقرن المجاهدة بالمشاهدة ، وصار غيبه شهادة ؛ فهو الكمال . فكان الإسلام مبدأ ، والإيمان وسطا ، والإحسان كمالا ، وعلى هذا شمل لفظ المسلمين: الناجي والهالك .

وقد يرد الإسلام وقرينه الإحسان ، قال الله تعالى : (بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ ^(١)) وعليه يحمل قوله تعالى : (وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ^(٢)) وقوله : (إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ^(٣)) وقوله : (إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ^(٤)) وقوله : (فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ^(٥)) وعلى هذا خص الإسلام بالفرقة الناجية ، والله أعلم .

٢ - أهل الأصول المختلفون في : التوحيد ، والعدل ، والوعد ، والوعيد ، والسمع ، والعقل .

تتكلم ههنا في معنى الأصول والفروع ، وسائر الكلمات .

قال بعض المتكلمين : الأصول : معرفة البارئ تعالى بوحدانيته وصفاته ، ومعرفة يرسل بآياتهم وبيّناتهم . وبالجملة : كل مسألة يتعين الحق فيها بين المتخاصمين فهي من الأصول : ومن المعلوم أن الدين إذا كان منقسما إلى معرفة وطاعة ، والمعرفة أصل والطاعة فرع ، فمن تكلم في المعرفة والتوحيد كان أصوليا ، ومن تكلم في الطاعة والشريعة كان فروعيا . فالأصول هو موضوع علم الكلام ، والفروع هو موضوع علم الفقه . وقال بعض

(١) البقرة آية ١١٢ . (٢) المائدة آية ٤ . (٣) آل عمران آية ١٩ .

(٤) البقرة آية ١٣٠ . (٥) البقرة آية ١٣٢ .

العقلاء : كل ما هو معقول ، ويتوصل إليه بالنظر والاستدلال ؛ فهو من الأصول .
وكل ما هو مضمون أو يتوصل إليه بالقياس والاجتهاد فهو من الفروع .

وأما التوحيد فقد قال أهل السنة ، وجميع الصفاية : إن الله تعالى واحد في ذاته لا قسيم له . وواحد في صفاته الأزلية لا نظير له ، وواحد في أفعاله لا شريك له .

وقال أهل العدل : إن الله تعالى واحد في ذاته ، لا قسمة ولا صفة له ، وواحد في أفعاله لا شريك له . فلا قديم غير ذاته ، ولا قسيم له في أفعاله . ومحال وجود قديمين ، ومقدور بين قادرين ، وذلك هو التوحيد .

وأما العدل فعلى مذهب أهل السنة أن الله تعالى عدلٌ في أفعاله ، بمعنى أنه متصرف في ملكه ومملكه ، يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد . فالعدل : وضع الشيء موضعه ، وهو التصرف في الملك على مقتضى المشيئة والعلم ، والظلم بضده ، فلا يتصور منه جور في الحكم وظلم في التصرف . وعلى مذهب أهل الاعتزال : العدل ما يقتضيه العقل من الحكمة ؛ وهو إصدار الفعل على وجه الصواب والمصلحة .

وأما الوعد والوعيد فقد قال أهل السنة : الوعد والوعيد كلامه الأزلي . وعد على ما أمر ، وأوعد على ما نهى . فكل من نجا واستوجب الثواب فبوعده ، وكل من هلك واستوجب العقاب فبوعيده ، فلا يجب عليه شيء من قضية العقل .

وقال أهل العدل : لا كلام في الأزلي ، وإنما أمر ونهى ، ووعد وأوعد بكلام محدث ، فمن نجا فبفعله استحق الثواب ، ومن خسر فبفعله استوجب العقاب ، والعقل من حيث الحكمة يقتضى ذلك .

وأما السمع والعقل ، فقد قال أهل السنة : الواجبات كلها بالسمع ، والمعارف كلها بالعقل . فالعقل لا يحسن ولا يقبح ، ولا يقتضى ولا يوجب . والسمع لا يعرف ، أى لا يوجد المعرفة ، بل يوجب

وقال أهل العدل : المعارف كلها معتولة بالعقل ، واجبة بنظر العقل ، وشكر المنعم واجب قبل ورود السمع ، وأحسن والتقبح صفتان ذاتيتان للحسن والتقبح .

فهذه القواعد هي المسائل التي تسكلم فيها أهل الأصول وسندكر مذهب كل طائفة مفصلا إن شاء الله تعالى . ولكل علم موضوع ومسائل نذكرها بأقصى الإمكان إن شاء الله تعالى .

٣ — المعتزلة وغيرهم من الجبرية ، والصفائية ، والمختلطة منهم

الفريقان من المعتزلة والصفائية متقابلان تقابل التضاد ، وكذلك القدرية والجبرية ، والمرجئة والوعيدية ، والشيعة والخوراج . وهذا التضاد بين كل فريق وفريق كان حاصله في كل زمان ، ولكل فرقة مقالة على حياها ، وكتب صنفوها ، ودولة عاوتهم ، ووصول طاعتهم

الفصل الأول

المعتزلة

ويسمون أصحاب العدل والتوحيد ، ويلقبون بالقدرية ، والعدلية . وهم قد جعلوا لفظ القدرية مشتركا ، وقالوا : لفظ القدرية يطلق على من يقول بالقدر خيره وشره من الله تعالى ، احترازا من وصمة اللقب ، إذ كان النزم به متفقا عليه لقول النبي عليه الصلاة والسلام : « القدرية مجوس هذه الأمة » وكانت الصفائية تعارضهم بالاتفاق ، على أن الجبرية والقدرية متقابلتان تقابل التضاد ؛ فكيف يطلق لفظ التضاد على التضاد ؟ وقد قال النبي عليه الصلاة والسلام : « القدرية خصماء الله في القدر » والخصومة في القدر ، وانقسام الخير والشر على فعل الله وفعل العبد لن يتصور على مذهب من يقول بالتسليم والتوكل ، وإحالة الأحوال كلها على القدر المحتوم ، والحكم المحكوم والذي طائفة المعتزلة من الاعتقاد .

القول بأن الله تعالى قديم ، والتقدم أخص وصف ذاته . ونفوا الصفات القديمة (١) أصلا ، فقالوا : هو عالم بذاته ، قادر بذاته ، حي بذاته ، لا يعلم وقدرة وحياة . هي صفات قديمة ، ومعان قأمة به ؛ لأنه لو شاركته الصفات في التقدم الذي هو أخص الوصف

(١) الكلام في صفات الله نفيًا وإثباتًا من الموضوعات التي شغلت بعض المفكرين من أهل الديانات الأخرى السابقة على الإسلام . فنجده البيروني يحكي عن المنرد فيقول « ص ١٣ » (العالم بذاته سرمد إذ العلم الظاري يكون لما لم يكن معلوم ، وليس الجهل بمتجه عليه في وقت ما ، أو حال . ثم يقول السائل بعد ذلك : فهل له من الصفات غير ما ذكرت ؟ ويقول المجيب : له اللغو التام في القدرة لا المكان ، فإنه يجل من التمكن ، وهو الخير المحض التام الذي يشقاه كل موجود ، وهو العلم الخالص عن دنس السهو والجهل . قال السائل : أنتصفه بالكلام أم لا ؟ قال المجيب : إذا كان عالما فهو لا محالة متكلم . قال السائل : فإن كان متكلمًا لأجل علمه ، فما الفرق بينه وبين العلماء والحكماء الذين تكلموا من أجل علومهم ؟ قال المجيب : الفرق بينهم هو الزمان ؛ فإنهم تلمسوا فيه وتكلموا بمد أن لم يكونوا عالمين ولا متكلمين ، ونقلوا بالكلام علومهم إلى غيرهم ، فكلامهم وإفادتهم في زمان . وإذا ليس للأمر الإلهية بالزمان اتصال فاقه سبحانه عالم متكلم في الأزل . قال السائل : فن أين له هذا العلم ؟ قال المجيب : علمه على حاله في الأزل وإذا لم يجهل قط فذاته عالمة لم تكتسب علما لم يكن له) .

(ويختلف كلام المهند في معنى الفعل . فن أضافه إليه — أي إلى الله — كان من جهة السبب الأهم : لأن قوام الفاعلين إذا كان به كان هو سبب فعلهم ، فيه فعله بوساطتهم . ومن أضافه إلى غيره فن جهة الوجود الأدنى . وفي كتاب سائلك ؛ قال الناسك : هل اختلف في الفعل والفاعل أم لا ؟ قاله الحكيم : قد قال قوم إن النفس غير فاعلة ، والمادة غير حية . فاقه المستغنى هو الذي يجمع بينهما ويفرق . فهو الفاعل ، والفعل واقع من جهته بتحركيهما كـ : يحرك الحى القادر الموات العاجز . وقال آخرون : إن اجتماعهما بالطلباع ، فهكذا جرت المادة في كل نائيه بال . وقال آخرون : الفاعل هو النفس . وقال آخرون : الفاعل هو الزمان ، فإن العالم مربوط به رباط الشاة بجبل مشدود بها حتى تكون حركتها بحسب انجذابه واسترخائه) .

قال البيروني (وكل هذه الآراء منحرفة عن الصواب ، وإنما الحق فيه أن الفعل كله للمادة ، لأنها هي التي تربط وتردد في الصور وتخل ، فهي الفاعلة وسائر ما تحتها أعوان لها على إكمال الفعل ، وتخلو النفس من القوى المختلفة هي غير فاعلة ، فهذا قول خواصهم في الله تعالى ويسمونه ايشفر ؛ أي المستغنى الجواز الذي يعطى ولا يأخذ ، لأنهم رأوا وحدته هي الحضة ووحدة ما سواه بوجه من الوجوه متكررة ، ورأوا وجوده حقيقيا لأن قوام الموجودات به ، ولا يتمتع توهم ليس فيها مع أيس فيه ، كما يتمتع توهم ليس فيه مع أيس فيها) .

وقد أورد الشهرستاني آراء فلاسفة اليونان في الذات والصفات . فن ذلك قول أنبا دقليس وهو « إن البارى تعالى يعلم هويته فقط ؛ وهو العلم المحض ؛ وهو الإرادة المحضة ، وهو الجود ، والعزة ، والقدرة ، والعدل ، والخير والحق ؛ لا أن هناك قوى مسماة بهذه الأسماء : بل هي : هو ، وهو : هذه كلها .

إشارته في الإلهية . واتفقوا عَلَى أن كلامه محدث مخلوق في محل . وهو حرف وصوت كتب أمثاله في المصاحف حكايات عنه . فإن ما وجد في المحل عَرَض قد فني في الحال . واتفقوا على أن الإرادة والسمع والبصر ليست معاني قائمة بذاته ، لكن اختلفوا في وجوه وجودها ، ومحامل معانيها كما سيأتي . واتفقوا عَلَى نفي رؤية الله تعالى بالأبصار في دار القرار ، ونفي التشبيه عنه من كل وجه : جهة ، ومكانا ، وصورة ، وجسما ، وتخيذا ، وانتقلا ، وزوالا ، وتغيرا ، وتأثرا . وأوجبوا تأويل الآيات المتشابهة فيها . وسموا هذا النمط : توحيدا .

واتفقوا عَلَى أن العبد قادر خالق لأفعاله خيرها وشرها . مستحق عَلَى ما يفعله ثوابا وعقابا في الدار الآخرة . والرب تعالى منزه أن يضاف إليه شر وظلم ، وفعل هو كفر ومعصية ، لأنه لو خلق الظلم كان ظلما ، كما لو خلق العدل كان عادلا . واتفقوا على أن الله تعالى لا يفعل إلا الصالح والخير ، ويجب من حيث الحكمة رعاية مصالح العباد ، وأما الأصلاح والطف ففي وجوبه عندهم خلاف . وسموا هذا النمط : عدلا .

واتفقوا على أن المؤمن إذا خرج من الدنيا على طاعة وتوبة ، استحق الثواب والعوض . والتفضل معنى آخر وراء الثواب . وإذا خرج من غير توبة عن كبيرة ارتكبها ، استحق الخلود في النار ، لكن يكون عقابه أخف من عقاب الكفار . وسموا هذا النمط : وعدا ووعيدا .

واتفقوا عَلَى أن أصول المعرفة ، وشكر النعمة واجبة قبل ورود السمع . والحسن والقبح يجب معرفتهما بالعقل . واعتناق الحسن ، واجتناب القبيح واجب كذلك . وورود التكليف ألطف للبارى تعالى ، أرسلها إلى العباد بتوسط الأنبياء عليهم السلام امتحانا واختبارا (لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنِّيَ وَيَحْيَا مَنْ حَيَّ عَنِّيَ (١)) .

واختلفوا في الإمامة ، والقول فيها نصا ، واختيارا ، كما سيأتي عند مقالة كل طائفة .

والآن نذكر ما يختص بطائفة طائفة من المقالة التي تميزت بها عن أصحابها .

١ - الواسلية

أصحاب أبي حذيفة واصل بن عطاء الغزالي^(١) الأثغ . كان تلميذا للحسن البصري يقرأ عليه العلوم والأخبار . وكانا في أيام عبد الملك بن مروان ، وهشام بن عبد الملك . وبالغرب الآن منهم شردمة قليلة في بلد إدريس بن عبد الله الحسنى الذى خرج بالمغرب في أيام أبي جعفر المنصور .

ويقال لهم الواسلية ، واعتزلهم يدور على أربع قواعد :

القاعدة الأولى : القول بنفى صفات البارئ تعالى ؛ من العلم والقدرة ، والإرادة ، والحياة . وكانت هذه المقالة في بدئها غير نضيجة . وكان واصل بن عطاء يشرع فيها على قول ظاهر ، وهو الاتفاق على استحالة وجود إلهين قديمين أزليين . قال : ومن أثبت معنى صفة قديمة فقد أثبت إلهين .

وإنما شرعت أصحابه فيها بعد مطالعة كتب الفلاسفة . وانتهى نظرهم فيها إلى رد جميع الصفات إلى كونه : عالما ، قادرا . ثم الحكم بأنهما صفتان ذاتيتان هما : اعتباران للذات القديمة كما قال الجبائي . أو حالان كما قال أبو هاشم .

وميل أبي الحسن البصرى إلى ردهما إلى صفة واحدة وهى العالمية ، وذلك عين مذهب الفلاسفة ، وسندكر تفصيل ذلك .

وكان السلف يخالف فى ذلك إذ وجدوا الصفات مذكورة فى الكتاب والسنة .

(١) لقب بالغزالي ، لأنه كان يلزم للغزاليين ليعرف المتمففات من النساء فيجمل صدقته هن ، الكامل

لمبرد ص ٩٢١ ج ٣ ، وهو مؤسس فرقة المعتزلة ورئيسها الأول (٨٠ - ١٣١ هـ) .

القاعدة الثانية : القول بالقدر : وإنما سلكوا في ذلك مسلك معبد^(١) الجهني يـ
وغيلان الدمشقي^(٢) . وقرر واصل بن عطاء هذه القاعدة أكثر مما كان يقرر قاعدة
الصفات . فقال إن الباري تعالى حكيم عادل ، لا يجوز أن يضاف إليه شر ولا ظلم .
ولا يجوز أن يريد من العباد خلاف ما يأمر . ويحتم عليهم شيئا ثم يحازيهم عليه . فالعبد
هو الفاعل للخير والشر ، والإيمان والكفر ، والطاعة والمعصية . وهو المجازي على فعله
والرب تعالى أقدره على ذلك كله . وأفعال العباد محصورة في الحركات ، والسكنات ،
والاعتمادات والنظر ، والعلم . قال : ويستحيل أن يخاطب العبد بفاعل وهو لا يمكنه
أن يفعل . ولا هو يحس من نفسه الاقتدار والفعل . ومن أنكره فقد أنكر الضرورة .
واستدل بآيات على هذه الكلمات .

ورأيت رسالة نسبت إلى الحسن البصري كتبها إلى عبد الملك بن مروان وقد سأله
عن القول بالقدر والجبر . فأجابه فيها بما يوافق مذهب القدرية . واستدل فيها بآيات من
الكتاب ودلائل من العقل . ولعلها لو اصل بن عطاء ، فما كان الحسن ممن يخالف السلف
في أن القدر خير وشره من الله تعالى ، فإن هذه الكلمات كالجمع عليها عندهم . والعجب
أنه حمل هذا اللفظ الوارد في الخبر على البلاء والعافية ، والشدة والرخاء ، والمرض والشفاء ،
والموت والحياة ؛ إلى غير ذلك من أفعال الله تعالى ، دون الخير والشر ، والحسن والقبیح
الصادرين من اكتساب العباد ، وكذلك أورده جماعة من المعتزلة في المقالات
عن أصحابهم .

(١) ذكر بعض المؤرخين أن معبدا الجهني المتوفى سنة ٨٠ هـ كان أول من تسلم في الإسلام بالقدر ،
وذكروا أنه أخذ ذلك عن نصراني من الأساورة اسمه أبو يونس سنسويه ويعرف بالأسواري .

(٢) غيلان الدمشقي أخذ القول ببنى القدر عن معبد الجهني ، وبالغ في القول ببنى القدر . وقد هم عمر بن
عبد العزيز (٩٩ - ١٠١ هـ) بقتله لولا أن تراجع غيلان ، عن آرائه وأعلن توبته منها . ولكنه عاد إلى
الكلام من بنى القدر وأسرف في ذلك إسرافا عظيما في أيام هشام بن عبد الملك الذي كان شديدا على القدرية .
وقد أظهر غيلان ، سكا شديدا بآرائه . فأمر هشام بصاحبه على باب دمشق .

القاعدة الثالثة : القول بالمنزلة بين المنزلتين . والسبب فيه أنه دخل واحد على الحسن البصرى^(١) فقال : يا إمام الدين ، لقد ظهرت في زماننا جماعة يكفرون أصحاب الكبائر . والكبيرة عندهم كفر يخرج به عن الملة ، وهم وعيدية الخوارج . وجماعة يرجئون أصحاب الكبائر . والكبيرة عندهم لاتضر مع الإيمان ، بل العمل على مذهبهم ليس ركنا من الإيمان . ولا يضر مع الإيمان معصية ، كما لا ينفع مع الكفر طاعة ، وهم مرجئة الأمة . فكيف تحكم لنا في ذلك اعتقادا ؟

فتفكر الحسن في ذلك ، وقبل أن يجيب قال واصل بن عطاء : أنا لا أقول إن صاحب الكبيرة مؤمن مطلقا ، ولا كافر مطلقا ، بل هو في منزلة بين المنزلتين : لا مؤمن ولا كافر . ثم قام واعتزل إلى أسطوانة من أسطوانات المسجد يقرر ما أجاب به على جماعة من أصحاب الحسن . فقال الحسن : اعتزل عنا واصل . فسمى هو وأصحابه معتزلة .

ووجه تقريره أنه قال : إن الإيمان عبارة عن خصال خير إذا اجتمعت سمي المرء مؤمنا . وهو اسم مدح . والفاصولم يستجمع خصال الخير ولا استحق اسم المدح ، فلا يسمى مؤمنا . وليس هو بكافر مطلقا أيضا ، لأن الشهادة وسائر أعمال الخير موجودة فيه ، لا وجه لإنكارها ، لكنه إذا خرج من الدنيا على كبيرة من غير توبة ، فهو من أهل النار^(٢) خالد فيها . إذ ليس في الآخرة إلا فريقان : فريق في الجنة ، وفريق في السعير ، لكنه يخفف عنه العذاب وتكون دركته فوق دركة الكفار .

وتابعه على ذلك عمرو بن عبيد^(٣) بعد أن كان موافقا له في التقدر ، وإنكار الصفات .

(١) توفي الحسن البصرى سنة ١١٠ هـ .

(٢) نقل البيروني عن أهل الهند ص ٣٢ ما نصه (ما كل مذنب يدخل جهنم ، فإن منهم من ينجو . بتقديم التوبة والكفارات) .

(٣) عمرو بن عبيد (٨٠ - ١٤٤ هـ) .

القاعدة الرابعة : قوله في الفريقين من أصحاب الجمل ، وأصحاب صفين إن أحدهما مخطئٌ لا بعينه .. وكذلك قوله في عثمان وقائليه وخاذليه ، قال : إن أحد الفريقين فاسق لا محالة ، كما أن أحد المتلاعنين فاسق لا محالة ، لكن لا بعينه . وقد عرفت قوله في الفاسق ، وأقل درجات الفريقين أنه لا تقبل شهادتهما كما لا تقبل شهادة المتلاعنين . فلا يجوز قبول شهادة عليّ ، وطلحة ، والزيد عليّ باقّة بقل . وجوز أن يكون عثمان وعليّ عليّ الخطئ . هذا قوله ، وهو رئيس المعتزلة ومبدأ الطريقة في أعلام الصحابة ، وأئمة العترة .

وواقفه عمرو بن عبيد على مذهبه ، وزاد عليه في تفسيق أحد الفريقين لا بعينه بأن قال : لو شهد رجلان من أحد الفريقين مثل عليّ ورجل من عسكره ، أو طلحة والزيد لم تقبل شهادتهما ، وفيه تفسيق الفريقين وكونهما من أهل النار . وكان عمرو بن عبيد من رواة الحديث ، معروفًا بالزهد ، وواصل مشهورًا بالفضل والأدب عندهم .

٢ - المُنْذِلِيَّة

أصحاب أبي الهذيل^(١) حمدان بن الهذيل العلاف ، شيخ المعتزلة ، ومقدم الطائفة ، ومقرر الطريقة ، والمناظر عليها . أخذ الاعتزال عن عثمان بن خالد الطويل ، عن واصل ابن عطاء . ويقال أخذ واصل عن أبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية . ويقال أخذه عن الحسن بن أبي الحسن البصرى . وإنما انفرد عن أصحابه بعشر قواعد :

الأولى : أن البارئ^(٢) تعالى علم بعلم ، وعلمه ذاته . قادر بقدره ، وقدرته ذاته . حي

(١) أبو الهذيل العلاف (١٣٥ - ٢٢٦ هـ) مولد عبد القيس ، وشيخ المعتزلة البصريين .

(٢) في مقالات الإسلاميين ، لأبي الحسن الأشعري ص ٤٨٢ ج ٢ (فقال شيخهم أبو الهذيل العلاف : إن علم البارئ سبحانه هو هو ، وكذلك قدرته وسمه وبصره وحكته . وكذلك كان قوله في سائر صفات ذاته . وكان يزعم أنه إذا زعم أن البارئ علم فقد ثبت علما هو الله ، ونفى عن الله جهلا ، ودل على معلوم كان أو يكون . وإذا قال إن البارئ قادر فقد ثبت قدرة هي الله ، ونفى عن الله مجزا ، ودل على مقدور يكون =

بحياة ، وحياته ذاته . وإنما اقتبس هذا الرأي من الفلاسفة الذين اعتقدوا أن ذاته واحدة لا كثرة فيها بوجه ، وإنما الصفات ليست وراء الذات معاني قائمة بذاته ، بل هي ذاته ، وترجع إلى السلوب أو اللوازم كما سيأتي ..

والفرق بين قول القائل : عالم بذاته لا يعلم ، وبين قول القائل : عالم يعلم هو ذاته : أن الأول نفي الصفة ، والثاني إثبات ذات هو بعينه صفة . أو إثبات صفة هي بعينها ذات . وإذا أثبت أبو الهذيل هذه الصفات وجوها للذات ، فهي بعينها أرقام النصرى ، أو أحوال^(١) أبي هاشم .

= أولا يكون . وكان إذا قيل له : حدثنا عن علم الله سبحانه الذي هو الله ؛ أترعم أنه قدرته ؟ أي ذلك . فإذا قيل له : فهو غير قدرته ؟ أنكرك ذلك . وكان إذا قيل له : إذا قلت إن علم الله هو الله ؛ فقل إن الله تعالى علم ؛ ناقص ولم يقل إنه علم ؛ مع قوله إن علم الله هو الله .

(وهذا أخذه أبو الهذيل عن أرسطو طاليس ؛ قال في بعض كتبه : إن الباري علم كله ، قدرة كله ، حياة كله ، بصير كله . فحسن اللفظ عند نفسه ، وقال : علمه هو هو ، وقدرته هي هو) .

(وكان أبو الهذيل إذا قيل له : أتقول إن الله علما ؟ قال أقول إن له علما هو هو ، وإنه عالم يعلم هو هو . وكذلك قوله في سائر صفات الذات . فنفي أبو الهذيل العلم من حيث أوهم أنه أثبت . وذلك أنه لم يثبت إلا الباري فقط . وكان يقول : معنى أن الله عالم : معنى أنه قادر ، ومعنى أنه حي : أنه قادر . وهذا له لازم إذ كان لا يثبت للباري صفات إلا هي هو ، ولا يثبت إلا الباري فقط) (وكان إذا قيل له : فلم اختلفت الصفات فقيل عالم ، وقيل قادر ، وقيل حي ؟ قال : لاختلف المعلوم والمقدور) انظر ص ٤٨٦ ج ٢ من « مقالات الإسلاميين » .

(١) في « الفرق بين الفرق » ص ١١٧ . . . فأثبت الخال في ثلاثة مواضع :

أحدها : الموصوف الذي يكون موصوفا لنفسه ؟ فاستحق ذلك الوصف لخال كان عايبا .

والثاني : الموصوف بالشيء لمعنى صار مختصا بذلك المعنى لخال .

والثالث : ما يستحقه لا لنفسه ولا لمعنى ، فيختص بذلك الوصف دون غيره عنده لخال .

ثم إنه لا يقول في الأحوال إنها موجودة ، ولا إنها معدومة ، ولا إنها قديمة ولا محدثة ، ولا معلومة ولا مجهولة .

(وزعم أن أحوال الباري عز وجل في معلوماته لا نهاية لها ، وكذلك أحواله في مقدوراته لا نهاية لها .

كما أن مقدوراته لا نهاية لها) .

(وقالوا له : هل أحوال الباري من عمل غيره أم هي هو ؟ فأجاب : بأنها لا هي هو ولا غيره .

فقالوا له : فلم أنكرت على الصفاتية قولهم في صفات الله عز وجل في الأزل إنها لا هي هو ولا غيره ؟) .

وانظر ما أورده الشهرستاني عند الكلام على الجبائية والبهشية .

الثانية : أنه أثبت^(١) إرادات لا محل لها، يكون البارى تعالى مريدا بها . وهو أول من أحدث هذه المقالة ، وتابعه عليها المتأخرون .

الثالثة : قال فى كلام البارى تعالى إن بعضه لا فى محل وهو قوله « كن » وبعضه فى محل كالأمر ، والنهى ، والخبر ، والاستخبار . وكان أمر التكوين عنده غير أمر التكليف .

الرابعة : قوله فى القدر مثل ما قاله أصحابه ، إلا أنه قدرى الأولى جبرى الآخرة . فإن مذهبه فى حركات أهل الخلدن فى الآخرة أنها كلها ضرورية لا قدرة للعباد عليها . وكلها مخلوقة للبارى تعالى ؛ إذ لو كانت مكتسبة للعباد لكانوا مكلفين بها .

الخامسة : قوله إن حركات أهل الخلدن تنقطع ، وأنهم يصيرون إلى سكون دائم خمودا . وتجتمع اللذات فى ذلك السكون لأهل الجنة ، وتجتمع الآلام فى ذلك السكون لأهل النار . وهذا قريب من مذهب جهم ، إذ حكم بقاء الجنة والنار ، وإنما التزم أبو الهذيل هذا المذهب لأنه لما أئزم فى مسألة حدوث العالم ؛ أن الحوادث التى لا أول لها كالحوادث

(١) قال الأشعري فى « مقالات الإسلاميين » ص ١٨٩ ج ١ . (أصحاب أبو الهذيل يزعمون أن إرادة الله غير مرادة وغير أمره . وأن إرادته لمفعولاته ليست بمخلوقة على الحقيقة ؛ بل هى مع قوله لها كوفه خلق لها . وإرادته للإيمان ليست بخلق له وهى غير الأمر به . وإرادة الله قائمة لا فى مكان) .

وفى المصدر السابق ص ٥١٢ ج ٢ (ولم يقل أحد إن الخلق إرادة وقول ؛ غير أبو الهذيل) . وفى صفحة ص ٥١٠ ج ١ (وقال أبو الهذيل : إرادة الله سبحانه لتكون الشئ هى غير الشئ المتكون ، وهى توجد لا فى مكان . وإرادته للإيمان غيره غير الأمر به وهى مخلوقة . ولم يجعل الإرادة أمرا ولا حكما ولا خبرا . وإلى هذا القول كان يذهب محمد بن عبد الوهاب الجبائى . إلا أن أبا الهذيل كان يزعم أن الإرادة لتكوين الشئ ، والقول له كن خلق للشئ . وكان الجبائى يقول إن الإرادة لتكوين الشئ هى غيره وليست بخلق له ، ولا جائز أن يقول الله سبحانه للشئ كن . وكان يزعم أن الخلق هو المخلوق . وكان أبو الهذيل لا يشبث الخلق بمخلوقا) .

وفى صفحة ٥١١ ج ٢ (وكان أبو الهذيل يقول إن الخلق الذى هو إرادة وقول لا يقال إنه مخلوق إلا على المجاز . وخلق الله سبحانه للشئ مؤلفا الذى هو تأليف ، وخلقته للشئ مؤلونا الذى هو لون ، وخلقته للشئ طويلا الذى هو طول مخلوق فى الحقيقة) .

التي لا آخر لها ، إذ كل واحدة لاتنتهي ؛ قال : إني لا أقول بحركات لاتنتهي آخرها ، كما لا أقول بحركات لاتنتهي أولا ، بل يصيرون إلى سكون دائم . وكأنه ظن أن ما لزمه في الحركة لا يلزمه في السكون .

السادسة : قوله في الاستطاعة إنها عرض من الأعراض غير السلامة والصحة و فرق أفعال القلوب وأفعال الجوارح . فقال لا يصح وجود أفعال القلوب منه مع عدم القدرة فالاستطاعة معها في حال الفعل . وجوز ذلك في أفعال الجوارح وقال بتقدمها فيفعل بها في الحال الأولى وإن لم يوجد الفعل إلا في الحال الثانية ، قال « فحال يفعل » غير « حال فعل » ثم ما تولد من فعل العبد فهو فعله ، غير اللون والطعم والرائحة وكل ما لا يعرف كيفيته . وقال في الإدراك والعلم الحادئين في غيره عند إسماعه وتعليمه : إن الله تعالى يبدعهما فيه ، وليس من أفعال العباد .

السابعة : قوله في المكلف قبل ورود السمع : إنه يجب عليه أن يعرف الله تعالى بالدليل من غير خاطر ، وإن قصر في المعرفة استوجب العقوبة أبداً . ويعلم أيضا حُسن الحسنِ وَقُبْحِ القبيح ، فيجب عليه الإقدام على الحسن كالصدق والعدل ، والإعراض عن القبيح كالكذب والجور . وقال أيضا بطاعات لا يراد بها الله تعالى ، ولا يقصد بها التقرب إليه ؛ كالتصديق إلى النظر الأول ، والنظر الأول فإنه لم يعرف الله بعد ، والفعل عباده . وقال في المكروه : إذا لم يعرف التعريض والتورية فيما أكره عليه فله أن يكذب ، ويكون وزره موضوعا عنه .

الثامنة : قوله في الآجال والأرزاق : إن الرجل إن لم يقتل مات في ذلك الوقت ولا يجوز أن يزداد في العمر أو ينقص . والأرزاق على وجهين :

أحدهما : ما خلق الله تعالى من الأمور المنتفع بها يجوز أن يقال : خلقها رزقا للعباد ، فعلى هذا من قال : إن أحداً أكل أو انتفع بما لم يخلقه الله رزقا فقد أخطأ لما فيه أن في الأجسام ما لم يخلقه الله تعالى .

والثاني : ما حكم الله به من هذه الأرزاق للعباد ، فما أحل منها فهو رزقه ، وما حرم فليس رزقا ، أى ليس مأمورا بتناوله .

التاسعة : حكى الكعبي عنه أنه قال : إرادة الله غير المراد ، وإرادته لما خلق هي خلقه له ، وخلقها للشيء عنده غير الشيء ، بل الخلق عنده قول لا في محل . وقال إنه تعالى لم يزل سميعا بصيرا بمعنى سيسمع وسيبصر . وكذلك لم يزل غفورا ، رحيا ، محسنا ، خالقا ، رازقا ، مثيبا ، معاقبا ، مواليا ، معاديا ، آمرا ، ناهيا ، بمعنى أن ذلك سيكون منه .

العاشرة : حكى الكعبي عنه أنه قال : الحججة لاتقوم فيما غاب إلا بنحو عشرين ؛ فيهم واحد من أهل الجنة أو أكثر . ولا تخلو الأرض عن جماعة هم أولياء الله معصومون ، لا يكذبون ، ولا يرتكبون الكبائر . فهم الحججة لا التواتر . إذ يجوز أن يكذب جماعة ممن لا يحصون عددا إذا لم يكونوا أولياء الله ، ولم يكن فيهم واحد معصوم .

وصحب أبا الهذيل : أبو يعقوب الشحام^(١) ، والآدمي وهما على مقالته . وكان سنه مائة سنة ، توفى في أول خلافة المتوكل سنة خمس وثلاثين ومائتين .

٣ — النظامية

أصحاب إبراهيم بن يسار بن هاني النظام^(٢) ، قد طالع كثيرا من كتب الفلاسفة

(١) أبو يعقوب الشحام مات سنة ٢٦٧هـ وكان رئيس معتزلة البصرة في عصره . وقد هيئه الواثق رئيسا لديوان الخراج . قال الأشعري في « مقالات الإسلاميين » ص ١٩٩ ج ١ (وزعم بعضهم وهو للشحام أن الله يقدر على ما أقدر عليه عباده . وإن حركة واحدة تكون مقدره لله والإنسان . فإن فعلها الله كانت ضرورة ، وإن فعلها الإنسان كانت كسبا) :

(٢) توفى النظام سنة ٢٣١هـ . قال هبة القاهر البغدادي ص ٧٩ عند الكلام على النظامية (والمعتزلة يمهون على الأغمار بدينه ، ويوهمون أنه كان نظاما للكلام المنثور ، والشعر الموزون . وإنما كان ينظم الخرز في سوق البصرة ، ولأجل ذلك قيل له النظام . وكان في زمان شبابه قد عاشر قوما من الثنوية ، وقوما من السمنية القائلين بتكافؤ الأدلة . وخالط بمسد كبره قوما من ملحدة الفلاسفة . ثم خالط هشام بن الحكم الرافضي . فأخذ عن هشام ، وعن ملحدة للفلاسفة قوله بإبطال الجزء الذي لا يتجزأ . ثم نبه عليه قوله بالطرفة =

وخط كلامهم بكلام المعتزلة ، وانفرد عن أصحابه بمسائل :

الأولى منها : أنه زاد على القول بالقدر خيره وشره منا قوله : إن الله تعالى لا يوصف بالقدرة على الشرور والمعاصي ، وليست هي مقدورة للباري تعالى ، خلافا لأصحابه فإنهم قضوا بأنه قادر عليها لكنه لا يفعلها لأنها قبيحة . ومذهب النظام أن القبح إذا كان صفة ذاتية للقيح ، وهو المانع من الإضافة إليه فعلا ؛ ففي تجويز وقوع القبيح منه قبح أيضا ، فيجب أن يكون مانعا . ففاعل العدل لا يوصف بالقدرة على الظلم . وزاد أيضا على هذا الاختباط فقال : إنما يقدر على فعل ما يعلم أن فيه صلاحا لعباده . ولا يقدر على أن يفعل بعباده في الدنيا ما ليس فيه صلاحهم . هذا في تعلق قدرته بما يتعلق بأمر الدنيا . وأما أمور الآخرة فقال : لا يوصف الباري تعالى بالقدرة على أن يزيد في عذاب أهل النار شيئا ، ولا على أن ينقص منه شيئا . وكذلك لا ينقص من نعم أهل الجنة ولا أن يخرج أحدا من أهل الجنة وليس ذلك مقدورا له . وقد أزم عليه أن يكون الباري تعالى مطبوعا مجبورا على ما يفعله . فإن القادر^(١) على الحقيقة من يتخير بين الفعل والترك . فأجاب إن الذي أزمتموني في القدرة يلزمكم في الفعل ، فإن عندكم يستعمل أن يفعله وإن كان مقدورا ؛ فلا فرق ، وإنما أخذ هذه المقالة من قدماء الفلاسفة حيث قضوا بأن الجواد لا يجوز أن يدخر شيئا لا يفعله . فما أبدعه وأوجده هو المقدور ؛ ولو كان في علمه تعالى ومقدوره ما هو أحسن وأكمل مما أبدعه نظاما وتركيبا وصلاحا لفعله .

= التي لم يسبق إليها وهم أحد قبله . وأخذ من الثبوتية قوله بأن فاعل العدل لا يقدر على فعل الجور واللكذب : وأخذ عن هشام بن الحكم أيضا قوله : بأن الألوان ، والطعوم ، والروائح ، والأصوات أجسام . وبني على هذه البدعة قوله بتداخل الأجسام .

(١) في مقالات الإسلاميين ص ٥٧٦ ج ٢ (وقال إبراهيم النظام : إن ما يقدر الله عليه من اللطف لا غاية له ولا كل . وإن ما فعل من اللطف لا شيء أصلح منه إلا أن له عند الله سبحانه أمثالا ، ولكل مثل مثل ، ولا يقال يقدر على أصلح ما فعل أن يفعل ، ولا يقال يقدر على دون ما فعل أن يفعل ، لأن فعل ما دون نقص ، ولا يجوز على الله عز وجل فعل النقص . ولا يقال يقدر على ما هو أصلح ، لأن الله سبحانه أو قدر على ذلك ولم يفعل كل ذلك بخلاف)

الثانية : قوله في الإرادة : إن اليرى تعالى ليس موصوفا بها على الحقيقة. فإذا وصف بها شرعا في أفعاله فالمراد بذلك أنه خالقها ومنشئها على حسب ما علم . وإذا وصف بكونه سريدا لأفعال العباد فالغنى به أنه أمر بها وناه عنها . وعنه أخذ الكعبي مذهبه في الإرادة .

الثالثة : قوله إن أفعال العباد كلها حركات فحسب . والسكون حركة اعتماد . والعلوم والإرادات حركات النفس . ولم يرد بهذه الحركة حركة النقلة وإنما الحركة عنده مبدأ تغير ما ، كما قالت الفلاسفة من إثبات حركات في الكيف ، والسكم ، والوضع ، والأين والتمى . . . إلى أخواتها .

الرابعة : وافقهم أيضا في قولهم إن الإنسان في الحقيقة هو النفس والروح ، والبدن آتمها وقالها . غير أنه تقاصر عن إدراك مذهبهم فقال إلى قول الطبيعيين منهم إن الروح جسم لطيف مشابه للبدن مداخل للقلب بأجزائه مداخله المائية في الورد ، والدهنية في السمسم ، والسمنية في اللبن . وقال إن الروح هي التي لها قوة ، واستطاعة و حياة ومشيئة . وهي مستطاعة بنفسها ، والاستطاعة قبل الفعل .

الخامسة : حكى الكعبي عنه أنه قال : إن كل ما جاوز حد القدرة من الفعل فهو من فعل الله تعالى بإيجاب الخلقه : أى أن الله تعالى طبع الحجر طبعاً ، وخلقه خلقه إذا دفعته اندفع ، وإذا بلغت قوة الدفع مبالغها عاد الحجر إلى مكانه طبعاً . وله في الجواهر وأحكامها خبط ومذهب يخالف المتكلمين والفلاسفة .

السادسة : وافق الفلاسفة^(١) في نفي الجزء الذي لا يتجزأ . وأحدث القول بالطفرة

(١) في « مقالات الإسلاميين » ص ٣١٨ ج ٢ (وقال النظام : لا جزء إلا وله جزء ، ولا بعض إلا

وله بعض ، ولا نصف إلا وله نصف . وأن الجزء جائز تجزئته أبداً ، ولا غاية له من باب التجزؤ) .

وفي صفحة ٣٢١ ج ٢ (واختلف الناس في الطفرة . فزعم النظام أنه قد يجوز أن يكون الجسم الواحد

في مكان ، ثم يصير إلى المكان الثالث ولم يمر بالثاني على جهة الطفرة . واعتل في ذلك بأشياء منها الذوامه =

لما أزم مشى تملة على صخرة من طرف إلى طرف أنها قطعت مالا يتناهى ، فكيف يقطع ما يتناهى مالا يتناهى ؟ قال : تقطع بعضها بالمشى ، وبعضها بالظفرة . وشبه ذلك بحبل شد على خشبة معترضة وسط البئر ، طوله خمسون ذراعا ، وعليه دلو معلق . وحبل طوله خمسون ذراعا علق عليه معلاق ، فيجر به الحبل المتوسط ، فإن الدلو يصل إلى رأس البئر وقد قطع مائة ذراع بحبل طوله خمسون ذراعا في زمان واحد ، وليس ذلك إلا أن بعض القطع بالظفرة . ولم يعلم أن الظفرة قطع مسافة أيضا موازية لمسافة . فالإلزام لا يندفع عنه ، وإنما الفرق بين المشى والظفرة يرجع إلى سرعة الزمان وبطئه .

السابعة : قال إن الجواهر مؤلفة من أعراض اجتمعت ، ووافق هشام بن الحكم في قوله إن الألوان والطعوم والروائح أجسام . فتارة يقضى بكون الأجسام أعراضا ، وتارة يقضى بكون الأعراض أجساما لا غير .

الثامنة : من مذهبه أن الله تعالى خلق الموجودات دفعة واحدة على ما هي عليه الآن معادن ، ونباتا ، وحيوانا ، وإنسانا . ولم يتقدم خلق آدم عليه السلام خلق أولاده ؛ غير أن الله تعالى أكن بعضها في بعض . فالتقدم والتأخر إنما يقع في ظهورها من مكانها دون حدوثها ووجودها . وإنما أخذ هذه المقالة من أصحاب الكون والظهور من الفلاسفة وأكثر ميله أبدا إلى تقرير مذاهب الطبيعيين منهم دون الإلهيين .

التاسعة : قوله في إعجاز^(١) القرآن إنه من حيث الإخبار عن الأمور الماضية

= يتحرك أعلاها ، أكثر من حركة أسفلها ويقطع الحز أكثر مما يقطع أسفلها وقطبها . قال : وإنما ذلك لأن أعلاها يماس أشياء لم يكن حاذي ما قبلها) .

(وقد أنكر أكثر أهل الكلام قوله ؛ منهم أبو الهليل وغيره ، وأحالوا أن يصير الجسم إلى مكان لم يمر بما قبله ، وقالوا : هذا محال لا يصح . وقالوا إن الجسم قد يسكن بفضه وأكثره متحرك ، وأن للفرس في حال سيره وقفات خفية ، وفي شدة عدوه مع وضع رجلاه ورفعها ، ولهذا كان أحد الفرسين أبطأ من صاحبه) .

(١) المصدر السابق ص ٣٢٥ ج ١ (وقال النظام : الآية والأعجوبة في القرآن ما فيه من الإخبار عن الغيوب ، فأما التأليف والنظم فقد كان يجوز أن يقدر عليه العباد لولا أن الله منهم بمنع وعجز أحدثهما فيهم) .

والآتية ، ومن جهة صرف الدواعى عن المعارضة ، ومنع العرب عن الاهتمام به جزئاً وتعجيزاً ، حتى لو خلاهم لكانوا قادرين على أن يأتوا بسورة من مثله بلاغة وفصاحة ونظماً .

العاشرة : قوله فى الإجماع إنه ليس بحجة فى الشرع ، وكذلك القياس فى الأحكام الشرعية لا يجوز أن يكون حجة ، وإنما الحجة فى قول الإمام المعصوم .

الحادية عشرة : ميله إلى الرفض ، ووقيعته فى كبار الصحابة . قال : أولاً : لا إمامة إلا بالنص والتعيين ظاهراً مكشوفاً . وقد نص النبى صلى الله عليه وسلم علىّ على رضى الله عنه فى مواضع ، وأظهره إظهاراً لم يشتهه على الجماعة . إلا أن عمر كتم ذلك ، وهو الذى تولى بيعة أبى بكر يوم السقيفة ، ونسبه إلى الشك يوم الخديبية فى سؤاله الرسول عليه الصلاة والسلام حين قال : ألسنا على الحق ؟ أليسوا على الباطل ؟ قال : نعم . قال عمر : فلم نعطى الدينية فى ديننا ؟ قال هذا شك وتردد فى الدين ، ووجدان حرج فى النفس مما قضى وحكم وزاد فى القرية فقال : إن عمر ضرب بطن فاطمة يوم البيعة حتى ألفت الجنين من بطنها . وكان يصيح : احرقوا دارها بن فيها ، وما كان فى الدار غير علىّ وفاطمة والحسن والحسين . وقال : تغريبه نصر بن الحجاج من المدينة إلى البصرة ، وإبداعه التراويح ، ونهيه عن متعة الحج ، ومصادرته العمال ، كل ذلك أحداث .

ثم وقع فى أمير المؤمنين عثمان وذكر أحداثه من رده الحكم بن أمية إلى المدينة وهو طريد رسول الله عليه الصلاة والسلام ، ونفيه أبا ذرّ إلى الربرة ، وهو صديق رسول الله . وتقليده الوليد بن عقبة الكوفة وهو من أفسد الناس ، ومعاوية الشام ، وعبد الله بن عامر البصرة . وتزويجه مروان بن الحكم ابنته ، وهم أفسدوا عليه أمره . وضربه عبد الله بن مسعود علىّ إحضار المصحف ، وعلى القول الذى شاقه به كل ذلك أحداثه .

ثم زاد علىّ خزيه ذلك بأن عاب علياً وعبد الله بن مسعود لقولها : أقول فيها برأى ، وكذب ابن مسعود فى روايته : « السَّعِيدُ مَنْ سَعَدَ فى بَطْنِ أُمَّه ، وَالشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ

في بطن أمه» وفي روايته انشقاق القمر ، وفي تشبيهه الجن بالزط . وقد أنكر الجن رأساً إلى غير ذلك من الوقيعه الفاحشه في الصحابه رضی الله عنهم أجمعين .

الثانية عشرة: قوله في المفكر قبل ورود السمع إنه إذا كان عاقلاً متمكناً من النظر يجب عليه تحصيل معرفة البارئ تعالى بالنظر والاستدلال . وقال بتحسين العقل وتقيحه في جميع ما يتصرف فيه من أفعال . وقال : لا بد من خاطرين ، أحدهما يأمر بالإقدام ، والآخر بالكف ليصح الاختيار .

الثالثة عشرة: قد تكلم في مسائل الوعد والوعيد، وزعم أن من خان في مائة وتسعة وتسعين درهماً بالسرقة أو الظلم لم يفسق بذلك حتى تبلغ خيانتته نصاب الزكاة وهو مائتا درهم فصاعداً ، حينئذ يفسق ، وكذلك في سائر نصب الزكاة . وقال في المعاد إن الفضل على الأطفال كالفضل على البالغين .

وواقفه الأسوارى^(١) في جميع ما ذهب إليه، وزاد عليه بأن قال إن الله تعالى لا يوصف بالقدرة على ما علم أنه لا يفعله ، ولا على ما أخبر أنه لا يفعله ، مع أن الإنسان قادر على ذلك ، لأن قدرة العبد صالحة للضدين . ومن المعلوم أن أحد الضدين واقع في المعلوم أنه سيوجد دون الثاني . والخطاب لا ينقطع عن أبي لهب وإن أخبر الرب تعالى بأنه سيصلي ناراً ذات لهب .

وواقفه أبو جعفر الإسكافي^(٢) وأصحابه من المعتزلة، وزاد عليه بأن قال: إن الله تعالى لا يقدر على ظلم العقلاء ، وإنما يوصف بالقدرة على ظلم الأطفال والمجانين .

(١) توفى على الأسوارى سنة ٢٤٠ هـ .

(٢) توفى الإسكافي سنة ٢٤٠ هـ . قال عبد القاهر ص ١٠٢ (زعم أن الله تعالى يوصف بالقدرة على ظلم الأطفال والمجانين . ولا يوصف بالقدرة على ظلم العقلاء . فخرج عن قول النظام بأنه لا يقدر على الظلم والكذب . وخرج عن قول من قال من أسلافه إنه يقدر على الظلم والكذب ولكنه لا يفعلهما لهامه بقبحهما ، وغناه عنهما . وجعل بين القولين منزلة فرغم أنه إنما يقدر على ظلم من لا عقل له ولا يقدر على ظلم العقلاء . هو أكثره أسلافه في ذلك ، وأكثرهم هو في خلافه) .

وكذلك الجعفران : جعفر بن مبشر ، وجعفر بن حرب ، واقفاه وما زاد عليه إلا أن جعفر بن مبشر قال : في فساق الأمة من هو شر من الزنادقة والمجوس . وزعم أن إجماع الصحابة على حد شارب الخمر كان خطأ ، إذ المعتبر في الحدود : النص والتوقيف . وزعم أن سارق الحبة الواحدة فاسق منخلع من الإيمان .

وكان محمد بن شبيب ، وأبو شمر ، وموسى بن عمران من أصحاب النظام إلا أنهم خالفوه في الوعيد ، وفي المنزلة بين المنزلتين ، وقالوا : صاحب الكبيرة لا يخرج من الإيمان إلا بمجرد ارتكاب الكبيرة . وكان ابن مبشر يقول في الوعيد : إن استحقاق العقاب والخلود في النار بالفكر يعرف قبل ورود السمع . وسأر أصحابه يقولون : التخليد لا يعرف إلا بالسمع .

ومن أصحاب النظام : الفضل الحذثي ، وأحمد بن خابط . قال الراوندي : إنهما كانا يزعمان أن للخلق خالقين : أحدهما : قديم وهو الباري تعالى . والثاني محدث وهو المسيح عليه السلام لقوله تعالى (إِذْ تَخَلَّقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ ^(١)) وكذبه الكعبي في رواية الحذثي خاصة لحسن اعتقاده فيه .

= ومن تدقيقه في صلاحيته قوله : بأنه يجوز أن يقال إن الله يكلم العباد ، ولا يجوز أن يقال إنه يتكلم ، وسماه مكلما ولم يسمه متكلماً . وزعم أن متكلماً يومه أن الكلام قام به ، ومتكلماً لا يومه ذلك . كما أنه متحركاً يقتضى قيام الحركة به ، ومتكلماً يقتضى قيام الكلام به . وأما أسلافه من القدرية فإنهم يقولون له : إن اعتلاك هذا يوجب عليك أن يكون المتكلم من بدن الإنسان لسانه فحسب ، لأن الكلام عندك بحل فيه) .

وقال أبو الحسن الأشعري في « مقالات الإسلاميين » ١ / ٢٠٢ (وكان الإسكافي يقول : يقدر الله حل الظلم ؛ إلا أن الأجسام تدل بما فيها من العقول والنعم التي أنعم بها على خلقه على أن الله لا يظلم . والعقول تدل بأنفسها على أن الله ليس بظالم ، وليس يجوز أن يجمع الظلم ما دل لنفسه على أن الظلم لا يقع من الله . وكان إذا قيل له : فلو وقع الظلم منه كيف كانت تكون القضية ؟ قال : يقع والأجسام معارة من العقول التي دلت بأنفسها وأعينها على أن الله لا يظلم) .

وفي ص ٢٩٥ ج ٢ (وزعم الإسكافي أن الوجه الذي من قباه يعلم أن الله قادر على العدل هو الوجه الذي من قبله يعلم أنه قادر على الجور ، وأن الدليل الذي دل على ذلك واحد) . (١) المائدة آية ١٠٩ .

٤ - الخابيطية والحدثية

الخابيطية : أصحاب أحمد بن خابط^(١) ، وكذلك الحدثية أصحاب الفضل الحدثي^(٢) ، كانا من أصحاب النظام وطالعا كتب الفلاسفة أيضا ، وضما إلى مذهب النظام ثلاث بدع :

البدعة الأولى : إثبات حكم من أحكام الإلهية في المسيح عليه السلام موافقة للنصارى على اعتقادهم أن المسيح هو الذي يحاسب الخلق في الآخرة ، وهو المراد بقوله تعالى (وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا^(٣)) . وهو الذي يأتي في ظلل من الغمام ، وهو المعنى بقوله تعالى (أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ^(٤)) وهو المراد بقول النبي عليه الصلاة والسلام : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ » وبقوله : « يَضَعُ الْجَبَّارُ قَدَمَهُ فِي النَّارِ » وزعم أحمد بن خابط^(٥) أن المسيح تدرع بالجسد الجسماني وهو الكلمة القديمة المتجسدة كما قالت النصارى .

(١) توفي أحمد بن خابط سنة ٢٣٢ هـ .

(٢) توفي الفضل الحدثي سنة ٢٥٧ هـ . (٣) للفجر آية ٢٢ .

(٤) البقرة آية ٢٠٩ وهي - هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة وقضى الأمر

وإلى الله ترجع الأمور - .

(٥) تكلم عبد القاهر البغدادي في كتابه الفرق بين الفرق ص ١٦٦ ط مؤسسة نشر الثقافة الإسلامية

بالقاهرة سنة ١٩٤٨ ، فما قاله :

(إن ابن خابط وفضلا الحدثي زعما أن الخلق ريبين وخالقين : أحدهما قديم وهو الله . والآخر مخلوق وهو عيسى ابن مريم . وزعما أن المسيح ابن الله على معنى دون الولادة . وزعما أن المسيح هو الذي يحاسب الخلق في الآخرة ، وهو الذي عناه الله بقوله - وجاء ربك والملك صفا صفا - وهو الذي يأتي في ظلل من الغمام . وهو الذي خلق آدم على صورة نفسه ، وذلك تأويل ماروي أن الله تعالى خلق آدم على صورته . وزعم أنه هو الذي عناه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله « ترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر » وهو الذي عناه بقوله « إن الله تعالى خلق العقل فقال له : أقبل ، فأقبل . وقال له : أدبر ، فأدبر ، فقال ما خلقت خلقا أكرم منك ، وبك أعطى ، وبك أخذ » وقالوا : إن المسيح تدرع جسدا ، وكان قبل التدرج عقلا .

البدعة الثانية : القول بالتناسخ^(١) زعما أن الله تعالى أبدع خلقه أصحاء سالمين عقلاء بالغين في دار سوى هذه الدار التي هم فيها اليوم . وخلق فيهم معرفته والعلم به ، وأسبغ عليهم نعمه . ولا يجوز أن يكون أول ما يخلقه إلا عاقلا ناظرا معتبرا وابتدأهم بتكليف شكره . فأطاعه بعضهم في جميع ما أمرهم به ، وعصاه بعضهم في جميع ذلك .

- (قال عبد القاهر : قد شارك هذان الكافران الثنوية والمجوس في دعوى خالقين ، وقولهما شر من قولهم لأن الثنوية والمجوس أضنافا اختراع جميع الخيرات إل الله تعالى ، وإنما أضنافوا فعل الشرور إلى الظلمة وإلى الشيطان . وأضاف ابن خابط وفضل الهدى فعل الخيرات كلها إلى عيسى ابن مريم . وأضافا إليه محاسبة الخلق في الآخرة . والمعجب من قولهما إن عيسى خلق جده آدم عليه السلام . فيأعجبنا من فرع يخلق أسله . ومن عد هذين الضالين من فرق الإسلام كن عند النصراني من فرق الإسلام) .
(١) تكلم البيروني في كتابه « تحقيق ما للهند من مقوله » ص ٢٤ ط لندن سنة ١٨٨٧ فما ذكره :

(كما أن الشهادة بكلمة الإخلاص شعار إيمان المسلمين ، والتثليث علامة النصرانية ، والأسباب علامة اليهودية ، كذلك التناسخ علم النحلة الهندية . فن لم ينتحله لم يك منها ، ولم يعد من جملتها . فأنهم قالوا إن النفس إذا لم تكن عاقلة لم تحط بالمطلوب إحاطة كلية دفعة بلا زمان ، واحتاجت إلى تتبع الجزئيات ، واستقراء الممكنات وهي وإن كانت متناهية ؛ فلمعدها المتناهي كثرة ، والإتيان على الكثرة مضطر إلى مدة ذات فسحة . ولهذا لا يحصل العلم لنفس إلا بمشاهدة الأشخاص والأنواع ، وما يتناوبها من الأفعال ، الأحوال حتى يحصل لها في كل واحد تجربة ، وتستفيد بها جديد معرفة . ولكن الأفعال مختلفة بسبب القوى ، وليس العالم بمعطل عن التدبير ، وإنما هو مزموم ، وإلى غرض فيه مندوب فالأرواح الباقية تتردد لذلك في الأبدان البالية بحسب افتتان الأفعال إلى الخير والشر ؛ ليكون التردد في الثواب منها على الخير فتحصر على الاستكثار منه وفي العقاب على الشر والمسكره فتبالغ في التباهد عنه ، ويصير التردد من الأرزل إلى الأفضل دون عكسه) .

(وحقيق علينا أن نورد من كتبهم شيئا من صريح كلامهم في هذا الباب . قال باسدبو لأرجن يجرسه على للقتال وهما بين الصنفين : إن كنت بالقضاء السابق مؤمنا فاعلم أنهم ليسوا ولا نحن معا بموتى ، ولا ذاهبين ذهابا لا رجوع معه ، فإن الأرواح غير مائة ولا متغيرة ، وإنما تتردد في الأبدان على تغاير الإنسان من الطفولة إلى الشباب والكهولة ثم الشيخوخة التي عقبها موت البدن ، ثم العود . وقال له كيف يذكر الموت والقتل من عرف أن النفس أبدية الوجود ؛ لا عن ولادة ، ولا إلى تاف وهدم ، بل هي ثابتة قائمة ، لا سيف يقطعها ، ولا نار تحرقها ، ولا ماء يفسدها ، ولا ريح تبيسها ، لكنها تنتقل من بدنها إذا عتق نحو آخر ليس كذلك ، كما يستبدل البدن اللباس إذا خلق) .

(وقد كان اليونانيون موافقين الهند في هذا الاعتقاد) ثم أورد البيروني رأى سقراط في التناسخ وهو لا يختلف عما رواه عن المنود .

وأطاعه بعضهم في البعض دون البعض ، فمن أطاعه في الكل أقره في دار النعيم التي ابتدأهم فيها ومن عصاه في الكل أخرجه من تلك الدار إلى دار العذاب وهي النار ومن أطاعه في البعض وعصاه في البعض أخرجه إلى دار الدنيا فألبسه هذه الأجسام السكيفة ، وابتلاه بالبأساء والضراء . والشدة والرخاء ، والآلام واللذات على صور مختلفة من صور الناس وسائر الحيوانات على قدر ذنوبهم . فمن كانت معصيته أقل وطاعته أكثر كانت صورته أحسن ، وآلامه أقل ، ومن كانت ذنوبه أكثر كانت صورته أقبح ، وآلامه أكثر ثم لا يزال يكون الحيوان في الدنيا كرّة بعد كرّة ، وصورة بعد أخرى ، مادامت معه ذنوبه وطاعاته ، وهذا عين القول بالتناسخ .

وكان في زمانهما شيخ المعتزلة أحمد بن أيوب بن مانوس ، وهو أيضا من تلامذة النظام . وقال أيضا مثل ما قال أحمد بن خابط في التناسخ ، وخلق البرية دفعة واحدة ، إلا أنه قال : متى صارت التوبة إلى البهيمية ارتفعت التكاليف أيضا ، وصارت التوبتان عالم الجزاء

ومن مذهبهما أن الديار خمس :

داران للثواب ، إحداهما فيها أكل وشرب وبعال ، وجنت وأنهار .

والثانية : دار فوق هذه الدار ليس فيها أكل ولا شرب ولا بعال ، بل ملاذ روحانية :

وروح وريحان ، غير جسمانية .

والثالثة : دار العقاب المحض ، وهي نار جهنم ، ليس فيها ترتيب ، بل هي على

نمط التساوى .

والرابعة : دار الابتلاء التي خلق الخلق فيها قبل أن يهبطوا إلى دار الدنيا ، وهي

الجنة الأولى

والخامسة : دار الابتلاء ؛ وهي التي كلف الخلق فيها بعد أن اجترحوا في الأولى .

وهذا التكوين والتكرير لا يزال في الدنيا حتى يتملى الكيلان : مكيال الخير ،

ومكيال الشر . فإذا امتلاً مكيال الخير صار العمل كله طاعة ، والمطيع خير خالصاً ، فينقل إلى الجنة ، ولم يابث طرفة عين ، فإن مظل الغنى ظلم . وفي الحديث : « أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه » .

وإذا امتلاً مكيال الشر صار العمل كله معصية ، والعاصي شريراً محضاً ، فينقل إلى النار . ولم يابث طرفة عين ، وذلك قوله تعالى : (فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ^(١)) .

البدعة الثالثة : حملها كل ماورد في الخبر من رؤية الباري تعالى مثل قوله عليه الصلاة والسلام : « إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ ، لَا تَصُومُونَ فِي رُؤْيَيْهِ » على رؤية العقل الأول الذي هو أول مبدع ، وهو العقل الفعال الذي منه تفيض الصور على الموجودات . وإياه عنى النبي عليه الصلاة والسلام بقوله « أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى الْعُقْلَ ، فَقَالَ لَهُ : أَقْبِلْ ، فَأَقْبَلَ . ثُمَّ قَالَ لَهُ : أُدْبِرْ ، فَأَدْبَرَ . فَقَالَ : وَعِزَّتِي وَجَلَالِي مَا خَلَقْتُ خَلْقًا أَحْسَنَ مِنْكَ ، بِكَ أَعَزُّ ، وَبِكَ أَذِلُّ ، وَبِكَ أُعْطِيَ ، وَبِكَ أُمْنَعُ » فهو الذي يظهر يوم القيامة وترتفع الحجب بينه وبين الصور التي فاضت منه ، فيرويه كمثل القمر ليلة البدر . فأما واهب العقل فلا يرى البتة ، ولا يشبه إلا مبدع بمبدع .

وقال ابن خابط : إن كل نوع من أنواع الحيوانات أمة على حياها لقوله تعالى : (وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ يُحْتَاكِيهِ إِلَّا أُمَّةٌ أُمَّتَالِكُمْ ^(٢)) وفي كل أمة رسول من نوعه لقوله تعالى : (وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ ^(٣)) .

ولهما طريقة أخرى في التناسخ ، وكأشهما مزجا كلام التناسخية ، والفلاسفة ، والمعترلة بعضها ببعض .

(١) الأعراف آية ٢٣ ، والنحل آية ٦٠ .

(٢) فاطر آية ٢٣ .

(٣) الأنعام آية ٣٧ .

٥ - البشريّة

أصحاب بشر^(١) بن المعتز . كان من أفضل علماء المعتزلة ، وهو الذى أحدث القول بالتولد وأفرط فيه . وانفرد عن أصحابه بمسائل ست :

الأولى منها : أنه زعم أن اللون والطعم والرائحة والإدراكات كلها من السمع ، والرؤية يجوز أن تحصل متولدة من فعل العبد ، إذا كانت أسبابها من فعله . وإنما أخذ هذا من قول الطبيعيين ، إلا أنهم لا يفرقون بين التولد والمباشر بالقدرة . وربما لا يثبتون القدرة على منهاج المتكلمين . وقوة الفعل وقوة الانفعال غير القدرة التى يثبتها المتكلم .

الثانية : قوله : إن الاستطاعة هى سلامة البنية ، وصحة الجوارح ، وتخليتها من الآفات . وقال : لا أقول : يفعل بها فى الحالة الأولى ، ولا فى الحالة الثانية ، لكنى أقول : الإنسان يفعل ، والفعل لا يكون إلا فى الثانية .

الثالثة : قوله : إن الله تعالى قادر على تعذيب الطفل ، ولو فعل ذلك كان ظلما إياه . إلا أنه لا يستحسن أن يقال ذلك فى حقه ، بل يقال : لو فعل ذلك كان الطفل بالغا عقلا ، عاصيا بمعصية ارتكبها ، مستحقا للعقاب . وهذا كلام متناقض .

الرابعة : حكي الكعبى^(٢) عنه أنه قال : إرادة الله تعالى فعل من أفعاله ، وهى على وجهين : صفة ذات ، وصفة فعل . فأما صفة الذات فهى أن الله تعالى لم يزل مريدا لجميع أفعاله ، ولجميع الطاعات من عباده فإنه حكيم ولا يجوز أن يعلم الحكيم صلاحا وخيرا ولا يريد . وأما صفة الفعل فإن أراد بها فعل نفسه فى حال إحداثه فهى خلقه له ، وهى

(١) توفى بشر سنة ٢٢٦ هـ .

(٢) فى مقالات الإسلاميين ، الأشعرى ص ٥١٣ ج ١ (وقال بشر بن المعتز ومن ذهب مذهبه : إرادة الله غير الله . والإرادة على ضربين : إرادة وصف بها ؛ وهى فعل من فعله . وإرادة وصف بها فى ذاته . وإن إرادته الموصوف بها فى ذاته غير لاحقة بمعاصى خلقه . وجوز وقوعها على سائر الأشياء)

تقبل الخلق لأن عابه يكون الشيء لا يجوز أن يكون معه . وإن أراد بها فعل عباده
فهي الأمر به .

الخامسة : قال : إن عند الله تعالى لطفاً^(١) لو أتى به لآمن جميع من في الأرض إيماناً
يستحقون عليه الثواب ، استحقاقهم لو آمنوا من غير وجوده وأكثر منه . وليس على الله
تعالى أن يفعل ذلك بعباده ولا يجب عليه رعاية الأصحاب لأنه لا غاية لما يقدر عليه من
الصلاح ، فما من أصالح إلا وفوقه أصالح ، وإنما عليه أن يمكن العبد بالقدرة والاستطاعة
ويزيح العائل بالدعوة والرسالة ؛ والفكر قبل ورود السمع يعلم الباري تعالى بالنظر
والاستدلال ، وإذا كان مختاراً في فعله فيستغنى عن الخاطرين لأن الخاطرين لا يكونان
من قبل الله تعالى ، وإنما هما من قبل الشيطان ، والفكر الأول لم يتقدمه شيطان يخطر
الشك بباله ، ولو تقدم فالكلام في الشيطان كالكلام فيه .

السادسة : قال : من تاب عن كبيرة ثم راجعها عاد استحقاقه العقوبة الأولى ،
فإنه قبل توبته بشرط أن لا يعود .

٦ - المَعْمَرِيَّة

أصحاب معمر^(٣) بن عباد السلمي ، وهو من أعظم القدرية فرية في تدقيق القول

(١) المصدر السابق ١ / ٥٧٤ (وقال بشر : إن ما يقدر الله عليه من اللطف لا غاية له ولا نهاية .
وعند الله من اللطف ما هو أصلح مما فعل ولم يفعله . ولو فعله بالخلق آتوا طوعاً لا كرها . وقد فعل بهم
لطفاً يقدرون به على ما كلفهم) .

وقد خالفه المعتزلة كلهم كما ذكر الأشعري إذ قالوا (إنه لا لطف عند الله لو فعله بمن لا يؤمن لآمن .
ولو كان عنده لطف لو فعله بالكفار لآمنوا ثم لم يفعل بهم ذلك لم يكن مريداً لمنفهم . فلم يصفوا ربهم
ببالمقدرة على ذلك ؛ تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً) .

ورأى بشر في اللطف متفق مع رأى أهل السنة .

(٢) توفي معمر سنة ٢٢٠ هـ .

بنفي الصفات ، وتقى القدر خيره وشره من الله تعالى ، والتكفير والتضليل على ذلك -
وافرد عن أصحابه بمسائل :

منها أنه قال : إن الله تعالى لم يخلق^(١) شيئاً غير الأجسام ، فأما الأعراض فإنها من
اختراعات الأجسام ، إما طبعاً كالنار التي تُحدث الإحراق ، والشمس التي تحدث الحرارة
والقمر الذي يحدث التلوين - وإما اختياراً كالحيوان يحدث الحركة والسكون ، والاجتماع
والافتراق . ومن العجب أن حدوث الجسم وفناءه عنده عرضان ، فكيف يقول إنهما
من فعل الأجسام ؟ وإذا لم يحدث البارئ تعالى عرضاً فلم يحدث الجسم وفناءه ؟ فإن الحدوث
عرض ، فيلزمه أن لا يكون لله تعالى فعل أصلاً ، ثم ألزم أن كلام البارئ تعالى إما عرض
أو جسم ؛ فإن قال هو عرض فقد أحدثه البارئ ، فإن المتكلم على أصله هو من فعل
الكلام . أو يلزمه أن لا يكون لله تعالى كلام هو عرض . وإن قال : هو جسم فقد أبطل

(١) قال أبو الحسن الأشعري في «مقالات الإسلاميين» ٢ / ٤٤٨ (وقال معمر بالتمجيز لله ،
وأنه لا يوصف القديم بأنه قادر إلا هل الجواهر . وأما الأعراض فلا يجوز أن يوصف بالقدرة عليها ؛
وأنه ما خلق حياة ولا موتاً ، ولا صفة ولا سقاة ، ولا قوة ولا عجزاً ، ولا لونا ولا طعماً ولا ريحاً .
وأن ذلك أجمع فعل الجواهر بطبيعتها وأن من قدر على الحركة قدر أن يتحرك : ومن قدر على السكون قدر
أن يسكن . كما أن من قدر على الإرادة قدر أن يريد . وأن البارئ قد يريد ويكره ، وذلك قائم به لا في
مكان . وكذلك تحريكه وتسكينه قائم به ، وهو إرادته) .

(فيقال له : إذا قلت إن البارئ قادر على التحريك والتسكين فقل قادر على أن يتحرك ويسكن -
فإن كان من قدر على تحريك غيره وتسكينه لا يوصف بالقدرة أن يتحرك ، فكذلك من وصف بالقدرة على
حركة غيره لا يوصف بالقدرة على أن يتحرك) .

(وخالف أهل الحق أهل القدر ومعمر في ذلك فقالوا : قد يوصف القديم بالقدرة على إنشاء الحركة
ولا يوصف بالقدرة على التحرك) .

وفي المصدر السابق ٢ / ٥٦٤ (قال معمر : لا يوصف الله سبحانه بالقدرة على أن يخلق قدرة لأحد .
وما خلق الله لأحد قدرة على موت ولا حياة ، ولا يجوز ذلك عليه) .

وفي المصدر السابق ١ / ١٩٢ : (أصحاب معمر يزعمون أن القرآن عرضي ، والأعراض عندهم
قسيان : قسم منها يفعله الأحياء وقسم منها يفعله الأموات . ومحال أن يكون ما يفعله الأموات فعلاً للأحياء .
والقرآن مفعول وهو عرض . ومحال أن يكون الله فاعله في الحقيقة ؛ لأنهم يحياون أن تسكون الأعراض
فعلاً لله . وزعموا أن القرآن فعل للمكان الذي يسمع منه ، إن سمع من شجرة فهو فعل لها ، وسحباً سمع فهو فعل
للمحل الذي حل فيه) .

قوله إنه أحدثه في محل، فإن الجسم لا يقوم بالجسم، فإذا لم يقل هو بإثبات الصفات الأزلية، ولا قال بخلق الأعراض؛ فلا يكون لله تعالى كلام يتكلم به على مقتضى مذهبه، وإذا لم يكن له كلام لم يكن أمراً ناهياً، وإذا لم يكن أمر ونهى لم تكن شريعة أصلاً، فأدى مذهبه إلى خزي عظيم.

ومنها أنه قال إن الأعراض لا تنهاى في كل نوع، وقال كل عرض قام بمحل فإنما يقوم به لمعنى أوجب القيام، وذلك يؤدي إلى التسلسل، وعن هذه المسألة سمي هو وأصحابه، أصحاب المعاني، وزاد على ذلك فقال: الحركة إنما خالفت السكون لا بذاتها، بل بمعنى أوجب المخالفة، وكذلك مغايرة المثل للمثل ومماثلته، وتضاد الضد للضد، كل ذلك عنده بمعنى.

ومنها، ما حكى الكعبي عنه أن الإرادة من الله تعالى للشيء غير الله، وغير خلقه للشيء، وغير الأمر: والإخبار، والحكم، فأشار إلى أمر مجهول لا يعرف، وقال ليس للإنسان فعل سوى الإرادة، مباشرة كانت أو توليداً، وأفعاله التكليفية من القيام والقعود، والحركة، والسكون في الخير والشر كلها مستندة إلى إرادته؛ لا على طريق المباشرة، ولا على طريق التوليد، وهذا عجب، غير أنه إنما بناه على مذهبه في حقيقة الإنسان، وعنده، الإنسان معنى أو جوهر غير الجسد، وهو عالم، قادر، مختار، حكيم ليس بمتحرك، ولا ساكن، ولا متكون، ولا متمكن، ولا يرى، ولا يمس، ولا يحس، ولا يحس، ولا يحل موضعاً دون موضع، ولا يحويه مكان، ولا يحصره زمان، لكنه مدبر للجسد. وعلاقته مع البدن علاقة التدبير والتصرف. وإنما أخذ هذا القول من الفلاسفة، حيث قضوا بإثبات النفس الإنسانية أمراً ما، هو جوهر قائم بنفسه. لا متميز ولا متمكن، وأثبتوا من جنس ذلك موجودات عقلية مثل العقول المفارقة. ثم لما كان ميل معمر بن عباد إلى مذهب الفلاسفة ميز بين أفعال النفس التي سماها إنساناً وبين القلب الذي هو جسده؛ فقال: فعل النفس هو الإرادة فحسب. والنفس إنسان؛

ف فعل الإنسان هو الإرادة؛ وماسوى ذلك من الحركات والسكنات والاعتمادات فهي من فعل الجسد .

ومنها : أنه يحكى عنه أنه كان ينكر القول بأن الله تعالى قديم؛ لأن قديم أخذ من قَدَمَ يَقْدُمُ فهو قديم ؛ وهو فعل كقولك أخذ منه ما قدم وما حدث . وقال أيضا : هو يشعر بالتقادم الزماني ، ووجود البارئ تعالى ليس بزمانى .

ويحكى عنه أيضا أنه قال : الخلق غير المخلوق ، والإحداث غير المحدث .

وحكى جعفر بن حرب عنه أنه قال : إن الله تعالى محال أن يعلم نفسه ؛ لأنه يؤدي إلى ألا يكون العالم والمعلوم واحداً ، ومحال أن يعلم غيره ، كما يقال محال أن يقدر على الوجود من حيث هو موجود ، ولعل هذا النقل فيه خلل ؛ فإن عاقلاً ما لا يتكلم بنقل هذا الكلام الغير معقول .

لعمري لما كان الرجل يميل إلى الفلاسفة ، ومن مذهبهم : أنه ليس علم البارئ تعالى علماً انفعالياً ، أى تابعا للمعلوم ، بل علمه علم فعلى ؛ فهو من حيث هو فاعل عالم ، وعلمه هو الذى أوجب الفعل ، وإنما يتعلق بالموجود حال حدوثه لا محالة ، ولا يجوز تعلقه بالمعلوم على استمرار عدمه ، وأنه علم وعقل ، وكونه عقلاً ، وعاقلاً ، ومعقولا شئ واحد ، فقال ابن عباد : لا يقال : يعلم نفسه ، لأنه قد يؤدي إلى تمايز بين العالم والمعلوم . ولا يعلم غيره ؛ لأنه يؤدي إلى كون علمه من غيره يحصل ، فإما أن لا يصح النقل ، وإما أن يحمل على مثل هذا الحمل ، ولسنا من رجال ابن عباد فنطلب الكلامه وجها .

٧ — المرَدَارِيَّة

أصحاب عيسى بن صبيح^(١) المكنى بأبى موسى ، الملقب بالمردار . وقد تلمذ

(١) توفي المردار فى حدود سنة ٢٢٦ هـ ، قال عبد القاهر ص ١٠٠ (وكان يقال له راهب المعتزلة ، وهذا لقب لائق به إن كان المراد به مأخوذاً من رهبانية النصارى . ولقبه بالمردار لائق به أيضا ، وهو فى الجملة كما قيل :

لبشر بن المعتز ، وأخذ العلم منه وتزهد ، ويسمى راهب المعتزلة . وإنما انفرد عن أصحابه بمسائل :

الأولى منها : قوله في القدر إن الله تعالى يقدر على أن يكذب ويظلم ، ولو كذب وظلم كان إلهًا كاذبًا ظالمًا ، تعالى الله عن قوله .

والثانية : قوله في التولد مثل قول أستاذه ، وزاد عليه بأن جوّز وقوع فعل واحد من فاعلين على سبيل التولد .

الثالثة : قوله في القرآن إن الناس قادرون على مثل القرآن فصاحة ، ونظامًا ، وبلاغة ، وهو الذى بالغ فى القول بخناق القرآن ، وكفر من قال بقدمه بأنه قد أثبت قديمين ، وكفر أيضا من لابس السلطان ، وزعم أنه لا يرث ولا يورث ، وكفر أيضا من قال إن أعمال العباد مخلوقة لله تعالى ، ومن قال إنه يرى بالأبصار وغلا فى التكفير حتى قال هم كفرون فى قولهم : لا إله إلا الله ، وقد سأله إبراهيم بن السندى مرة عن أهل الأرض جميعا فكفرهم ، فأقبل عليه إبراهيم وقال : الجنة التى عرضها السموات والأرض لا يدخلها إلا أنت وثلاثة واقموك ؟ فخرى ولم يجر جوابا .

وقد تلمذ له أيضا الجعفران^(١) ، وأبوزفر ، ومحمد بن سويد ، وصحب أبو جعفر

(١) الجعفران : هما جعفر بن حرب الملقب المتوفى سنة ٢٣٤ هـ ، وجعفر بن مبشر الهمداني المتوفى سنة ٢٣٦ هـ . قال صيد القاهر ص ١٠١ (أما جعفر بن مبشر فإنه زعم أن فى فساق هذه الأمة من هو شر من اليهود والنصارى والمجوس والزنادقة . هذا مع قوله بأن الفاسق موحد وليس بمؤمن ولا كافر . فجعل الموحّد الذى ليس بكافر شرا من المثنوى الكافر .

وزعم أيضا أن إجماع الصحابة على ضرب شارب الخمر الحد وقع خطأ ؛ لأنهم أجمعوا عليه برأيهم ، فشارك بيده هذه نجدات الحوارح فى إنكارها حد الخمر .

وأما جعفر بن حرب فإنه جرى على ضلالات أستاذه المرदार وزاد عليه قوله : إن بعض الجملة غير الجملة . وهذا يوجب عليه أن تكون الجملة غير نفسها إذا كان كل بمض منها غيرها . وكان يزعم أن المنوع من الفعل قادر على الفعل وليس يقدر على شيء . هكذا حكى الكعبى عنه فى مقالاته . ويلزمه على هذا الأصل أن يميز كون العالم بشيء ليس غير عالم به) .

وفى « مقالات الإسلاميين للأشعري ص ٢٤٠ ج ١ (وقال جعفر بن حرب : المنوع قادر ؛ وليس يقدر على شيء ، كما أف المنطبق جفته بصير ولا يبصر) .

محمد بن عبد الله الإسكافي، وعيسى بن المهيم ، وجعفر بن حرب الأشج، وحكى الكعبي عن الجعفرين أنهما قالا : إن الله تعالى خلق القرآن في اللوح المحفوظ، ولا يجوز أن ينقل إذ يستحيل أن يكون الشيء الواحد في مكانين في حالة واحدة ، وما نقرأه فهو حكاية عن المكتوب الأول في اللوح المحفوظ ، وذلك فعلنا وخلقنا .

قال : وهو الذي اختاره من الأقوال المختلفة في القرآن .

وقال في تحسين العقل وتقييحه : إن العقل يوجب معرفة الله تعالى بجميع أحكامه وصفاته قبل ورود الشرع ، وعليه يعلم أنه إن قصر ولم يعرفه ولم يشكره عاقبه عقوبة دائمة ، فأثبتنا التخليد واجبا بالعقل .

٨ - الثأمية

أصحاب ثمامة بن أشرس^(١) النيرى ؛ كان جامعا بين سخافة الدين وخلاعة النفس، مع اعتقاده بأن الفاسق يخلد في النار إذا مات على فسقه من غير توبة، وهو في حال حياته في منزلة بين المنزلتين ، وانفرد عن أصحابه بمسائل :

(١) توفي ثمامة سنة ٢١٣ هـ . قال عبد القاهر البغدادي ص ١٠٣ (كان زعيم القدرية في زمان المأمون والمتصم ، والوائق . وقيل إنه هو الذي أغوى المأمون بأن دعاه إلى الاعتزال . وانفرد عن سائر أسلاف المعتزلة ببدعتين أكفرته الأمة كلها فيهما . إحداهما : أنه لمسا شاركة أصحاب المعارف في دعواهم أن المعارف ضرورية ، زعم أن من لم يضطره الله تعالى إلى معرفته لم يكون مأمورا بالمعرفة ولا منهيًا عن الكفر، وكان محاققا للسنخرة والاعتبار فحسب كسائر الحيوفات التي ليست بمكلفة . وزعم لأجل ذلك أن هوام الدهرية والنصارى ، والزنادقة يصيرون في الآخرة ترابا . وزعم أن الآخرة إنما هي دار ثواب أو عقاب ، وليس فيها لمن مات طفلا ، ولا لمن لا يعرف الله تعالى بالضرورة طاعة يستحقون بها ثوابا ، ولا معصية يستحقون عايبها عقابا : فيصيرون حينئذ ترابا إذ لم يكن لهم حظ في ثواب ولا عقاب .

والبدعة الثانية من بدع ثمامة : قوله بأن الأفعال المتولدة أفعال لفاعل لها . وهذه الضلالة تجر إلى إنكار صانع العالم ؛ لأنه لو صح وجود فعل بلا فاعل لصح وجود كل فاعل بلا فعل . ولم يكن حينئذ في الأفعال دلالة على فاعلها ، ولا كان في حدوث العالم دلالة على صانعه . ويقال له : إذا كان كلام الإنسان عندك متولدا ولا فاعل له عندك ؛ فلم تلوم الإنسان على كذبه وعلى كلمة الكفر؟ وهو عندك غير فاعل للكذب ، ولا لكلمة الكفر .

منها قوله : إن الأفعال المتولدة لفاعل لها ؛ إذ لم يمكنه إضافتها إلى فاعل أسبابها حتى يلزمه أن يضيف الفعل إلى ميت ، مثل ما إذا فعل السبب ومات ووجد المتولد بعده ولم يمكنه إضافتها إلى الله تعالى ، لأنه يؤدي إلى فعل القبيح ، وذلك محال ، فتحير فيه موقال المتولدات أفعال لفاعل لها .

ومنها قوله : في الكفار والمشركين والجوس ، واليهود والنصارى والزنادقة والدهرية : إنهم يصيرون في القيامة ترابا ، وكذلك قوله في البهائم والطيور وأطفال المؤمنين .

ومنها قوله : الاستطاعة هي السلامة وصحة الجوارح وتحليتها من الآفات ، وهي تحيل الفعل .

ومنها قوله : إن المعرفة متولدة من النظر ، وهو فعل لفاعل له كسائر المتولدات .

ومنها قوله : في تحسين العقل وتقييحه ، وإيجاب المعرفة قبل ورود السمع مثل قول أصحابه غير أنه زاد عليهم فقال : من الكفار من لا يعلم خالقه وهو معذور ، وقال : إن المعارف كلها ضرورية ، وإن من لم يضطر إلى معرفة الله سبحانه وتعالى فليس هو مأمورا بها ، وإنما خلق للعبرة والسخره كسائر الحيوان .

ومنها قوله : لافعل للإنسان إلا الإرادة ، وما عداها فهو حدث لا يحدث له ، وحكي ابن الراوندي عنه أنه قال : العالم فعل الله تعالى بطباعه ، ولعله أراد بذلك ما تريده الفلاسفة من الإيجاب بالذات دون الإيجاد على مقتضى الإرادة ، لكن يلزمه على اعتقاده ذلك ما لزم الفلاسفة من القول بقدم العالم ؛ إذ الموجب لا ينفك عن الموجب . وكان ثمامة في أيام المأمون ، وكان عنده بمكان .

٩ - الهشامية

أصحاب هشام^(١) بن عمرو الفوطى ، ومبالغته فى القدر أشد وأكث من مبالغة أصحابه ، وكان يمتنع من إطلاق إضافات أفعال إلى البارى تعالى وإن ورد بها التنزيل . منها قوله : إن الله لا يؤلف بين قلوب المؤمنين ، بل هم المؤتلفون باختيارهم وقد ورد فى التنزيل (مَا أَلْفَتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلَفَ بَيْنَهُمْ^(٢)) .

ومنها قوله : إن الله لا يحب الإيمان إلى المؤمنين ، ولا يزينه فى قلوبهم ، وقد قال تعالى : (حَبَبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ^(٣)) ومبالغته فى نفي إضافات الطبع والختم والسد وأمثالها أشد وأصعب . وقد ورد بجميعها التنزيل ، قال الله تعالى : (خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ^(٤)) وقال : (بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ^(٥)) وقال : (وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا^(٦)) وليت شعرى ! ما يتقده الرجل ؟ إنكار ألفاظ التنزيل وكونها وحيا من الله تعالى ؟ فيكون تصريحاً بالكفر . أو إنكار ظواهرها من نسبتها إلى البارى تعالى ووجوب تأويلها ؟ وذلك عين مذهب أصحابه .

ومن بدعه فى الدلالة على البارى تعالى قوله إن الأعراض لا تدل على كونه خالقا ، ولا تصلح الأعراض دلالات ؛ بل الأجسام تدل على كونه خالقا ، وهذا أيضا عجب . ومن بدعه فى الإمامة قوله إنها لا تنعقد فى أيام الفتنة واختلاف الناس ، وإنما يجوز عقدها فى حال الاتفاق والسلامة ، وكذلك أبو بكر الأصبغ من أصحابه كان يقول الإمامة لا تنعقد إلا بإجماع الأمة عن بكرة أبيهم ، وإنما أراد بذلك الطعن فى إمامة على رضى الله

(٢) الأنفال آية ٦٣ .

(٤) البقرة آية ٧ .

(٦) يس آية ٨ .

(١) توفى هشام الفوطى سنة ٢٢٦ هـ .

(٣) الحجرات آية ٧ .

(٥) النساء آية ١٥٥ .

عنه إذا كانت البيعة في أيام الفتنة من غير اتفاق من جميع الصحابة، إذ بقي في كل طرف طائفة على خلافه .

ومن بدعه أن الجنة والنار ليستا مخلوقتين الآن، إذ لا فائدة في وجودهما وهما جميعا خاليتان ممن ينتفع ويتضرر بهما، وبقيت هذه المسألة منه اعتقادا للمعتزلة، وكان يقول بالموافاة، وأن الإيمان هو الذي يوافق الموت، وقال: من أطاع الله جميع عمره، وقد علم الله أنه يأتي بما يحبط أعماله ولو بكبيرة لم يكن مستحقا للوعد، وكذلك على العكس، وصاحبه عباد^(١) من المعتزلة، وكان يمتنع من إطلاق القول بأن الله تعالى خلق الكافر، لأن الكافر كفر، وإنسان، والله تعالى لا يخلق الكفر، وقال النبوة جزاء على عمل، وإنها باقية ما بقيت الدنيا، وحكى الأشعري^(٢) عن عباد أنه زعم أنه لا يقال إن الله تعالى

(١) هو عباد بن سليمان الضمري؛ من الطبقة السابعة من المعتزلة، يظن أنه توفي في حدود سنة ٢٥٠ هـ .

(٢) ذكر الأشعري في «مقالات الإسلاميين» أن عبادا كان يقول:

هو عالم قادر حي، ولا أثبت له علما، ولا قدرة، ولا حياة، ولا أثبت له سمعا، ولا أثبت له بصرا. وأقول: هو عالم لا يعلم، وقادر لا يقدر، حي لا يحيا، وسميع لا يسمع. وكذلك سائر ما يسمى به من الأسماء التي يسمى بها، لا لفعله ولا لفعل غيره .

وكان ينكر قول من قال إنه عالم قادر حي لنفسه أو لذاته، وينكر ذكر النفس، وذكر الذات . وينكر أن يقال إن الله علما أو قدرة أو سمعا أو بصرا أو حياة أو قدما. وكان يقول: قولي عالم إثبات اسم لله ومعناه علم بمعلوم. وقولي قادر إثبات اسم لله ومعناه علم بمقدور. وقولي حي إثبات اسم لله .

وكان ينكر أن يقال إن الباري وجهها ويدين وعينين وجنبا. وكان يقول: أقرأ القرآن وما قال الله من ذلك فيه، ولا أطلق ذلك بغير قراءة. وينكر أن يكون معنى القول في الباري إنه عالم، معنى القول فيه إنه قادر. وأن يكون معنى القول فيه إنه قادر معنى القول فيه إنه حي. وكذلك صفات الله التي يوصف بها للفعله كالقول: سميع ليس معناه إنه بصير ولا معناه عالم .

وكان إذا سئل عن القول عزيز، قال: إثبات اسم لله، ولم يقل أكثر من هذا، وكذلك جوابه في عظيم، مالك، سيد .

وكان يقول: لا يقال إن الباري لم يزل خالقا، ولا يقال لم يزل غير خالق. ولا يقال لم يزل رازقا ولا يقال لم يزل غير رازق. وكذلك قوله في سائر الصفات .

وقال هشام وعباد: لا نقول إن شيئا من الأعراض يدل على الله سبحانه، ولا نقول أيضا إن عرضا =

لم يزل قاتلا ولا غير قاتل ، وواقفه الإسكافي على ذلك ، قال ولا يسمى متكلمًا .
وكان الفوطى يقول إن الأشياء قبل كونها معدومة ؛ ليست أشياء ، وهى بعد أن
تعدم عن وجود تسمى أشياء . ولهذا المعنى كان يمنع القول بأن الله تعالى قد كان لم يزل
علما بالأشياء قبل كونها ، فإنها لا تسمى أشياء . قال : وكان يجوز القتل والغيلة على
المخالفين لمذهبه ، وأخذ أموالهم غصبا وسرقة لاعتقاده كفرهم ، واستباحة دماهم وأموالهم .

== يدل على قوة النبى صلى الله عليه وسلم . ولم يجملا القرآن علما للنبى صلى الله عليه وسلم ، وزعم أن القرآن
أعراض .

وأنكر عباد أن يكون الله جعل الكفر على وجه من الوجوه ، أو خلق الكافر والمؤمن . وكان يقول :
خلق الله الخلق لا لعله .

وقال عباد : الإيمان هو جميع ما أمر الله سبحانه به من الفرض ، وما رغب فيه من النفل . والإيمان
على وجهين : إيمان بالله وهو ما كان تاركه أو تارك شيء منه كافرا كاملا والتوحيد . وإيمان لله إذا تركه
تارك لم يكفر . ومن ذلك ما يكون تركه ضللا وفسقا . ومنه ما يكون تركه صنيرا . وكل أفعال الجاهل
بالله عنده كفر بالله .

ذكر الأشعري في مقالات الإسلاميين : ص ٤٠٧ ج ٢ عن الجاحظ أنه قال :

ما بعد الإرادة فهو للإنسان بطبعه وليس باختيار ، وليس يقع منه فعل باختيار سوى الإرادة .
وقال عبد القاهر البغدادي ص ١٠٥ .

(فن ضلالاته المنسوبة إليه ما حكاه الكمبى عنه من قوله : إن المعارف كلها طبايع ، وهى مع ذلك
تعمل للعباد وليست باختيار لهم . ووافق ثمانية في أن لا فعل للعباد إلا الإرادة ، وأن سائر الأفعال تنسب إلى
العباد على معنى أنها وقعت منهم طبايعا ، وأنها وجبت بإرادتهم . وزعم أيضا أنه لا يجوز أن يبلغ أحد فلا
يعرف الله تعالى . والكفار عنده ما بين معانده وعارف قد استغفره حبه لمذهبه ، فهو لا يشكر بما عنده من
المعرفة بخالقه وتصديق رسله . فإن صدق الكمبى على الجاحظ في أن لا فعل للإنسان إلا الإرادة ؛ لزمه أن
لا يكون الإنسان مصليا ، ولا صائما ، ولا حاجا ، ولا زانيا ، ولا سارقا ولا قاذفا ، ولا قاتلا . لأنه
لم يفعل عنده صلاة ولا صوما ، ولا حججا ، ولا زنا ، ولا سرقة ، ولا قتلا ، ولا قذفا . لأن هذه الأفعال
عنده غير الإرادة . وإذا كانت هذه الأفعال التى ذكرناها عنده طبايعا لا كسبا لزمه أن لا يكون للإنسان عليه اثواب
. ولا عقاب ، لأن الإنسان لا يثاب ولا يعاقب على ما لا يكون كسبا ، كما لا يثاب ولا يعاقب على لونه وتركيب
بدنه إذ لم يكن ذلك من كسبه)

(ومن فضائح الجاحظ أيضا قوله باستحالة عدم الأجسام بعد حدوثها . وهذا يوجب القول بأن الله
سبحانه وتعالى يقدر على خلق شيء ولا يقدر على إفنائه . وأنه لا يصح بقاؤه بعد أن خلق الخلق منفردا كما كان
منفردا قبل أن خلق الخلق . ونحن وإن قلنا إن الله لا يفتى الجنة ونعيمها ، والنار وعذابها ؛ لستنا نجعل ذلك بأن
الله عز وجل غير قادر على إفناء ذلك كله ، وإنما نقول بدوام الجنة والنار بطريق الخبر) .

١٠ - الجاحظية

أصحاب عمرو بن بحر أبي عثمان الجاحظ، كان من فضلاء المعتزلة والمصنفين لهم .
وقد طالع كثيراً من كتب الفلاسفة، وخالط وروج كثيراً من مقالاتهم بعباراته البليغة،
وحسن براعته اللطيفة . وكان في أيام المعتصم والمتوكل ، وانفرد عن أصحابه بمسائل :

منها قوله : إن المعارف كلها ضرورية لطباع، وليس شيء من ذلك من أفعال العباد .
وليس للعبد كسب سوى الإرادة ، وتحصل أفعاله منه طباعاً كما قال ثمامة ، ونقل عنه
أيضاً أنه أنكر أصل الإرادة وكونها جنساً من الأعراض فقال : إذا اتفنى السهو عن
الفاعل ، وكان علماً بما يفعله فهو المرید على التحقيق ، وأما الإرادة المتعلقة بفعل الغير فهو
ميل النفس إليه، وزاد على ذلك بإثبات الطبائع للأجسام كما قال الطبيعيون من الفلاسفة
وأثبت لها أفعالاً مخصوصة بها، وقال باستحالة عدم الجواهر؛ فالأعراض تتبدل، والجواهر
لا يجوز أن تنفى .

ومنها قوله : في أهل النار إنهم لا يخلدون فيها عذاباً ، بل يصيرون إلى طبيعة النار .
وكان يقول النار تجذب أهلها إلى نفسها من غير أن يدخل أحد فيها ، ومذهبه مذهب
الفلاسفة في نفي الصفات ، وفي إثبات القدر خيره وشره من العبد مذهب المعتزلة .
وحكى الكعبي عنه أنه قال : يوصف البارئ تعالى بأنه مرید بمعنى أنه لا يصح عليه السهو
في أفعاله ، ولا الجهل ولا يجوز أن يغاب ويقهر .

وقال إن الخلق كلهم من العقلاء عالمون بأن الله تعالى خالقهم ، وعارفون بأنهم
محتاجون إلى النبي ، وهم محجوجون بمعرفتهم . ثم هم صنفان : عالم بالتوحيد ، وجاهل به
فالجاهل معذور ، والعالم محجوج . ومن انتحل دين الإسلام ، فإن اعتقد أن الله تعالى
ليس بجسم ولا صورة ، ولا يرى بالأبصار ، وهو عدل لا يجوز ، ولا يريد المعاصي ، وبعد

الاعتقاد واليقين أقر بذلك كله، فهو مسلم حقا، وإن عرف ذلك كله ثم جحده وأنكره ، وقال بالتشبيه والجبر ، فهو مشرك كافر حقا ، وإن لم ينظر في شيء من ذلك كله ، واعتقد أن الله تعالى ربه ، وأن محمدا رسول الله ، فهو مؤمن لا لوم عليه ، ولا تكليف عليه غير ذلك .

وحكى ابن الراوندى عنه أنه قال : إن للقرآن جسدا يجوز أن يقاب مرة رجلا ، ومرة حيوانا . وهذا مثل ما يحكى عن أبي بكر الأصبم أنه زعم أن القرآن جسم مخلوق . وأنكر الأعراض أصلا . وأنكر صفات البارئ تعالى ، (ومذهب الجاحظ هو بعينه مذهب الفلاسفة ، إلا أن الميل منه ومن أصحابه إلى الطبيعيين منهم أكثر منه إلى الإلهيين) .

١١ - الخياطية والكعبية

أصحاب أبي الحسين بن أبي عمرو الخياط^(١) ، أستاذ أبي القاسم بن محمد

(١) هو مؤلف كتاب « الانتصار والرد على ابن الراوندى » دافع فيه عن المعتزلة ، وبرأهم مما رماهم به ابن الراوندى ، توفي سنة ٣٠٠ هـ .

قال عبد القاهر ص ١٠٧ (وانفرد بقول لم يسبق إليه في المعلوم . وذلك أن المعتزلة اختلفوا في تسمية المعلوم شيئا ، فهم من قال : لا يصح أن يكون المعلوم معلوما ومذكورا . ولا يصح كونه شيئا ولا ذاتا جوهرًا ولا عرضا . وهذا اختيار الصالحى منهم وهو موافق لأهل السنة ، في المنع في تسمية المعلوم شيئا . وزعم آخرون من المعتزلة أن المعلوم شيء ، ومعلوم ومذكور ، وليس بجوهر ولا عرض ، وهذا اختيار الكعبى منهم . وزعم الجبائى وابنه أبو هاشم أن كل وصف يستحقه الحادث لنفسه أو لجنسه فإن الوصف ثابت له في حال عدمه . وزعم أن الجوهر كان في حال عدمه جوهرًا ، وكان العرض في حال عدمه عرضا ، وكان السواد سوادا ، والبياض بياضا في حال عدمهما . وانتفع هؤلاء كلهم من تسمية المعلوم جسما من قبل ، لأن الجسم عندهم مركب ؛ وفيه تأليف ، وطول ، وعرض ، وعمق . ولا يجوز وصف معلوم بما يوجب قيام معنى به .

وفارق الخياط في هذا الباب جميع المعتزلة وسائر فرق الأمة . فزعم أن الجسم في حال عدمه يكون جسما ، لأنه يجوز أن يكون في حال حدوثه جسما . ولم يجز أن يكون المعلوم متحركا لأن الجسم في حال حدوثه لا يصح أن يكون متحركا عنده ، فقال : كل وصف يجوز ثبوته في حال الحدوث فهو ثابت له في حال عدمه =

الكعبي^(١) . وهما من معتزلة بغداد على مذهب واحد ، إلا أن الخياط غالى في إثبات
المعدوم شيئا وقال : الشيء ما يعلم ويخبر عنه ، والجوهر جوهر في العدم ، والعرضُ
عرضُ في العدم ، وكذلك أطلق جميع الأجناس والأصناف حتى قال : السواد سواد

= ويلزم على هذا الاعتلال أن يكون الإنساف قبل حدوثه إنسانا ، لأن الله تعالى لو أحدثه على صورة الإنسان
بكمالها من غير نقل له في الأصلاب والأرحام ، ومن غير تغيير له من صورة إلى صورة أخرى يصح ذلك .
وكان هؤلاء الخياطية يقال لهم المهدومية لإفراطهم بوصف المعدوم بأكثر أوصاف الموجودات .

(وقد نقض الجبائي على الخياط قوله بأن الجسم جسم قبل حدوثه . وذكر أن قوله بذلك يؤديه إلى القول
بعدم الأجسام . وهذا الإلزام متوجه على الخياط ، ويتوجه مثله على الجبائي وابنه في قولهما بأن الجواهر
والأعراض كانت في حال العدم أعراضا وجواهر . فإذا قالوا : لم تزل أعيانا وجواهر وأعراضا ولم يكن
حدوثها لمعنى سوى أعيانها ، فقد لزمهم القول بوجودها في الأزل ، وصاروا في التحقيق إلى معنى قول
الذين قالوا بعدم الجواهر والأعراض) .

(١) تكلم عبد القاهر عن الكعبية ص ١٠٨ فقال :

(هؤلاء أتباع أبي القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي المعروف بالكعبي خالف البصريين من المعتزلة
في أحوال كثيرة .

منها : أن البصريين منهم أقروا بأن الله تعالى يرى خلقه من الأجسام والألوان ، وأنكروا أن يرى نفسه ،
كما أنكروا أن يراه غيره . وزعم الكعبي أن الله تعالى لا يرى نفسه ولا غيره إلا على معنى عامه بنفسه وبغيره
وتبع النظام في قوله إن الله تعالى لا يرى شيئا في الحقيقة .

ومنها : أن البصريين منهم مع أصحابنا في أن الله عز وجل سامع للكلام والأصوات على الحقيقة لا على
معنى أنه عالم بهما . وزعم الكعبي والبغداديون من المعتزلة أن الله تعالى لا يسمع شيئا على معنى الإدراك المسمى
بالسمع . وتأولوا وصفه بالسميع البصير على معنى أنه هليم بالمسموعات التي يسمها غيره ، والمرثيات التي
يراها غيره .

ومنها : أن البصريين منهم مع أصحابنا في أن الله عز وجل يريد على الحقيقة ، غير أن أصحابنا قالوا :
إنه لم يزل يريد بإرادة أزلية . وزعم البصريون من المعتزلة أنه يريد بإرادة حادثة لاني محل . وخرج
الكعبي والنظام وأتباعهما عن هذين القولين ، وزعموا أنه لبيت الله تعالى إرادة على الحقيقة . وزعموا أنه
إذا قيل إن الله عز وجل أراد شيئا من فعله فعناه أنه فعله . وإذا قيل إنه أراد من عنده فعلاه أنه أمر به .
وقلوا إن وصفه بالإرادة في الوجهين جميعا مجاز ؛ كما أن وصف الجدار بالإرادة في قول الله تعالى — جدارا
يريد أن ينقض فاقامه ، قال : لو شئت لا اتخذت عليه أجرا — مجاز . وقد أكرههم البصريون مع أصحابنا في
نفهم إرادة الله عز وجل) .

(ومنها : أن الكعبي على قول من أوجب على الله تعالى فعل الأصلح في باب التكليف) توفي الكعبي

في العدم ، فلم يبق إلا صفة الوجود أو الصفات التي تلزم الوجود والحدوث ، وأطلق على المعلوم لفظ الثبوت ، وقال في نفي الصفات عن البارئ مثل ما قاله أصحابه . وكذا القول في القدر والسمع ، والعقل ، وانفرد الكعبي عن أستاذه بمسائل :

منها قوله إن إرادة البارئ تعالى ليست صفة قائمة بذاته ، ولا هو مرید لذاته ، ولا إرادته حادثة في محل أولا في محل ، بل إذا أطلق عليه أنه مرید فمعناه أنه عالم ، قادر ، غير مكره في فعله ، ولا كاره ، ثم إذا قيل هو مرید لأفعاله ، فالمراد به أنه خالق لها على وفق علمه ، وإذا قيل هو مرید لأفعال عباده ، فالمراد به أنه أمر بها راض عنها ، وقوله في كونه سميعا بصيرا راجع إلى ذلك أيضا ، فهو سمیع بمعنى أنه عالم بالسموعات ، وبصير بمعنى أنه عالم بالمبصرات ، وقوله في الرؤية كقول أصحابه نفيا وإحالة . غير أن أصحابه قالوا : يرى البارئ تعالى ذاته ، ويرى المرئيات ، وكونه مدركا لذلك زائد على كونه علما وقد أنكر الكعبي ذلك ؛ قال : معنى قولنا : يرى ذاته ويرى المرئيات : أنه عالم بها فقط .

١٢ — الجبائية^(١) والبهشية

أصحاب أبي علي محمد^(٢) بن عبد الوهاب الجبائي ، وابنه أبي هاشم

(١) توفى الجبائي سنة ٥٢٩٥ هـ ، وتوفى ابنه أبو هاشم سنة ٥٣٢١ هـ .

(٢) قال عبد القاهر ص ١١٠ عن الجبائية ما نصه :

(فن ضلالات الجبائي أنه سمى الله عز وجل مطيما لعبده إذا فعل . مراد العبادة . وكان سبب ذلك أنه قال يوما لشيخنا أبي الحسن الأشعري رحمه الله : ما معنى الطاعة عندك ؟ فقال : موافقة الأمر . وسأله عن قوله فيها : فقال الجبائي : حقيقة الطاعة عنى موافقة الإرادة . وكل من فعل مراد غيره فقد أطاعه . فقال شيخنا أبو الحسن رحمه الله : يفتزمك على هذا الأصل أن يكون الله تعالى مطيما لعبده إذا فعل مراده ، فالترزم ذلك ، فقال له شيخنا رحمه الله : خالفت إجماع المسلمين وكفرت برب العالمين . ولو جاز أن يكون الله تعالى مطيما لعبده لجاز أن يكون خاضعا له ؛ تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا .

ثم إن الجبائي زعم أن أسماء الله تعالى جارية على القياس . وأجاز اشتقاق اسم له من كل فعل فعله . وألزمه شيخنا أبو الحسن رحمه الله أن يسميه بمجبل النساء ؛ لأنه خالق الخليل فيهن ؛ فالترزم بذلك . فقال

عبد السلام^(١) ، وهما من معتزلة البصرة ؛ انفردا عن أصحابهما بمسائل ، وانفرد أحدهما

له : بدمتكم هذه أشنع من ضلالة النصارى في تسمية الله أبا لعمري مع امتناعهم عن القول بأنه محيل مريم) .

وقال الأشعري في مقالات الإسلاميين ص ٥٣١ ج ٢ (وكان - يعنى الجبائي - يزعم أن الباري محيل ، وأنه لا محيل للنساء في الحقيقة سواء . فيلزمه والد في الحقيقة ، وأنه لا والد سواء) .
(وكان لا يزعم أن الإنسان باق في الحقيقة لأن الباقي هو الكائن لا يحدث : والإنسان كائن يحدث) .

وقال في ص ٥٤٣ :

(كان الجبائي لا يزعم أن الباري يوصف بأنه كامل ؛ لأن الكامل هو من تمت خصاله وأبعاضه . ولأن الكامل في بده هو الذي قد تمت أبعاضه وكذلك للكامل في خصاله من تمت خصاله منا نحو كال الرجل في علمه وعقله ورأيه وفصاحته . فلما كان الله عز وجل لا يوصف بالأبعاض ، لم يجوز أنه يوصف بالكمال في ذاته من جهة الأفعال . وكذلك لا يوصف بأنه وافر ؛ لأن معنى ذلك كعنى الكامل وكذلك لا يقال تام ؛ لأن تأويل التام والكامل واحد) .

(وقال : لا يجوز أن يوصف بالشجاعة ؛ لأن الشجاعة هي الجرأة على المسكاره وعلى الأمور المخوفة)
(وكان يزعم أن الوصف لله سبحانه بأنه مختار معناه أنه مريد ؛ إذ لم يكن ملجأ إلى ما أَرادَه ولا مكرهه ولا مضطرا إليه . والإرادة هي الاختيار . والاختيار غير المختار كما أن الإرادة غير المراد . وأن اختيار الله للأنبيا هو اختياره لإرسالهم ؛ وهو إرادته لذلك) .

(١) قال عبد القاهر في معرض كلامه عن البهشية ص ١١١ .

(ويقال لهم الذميمة لقولهم باستحقاق الدم لاعلى فعل . وقد شاركوا المعتزلة في أكثر ضلالتها وانفردوا عنهم بفضائح لم يسبقوا إليها .

منها : قولهم باستحقاق الدم والمقاب لا على فعل . وذلك أنهم زعموا أن القادر منها يجوز أن يخلو من الفعل والشرك مع ارتفاع الموانع من الفعل . والذي أجادهم إلى ذلك أن أصحابنا قالوا للمعتزلة : إذا أجزتم تقدم الاستطاعة على الفعل لزمتمكم التسوية بين الوقتين والأوقات الكثيرة في ثقلها عليه . فكانوا يمتافون في الجواب ص هذا الإنزام . فهم من كان يوجب وقوع الفعل أو ضده بالاستطاعة في الحال الثانية من حال حدوث الاستطاعة إلى وقت حدوث الفعل ، ويوجب وقوع الفعل أو ضده عند عدم الموانع . ويزعم مع ذلك أن القدرة لا تكون قدرته عليه في حال حدوثه .

ومنهم من أجاز عدم القدرة مثل حدوث الفعل ومع حدوث العجز الذي هو ضد القدرة التي عدت بعدم وجودها .

ورأى أبو هاشم بن الجبائي توجه لإزام أصحابنا عليهم في التسوية بين الوقتين والأوقات الكثيرة في جواز تقدم الاستطاعة على الفعل إن جاز تقدمها عليهم لم يجد للمعتزلة عنه انفصالا صحيحا فالترزم التسوية ، وأجاز بقاء المستطيع أبدام بقاء قدرته وتوافر الآلة أو ارتفاع الموانع عنه خياليا من الفعل والترك ، فقول له : على هذا الأصل : رأيت لو كان هذا =

عن صاحبه بمسائل ، أما المسائل التي انفردا بها عن أصحابهما :

فمنها ، أنهما أثبتا إرادات حادثه لا في محل ، يكون البارئ تعالى بها موصوفا مريدا .
وتعظيما لا في محل إذا أراد أن يعظم ذاته ، وفناء لا في محل إذا أراد أن يفنى العالم ،
وأخص أوصاف هذه الصفات يرجع إليه من حيث إنه تعالى أيضا لا في محل ، وإثبات
موجودات هي أعراض ، أو في حكم الأعراض لا محل لها كإثبات موجودات هي جواهر ،
أو في حكم الجواهر لا مكان لها ، وذلك قريب من مذهب الفلاسفة حيث أثبتوا عقلا
هو جوهر لا في محل ولا في مكان ، وكذلك النفس الكلية ، والعقول المفارقة .

ومنها : أنهما حكما بكونه تعالى متكلما بكلام يخلقه في محل ، وحقيقة الكلام
عندهما أصوات مقطعة ، وحروف منظومة ، والمتكلم من فعل الكلام ، لا من قام به

= القادر مكلفا ومات قبل أن يفعل بقدرته طاعة له ؛ ماذا يكون حاله؟ فقال : يستحق الذم والعقاب الدائم
لا على فعل ، ولكن من أجل أنه لم يفعل ما أمر به مع قدرته عليه وتوفر الآلة فيه وارتفاع الموانع منه . فقيل
له : كيف استحق العقاب بأن لم يفعل ما أمر به ، وإن لم يفعل ما نهى عنه ؛ دون أن يستحق الثواب بأن لم
يفعل ما نهى عنه وإن لم يفعل ما أمر به .

وكان أسلافه من المعتزلة يكفرون من يقول : إن الله تعالى يعذب العاصي على اكتساب معصية لم يخترها
العاصي . وقالوا الآن إنه تكفير أبي هاشم في قوله بعقاب من ليس فيه معصية ؛ لا من فعله ولا من فعل
غيره ، أولى .

والثاني : أنه سمي من لم يفعل ما أمر به عاصيا وإن لم يفعل معصية . ولم يقع اسم المطيع إلا على من
فعل طاعة . ولو صح عاص بلا معصية لصح مطيع بلا طاعة ، ولصح كافر بلا كفر .

ثم إنه مع هذه البدع الشنعاء زعم أن هذا المكلف لو تغير تغيرا قبيحا يستحق بذلك قسمين من العذاب
أحدهما : للقيح الذي فعله . والثاني : لأنه لم يفعل الحسن الذي أمر به . ولو تغير تغيرا حسنا وفعل مثل
أفعال الأنبياء ؛ وكان الله تعالى قد أمره بشيء ، فلم يفعل ولا فعل ضده أصار مخلدا في النار .
وسائر المعتزلة يكفرونه في هذه المواضع الثلاثة :

أحدها : استحقاق العقاب لا على فعل . والثاني : استحقاق قسمين من العذاب إذا تغير تغيرا قبيحا .
والثالث : في قوله : إنه لو تغير تغيرا حسنا وأطاع بمثل طاعة الأنبياء عليهم السلام ، ولم يفعل شيئا واحدا
ما أمره الله تعالى به ولا ضده لاستحق الخلود في النار .

والزومه أصحابنا في الحدود مثل قوله في القسطين ؛ حتى يكون عليه حدان : حد الزنى الذي قد فعله .
والثاني لأنه لم يفعل ما وجب عليه من ترك الزنى . وكذلك القول في حدود القذف وللقصاص وشرب الخمر .
والزومه إيجاب كفارتين على المفطر في شهر رمضان .

الكلام ، إلا أن الجبائي خالف أصحابه خصوصا بقوله : يحدث الله تعالى عند قراءة كل قارىء كلاما لنفسه في محل القراءة ، وذلك حين أُلزم أن الذى يقرؤه القارىء ليس بكلام الله . والمسموع منه ليس من كلام الله ، فالتزم هذا المحال من إثبات أمر غير معقول ولا مسموع ؛ وهو إثبات كلامين في محل واحد .

واتفقا على نفي رؤية الله تعالى بالأبصار في دار القرار ، وعلى القول بإثبات الفعل للعبد خلقا وإبداعا ، وإضافة الخير والشر ، والطاعة والمعصية إليه استقلالاً واستبدادا ، وأن الاستطاعة قبل الفعل ، وهى قدرة زائدة على سلامة البنية وصحة الجوارح ، وأثبتنا البنية شرطا في قيام المعاني التى يشترط في ثبوتها الحياة ، واتفقا على أن المعرفة وشكر المنعم ومعرفة الحسن والقبح واجبات عقلية ، وأثبتنا شريعة عقلية وردا الشريعة النبوية إلى مقدرات الأحكام ومؤقتات الطاعات التى لا يتطرق إليها عقل ، ولا يهتدى إليها فكر ، وبمقتضى العقل والحكمة يجب على الحكيم ثواب المطيع وعقاب العاصى ، إلا أن التأقيت والتخليد فيه يعرف بالسمع .

والإيمان عندهما اسم مدح ، وهو عبارة عن خصال الخير التى إذا اجتمعت في شخص سُمى بها مؤمنا ، ومن ارتكب كبيرة فهو في الحال يسمى فاسقا ، لا مؤمنا ولا كافرا ، وإن لم يتب ومات عليها فهو مخلد في النار .

واتفقا على أن الله تعالى لم يدخر عن عباده شيئا مما علم أنه إذا فعل بهم أتوا بالطاعة والتوبة من الصلاح والأصلح واللطف ، لأنه قادر ، عالم جواد ، حكيم لا يضره الإعطاء ، ولا ينقص من خزائنه المنح ، ولا يزيد في ملكه الادخار ، وليس الأصلح هو الأذى ، بل هو الأعود في العاقبة ، والأصوب في العاجلة وإن كان ذلك مؤلما مكروها ، وذلك كالحجامة والفسد ، وشرب الأدوية ، ولا يقال إنه تعالى يقدر على شئ . هو أصلح مما فعله بعبده ، والتكاليف كلها أطفاف ، وبعثة الأنبياء ، وشرع الشرائع ، وتمهيد الأحكام والتنبيه على الطريق الأصوب ، كلها أطفاف .

ومما تخالفنا فيه : أما في صفات البارئ تعالى فقال الجبائي : البارئ تعالى عالم لذاته ، قادر حي لذاته ، ومعنى قوله : لذاته أى لا يقتضى كونه عالما صفة هي علم ، أو حال توجب كونه عالما :

وعند أبي هاشم : هو عالم لذاته ، بمعنى أنه ذو حالة هي صفة معلومة وراء كونه ذاتا موجودا ، وإنما تعلم الصفة على الذات لا بانفرادها ، فأثبت أحوالها صفات لا موجودة ولا معدومة ، ولا معلومة ولا مجهولة ، أى هي على حياها لا تعرف كذلك بل مع الذات قال : والعقل يدرك فرقا ضروريا بين معرفة الشيء مطلقا ، وبين معرفته على صفة ، فليس من عرف الذات عرف كونه عالما . ولا من عرف الجوهر عرف كونه متميزا قابلا للعرض ، ولا شك أن الإنسان يدرك اشتراك الموجودات في قضية ، وافتراقها في قضية ، وبالضرورة يعلم أن ما اشتركت فيه غير ما افتردت به ، وهذه القضايا العقلية لا ينكرها عاقل ، وهي لا ترجع إلى الذات ، ولا إلى أعراض وراء الذات ، فإنه يؤدي إلى قيام العرض بالعرض فتعين بالضرورة أنها أحوال ، فكون العالم عالما حال هي صفة وراء كونه ذاتا ، أى المفهوم منها غير المفهوم من الذات ، وكذلك كونه قادرا ، حيا ، ثم أثبت البارئ تعالى حالة أخرى أوجبت تلك الأحوال ، وتخالقه والده وسأمر منكرى الأحوال في ذلك ، وردوا الاشتراك والافتراق إلى الألفاظ وأسماء الأجناس ، وقالوا : أليست الأحوال تشترك في كونها أحوالا وتفترق في خصائص ؟ كذلك نقول في الصفات ، وإلا فيؤدي إلى إثبات الحال للحال ، وينفضى إلى التسلسل ، بل هي راجعة إما إلى مجرد الألفاظ إذ وضعت في الأصل على وجه يشترك فيها الكثير ، لا أن مفهومها معنى أو صفة ثابتة في الذات على وجه يشمل أشياء ويشترك فيها الكثير ، فإن ذلك مستحيل أو يرجع ذلك إلى وجوده واعتبارات عقلية هي المفهومة من قضايا الاشتراك والافتراق ، وتلك الوجوه : كالنسب والإضافات ، والقرب والبعد وغير ذلك مما لا يعد صفات بالاتفاق . وهذا هو اختيار أبي الحسين ^(١) البصرى ، وأبي الحسن الأشعري .

(١) هو أبو الحسين محمد بن علي الطيب البصرى المتكلم على مذهب المعتزلة ، وهو أحد أئمتهم الأعلام المشار إليه في هذا الفن . توفي سنة ٣٢٦ هـ (ابن خلكان ١ / ٦٠٩) .

ورتبوا على هذه المسألة : مسألة أن المدوم شيء ، فمن ثبت كونه شيئا كما نقلنا عن جماعة من المعتزلة ، فلا يبقى من صفات الثبوت إلا كونه موجودا ، فعلى ذلك لا يثبت للقدرة في إيجادها أثرا ما سوى الوجود ، والوجود على مذهب نفاة الأحوال لا يرجع إلا إلى اللفظ المجرد ، وعلى مذهب مثبتى الأحوال هو حالة لا توصف بالوجود ولا بالعدم وهذا كما ترى من التناقض والاستحالة . ومن نفاة الأحوال من يثبت شيئا ولا يسميه بصفات الأجناس . وعند الجبائي أخص وصف البارى تعالى هو القدم ، والاشترائك في الأخص يوجب الاشتراك في الأعم ، وليت شعري ! كيف يمكنه إثبات الاشتراك والافتراق ، والعموم والخصوص حقيقة وهو من نفاة الأحوال ؟ فأما على مذهب أبي هاشم فلعمري هو مطرد ، غير أن التقدم إذا بحث عن حقيقته رجع إلى نفي الأولية ، والنفي يستحيل أن يكون أخص وصف البارى .

واختلفا في كونه سميعا بصيرا ، فقال الجبائي : معنى كونه سميعا بصيرا أنه حى لا آفة به .

وخالفه ابنه وسأبر أصحابه ، أما ابنه فصار إلى أن كونه سميعا حالة ، وكونه بصيرا حالة ، وكونه بصيرا حالة سوى كونه عالما ؛ لاختلاف القضيتين والفهومين ، والمتعلقين ، والأثرين .

وقال غيره من أصحابه : معناه كونه مدركا للبصرات ، مدركا للسموعات . واختلفا أيضا في بعض مسائل اللطف ، فقال الجبائي فيمن يعلم البارى تعالى من حاله أنه لو آمن مع اللطف لكان ثوابه أقل لقلته مشقته ، ولو آمن بلا لطف لكان ثوابه أكثر لكثرة مشقته : إنه لا يحسن منه أن يكلفه إلا مع اللطف ، ويسوى بينه وبين من المعلوم من حاله أنه لا يفعل الطاعة على كل وجه إلا مع اللطف ، ويقول : إذ لو كلفه مع عدم اللطف لوجب أن يكون مستفسدا حاله ، غير مزيج لعلته .

ويخالفه أبو هاشم في بعض المواضع في هذه المسألة ، قال : يحسن منه تعالى أن يكافه

الإيمان على أشق الوجهين بلا لطف . واختلفا في فعل الألم للموض ، فقال الجبائي :
يجوز ذلك ابتداء لأجل العوض ، وعايه بنى آلام الأطفال ، وقال ابنه : إنما يحسن ذلك
بشرط العوض والاعتبار جميعا ، وتفصيل مذهب الجبائي في الأعواض غلى وجهين :
أحدهما أنه يقول يجوز التفضل بمثل الأعواض غير أنه تعالى علم أنه لا ينفعه عوض إلا على
ألم متقدم ، والوجه الثاني أنه إنما يحسن ذلك لأن العوض مستحق ، والتفضل غير مستحق
والثواب عندهم ينفصل عن التفضل بأمرين : أحدهما : تعظيم وإجلال للمثاب يقترن بالنعم
والثاني : قدر زائد على التفضل بزيادة مقدار ولا بزيادة صفة .

وقال ابنه : يحسن الابتداء بمثل العوض تفضلا ، والعوض منقطع غير دائم . وقال
الجبائي : يجوز أن يقع الانتصاف من الله تعالى للمظلوم من الظالم بأعواض يتفضل بها
عليه إذا لم يكن للظالم على الله عوض لشيء ضره به .

وزعم أبو هاشم أن التفضل لا يقع به انتصاف ، لأن التفضل ليس يجب عليه فعله .
وقال الجبائي وابنه : لا يجب على الله شيء لعباده في الدنيا إذا لم يكلفهم عقلا وشرعا . فأما
إذا كلفهم فعل الواجب في عقولهم ، واجتناب القبائح ، وخلق فيهم الشهوة للقيح
والنفور من الحسن ، وركب فيهم الأخلاق الذميمة ؛ فإنه يجب عليه عند هذا التكليف
إكمال العقل ، ونصب الأدلة ، والقدرة ، والاستطاعة ، وتهيئة الآلة ؛ بحيث يكون
مُزِيحا لعلهم فيما أمرهم ، ويجب عليه أن يفعل بهم أدمى الأمور إلى فعل ما كلفهم به ،
وأزجر الأشياء لهم عن فعل القبيح الذي نهاهم عنه . ولهم في مسائل هذا الباب
خبط طويل .

• • •

وأما كلام جميع المعتزلة البغداديين في النبوة والإمامة فيخالف كلام البصريين .
فإن من شيوخهم من يميل إلى الروافض ، ومنهم من يميل إلى الخوارج .
والجبائي وأبو هاشم قد وافقا أهل السنة في الإمامة ، وأنها بالاختيار ، وأن الصحابة
مترتبون في الفضل ترتبهم في الإمامة ، غير أنهم ينكرون الكرامات أصلا للأولياء من

الصحابة وغيرهم. ويبالغون في عصمة الأنبياء عليهم السلام عن الذنوب كباثرها وصفائرها، حتى منع الجبائي القصد إلى الذنب إلا على تأويل. والمتأخرون من المعتزلة مثل القاضي عبد الجبار^(١) وغيره اتهموا طريقة أبي هاشم. وخالفه في ذلك أبو الحسين البصرى وتصفح أدلة الشيوخ واعترض على ذلك بالتزييف والإبطال، وانفرد عنهم بمسائل: منها نفي الحال، ومنها نفي المعدوم شيئا. ومنها نفي الألوان أعراضا. ومنها قوله إن الموجودات تمتاز بأعيانها، وذلك من توابع نفي الحال. ومنها رده الصفات كلها إلى كون البارى تعالى علما، قادرا، مدركا. وله ميل إلى مذهب هشام بن الحكم في أن الأشياء لا تعلم قبل كونها. والرجل فلسفى المذهب، إلا أنه روج كلامه على المعتزلة في معرض الكلام فراج عليهم لقلة معرفتهم بمسالك المذاهب.

الفصل الثانى

الجبرية

الجبر هو نفي الفعل حقيقة عن العبد وإضافته إلى الرب تعالى. والجبرية أصناف. فالجبرية الخالصة: هى التى لا تثبت للعبد فعلا ولا قدرة على الفعل أصلا. والجبرية المتوسطة: هى التى تثبت للعبد قدرة غير مؤثرة أصلا. فأما من أثبت للقدرة الحادثة أثرا ما فى الفعل، وسمى ذلك كسبا فليس بجبرى.

والمعتزلة يسمون من لم يثبت للقدرة الحادثة أثرا فى الإبداع والإحداث استقلالاً جبريا. ويلزمهم أن يسموا من قال من أصحابهم بأن المتولدات أفعال لا فاعل لها جبريا.

(١) هو عبد الجبار أحمد بن عبد الجبار المتوفى سنة ١٤٤؛ قاضى قضاة الرى وأعمالها، وأعظم شيوخ الاعتزال فى عصره. والمعتزلة يلقبونه قاضى القضاة؛ ولا يطلقون هذا اللقب على أحد سواه، ولا يعنون به أحدا غيره. ابن الأثير ج ٩ ص ٢٣٥، وطبقات الشافعية ج ٣ ص ٢١٩ - ٢٢٠.

إذ لم يثبتوا للقدرة الحادثة فيها أثرا . والمصنفون في المقالات عدوا النَّجَّارِيَّةَ وَالضَّرَّارِيَّةَ من الجبرية . وكذلك جماعة الكَلَّابِيَّة من الصفاتية . والأشعرية سبَّوهم تارة حَسَوِيَّةً ، وتارة جبرية . ونحن سمعنا إقرارهم على أصحابهم من النَّجَّارِيَّة وَالضَّرَّارِيَّة فعددناهم من الجبرية . ولم نسمع إقرارهم على غيرهم فعددناهم من الصفاتية .

١ - الْجَهْمِيَّة

أصحاب جهم^(١) بن صفوان ، وهو من الجبرية الخالصة . ظهرت بدعته بترمد ، وقتله مسلم بن أحوز المازني بمرور في آخر ملك بني أمية . وافق المعتزلة في نفي الصفات الأزلية ، وزاد عليهم بأشياء .

منها قوله : لا يجوز أن يوصف البارئ تعالى بصفة يوصف بها خلقه ، لأن ذلك يقضى تشبيها . فنفي كونه حيا عالما . وأثبت كونه : قادرا ، فاعلا ، خالقا ؛ لأنه لا يوصف شيء من خلقه بالقدرة ، والفعل ، والخلق .

(١) جهم بن صفوان تلميذ الجهد بن درهم الذي قتله خالد بن عبد الله القمري سنة ١٢٤ على الزندقة والإلحاد . والجهد أول من ابتدع القول بخلق القرآن ، وتعطيل الله عن صفاته .

وكان جهم يخرج بأصحابه فيقفهم على الجذرمين ويقول : انظروا ، أرحم الراحمين يفعل مثل هذا ؟ إنكارا لرحمته كما أنكر حكته . قال عبد القاهر البغدادي في الفرق بين الفرق ص ١٢٨ (ووصفه بأنه قادر ، وموجد ، وفاعل ، وخالق ، ومحيي ، ومميت ؛ لأن هذه الأوصاف مختصة به وحده . وقال : لا فعل ولا عمل لأحد غير الله تعالى ، وإنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على الجواز كما يقال زالت الشمس ودارت الرحي من غير أن يكونا فاعلين أو مستعملين لما وصفنا به . وكان جهم مع ضلالاته التي ذكرناها يحمل السلاح ويقاتل السلطان . وخرج مع سريج بن الحارث على نصر بن سيار ، وقتله سلم بن أحوز المازني في آخر زمان (بن مروان) .

ومنها إثباته علوماً حادثة للبارى تعالى^(١) لا فى محل . قال : لا يجوز أن يعلم الشيء قبل خلقه ؛ لأنه لو علم ثم خلق ، أفبقى علمه على ما كان أم لم يبق ؟ فإن بقى فهو جهل ، فإن العلم بأن سيوجد غير العلم بأن قد وجد . وإن لم يبق فقد تغير ، والتغير مخلوق ليس بقديم . ووافق فى هذا المذهب هشام بن الحكم كما تقرر . قال : وإذا ثبت حدوث العلم فليس يخلو : إما أن يحدث فى ذاته تعالى ، وذلك يؤدى إلى التغير فى ذاته ، وأن يكون محلاً للحوادث . وإما أن يحدث فى محل فيكون المحل موصوفاً به ، لا البارى تعالى ، فتعين أنه لا محل له . فأثبت علوماً حادثة بعدد الموجودات المعلومة .

ومنها قوله فى القدرة الحادثة : إن الإنسان لا يقدر على شىء ، ولا يوصف بالاستطاعة ، وإنما هو مجبور فى أفعاله ؛ لاقدرته له ، ولا إرادته ، ولا اختيار . وإنما يخاق الله تعالى الأفعال فيه على حسب ما يخلق فى سائر الجمادات ، وتنسب إليه الأفعال مجازاً كما تنسب إلى الجمادات ، كما يقال : أثمرت الشجرة ، وجرى الماء ، وتحرك الحجر ، وطلعت الشمس وغربت ، وتغييمت السماء وأمطرت ، واهتزت الأرض وأنبئت ، إلى غير ذلك . والثواب والعقاب جبر ، كما أن الأفعال كلها جبر . قال : وإذا ثبت الجبر فالتكليف أيضاً كان جبراً .

ومنها قوله : إن حركات أهل الخلد ينقطع . والجنة والنار تفتيان بعد دخول أهلها فيهما وتلذذ أهل الجنة بنعيمها ، وتألم أهل النار بحجيمها ؛ إذ لا تتصور حركات لا تنهى آخرها ، كما لا تتصور حركات لا تنتهى أولاً . وحمل قوله تعالى : (خَالِدِينَ فِيهَا) على

(١) فى « مقالات الإسلاميين » للأشعرى ١/٢٩٤ ؛ (وقتل جهم : إن علم الله محاث ؛ هو أحدثه فعلم به وأنه غير الله . وقد يجوز عنده أن الله يكون عالماً بالأشياء كلها قبل وجودها بهلم يحدثه قبلها) .
(وحكى عنه حاك خلاف هذا ؛ فزعم أن الذى بلغه عنه أنه كان يقول : إن الله يعلم الأشياء فى حال حدوثه ، ومحال أن يكون الشيء معلوماً وهو معدوم ؛ لأن الشيء عنده هو الجسم الموجود ، وما ليس به جود فليس بشىء فيعلم أو يجهل . فأزعمه مخالفاً له أن الله علماً محدثاً إذ زعم أن الله قد كان غير عالم ثم علم . ويجب على أصله أن يقول فى القدرة والحياة كقولاه فى العلم) .

المبالغة والتأكيد دون الحقيقة في التخليد ، كما يقال خلد الله ملك فلان . واستشهد على الانقطاع بقوله تعالى : (خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ ^(١)) . فالآية اشتملت على شريطة واستثناء ، والخلود والتأييد لا شرط فيه ولا استثناء .

ومنها قوله : من أتى بالمعرفة ثم جحد بلسانه لم يكفر بحجده ، لأن العلم والمعرفة لا يزولان بالجحد ، فهو مؤمن ، قال : والإيمان لا يتبعض أى لا ينقسم إلى : عقد ، وقول وعمل . قال : ولا يتفاضل أهله فيه ، فإيمان الأنبياء ، وإيمان الأمة على نمط واحد ، إذ المعارف لا تتفاضل . وكان السلف كلهم من أشد الرادين عليه ، ونسبته إلى التعطيل الحض . وهو أيضا موافق للمعتزلة في نفي الروئية ، وإثبات خلق الكلام ، وإيجاب المعارف بالمقل قبل ورود السمع .

٢ — النجارية

أصحاب الحسين ^(٢) بن محمد النجّار ، وأكثروا معتزلة الرى وما حواليا على مذهبه . وهم وإن اختلفوا أصنافا إلا أنهم لم يختلفوا في المسائل التي عددناها أصولا . وهم : برغوثية

(١) هود آية ١٠٨ (٢) يطلق بعضهم على النجارية اسم الحسينية . وقد مات النجار في حدود سنة ٢٣٠ هـ ، قال الأشعري في « مقالات الإسلاميين » ١ / ٢٨٣ (زعم الحسين بن محمد النجار وأصحابه وهم الحسينية أن أعمال العباد مخلوقة لله وهم فاعلون لها . وأنه لا يكون في ملك الله سبحانه إلا ما يريد ، وأن الله سبحانه لم يرزق مريدا أن يكون في وقته ما علم أنه يكون في وقته ، مريدا أن لا يكون ما علم أنه لا يكون) .

(وأن الاستطاعة لا يجوز أن تتقدم الفعل ، وأن العون من الله سبحانه يحدث في حال الفعل مع الفعل ؛ وهو الاستطاعة . وأن الاستطاعة الواحدة لا يفعل بها فلان ، وأن لكل فعل استطاعة تحدث معه إذا حدث ، وأن الاستطاعة لا تبقى ، وأن في وجودها وجود الفعل ، وفي عدمها عدم الفعل . وأن استطاعة الإيمان توفيق وتسيّد ، وفضل ونعمة ، وإحسان وهدي . وأن استطاعة الكفر ضلال وخللان ، وبلاء وشر) . (وكان يخالف المعتزلة في القدر ، ويقول بالإرجاء . وأن الله سبحانه يرزق الحلال ويرزق الحرام . وأن الرزق على ضربين : رزق غذاء ورزق ملك) .

وزعفرانية ومستدركة . ووافقوا المعتزلة في نفي الصفات من العلم ، والقدرة ، والإرادة ،
والحياة ، والسمع ، والبصر . ووافقوا الصفائية في خلق الأعمال .

قال النجار : البارئ تعالى مرید لنفسه كما هو عالم لنفسه ، فالزم عموم التعلق ،
فالتزم وقال : هو مرید الخیر والشر ، والنفع والضرر ، وقال أيضا : معنى كونه مریدا أنه
غير مستكره ولا مغلوب . وقال : هو خالق أعمال العباد ، خیرها وشرها ، حسنها
وقبيحها ، والعبد مكتسب لها . وأثبت تأثيراً للقدرة الحادثة ، وسمى ذلك كسبا على
حسب ما يثبت الأشعري . ووافقه أيضا في أن الاستطاعة مع الفعل . وأما في مسألة الرؤية
فأنكر رؤية الله تعالى بالأبصار وأحالتها ؛ غير أنه قال : يجوز أن يحوّل الله تعالى القوة
التي في القلب من المعرفة إلى العين ، فيعرف الله تعالى بها فيكون ذلك رؤية ، وقال
بحدوث الكلام لكنه انفرد عن المعتزلة بأشياء منها :

قوله إن كلام البارئ تعالى إذا قرئ فهو عرض ، وإذا كتب فهو جسم . ومن
العجب أن الزعفرانية^(١) قالت كلام الله غيره ، وكل ما هو غيره فهو مخلوق ، ومع ذلك
قالت : كل من قال إن القرآن مخلوق فهو كافر . ولعلهم أرادوا بذلك الاختلاف ،
وإلا فالتناقض ظاهر . والمستدركة^(٢) منهم زعموا أن كلامه غيره ، وهو مخلوق لكن
النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ » والسلف عن آخرهم أجمعوا على هذه

(١) قال عبد القاهر ص ١٠٧ (هؤلاء أتباع الزعفراني الذي كان بالري . وكان يناقض بآخر كلامه
أوله . فيقول : إن كلام الله تعالى غيره ، وكل ما هو غير الله تعالى مخلوق . ثم يقول مع ذلك : الكلب خير
من يقول كلام الله مخلوق . وذكر بعض أصحاب الثوريخ أن هذا للزعفراني أراد أن يشهر نفسه في الآفاق
فاكثرى رجلا على أن يخرج إلى مكة ويسب ويلعنه في مواسم مكة ليشتهر ذكره عند حبيح الآفاق) .
(٢) قال عبد القاهر ص ١٢٧ (هؤلاء قوم من النجارية يزعمون أنهم استدركوا ما خلق على أسلافهم ،
لأن أسلافهم منعوا إطلاق القول بأن القرآن مخلوق . وزعمت المستدركة أنه مخلوق ؛ ثم افرقوا فيما بينهم
فرقتين : فرقة زعمت أن النبي صلى الله عليه وسلم قد قال إن كلام الله مخلوق على ترتيب هذه الحروف ،
ولكنه اعتقد ذلك بهذه اللفظة على ترتيب حروفها . ومن لم يقل إن النبي عليه الصلاة والسلام قال ذلك على ترتيب
هذه الحروف فهو كافر) .

(وقالت الفرقة الثانية منهم إن النبي عليه الصلاة والسلام لم يقل كلام الله مخلوق على ترتيب هذه الحروف
ولكنه اعتقد ذلك ودل عليه . ومن زعم أنه قال إن كلام الله مخلوق بهذه اللفظة فهو كافر) .

العبارة ، فوافقناهم ، وحمّلنا قولهم غير مخلوق ، أى على هذا الترتيب والنظم من الحروف والأصوات ، بل هو مخلوق على غير هذه الحروف بعينها ، وهذه حكاية عنها . ووحكى السكبي عن النجار أنه قال: البارئ تعالى بكل مكان ذاتا، ووجودا لامعنى العلم والقدرة، وألزمه محالات على ذلك .

وقال فى المفكر قبل ورود السمع مثل ما قالت المعتزلة إنه يجب عليه تحصيل المعرفة بالنظر والاستدلال .

وقال فى الإيمان إنه عبارة عن التصديق . ومن ارتكب كبيرة ومات عليها من غير توبة عوقب على ذلك ، ويجب أن يخرج من النار ، فليس من العدل التسوية بينه وبين الكفار فى الخلود .

ومحمد بن عيسى الملقب ببرغوث ، وبشر بن غياث المريسى ، والحسين النجار متقاربون فى المذهب ، وكلهم أثبتوا كونه تعالى مريدا لم يزل لكل ما علم أنه سيحدث من خير وشر وإيمان وكفر ، وطاعة ومعصية ، وعامة المعتزلة يابون ذلك .

٣ - الضرارية

أصحاب ضرار بن عمرو^(١) ، وحنفص الفرد . واتفقا فى التعطيل ، وعلى أنهما قالا البارئ تعالى عالم قادر ، على معنى أنه ليس بجاهل ولا عاجز ، وأثبتنا لله سبحانه ماهية لا يعلمها إلا

(١) قال عبد القاهر ص ١٢٩ (أتباع ضرار بن عمرو الذى وافق أصحابنا فى أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى وإكساب العباد . وفى إبطال القول بالتولد . ووافق المعتزلة فى أن الاستطاعة قبل الفعل ، وزاد عليهم بقوله إنها قبل الفعل ومع الفعل ، وبعد الفعل . وأنها بعض المستطيع . ووافق النجار فى دعواه أن الجسم أعراض مجتمعة من لون ، وطعم ، ورائحة ونحوها من الأعراض التى لا يخلو الجسم منها . وأنه أنكر حرف بن مسعود ، وحرف أبى بن كعب ، وشهد بأن الله تعالى لم يزلهما ، فنسب هذين الإمامين من الصحابة إلى الضلالة فى صحفهما) .

هو ، وقالوا : إن هذه المقالة محكية عن أبي حنيفة رحمه الله وجماعة من أصحابه . وأرادوا بذلك أنه يعلم نفسه شهادة ، لا بدليل ولا خبر . ونحن نعلمه بدليل وخبر . وأثبتنا حاسة سادسة للإنسان يرى بها البارئ تعالى يوم الثواب في الجنة . وقالوا : أفعال العباد مخلوقة للبارئ تعالى حقيقة ، والعبد مكنسها حقيقة . وجواز حصول فعل بين فاعلين ، وقالوا يجوز أن يقرب الله تعالى الأعراس أجساما ، والاستطاعة والعجز بعض الجسم وهو جسم ولا محالة بنفي زمانين . وقالوا : الحججة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الإجماع فقط ، فما ينقل عنه في أحكام الدين من طريق أخبار الآحاد فغير مقبول . ويحكى عن ضرار أنه كان ينكر حرف عبد الله بن مسعود ، وحرف أبي بن كعب ، ويقطع بأن الله تعالى لم ينزله .

وقال في الفكر قبل ورود السمع إنه لا يجب عليه بعقله شيء حتى يأتيه الرسول فيأمره وينهاه ، ولا يجب على الله تعالى شيء بحكم العقل . وزعم ضرار أيضا أن الإمامة تصلح في غير قريش ، حتى إذا اجتمع قرشي ونبطي قدمنا النبطي ، إذ هو أقل عددا ، وأضعف وسيلة فيمكننا خلعه إذا خالف الشريعة .

والمعتزلة وإن جوزوا الإمامة في غير قريش ، إلا أنهم لا يجوزون تقديم النبطي على القرشي .

الفصل الثالث

الصفاتية

اعلم أن جماعة كثيرة من السلف كانوا يثبتون لله تعالى صفات أزلية من العلم ، والقدرة ، والحياة ، والإرادة والسمع ، والبصر ، والكلام ، والجلال ، والإكرام ، والجود ، والإيناع ، والعزة ، والعظمة . ولا يفرقون بين صفات الذات ، وصفات الفعل بل يسوقون الكلام سوقا واحدا . وكذلك يثبتون صفات خبرية مثل اليدين ، والوجه ولا يؤولون ذلك إلا أنهم يقولون : هذه الصفات قد وردت في الشرع ، فسميها صفات خبرية . ولما كانت المعزلة ينفون الصفات والسلف يثبتون ، سمي السلف صفاتية ، والمعزلة معطلة .

فبالغ بعض السلف في إثبات الصفات إلى حد التشبيه بصفات المحدثات . واقتصر بعضهم على صفات دلت الأفعال عليها وما ورد به الخبر ؛ فافتروا فرقتين :
فمنهم من أوّله على وجه يحتمل اللفظ ذلك .

ومنهم من توقف في التأويل ، وقال : عرفنا بمقتضى العقل أن الله تعالى ليس كمثل شيء ، فلا يشبه شيئا من المخلوقات ولا يشبهه شيء منها ، وقطعنا بذلك ، إلا أننا لانعرف معنى اللفظ الوارد فيه ، مثل قوله تعالى : (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أُسْتَوَى ^(١)) ومثل قوله : (خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ^(٢)) ومثل قوله . (وَجَاءَ رَبُّكَ ^(٣)) إلى غير ذلك . ولسنا مكلفين بمعرفة تفسير هذه الآيات وتأويلها ، بل التكليف قد ورد بالاعتقاد بأنه لا شريك له ، وليس كمثل شيء ، وذلك قد أثبتناه يقينا .

ثم إن جماعة من المتأخرين زادوا على ما قاله السلف ؛ فقالوا لا بد من إجرائها على ظاهرها ، فوقعوا في التشبيه الصرف وذلك على خلاف ما اعتقده السلف . ولقد كان التشبيه صرفا خالصا في اليهود ، لا في كلهم بل في القرائين منهم ، إذ وجدوا في التوراة ألفاظا كثيرة تدل على ذلك .

ثم الشيعة في هذه الشريعة وقعوا في غلو وتقصير . أما الغلو فتشبيه بعض أئمتهم بالإله تعالى وتقدس . وأما التقصير فتشبيه الإله بواحد من الخلق . ولما ظهرت المعتزلة والمتكلمون من السلف رجعت بعض الروافض عن الغلو والتقصير، ووقعت في الاعتزال وتخطت جماعة من السلف إلى التفسير الظاهر فوقعت في التشبيه .

وأما السلف الذين لم يتعرضوا للتأويل ، ولا تهدفوا للتشبيه فمنهم : مالك بن أنس رضي الله عنهما ، إذ قال : الاستواء معلوم ، والكيفية مجهولة ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة . ومثل أحمد بن حنبل رحمه الله ، وسفيان الثوري ، ودود بن علي الأصفهاني ، ومن تابعهم .

حتى انتهى الزمان إلى عبد الله بن سعيد الكلابي ، وأبي العباس القلانسي ، والحارث ابن أسد المحاسبي ، وهؤلاء كانوا من جملة السلف إلا أنهم باشروا علم الكلام ، وأبدوا عقائد السلف بحجج كلامية ، وبراهين أصولية . وصنف بعضهم ودرس بعض حتى جرى بين أبي الحسن الأشعري وبين أستاذه مناظرة في مسألة من مسائل الصلاح والأصلح فتخاصما . وانحاز الأشعري إلى هذه الطائفة ، فأيد مقالاتهم بمناهج كلامية ، وصار ذلك مذهبا لأهل السنة والجماعة ، وانتقلت سمة الصفاتية إلى الأشعرية . ولما كانت المشبهة والكرامية من مثبتى الصفات عددناهم . فرقتين من جملة الصفاتية .

١ - الأشعرية

أصحاب أبي الحسن^(١) على بن إسماعيل الأشعري، المنتسب إلى أبي موسى الأشعري رضی الله عنهما . وسمعت من عجيب الاتفاقات أن أبا موسى الأشعري رضی الله عنه كان يقرر عين ما يقرر الأشعري أبو الحسن في مذهبه . وقد جرت مناظرة بين عمرو ابن العاص وبينه ، فقال عمرو : أين أجد أحدا أحاكم إليه ربي ؟ فقال أبو موسى : أنا ذلك المتحاكم إليه . فقال عمرو : أو يقدر على شئنا ثم يعذبني عليه ؟ قال : نعم . قال عمرو : ولم ؟ قال : لأنه لا يظلمك . فسكت عمرو ، ولم يجر جوابا .

قال الأشعري : الإنسان إذا فكر في خاقته ، من أي شيء ابتداء ، وكيف دار في أطوار الخلقه طوراً بعد طور حتى وصل إلى كمال الخلقه ، وعرف يقيناً أنه بذاته لم يكن ليدير خاقته ، وينقله من درجة إلى درجة ، ويرقيه من نقص إلى كمال ، علم بالضرورة أن له صناعاً قادراً ، عالماً ، مريداً ، إذ لا يتصور حدوث هذه الأفعال المحككة من طبع لظهور آثار الاختيار في الفطرة ، وتبين آثار الإحكام والانتقان في الخلقه . فله صفات ذات أفعاله عليها لا يمكن جعلها . وكما دلت الأفعال على كونه عالماً ، قادراً ، مريداً ، دلت على العلم والقدرة والإرادة ، لأن وجه الدلالة لا يختلف شاهداً وغائباً . وأيضاً لا معنى للعالم حقيقة إلا أنه ذو علم ، ولا للقادر إلا أنه ذو قدرة ، ولا للمريد إلا أنه ذو إرادة . فيحصل بالعلم الإحكام والانتقان . ويحصل بالقدرة الوقوع والحدوث . ويحصل بالإرادة التخصيص بوقت دون وقت ، وقدر دون قدر ، وشكل دون شكل . وهذه الصفات لن يتصور أن يوصف بها الذات إلا وأن يكون الذات حياً بحياة للدليل الذي ذكرناه .

وألزم منكري الصفات إلزاماً لا محيص لهم عنه وهو أنكم وافقتمونا بقيام الدليل على

(١) توفي أبو الحسن الأشعري سنة ٣٢٤ هـ ومن أشهر كتبه : مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين .

كونه عالما قادرا فلا يخلو إما أن يكون المفهومان من الصفتين واحدا أو زائدا، فإن كان واحدا فيجب أن يعلم بقادريته، ويقدر بعالميته. ويكون من علم الذات مطلقا علم كونه عالما قادرا، وليس الأمر كذلك، فعلم أن الاعتبارين مختلفان. فلا يخلو إما أن يرجع الاختلاف إلى مجرد اللفظ أو إلى الحال، أو إلى الصفة. وبطل رجوعه إلى اللفظ المجرد، فإن العقل يقضى باختلاف مفهومين معقولين. ولو قدر عدم الألفاظ رأسا ما ارتاب العقل فيما تصوره وبطل رجوعه إلى الحال، فإن إثبات صفة لا توصف بالوجود ولا بالعدم إثبات واسطة بين الوجود والعدم، والإثبات والنفي، وذلك محال. فتعين الرجوع إلى صفة قائمة بالذات وذلك مذهبه.

على أن القاضي الباقلاني من أصحاب الأشعري قد ردد قوله في إثبات الحال ونفيها وتقرر رأيه على الإثبات، ومع ذلك أثبت الصفات معاني قائمة به لا أحوالا. وقال: الحَال الذي أثبته أبو هاشم هو الذي نسميه صفة خصوصا إذا أثبت حالة أوجبت تلك الصفات.

قال أبو الحسن: الباري تعالى عالم بعلم، قادر بقدرته، حي بحياة، مرید بإرادة، متكلم بكلام، سميع يسمع، بصير يبصر. وله في البقاء اختلاف رأى.

قال: وهذه الصفات أزلية قائمة بذاته تعالى. لا يقال: هي هو، ولا هي غيره، ولا: لاهو، ولا: لا غيره. والدليل على أنه متكلم بكلام قديم، ومرید بإرادة قديمة أنه قد قام الدليل على أنه تعالى ملك، والملك من له الأمر والنهي، فهو أمر، ناه. فلا يخلو إما أن يكون أمرا بامر قديم، أو بامر محدث. وإن كان محدثا فلا يخلو: إما أن يحدثة في ذاته، أو في محل أو لا في محل. ويستحيل أن يحدثة في ذاته، لأنه يؤدي إلى أن يكون محلا للحوادث، وذلك محال. ويستحيل أن يحدثة في محل، لأنه يوجب أن يكون المحل به موصوفا. ويستحيل أن يحدثة لا في محل، لأن ذلك غير معقول. فتعين أنه قديم، قائم به صفة له، وكذلك التقسيم في الإرادة والسمع والبصر.

قال : وعلمه واحد يتعلق بجميع المعلومات : المستحيل ، والجائز ، والواجب ، والوجود ، والعدم . وقدرته واحدة تتعلق بجميع ما يصلح وجوده من الجائزات . وإرادته واحدة تتعلق بجميع ما يقبل الاختصاص . وكلامه واحد هو : أمر ونهى ، وخير ، واستخبار ، ووعد ، ووعيد . وهذه الوجوه ترجع إلى اعتبارات في كلامه ، لا إلى عدد في نفس الكلام . والعبارات والألفاظ المنزلة على لسان الملائكة إلى الأنبياء عليهم السلام دلالات على الكلام الأزلي ، والدلالة مخلوقة محدثة ، والمذلول قديم أزلي . والفرق بين القراءة والمقروء ، والتلاوة والتلو كالفرق بين الذِّكر والمذكور خالدٌ كُر ، ومحدث والمذكور قديم .

وخالف الأشعري بهذا التدقيق جماعة من الحشوية ؛ إذ أنهم قضاوا بكون الحروف والكلمات قديمة . والكلام عند الأشعري معنى قائم بالنفس سوى العبارة . والعبارة دلالة عليه من الإنسان . فالتكلم عنده من قام به الكلام . وعند المعتزلة من فعل الكلام غير أن العبارة تسمى كلاما : إما بالحجاز ، وإما باشتراك اللفظ .

قال : وإرادته واحدة ، قديمة ، أزلية ، متعلقة بجميع المرادات من أفعاله الخاصة وأفعال عباده ، من حيث إنها مخلوقة له ، لا من حيث إنها مكتسبة لهم . فعن هذا قال : أراد الجميع : خيرا ، وشرا ، ونفعها ، وضرها . وكما أراد وعلم ، أراد من العباد ما علم . وأسر القلم حتى كتب في اللوح المحفوظ ، فذلك حكمه وقضاؤه وقدره الذي لا يتغير ولا يتبدل . وخلاف العلوم : مقدور الجنس ، محال الوقوع .

وتكليف مالا يطاق جائز على مذهبه للعلة التي ذكرناها . ولأن الاستطاعة عنده عرض ، والعرض لا يبقى زمانين . ففي حال التكليف لا يكون المكلف قط قادرا ، لأن المكلف من يقدر على إحداث ما أمر به . فأما أن يجوز ذلك في حق من لا قدرة له أصلا على الفعل فمحال ، وإن وجد ذلك منصوفا عليه في كتابه .

قال : والعبد قادر على أفعاله إذ الإنسان يجد من نفسه تفرقة ضرورية بين حركات

الرعدة والرعدة ، وبين حركات الاختيار والإرادة . والتفرقة راجعة إلى أن الحركات الاختيارية حاصلة تحت القدرة ، متوقفة على اختيار القادر . فعن هذا قال : المكتسب هو المقذور بالقدرة الحاصلة ، والحاصل تحت القدرة الحادثة .

ثم على أصل أبي الحسين : لا تأثير للقدرة الحادثة في الإحداث ، لأن جهة الحدوث قضية واحدة لا تختلف بالنسبة إلى الجوهر والعرض . فلو أثرت في قضية الحدوث لأثرت في حدوث كل محدث حتى تصلح لإحداث الألوان ، والطعوم ، والروائح . وتصلح لإحداث الجواهر والأجسام ، فيؤدى إلى تجويز وقوع السماء على الأرض بالقدرة الحادثة غير أن الله تعالى أجرى سنته بأن يحقق عقيب القدرة الحادثة ، أو تحتها ، أو معها : الفعل الحاصل إذا أَرَادَهُ الْعَبْدَ وَتَجَرَّدَ لَهُ ، ويسمى هذا الفعل كسبا ، فيكون خلقا من الله تعالى إبداعا وإحداثا ، وكسبا من العبد : حصولا تحت قدرته .

والقاضى أبو بكر الباقلانى^(١) تحطى عن هذا القدر قليلا ، فقال : الدليل قد قام على أن القدرة الحادثة لا تصلح للإيجاد ، لكن ليست تقتصر صفات الفعل أو وجوهه واعتباراته على جهة الحدوث فقط ، بل ههنا وجوه آخر ، هن وراء الحدوث من كون الجوهر جوهرًا متحيزًا ، قابلا للعرض . ومن كون العرض عرضا ، ولونا ، وسوادا وغير ذلك . وهذه أحوال عند مثبتى الأحوال . قال : فجهة كون الفعل حاصلا بالقدرة الحادثة أو تحتها نسبة خاصة ، ويسمى ذلك كسبا ، وذلك هو أثر القدرة الحادثة .

قال : وإذا جاز على أصل المعتزلة أن يكون تأثير القدرة أو القادرة القديمة في حال هو الحدوث والوجود ، أو فى وجه من وجوه الفعل ، فلم لا يجوز أن يكون تأثير القدرة الحادثة فى حال : هو صفة للحدث ، أو فى وجه من وجوه الفعل ؛ وهو كون الحركة مثلا على هيئة مخصوصة ؟ وذلك أن المفهوم من الحركة مطلقا ومن العرض مطلقا غير المفهوم من القيام والقعود ، وهما حالتان متمايزتان ، فإن كل قيام حركة ، وليس كل حركة قياما .

(١) توفى الباقلانى سنة ٤٠٣ هـ .

ومن المعلوم أن الإنسان يفرق فرقا ضروريا بين قولنا : أوجد ، وبين قولنا : صلى ، وصام ، وقعد ، وقام ، وكلا لا يجوز أن يضاف إلى البارئ تعالى جهة ما يضاف إلى العبد ، فكذلك لا يجوز أن يضاف إلى العبد جهة ما يضاف إلى البارئ تعالى .

فأثبت القاضي تأثيراً للقدرة الحادثة وأثرها : هي الحالة الخاصة ، وهي جهة من جهات الفعل حصلت من تعلق القدرة الحادثة بالفعل . وتلك الجهة هي المتمينة لأن تكون مقابلة بالثواب والعقاب . فإن الوجود من حيث هو وجود لا يستحق عليه ثواب وعقاب ، خصوصا على أصل المعتزلة ، فإن جهة الحسن والقبح هي التي تقابل بالجزاء . والحسن والقبح صفتان ذاتيتان وراء الوجود . فالوجود من حيث هو موجود ليس بحسن ولا قبيح .

قال : فإذا جاز لكم إثبات سنتين هما حالتان ، جاز لي إثبات حالة هي متعلق القدرة الحادثة . ومن قال : هي حالة مجهولة ، فيينا بقدر الإمكان جهتها وعرفناها إيش هي ، ومثلناها كيف هي .

* * *

ثم إن إمام الحرمين^(١) أبا المعالي الجويني تحطى عن هذا البيان قايلا . قال : أما نفي هذه القدرة والاستطاعة فما يباه العقل والحس . وأما إثبات قدرة لا أثر لها بوجه فهو كنفى القدرة أصلا . وأما إثبات تأثير في حالة لا يفعل فهو كنفى التأثير خصوصا والأحوال على أصلهم لا توصف بالوجود والعدم . فلا بد إذن من نسبة فعل العبد إلى قدرته حقيقة ، لا على

(١) هو أبو المعالي الجويني عبد الملك بن أبي محمد عبد الله بن يوسف الفقيه الشافعي ، ضياء الدين ؛ أحد الأئمة الأعلام من بلدة جون نيسابور ظهر في وقت اشتد فيه التعصب بين الأشعرية وخصومهم . وكان الجويني متبحرا في العلوم والمعارف ، فأفاد الأشعرية ودافع عنهم دفاعا مجيدا فشاغ ذكره في الآفاق . ثم خرج إلى مكة فجاور بها أربع سنين ينشر العلم . ولهذا قيل له إمام الحرمين . وعاد إلى نيسابور ثم رحل منها إلى بغداد فتولى التدريس بالمدرسة النظامية والمحطبة والتذكير والإمامة . وهجرت له المجالس ، وانهمر ذكر غيره من العلماء وشاعت مصنفاته . توفي سنة ٤٧٨ ، انظر ابن خلكان ١ / ٣٦١ .

وجه الإحداث والخلق ، فإن الخلق يشعر باستقلال إيجاد من العدم، والإنسان كما يحس من نفسه الاقتدار، يحس من نفسه أيضا عدم الاستقلال، فالفعل يستند وجوده إلى القدرة، والقدرة يستند وجودها إلى سبب آخر تكون نسبة القدرة إلى ذلك السبب كنسبة الفعل إلى القدرة . وكذلك يستند سبب إلى سبب آخر حتى ينتهي إلى مسبب الأسباب . فهو الخالق للأسباب ومسبباتها ، المستغنى على الإطلاق ، فإن كل سبب مهما استغنى من وجه محتاج من وجه ، والبارى تعالى هو الغنى المطلق ، الذى لا حاجة له ولا فقر .

وهذا رأى إنما أخذه من الحكماء الإلهيين وأبرزه في معرض الكلام . وليس يختص نسبة السبب إلى المسبب على أصله بالفعل والقدرة، بل كل ما يوجد من الحوادث فذلك حكمه . وحينئذ يلزم القول بالطبع ، وتأثير الأجسام فى الأجسام إيجاداً ، وتأثير الطبائع فى الطبائع إحداثاً ، وليس ذلك مذهب الإسلاميين . كيف ورأى المحققين من الحكماء أن الجسم لا يؤثر فى إيجاد الجسم ، قالوا : الجسم لا يجوز أن يصدر عن جسم ، ولا عن قوة مافى جسم ، فإن الجسم مركب من مادة وصورة ، فلو أثر لأثر بجهتيه ، أعنى بمادته وصورته والمادة لها طبيعة عدمية ، فلو أثرت لأثرت بمشاركة العدم، والتالى محال، فالقدم إذن محال ففقيضه حق؛ وهو أن الجسم وقوة مافى الجسم لا يجوز أن يؤثر فى جسم . وتخطى من هو أشد تحققا وأغوص تفكرا عن الجسم وقوة مافى الجسم، إلى كل ماهو جائز بذاته ، فقال : كل ماهو جائز بذاته لايجوز أن يحدث شيئا ما ، فإنه لو أحدث لأحدث بمشاركة الجواز ، والجواز له طبيعة عدمية . فلو خلى الجائز وذاته كان عدما . فلو أثر الجواز بمشاركة العدم ، لأدى إلى أن يؤثر العدم فى الوجود ، وذلك محال ؛ فإذن لا موجد على الحقيقة إلا واجب الوجود لذاته وما سواه من الأسباب معدات لقبول الوجود ، لا محدثات لحقيقة الوجود ، ولهذا شرح سنذكره .

ومن العجب أن مأخذ كلام الإمام أبى المعالى إذا كان بهذه المثابة ، فكيف يمكن

إضافة الفعل إلى الأسباب حقيقة ؟

هذا ونعود إلى كلام صاحب المقالة. قال أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري: إذا كان الخالق على الحقيقة هو الباري تعالى لا يشاركه في الخلق غيره، فأخص وصفه تعالى هو: القدرة على الاختراع. قال: وهذا هو تفسير اسمه تعالى الله.

وقال الأستاذ أبو إسحاق^(١) الإسفرايني: أخص وصفه هو: كون يوجب تمييزه عن الأكوان كلها.

وقال بعضهم: نعلم يقينا أن ما من موجود إلا ويتميز عن غيره بأمر ما، وإلا فيقتضى أن تكون الموجودات كلها مشتركة متساوية، والباري تعالى موجود، فيجب أن يتميز عن سائر الموجودات بأخص وصف، إلا أن العقل لا ينتهي إلى معرفة ذلك الأخص، ولم يرد به سمع، فنتوقف.

ثم هل يجوز أن يدركه العقل؟ ففيه خلاف أيضا، وهذا قريب من مذهب ضرار، غير أن ضراراً أطلق لفظ الماهية عليه تعالى، وهو من حيث العبارة منكر.

ومن مذهب الأشعري: أن كل موجود يصح أن يرى، فإن المصحح للرؤية إنما هو الوجود. والباري تعالى موجود فيصح أن يرى. وقد ورد السمع بأن المؤمنين يرونه في الآخرة، قال الله تعالى: (وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ ۖ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ^(٢)) إلى غير ذلك من الآيات والأخبار. قال: ولا يجوز أن تتعلق به الرؤية على جهة، ومكان، وصورة، ومقابلة، واتصال شعاع أو على سبيل انطباع، فإن كل ذلك مستحيل. وله قولان في ماهية الرؤية:

أحدهما: أنه علم مخصوص، ويعنى بالخصوص أنه يتعلق بالوجود دون العدم.
والثاني: أنه إدراك وراء العلم لا يقتضى تأثيراً في المدرك، ولا تأثر عنه.

(١) أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الإسفرايني الملقب بركن الدين الفقيه الشافعي، كان من العلماء الأعلام،

درس في أكبر مدارس نيسابور، وتوفي سنة ٤١٨ هـ.

(٢) القيامة آية ٢٢.

وأثبت أن السمع والبصر للبارى تعالى صفتان أزليتان ؛ هما إدراكا كان وراء العلم يتعلقان بالمدركات الخاصة بكل واحد بشرط الوجود: وأثبت اليدين، والوجه صفات خبرية . فيقول : ورد بذلك السمع فيجب الإقرار به كما ورد، و«صغوه»^(١) إلى طريقة السلف من ترك التعرض للتأويل ، وله قول أيضاً في جواز التأويل :

ومذهبه في الوعد والوعيد، والأسماء ، والأحكام ، والسمع، والعقل مخالف للمعتزلة من كل وجه .

قال: الإيمان هو التصديق بالجنان . وأما القول باللسان والعمل بالأركان ففروعه . فمن صدق بالقلب أى أقر بوحدانية الله تعالى ، واعترف بالرسول تصديقاً لهم فيما جاءوا به من عند الله تعالى بالقلب صح إيمانه ؛ حتى لو مات عليه في الحال كان مؤمناً ناجياً ، ولا يخرج من الإيمان إلا بإنكار شيء من ذلك .

وصاحب الكبيرة إذا خرج من الدنيا من غير توبة يكون حكمه إلى الله تعالى ، إما أن يغفر له برحمته ، وإما أن يشفع فيه النبي صلى الله عليه وسلم إذ قال : « شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكِبْرِ مِنْ أُمَّتِي » وإما أن يعذبه بمقدار جرمه ، ثم يدخله الجنة برحمته . ولا يجوز أن يخلد في النار مع الكفار ، لما ورد به السمع بالإخراج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من الإيمان . قال : ولو تاب فلا أقول بأنه يجب على الله تعالى قبول توبته بحكم العقل ، إذ هو الموجب ، فلا يجب عليه شيء ، بل ورد السمع بقبول توبة التائبين ، وإجابة دعوى المضطرين ، وهو المالك في خلقه يفعل ما يشاء ، ويحكم ما يريد . فلو أدخل الخلائق بأجمعهم الجنة لم يكن حيفاً . ولو أدخلهم النار لم يكن جوراً ، إذ الظلم هو التصرف فيما لا يملكه المتصرف . أو وضع الشيء في غير موضعه، وهو المالك المطلق فلا يتصور منه ظلم ، ولا ينسب إليه جور .

قال: والواجبات كلها سمعية، والعقل لا يوجب شيئاً، ولا يقتضى تحسينا ولا تقييحا ، فعرفة الله تعالى بالعقل تحصل ، وبالسمع تجب ، قال الله تعالى : (وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى

تَبَعَتْ رَسُولًا^(١)) وكذلك شكر المنعم ، وإثابة المطيع ، وعقاب العاصي يجب بالسمع
دون العقل ، ولا يجب على الله تعالى شيء ما بالعقل ، لا الصلاح ، ولا الأصلاح ،
ولا اللطف ، وكل ما يقتضيه العقل من جهة الحكمة الموجبة ، فيقتضى نقيضه من
وجه آخر .

وأصل التكليف لم يكن واجبا على الله إذ لم يرجع إليه نفع ، ولا اندفع به عنه ضرر ،
وهو قادر على مجازاة العبيد ثوابا وعقابا ، وقادر على الإفضال عليهم ابتداء تكرما وتفضلا .
والتواب ، والنعم ، واللطف كله منه فضل ، والعقاب والعذاب كله عدل (لَا يُسْأَلُ عَمَّا
يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ) .

وانبعث الرسل من القضايا الجائزة لا الواجبة ولا المستحيلة ، ولكن بعد الانبعث
تأييدهم بالمعجزات وعصمتهم من الموبقات من جملة الواجبات ، إذ لا بد من طريق
للمستمع يسلكه ليعرف به صدق المدعى ، ولا بد من إزاحة العلل ؛ فلا يقع في التكليف
تناقض .

والمعجزة : فعل خارق للعادة ، مقترن بالتحدى ، سليم عن المعارضة ، يتنزل منزلة
التصديق بالقول من حيث القرينة . وهو منقسم إلى خرق المعتاد ، وإلى إثبات غير المعتاد .
والكرامات للأولياء حق ، وهي من وجه تصديق للأنبياء ، وتأكيد للمعجزات .

والإيمان والطاعة بتوفيق الله . والكفر والمعصية بخذلانه . والتوفيق عنده : خلق القدرة
على الطاعة ، والخذلان عنده : خلق القدرة على المعصية . وعند بعض أصحابه : تيسير أسباب
الخير هو التوفيق ، وبضده الخذلان . وما ورد به السمع من الإخبار عن الأمور الغائبة
مثل : القلم ، واللوح ، والعرش ، والكرسى ، والجنة ، والنار ؛ فيجب إجراؤها على ظاهرها
والإيمان بها كما جاءت ، إذ لا استحالة في إثباتها . وما ورد من الأخبار عن الأمور المستقبلية
في الآخرة مثل : سؤال القبر ، والثواب والعقاب فيه ، ومثل : الميزان ، والحساب ،

والصراط ، وانقسام الفريقين : فريق في الجنة ، وفريق في السعير ، حق يجب الاعتراف بها وإجراؤها على ظاهرها ، إذ لا استحالة في وجودها .

والقرآن عنده معجزة من حيث : البلاغة ، والنظم ، والفصاحة ، إذ خير العرب بين السيف وبين المعارضة . فاخاروا أشد القسمين اختيار عجز عن المقابلة . ومن أصحابه من اعتقد أن الإعجاز في القرآن من جهة صرف الدواعى وهو المنع من المعارضة ، ومن جهة الإخبار عن الغيب .

وقال : الإمامة تثبت بالاتفاق والاختيار دون النص والتميين ؛ إذ لو كان ممّ نص لما خفي ، والدواعى تتوفر على نقله . واتفقوا في سقيفة بنى ساعدة على أبي بكر رضى الله عنه . ثم اتفقوا بعد تعيين أبي بكر على عمر رضى الله عنه . واتفقوا بعد الشورى على عثمان رضى الله عنه . واتفقوا بعده على عليّ رضى الله عنه . وهم مترتبون في الفضل ترتبهم في الإمامة .

وقال : لا نقول في عائشة وطاحه والزبير إلا أنهم رجعوا عن الخطأ . وطلحة والزبير من العشرة المبشرين بالجنة . ولا نقول في حق معاوية وعمرو بن العاص : إلا أنهما بغيا على الإمام الحق فقاتلهم على مقاتلة أهل البغى . وأما أهل النهروان فهم الشراة المارقون عن الدين بخبر النبي صلى الله عليه وسلم . ولقد كان عليّ رضى الله عنه على الحق في جميع أحواله ، يدور الحق معه حيث دار .

٢ — المشبهة

اعلم أن السلف من أصحاب الحديث لما رأوا توغل المعتزلة في علم الكلام ومخالفة السنة التي عهدوها من الأئمة الراشدين ونصرهم جماعة من أمراء بنى أمية . على قولهم بالتدر ، وجماعة من خلفاء بنى العباس على قولهم بنى الصفات وخلق القرآن ، تحيروا في تقرير مذهب أهل السنة والجماعة في متشابهات آيات الكتاب الحكيم ، وأخبار النبي الأمين صلى الله عليه وسلم .

فأما أحمد بن حنبل وداود^(١) بن عليّ الأصفهاني وجماعة من أئمة السلف فحروا على منهاج السلف المتقدمين عليهم من أصحاب الحديث مثل : مالك بن أنس ، ومقاتل^(٢) ابن سليمان . وسلكوا طريق السلامة فقالوا : تؤمن بما ورد به الكتاب والسنة ، ولا تتعرض للتأويل بعد أن نعلم قطعاً أن الله عز وجل لا يشبه شيئاً من المخلوقات ، وأن كل ما مثل في الوهم فإنه خالقه ومقدره . وكانوا يحتزون عن التشبيه إلى غاية أن قالوا من حرك يده عند قراءة قوله تعالى : (خَلَقْتُ بِيَدَيَّ^(٣)) أو أشار بأصبعيه عند روايته « قَلْبُ الْمُؤْمِنِ بَيْنَ أَصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ » وجب قطع يده وقلع أصبعيه . وقالوا : إنما توقعنا في تفسير الآيات وتأويلها للأميرين :

أحدهما : المنع الوارد في التنزيل في قوله تعالى : (فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ^(٤)) فنحن نحتز عن الزيف .

والثاني : أن التأويل أمر مضمون بالاتفاق ، والقول في صفات البارئ بالظن غير جائز ، فربما أولنا الآية على غير مراد البارئ تعالى فوقنا في الزيف ، بل نقول كما قال الراسخون في العلم (كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا) آمنا بظاهره ، وصدقنا بباطنه ، ووكنا علمه إلى الله تعالى ولسنا مكلفين بمعرفة ذلك ، إذ ليس ذلك من شرائط الإيمان وأركانه واحتياط

(١) داود بن عليّ الأصفهاني القمي للظاهري ، كان حافظاً مجتهداً ، إمام أهل الظاهر . وكان زاهداً متقللاً كبير الورع . توفي سنة ٢٧٠ هـ (شذرات ٢ / ١٨٥) .

(٢) أبو الحسن مقاتل بن سليمان الأزدي بالولاء ، الخراساني المروزي . أصله من بلخ وانتقل إليه بالبصرة ودخل بغداد وحدث بها ، وكان مشهوراً بتفسير كتاب الله العزيز ، وله التفسير المشهور . وأخذ الحديث عن جماعة وعطاء وغيرهما . وكان من العلماء الأجلاء . توفي بالبصرة سنة ١٥٠ هـ (ابن خلكان ١٤٧ / ٧) .

(٣) صر آية ٧٥ . (٤) آل عمران آية ٧ .

بعضهم أكثر احتياط حتى لم يقرأ اليد بالفارسية، ولا الوجه، ولا الاستواء، ولا ماورد من جنس ذلك، بل إن احتاج في ذكره إلى عبارة عبر عنها بما ورد لفظا بلفظ. فهذا هو طريق السلامة، وليس هو من التشبيه في شيء.

غير أن جماعة من الشيعة الغالية، وجماعة من أصحاب الحديث الحشوية صرحوا بالتشبيه مثل: الهشاميين من الشيعة. ومثل مضر، وكهمس، وأحمد الهجيمي وغيرهم من الحشوية. قالوا: معبودهم على صورة ذات أعضاء وأبعض، إماروحانية، وإما جسمانية ويجوز عليه الانتقال والنزول والصعود والاستقرار والتمكن.

فأما مشبهة الشيعة فستأتي مقالاتهم في باب الفلاة.

وأما مشبهة الحشوية؛ فحكى الأشعري عن محمد بن عيسى أنه حكى عن مضر، وكهمس، وأحمد الهجيمي: أنهم أجازوا على ربهم الملامسة والمصافحة. وأن المسلمين المخلصين يعاقبونه في الدنيا والآخرة إذا بلغوا في الرياضة والاجتهاد إلى حد الإخلاص والاتحاد المحض.

وحكى الكعبي عن بعضهم أنه كان يجوز الروية في دار الدنيا، وأن يزوره ويزورهم وحكى عن داود الجواربي أنه قال: اعفوني عن الفرج واللحية وأسألوني عما وراء ذلك. وقال: إن معبوده جسم، ولحم، ودم. وله جوارح وأعضاء من يد، ورجل، ورأس، ولسان، وعينين، وأذنين. ومع ذلك جسم لا كأجسام، ولحم لا كاللحم، ودم لا كالدماء، وكذلك سائر الصفات، وهو لا يشبه شيئا من المخلوقات، ولا يشبه شيء. وحكى عنه أنه قال: هو أجوف من أعلا إلى صدره، مصمت ماسوى ذلك. وأن له وفرة سوداء، وله شعر ققط.

وأما ماورد في التنزيل من الاستواء، والوجه، واليدين، والجانب، والحجى، والإتيان والنفوقية وغير ذلك فأجروها على ظاهرها، أعنى ما يفهم عند الإطلاق على الأجسام. وكذلك ماورد في الأخبار من الصورة وغيرها في قوله عليه الصلاة والسلام: «خَلَقَ آدَمَ عَلَى

صُورَةَ الرَّحْمَنِ « وقوله « حَتَّى يَضَعَ الْجَبَّارُ قَدَمَهُ فِي النَّارِ » وقوله « قَلْبُ الْمُؤْمِنِ
بَيْنَ أَصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ » وقوله « سَخَّرَ طِينَةَ آدَمَ بِيَدِهِ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا »
وقوله: « وَضَعَ يَدَهُ أَوْ كَفَّهُ عَلَى كَتِفِي » وقوله « حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَ أَنَامِلِهِ عَلَى كَتِفِي »
إلى غير ذلك ؛ أجروها على ما يتعارف في صفات الأجسام .

وزادوا في الأخبار أ كاذب وضعوها ونسبها إلى النبي عليه الصلاة والسلام ،
وأكثرها مقتبسة من اليهود ، فإن التشبيه فيهم طبع ، حتى قالوا : اشتكت عيناه
فعادته الملائكة ، وبكى على طوفان نوح حتى رمدت عيناه ، وإن العرش لتتط^(١) من
تحت كاطيط الرجل الحديد ، وأنه ليفضل من كل جانب أربع أصابع .

وروى المشبهة عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال : « لَقَيْتَنِي رَبِّي فَصَافَحَنِي
وَكَافَحَنِي ، وَوَضَعَ يَدَهُ بَيْنَ كَتِفَيْ حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَ أَنَامِلِهِ^(٢) » .

وزادوا على التشبيه قولهم في القرآن : إن الحروف والأصوات والرقوم المكتوبة
قديمة أزلية . وقالوا : لا يعقل كلام ليس بحروف ولا كلم . واستدلوا بأخبار ، منها مارووا
عن النبي عليه الصلاة والسلام : « يُنَادِي اللَّهُ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ الْأَوْلُونَ
وَالْآخِرُونَ » ورووا أن موسى عليه السلام كان يسمع كلام الله كجر السلاسل ، قالوا :
وأجمعت السلف على أن القرآن كلام الله غير مخلوق ، ومن قال هو مخلوق فهو كافر بالله ،
ولا نعرف من القرآن إلا ما هو بين أظهرنا فنبصره ونسمعه ونقرؤه ونكتبه .
والمخالفون في ذلك :

أما المعتزلة فوافقونا على أن هذا الذي في أيدينا كلام الله ، وخالقونا في القدم .
وهم محجوجون بإجماع الأمة .

وأما الأشعرية فوافقونا على أن القرآن قديم ، وخالقونا في أن الذي في أيدينا كلام الله
وهم محجوجون أيضا بإجماع الأمة : أن المشار إليه هو كلام الله ، فأما إثبات كلام
هو صفة قائمة بذات البارئ تعالى لا نبصرها ؛ ولا نكتبها ولا نقرؤها ، ولا نسميها ؛
فهو مخالفة الإجماع من كل وجه .

(١) يثط : يرسل صوتنا من ثقل ما يحمل .

(٢) الأنامل : أطراف الأصابع ، جمع أنملة .

فنحن نعتقد أن ما بين الدفتين كلام الله ، أنزله على لسان جبريل عليه السلام ، فهو المكتوب في المصاحف ، وهو المكتوب في اللوح المحفوظ ، وهو الذى يسمعه المؤمنون في الجنة من البارئ تعالى بغير حجاب ولا واسطة ، وذلك معنى قوله تعالى : (سَلَامٌ قَوْلًا مِنْ رَبِّ رَحِيمٍ ^(١)) وهو قوله تعالى لموسى عليه السلام : (يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ^(٢)) ومناجاته من غير واسطة حتى قال تعالى : (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ^(٣)) وقال (إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِي وَبِكَلَامِي ^(٤)) وروى عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَتَبَ التَّوْرَةَ بِيَدِهِ ، وَخَلَقَ جَنَّةَ عَدْنٍ بِيَدِهِ ، وَخَلَقَ آدَمَ بِيَدِهِ » وفى التنزيل : (وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ ^(٥)) .

قالوا : فنحن لانزيد من أنفسنا شيئاً ، ولا نتدارك بقولنا أمراً لم يتعرض له السلف قالوا : ما بين الدفتين كلام الله ، قلنا : هو كذلك ، واستشهدوا عليه بقوله تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ^(٦)) ومن المعلوم أنه ماسمع إلا هذا الذى نقرؤه . وقال تعالى : (إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ . نَزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ^(٧)) وقال : (فِي صُحُفٍ مُكَرَّمَةٍ ، مَرْفُوعَةٍ مُطَهَّرَةٍ ، بِأَيْدِي سَفَرَةٍ ، كِرَامٍ بَرَرَةٍ ^(٨)) وقال : (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ^(٩)) وقال (شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ^(١٠)) إلى غير ذلك من الآيات .

ومن المشبهة من مال إلى مذهب الحلولية ، وقال : يجوز أن يظهر البارئ تعالى بصورة

- | | |
|---------------------|----------------------------------|
| (١) يسى آية ٥٨ | (٢) القصص آية ٣٠ |
| (٣) النساء آية ١٦٤ | (٤) (٥، ٤) الأعراف آية ١٤٤ ، ١٤٥ |
| (٦) لقنوة آية ٦ | (٧) الواقعة آية ٧٨ - ٨٠ |
| (٨) عبس آية ١٢ - ١٦ | (٩) القدر آية ١ |
| (١٠) البقرة آية ١٨٤ | |

شخص ، كما كان جبريل عليه السلام ينزل في صورة أعزابي وقد تمثل لمريم بشراً سوياً .
وعليه حمل قول النبي عليه الصلاة والسلام : « رَأَيْتُ رَبِّي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ » .
وفي التوراة عن موسى عليه السلام : شافته الله تعالى فقال لي كذا .
والغلاة من الشيعة مذهبهم الحلول .

ثم الحلول قد يكون بجزء ، وقد يكون بكل ؛ على ماسيأتي في تفصيل مذاهبهم .
إن شاء الله تعالى .

٣ - الكَرَامِيَّة

أصحاب أبي عبد الله محمد بن كرام^(١) . وإنما عددناه من الصفاتية لأنه كان ممن يثبت
الصفات إلا أنه ينتهي فيها إلى التجسيم والتشبيه . وقد ذكرنا كيفية خروجه وانتسابه
إلى أهل السنة فيما قدمنا ذكره .

وهم طوائف بلغ عددهم إلى اثنتي عشر فرقة . وأصولها ستة : العابدية ، والتونية ،
والزرينية ، والإسحاقية ، والواحدية ، وأقربهم الهيصمية ، ولكل واحدة منهم رأى
إلا أنه لما لم يصدر ذلك عن علماء معتبرين ، بل عن سفهاء أغتنام جاهلين لم نفردها مذهباً
وأوردنا مذهب صاحب المقالة ، وأشارنا إلى ما يتفرع منه .

نص أبو عبد الله على أن معبوده على العرش استقرارا ، وعلى أنه بجهة فوق ذاتا ،
وأطلق عليه اسم الجوهر ، فقال في كتابه المسمى عذاب القبر إنه أحديُّ الذات ، أحديُّ

(١) محمد بن كرام كان من سجستان ، ثم خرج إلى نيسابور في أيام محمد بن طاهر بن عبد الله ، فاعتز بها
كان يريه من زهده جماعة من أهل السواد فدعاهم إلى بدعه . (التبصير ٦٥) وقال عبد القاهر البغدادي في
الفرق بين الفرق « ص ١٣١ (إن ابن كرام دعا أتباعه إلى تجسيم معبوده . وزعم أنه جسم له حد ونهاية من
تحتها والجهة التي منها يلاقى عرشه ، وهذا شبيه بقول الثنوية : إن معبودهم الذي صوره نورا يتناهى من الجهة
التي يلاقى الظلام وإن لم يتناه من خمس جهات . وقد وصف ابن كرام معبوده في بعض كتبه بأنه جوهر كما
زعمت النصارى أن الله تعالى جوهر) .

توفي محمد بن كرام سنة ٢٥٥ ، وله ترجمة واسعة عند ابن عساكر . وبلغ أتباعه في خراسان وحدها
أكثر من عشرين ألفا ، وكان له مثل ذلك في أرض فلسطين .

الجوهر ، وإنه مماس للعرش من الصفحة العليا ، وجوز الانتقال ، والتحول ، والنزول ، ومنهم من قال إنه على بعض أجزاء العرش ، وقال بعضهم : امتلاء العرش به ، وصار المتأخرون منهم إلى أنه تعالى بجهة فوق ، وأنه محاذ للعرش .

ثم اختلفوا فقالت العابدية : إن بينه وبين العرش من البعد والمسافة ما لو قدر مشغولا بالجواهر لاتصلت به ، وقال محمد بن الهيصم : إن بينه وبين العرش بعدا لا يتناهى ، وإنه مبين للعالم بينونة أزلية ، ونفى التحيز والمحاذة ، وأثبت الفوقية والمباينة .

وأطلق أكثرهم لفظ الجسم عليه ، والمقاربون منهم قالوا : نغنى بكونه جسما أنه قائم بذاته ، وهذا هو حد الجسم عندهم ، وبنوا على هذا أن من حكم القائمين بأنفسهما أن يكونا متجاورين أو متباينين ، ففضى بعضهم بالتجاور مع العرش . وحكم بعضهم بالتباين ، وربما قالوا : كل موجودين ، فإما أن يكون أحدهما بحيث الآخر كالعرض مع الجوهر ، وإما أن يكون بجهة منه ، والبارى تعالى ليس بعرض إذ هو قائم بنفسه ، فيجب أن يكون بجهة من العالم ، ثم أعلى الجهات وأشرفها جهة فوق ، فقلنا هو بجهة فوق بالذات حتى إذا روى روى من تلك الجهة .

ثم لهم اختلافات في النهاية . فمن الجسمة من أثبت النهاية له من ست جهات ، ومنهم من أثبت النهاية له من جهة تحت ، ومنهم من أنكر النهاية له ، فقال : هو عظيم .

ولهم في معنى العظمة خلاف ، فقال بعضهم : معنى عظمته أنه مع وحدته على جميع أجزاء العرش ، والعرش تحته ، وهو فوق كلة على الوجه الذى هو فوق جزء منه ، وقال بعضهم : معنى عظمته أنه يلاق مع وحدته من جهة واحدة أكثر من واحد ، وهو يلاق جميع أجزاء العرش ، وهو العلى العظيم .

ومن مذهبهم جميعا : جواز قيام كثير من الحوادث بذات البارى تعالى ، ومن أصلهم أن ما يحدث فى ذاته فإتما يحدث بقدرته ، وما يحدث مبائنا لذاته فإتما يحدث بواسطة

الإحداث . ويعنون بالإحداث : الإيجاد والإعدام الواقعين في ذاته بقدرته من الأقوال والإرادات . ويعنون بالحدّث : ما بين ذاته من الجواهر والأعراض .

ويفرقون بين الخلق والخلق ، والإيجاد والموجود والموجد ، وكذلك بين الإعدام والمعدوم . فالخلق إنما يقع بالخلق ، والخلق إنما يقع في ذاته بالقدرة ، والمعدوم إنما يصير معدوماً بالإعدام الواقع في ذاته بالقدرة .

وزعموا أن في ذاته سبحانه حوادث كثيرة مثل الإخبار عن الأمور الماضية والآتية والكتب المنزلة على الرسل عليهم السلام ، والقصص والوعود والوعيد والأحكام ، ومن ذلك السمعات والبصريات فيما يجوز أن يسمع ويبصر ، والإيجاد والإعدام هو القول والإرادة وذلك قوله (كن) للشئ الذي يريد كونه ، وإرادته لوجود ذلك الشئ ، وقوله للشئ كن : صورتان .

وفسر محمد بن المهيم الإيجاد والإعدام : بالإرادة والإيثار . قال : وذلك مشروط بالقول شرعا ، إذ ورد في التنزيل : (إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) وقوله (إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) .

وعلى قول الأكثرين منهم : الخلق^(١) عبارة عن القول والإرادة . ثم اختلفوا في التفصيل ، فقال بعضهم : لكل موجود إيجاد ، ولكل معدوم إعدام ، وقال بعضهم : إيجاد واحد يصلح لموجودين إذا كانا من جنس واحد . وإذا اختلف الجنس تعدد الإيجاد ، وألزم بعضهم : لو افتقر كل موجود أو كل جنس إلى إيجاد ، فليفتقر كل إيجاد إلى قدرة ، فالترزم تعدد القدرة بتعدد الإيجاد .

وقال بعضهم أيضا : تعدد القدرة بعدد أجناس المحدثات . وأكثروا على أنها تتعدد بعدد أجناس الحوادث التي تحدث في ذاته من الكاف والنون ، والإرادة ، والسمع ، والبصر ؛ وهي خمسة أجناس .

(١) في الفرق بين الفرق ، ١٣٢ (وسما قوله للشئ . كن ، خلقا المخلوق ، وإحداثا المحدث) .

ومنهم من فسر السمع والبصر بالقدرة على التسمع والتبصر، ومنهم من أثبت الله تعالى السمع والبصر أزلا، والتسمعات والتبصرات هي إضافة المدركات إليهما .
وقد أثبتوا الله تعالى مشيئة قديمة متعلقة بأصول الحداث وبالحوادث التي تحدث في ذاته، وأثبتوا إرادات حادثة تتعلق بتفاصيل الحداث .
وأجمعوا على أن الحوادث لا توجب لله تعالى وصفا، ولا هي صفات له فتحدث في ذاته هذه الحوادث من الأقوال، والإرادات، والتسمعات، والتبصرات، ولا يصير بها قائلا، ولا مريدا، ولا سميعة، ولا بصيرا، ولا يصير بخلق هذه الحوادث محدثا ولا خالقا، وإنما هو قائل بقائلته، وخالق بخالقيته، ومريد بمريديته، وذلك قدرته على هذه الأشياء .

ومن أصلهم أن الحوادث التي يحدثها في ذاته واجبة البقاء حتى يستحيل عدمها؛ إذ لو جاز عليها العدم لتعاقبت على ذاته الحوادث، ولشارك الجوهر في هذه القضية، وأيضا فلو قدر عدمها فلا يخلو: إما أن يقدر عدمها بالقدرة، أو بإعدام يخلقه في ذاته، ولا يجوز أن يكون عدمها بالقدرة، لأنه يؤدي إلى ثبوت المعدوم في ذاته، وشرط الوجود والمعدوم أن يكونا مباينين لذاته، ولو جاز وقوع معدوم في ذاته بالقدرة من غير واسطة إعدام لجاز حصول سائر المعدومات بالقدرة، ثم يجب طرد ذلك في الموجد، حتى يجوز وقوع موجد محدث في ذاته، وذلك محال عندهم، ولو فرض إعدامها بالإعدام لجاز تقدير عدم ذلك الإعدام، فيسلسل، فارتكبووا لهذا التحكم استحالة عدم ما يحدث في ذاته .
ومن أصلهم أن المحدث إنما يحدث في ثاني حال ثبوت الإحداث بلا فصل، ولا أثر للإحداث في حال بقاءه .

ومن أصلهم: أن ما يحدث في ذاته من الأمر فنقسم إلى:

١ - أمر التكوين، وهو فعل يقع تحته المفعول .

٢ - وإلى ما ليس أمر التكوين: وذلك إما خبر، وإما أمر التكليف، ونهى

التكليف . وهي أفعال من حيث دلت على القدرة، ولا تقع تحتها مفعولات . هذا هو تفصيل مذاههم محل الحوادث .

وقد اجتهد ابن الميضم في إرمام مقالة أبي عبد الله في كل مسألة حتى ردها من المحال الفاحش إلى نوع يفهم فيما بين العقلاء مثل التجسيم فإنه قال : أراد بالجسم : القائم بالذات ، ومثل الفوقية فإنه حملها على العلو . وأثبت الينونة غير المتناهية ، وذلك الخلاء الذى أثبتته بعض الفلاسفة ، ومثل الاستواء ، فإنه نفي المجاورة والماسة ، والتمكن بالذات غير مسألة محل الحوادث فإنها لم تقبل المزمة ، فالتزمها كما ذكرنا . وهى من أشنع المحالات عقلا .

وعند القوم أن الحوادث تزيد على عدد المحدثات بكثير . فيكون في ذاته أكثر من عدد المحدثات عالم من الحوادث ، وذلك محال وشنيع .

ومما أجمعوا عليه من إثبات الصفات قولهم : البارئ تعالى عالم بعلم ، قادر بقدره ، حى بحياة ، شاء بمشيئته ، وجميع هذه الصفات صفات قديمة أزلية قائمة بذاته . وربما زادوا السمع والبصر كما أثبتته الأشعري ، وربما زادوا اليدين ، والوجه : صفات ، قديمة ، قائمة بذاته ، وقالوا : له يد لا كالأيدي ، ووجه لا كالوجوه ، وأثبتوا جواز رؤيته من جهة فوق دون سائر الجهات .

وزعم ابن الميضم أن الذى أطلقه المشبهة على الله عز وجل من : الهيئة ، والصورة ، والجوف ، والاستدارة ، والوفرة ، والمصاحفة ، والمعانقة ، ونحو ذلك لا يشبه سائر ما أطلقه الكرامية من : أنه خلق آدم بيده ، وأنه استوى على عرشه ، وأنه يحيى يوم القيامة لحاسبة الخلق ، وذلك أنا لا نعتقد من ذلك شيئا على معنى فاسد : من جارحتين وعضوين ؛ تفسيراً لليدين ، ولا مطابقة للمكان واستقلال العرش بالرحمن تفسيراً للاستواء ، ولا تردداً فى الأماكن التى تحيط به تفسيراً للمجىء ، وإنما ذهبنا فى ذلك إلى إطلاق ما أطلقه القرآن فقط من غير تكيين وتشبيه ، وما لم يرد به القرآن والخبر فلا نطلقه كما أطلقه سائر المشبهة والمجسمة .

وقال البارئ تعالى عالم فى الأزل بما سيكون على الوجه الذى يكون ، وشاء لتنفيذ

علمه في معلوماته فلا ينقلب علمه جهلا . ومريد لما يخلق في الوقت الذي يخلق بإرادة
حادثه . وقائل لكل ما يحدث بقوله كن حتى يحدث ، وهو الفرق بين الإحداث
والمحدث ، والخالق والخلق . وقال : نحن ثبت القدر خيره وشره من الله تعالى ، وأنه
أراد الكائنات كلها خيرا وشرها ، وخلق الموجودات كلها حسنها وقبيحها ، وثبت
للعبد فعلا بالقدرة الحادثة ويسمى ذلك : كسبا : والقدرة الحادثة مؤثرة في إثبات فائدة
زائدة على كونه مفعولا مخوقا للبارى تعالى ، تلك الفائدة هي مورد التكليف ، والمورد
هو المقابل بالثواب والعقاب .

* * *

واتفقوا على أن العقل يحسن ويقبح قبل الشرع ، وتجب معرفة الله تعالى بالعقل
كما قالت المعتزلة ، إلا أنهم لم يثبتوا رعاية الصلاح والأصلح واللفظ عقلا كما قالت المعتزلة
وقالوا : الإيمان هو الإقرار باللسان فقط دون التصديق بالقلب ، ودون سائر الأعمال ،
وفرقوا بين تسمية المؤمن مؤمنا فيما يرجع إلى أحكام الظاهر والتكليف ، وفيما يرجع إلى
أحكام الآخرة والجزاء ، فالمنافق عندهم : مؤمن في الدنيا على الحقيقة ، مستحق للعقاب
الأبدى في الآخرة .

وقالوا في الإمامة إنها تثبت بإجماع الأمة دون النص والتعيين كما قال أهل السنة .
إلا أنهم جوزوا عقد البيعة لإمامين في قطرين ، وغرضهم إثبات إمامة معاوية في الشام
باتفاق جماعة من أصحابه . وإثبات أمير المؤمنين على بالمدينة والعراقين باتفاق جماعة من
الصحابه . ورأوا تصويب معاوية فيما استبد به من الأحكام الشرعية قتالا على طلب عثمان
رضي الله عنه ، واستقلال بيت المال .

ومذهبهم الأصلي اتهم على رضي الله عنه في الصبر على ماجرى مع عثمان رضي الله
عنه والسكوت عنه ، وذلك عرق نزع .

الفصل الرابع

الخوارج

الخوارج ، والمرجئة ، والوعيدية .

كل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه يسمى خارجيا ، سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين ؛ أو كان بعدهم على التابعين بإحسان ، والأئمة في كل زمان .

والمرجئة صنف آخر تكلموا في الإيمان والعمل ، إلا أنهم وافقوا الخوارج في بعض المسائل التي تتعلق بالإمامة

والوعيدية داخلة في الخوارج ، وهم القائلون بتكفير صاحب الكبيرة وتحليده في النار ، فذكرنا مذاهبهم في أثناء مذاهب الخوارج .

* * *

اعلم أن أول من خرج على أمير المؤمنين على رضى الله عنه جماعة ممن كان معه في حرب صفين ، وأشدهم خروجاً عليه ومروفاً من الدين : الأشعث بن قيس الكندى ، ومسعر بن فدكي التميمي ، وزيد بن حصين الطائي حين قالوا : القوم يدعوننا إلى كتاب الله ، وأنت تدعوننا إلى السيف ! حتى قال : أنا أعلم بما في كتاب الله ! انفروا إلى بقية الأحزاب ! انفروا إلى من يقول : كذب الله ورسوله ، وأتمم تقولون : صدق الله ورسوله . قالوا : لترجعن الأشترا عن قتال المسلمين ، وإلا فعلنا بك مثل ما فعلنا بعثمان . فاضطر إلى رد الأشترا بعد أن هزم الجمع ، وولوا مدبرين وما بقي منهم إلا شذمة قليلة فيهم حشاشة قوة . فامتثل الأشترا أمره .

وكان من أمر الحكمين : أن الخوارج حملوه على التحكيم أولا . وكان يريد أن يبعث عبد الله بن عباس رضى الله عنه فما رضى الخوارج بذلك ، وقالوا هو منك . وحملوه على بعث أبي موسى الأشعري على أن يحكم بكتاب الله تعالى . فجزى الأمر على خلاف ما رضى به . فلما لم يرض بذلك خرجت الخوارج عليه وقالوا : لم حكمت الرجال ؟ للاحكم إلا الله ، وهم المارقة الذين اجتمعوا بالنهروان .

وكبار الفرق منهم : المحكمة . والأزارقة ، والنجدات ، والبهسية ، والعجاردة ، والثعالبة ، والإباضية ، والصفرية . والباقون فروعهم .

ويجمعهم القول بالتبري من عثمان وعلى رضى الله عنهما ، ويقدمون ذلك على كل طاعة ، ولا يصححون المناكحات إلا على ذلك . ويكفرون أصحاب الكبائر ويرون الخروج على الإمام إذا خالف السنة : حقا واجبا .

١ - الْمُحَكِّمَةُ الْأُولَى

هم الذين خرجوا على أمير المؤمنين على رضى الله عنه حين جرى أمر الحكمين . واجتمعوا بحروراء^(١) من ناحية الكوفة ، ورأسهم عبد الله بن الكواء ، وعتاب بن الأعرور ، وعبد الله بن وهب الراسبي ، وعروة بن جرير ، ويزيد بن أبي عاصم الحاربي ، وحر قوص بن زهير البجلي المعروف بذي الثدية ، وكانوا يومئذ في اثني عشر ألف رجل أهل صلاة وصيام ، أعنى يوم النهروان .

وفيهم قال النبي صلى الله عليه وسلم : « تَحَقَّرُ صَلَاةُ أَحَدِكُمْ فِي جَنْبِ صَلَاتِهِمْ وَصَوْمُ أَحَدِكُمْ فِي جَنْبِ صِيَامِهِمْ ، وَلَكِنْ لَا يَجَاوِزُ إِيمَانُهُمْ تَرَاقِيهِمْ » .

فهم المارقة الذين قال فيهم : « سَيَخْرُجُ مِنْ ضِئْفِي^(٢) هَذَا الرَّجُلِ قَوْمٌ يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ » .

(١) حروراء ، قرية من قرى الكوفة . (٢) الضئفي : الأصل .

وهم الذين أولهم ذوالخويرة^(١) ، وآخرهم ذوالثدية . وإنما خروجهم في الزمن الأول على أمرين :

أحدهما : بدعتهم في الإمامة . إذ جوزوا أن تكون الإمامة في غير قریش ، وكل من نصبوه برأيهم وعاشر الناس على ما مثواله من العدل واجتناب الجور كان إماما . ومن خرج عليه يجب نصب القتال معه . وإن غير السيرة وعدل عن الحق وجب عزله أو قتله . وهم أشد الناس قولاً بالقياس . وجوزوا أن لا يكون في العالم إمام أصلا . وإن احتيج إليه فيجوز أن يكون عبداً أو حراً ، أو نبطياً ، أو قرشياً .

والبدعة الثانية : أنهم قالوا : أخطأ عليّ في التحكيم إذ حكم الرجال ولا حكم إلا الله . وقد كذبوا عليّ رضي الله عنه من وجهين :

(أ) أحدهما : في التحكيم ؛ أنه حكم الرجال ، وليس ذلك صدقا ، لأنهم هم الذين حملوه على التحكيم .

(ب) والثاني : أن تحكيم الرجال جائز ؛ فإن القوم هم الحاكمون في هذه المسألة ، وهم رجال . ولهذا قال عليّ رضي الله عنه « كلمة حق أريد بها باطل » وتخطوا عن هذه التخطئة إلى التكفير . ولعنوا عليا رضي الله عنه فيما قاتل الناكثين والقاسطين والمارقين .

(١) في الكامل للمبرد ٣ / ٩١٩ ط الحلبي « وروى أن رجلا أسود شديد بياض الثياب وقف على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقسم غنائم خيبر ، ولم تكن إلا لمن شهد الحديبية . فأقبل ذلك الأسود على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ماعدت منذ اليوم ، فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى رأى الغضب في وجهه فقال عمر بن الخطاب : ألا أقتله يا رسول الله؟ فقال رسول الله : إنه سيكون لهذا ولأصحابه نبأه . وفي حديث آخر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له : ويحك : فن يمدل إذا لم أعدل ، ثم قال لأبي بكر : اقتله ، فغضب ورجع فقال : يا رسول الله ، رأيته راكبا . ثم قال لعمر : اقتله ، فغضب حتى تورده خداه ، ثم قال : أيا مني الله : رأيته ساجدا ، ثم قال لعلي : اقتله ، فغضب حتى رجى فقال : يا رسول الله ، لم أراه . فقال رسول الله : لو قتل هذا ما اختلف اثنتان في دين الله . »

ومن رواية أخرى « .. فقام إليه رجل مضطرب الخلق ، غائر العين ، ناقئ الوجهة ، فقال له : امد رأيته قسمة ما أريد بها وجه الله ؟ ؟ فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تورده خداه ، ثم قال : أيا مني الله عز وجل على أهل الأرض ولا تأمنوني ؟ فقام إليه عمر فقال : ألا أقتله يا رسول الله ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : إنه سيكون من ضنضي هذا ... الحديث . »

تقاتل الناكثين واغتمم أموالهم ، وما سبى ذراريهم ونساءهم . وقتل مقاتلة من القاسطين ، وما اغتمم ، ولا سبى ، ثم رضى بالتحكيم . وقاتل مقاتلة المارقين واغتمم أموالهم ، وسبى ذراريهم .

وطعنوا في عثمان رضى الله عنه للأحداث التي عدوها عليه . وطعنوا في أصحاب الجمل وأصحاب صفين .

فقاتلهم على رضى الله عنه بالنهروان مقاتلة شديدة ، فما انفلت منهم إلا أقل من عشرة . وما قتل من المسلمين إلا أقل من عشرة . فانهزم اثنان منهم إلى عمان ، واثنان إلى كرمان ، واثنان إلى سجستان ، واثنان إلى الجزيرة ، وواحد إلى تل موروون باليمن . وظهرت بدع الخوارج في هذه المواضع منهم وبقيت إلى اليوم .

وأول من بويع من الخوارج بالإمامة : عبد الله بن وهب الراسبي في منزل زيد ابن حصين . بايعه عبد الله بن الكواء ، وعمرو بن جرير ، ويزيد بن عاصم الحاربي ، وجماعة منهم . وكان يمتنع عليهم تحرجا ، ويستقبلهم ويومئ إلى غيره تحرجا ، فلم يقنعوا إلا به ، وكان يوصف برأى ونجدة . ففترأ من الحكمين ، ومن رضى بقولهما وصوب أمرهما . وأكفروا أمير المؤمنين عليا رضى الله عنه ، وقالوا : إنه ترك حكم الله ، وحكم الرجال . وقيل إن أول من تلفظ بهذا رجل من بنى سعد بن زيد بن مناة بن تميم ، يقال له الحجاج بن عبيد الله ، يلقب بالبرك ، وهو الذي ضرب معاوية على أليته ، لما سمع بذكر الحكمين ؛ وقال : أتحمك في دين الله ؟ لا حكم إلا لله ، فلنحك بما حكم الله في القرآن به . فسمعها رجل فقال : طعن والله فأنفذ ! فسموا الحكمة بذلك . ولما سمع أمير المؤمنين على رضى الله عنه هذه الكلمة قال : « كلمة عدل أريد بها جور » ، إنما يقولون : لا إمارة ولا بد من إمارة برّ أو فاجر . »

ويقال إن أول سيف سل من سيوف الخوارج سيف عمرو^(١) بن حدير ، وذلك أن

(١) عمرو بن حدير نسبة إلى أبيه ، ويسمى في كتب الأدب عمرو بن أدية ؛ نسبة إلى جدته أو إلى مرضعته .

أقبل على الأشعث بن قيس فقال : ما هذه الدنيا يا أشعث ؟ وما هذا التحكيم ؟ أشرط أحدكم أوثق من شرط الله تعالى ؟ ! ثم شهر السيف والأشعث مولى فضرب به عجز البغلة ، فشبت البغلة فنفرت اليمانية . فلما رأى ذلك الأحنف مشى هو وأصحابه إلى الأشعث فسأله الصفع ؛ ففعل .

وعروة بن حدير نجا بعد ذلك من حرب النهروان وبقي إلى أيام معاوية . ثم أتى إلى زياد بن أبيه ومعه مولى له ؛ فسأله زياد عن أبي بكر وعمر رضى الله عنهما فقال فيهما خيرا . وسأله عن عثمان ، فقال : كنت أوالى عثمان على أحواله فى خلافته ست سنين . ثم تبرأت منه بعد ذلك للأحداث التى أحدثها ، وشهد عليه بالكفر . وسأله عن أمير المؤمنين على رضى الله عنه ، فقال : كنت أتولاه إلى أن حكم الحكّمين ، ثم تبرأت منه بعد ذلك ، وشهد عليه بالكفر . وسأله عن معاوية فسبه سبا قبيحا . ثم سأله عن نفسه فقال : أولك لزنية ، وآخرك لدعوة ، وأنت فيما بينهما بعد عاص ربك . فأمر زياد بضرب عنقه . ثم دعا مولاه فقال له : صف لى أمره وصدق . فقال : أأظن أم أختصر ؟ فقال : بل أختصر . قال : ما أتيتك بطعام فى نهار قط ، ولا فرشت له فراشا بايل قط . هذه معاملته واجتهاده ، وذلك خبثه واعتقاده .

٢ — الأزارقة

أصحاب أبى راشد نافع بن الأزرق^(١) الذين خرجوا مع نافع من البصرة إلى الأهواز ،

(١) مات نافع بن الأزرق سنة ٦٠ هـ ، وفى كتاب « الفرق بين الفرق » ص ٥٠ . لم تكن للخوارج قط فرقة أكثر عددا ولا أشد منهم شوكة . والذى جمعهم من الدين أشياء منها : قولهم بأن مخالفتهم من هذه الأمة مشركون . وكان المحكمة الأولى يقولون إنهم كفرة لا مشركون . ومنها قولهم إن القعدة بمن كان على رأيهم من الهجرة إليهم مشركون وإن كانوا على رأيهم . ومنها أنهم أوجبوا امتحان من قصد عسكرهم إذا ادعى أنه منهم أن يدفع إليه أسير من مخالفتهم وأمره يقتله ؛ فإن قتله صدقوه فى دعواه أنه منهم . وإن لم يقتله قالوا : هذا منافق ومشرك ، وقتلوه . ومنها أنهم استباحوا قتل نساء مخالفتهم وقتل أطفالهم ، =

تغلبوا عليها وعلى كورها ، وما وراءها من بلدان فارس وكرمان في أيام عبد الله بن الزبير ، وقتلوا عماله بهذه النواحي .

وكان مع نافع من أمراء الخوارج : عطية بن الأسود الحنفي ، وعبد الله بن الماحوز وأخواه عثمان والزبير ، وعمرو بن عمير العبدي ، وقطرب بن الفجاءة المازني ، وعبيدة

= وزعموا أن الأطفال مشركون ، وقطعوا بأن أطفال مخالفتهم مخلدون في النار . واستحلوا كفر الأمانة التي أمر الله تعالى بأدائها ، وقالوا : إن مخالفتنا مشركون فلا يلزمنا أداء أمانتنا إليهم . ولم يقيموا الحد على قاذف الرجل المحسن ، وأقاموه على قاذف المحصنات من النساء . وقطعوا يد السارق في القليل والكثير ولم يعتبروا السرقة نصابا . وأكفرهم الأئمة في هذه البدع التي أحدثوها بعد كفرهم الذي شاركوا فيه المحسنة الأولى) .

(ثم الأزارقة بعد اجتماعها على البدع التي حكيناها عنهم بايعوا نافع بن الأزرق وسموه أمير المؤمنين ، وانضم إليهم خوارج عمان واليمامة فصاروا أكثر من عشرين ألفا ، واستولوا على الأهواز وما وراءها من أرض فارس وكرمان وجبوا خراجها) .

وفي مقالات الإسلاميين « لأبي الحسن الأشعري ١ / ٨٨ (وكان سبب الاختلاف الذي أحدثه نافع أن امرأة من أهل اليمن عربية ترى رأى الخوارج تزوجت رجلا من الموالي على رأبها ، فقال لها أهل بيتها : فضحيتنا ، فأنكرت ذلك . فلما أتى زوجها قالت له : إن أهل بيتي وبني عمي قد بلغهم أمرى وقد عيروني وأنا خائفة أن أكره على تزويج بعضهم ، فاخترتني إحدى ثلاث خصال : إما أن تهجرني إلى حسكر نافع حتى تكون مع المسلمين في حوزهم ودارهم . وإما أن تحببني حيث شئت ، وإما أن تحببني سبيلي ؛ فحبل سبيلها . ثم إن أهل بيتها استكروها فزوجوها ابن عم لها لم يكن على رأيها فكتب من بحضرتها إلى نافع بن الأزرق يسألونه عن ذلك . فقال رجل منهم : إنها لم يسمها ما صنعت ولا وسع زوجها ما صنع من قبل هجرتها ، لأنه كان ينبغي لها أن يلحقا بنا ، لأننا اليوم بمنزلة المهاجرين بالمدينة ، ولا يسع أحدا من المسلمين التخلف عنا ، كما لم يسع التخلف عنهم . فتابعه على قوله نافع بن الأزرق وأهل حركه إلا نفر يسيرا . وزعمت الأزارقة أن من أقام في دار الكفر فهو كافر لا يسعه إلا الخروج) .

وقال المبرد ص ١٠٣١ ج ٣ ط مصطفى الحلبي (... جاء مولى لبي هاشم إلى نافع فقال له : إن أطفال المشركين في النار ، وإن من مخالفتنا مشرك ، فداء هؤلاء الأطفال لنا حلال . قال له نافع : كفرت وأدلت بنفسك . قال له : إن لم أتك بهذا من كتاب الله فأتيتك - قال نوح رب لا تذر على الأرض من الكافرين ديارا . إنك إن تذرهم يضلوا عبادك ولا يلدوا إلا فاجرا كفارا - فهذا أمر الكافرين وأمر أطفالهم . فشهد نافع أنهم جميعا في النار ، ورأى قتلهم . وقال : الدار دار كفر إلا من أظهر إيمانه ، ولا يحل أكل ذبائحهم ، ولا تناكحهم ، ولا توارثهم . ومتى جاء منهم جاء فعلينا أن نمتحنه . وهم ككفار العرب لا تقبل منهم إلا الإسلام أو السيف ، والقمة بمنزلتهم ، والتقية لا تحل . فنفر جماعة من الخوارج عنه ؛ منهم نجدة بن حامر ، واحتج بقول الله عز وجل - (إلا أن تتقوا منهم تقاة) .

ابن هلال اليشكري ، وأخوه محرز بن هلال . وصخر بن حبيب التيمي ، وصالح بن مخراق العبدي ، وعبد ربه الكبير ، وعبد ربه الصغير ، في زهاء ثلاثين ألف فارس ممن يرى رأيهم ، وينخرط في سلكهم .

فأنفذ إليهم عبد الله بن الحارث بن نوفل النوفلي بصاحب جيشه مسلم بن عبيس بن كريز بن حبيب ، فقتله الخوارج وهزموا أصحابه . فأخرج إليهم أيضا عثمان بن عبد الله ابن معمر التيمي فهزموه . فأخرج إليهم حارثة بن بدر العتابي في جيش كثيف فهزموه . وخشى أهل البصرة على أنفسهم وبلدهم من الخوارج . فأخرج إليهم المهلب بن أبي صفرة فبقي في حرب الأزارقة تسع عشرة سنة إلى أن فرغ من أمرهم في أيام الحجاج . ومات نافع قبل وقائع المهلب مع الأزارقة ، وبايعوا بعده قطري بن الفجاءة المازني وسموه أمير المؤمنين وبدع الأزارقة ثمانية :

إحداها : أنه أ كفر عليا رضى الله عنه ، وقال : إن الله أنزل في شأنه : (وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ) و صوب عبد الرحمن بن ملجم لعنه الله ، وقال : إن الله تعالى أنزل في شأنه : (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ)^(١) .

وقال عمران بن حطان ؛ وهو مفتى الخوارج وزاهدها وشاعرها الأكبر ، في ضربة ابن ملجم^(٢) لعنه الله لعلي رضى الله عنه :

يَا ضَرْبَةً مِنْ مُنِيبٍ مَا أَرَادَ بِهَا
إِلَّا لِيَبْلُغَ مِنْ ذِي الْعَرْشِ رِضْوَانَا
إِنِّي لِأَذْكُرُهُ يَوْمًا فَأَحْسِبُهُ
أَوْفَى الْبَرِيَّةِ عِنْدَ اللَّهِ مِيزَانَا

(١) البقرة آية ٢٠٧ .

(٢) قال المبرد في كتابه الكامل ٣ / ٩٢٦ ط مصطفي الحلبي .

(نظرت الخوارج في أمرها فقالوا : إن عليا ومعاوية قد أفسدا أمر هذه الأمة ، فلو قتلناهما لعاد الأمر إلى حقه . وقال رجل من أشجع : والله ما عمرو دونهما : وإنه لأصل هذا الفساد .)

(فقال عبد الرحمن بن ملجم المرادى لعنة الله عليه : أنا أقتل عليا . فقالوا : وكيف لك به؟ قال : =

وعلى هذه البدعة مضت الأزارفة ، وزادوا عليه تكفير عثمان ، وطلحة ، والزبير ، وعائشة ، وعبد الله بن عباس رضى الله عنهم ، وسائر المسلمين معهم ، وتخليدهم في النار جميعا .

والثانية : أنه أ كفر القعدة ، وهو أول من أظهر البراءة من القعدة عن القتال وإن كان موافقا له على دينه ، وأ كفر من لم يهاجر إليه .
والثالثة : إباحته قتل أطفال المخالفين والنسوان معهم .
والرابعة : إسقاط الرجم عن الزانى ، إذ ليس في القرآن ذكره . وإسقاط حد القذف عن فذف المحصنين من الرجال ، مع وجوب الحد على قاذف المحصنات من النساء .

= أغتاله . فقال الحجاج بن عبد الله الصرمي وهو البرك : وأنا أقتل معاوية . وقال زاذويه مولى بني العنبر بن عمرو بن تميم : وأنا أقتل عمرا . فأجمع رأيهم على أن يكون قتلهم في ليلة واحدة . فجمعوا تلك الليلة ليلة إحدى وعشرين من شهر رمضان ، فخرج كل واحد منهم إلى ناحية فأتى ابن ملجم الكوفة فأخفى نفسه وتزوج امرأة يقال لها قطام بنت علقمة من تيم الرباب : وكانت ترى رأى الخوارج . ويروى في بعض الأحاديث أنها قالت : لا أقتع منك إلا بصدق أسميه لك ، وهو ثلاثة آلاف درهم ، وعبد ، وأمة ، وأن تقتل عليا . فقال لها : لك ما سألت : فكيف لي به ؟ قالت : تروم ذلك غيلة . فإن سلمت أرحت الناس من شر وأقت مع أهلك . وإن أصبت سرت إلى الجنة وتعم لا يزول . فأنعم لها بذلك ، وفي ذلك يقول :

ثلاثة آلاف ، وعبد ، وقينة وضرب على بالحسام المصمم

فلا مهر أغل من على وإن غلا ولا فتك لإلادون فتك ابن ملجم

فأقام ابن ملجم ، فيقال إن امرأته قطام لامته وقالت ألا تمضى لما قصدت له؟ لشد ما أحببت أهلك ! قال : إني قد وعدت صاحبى وقتا بعينه . وكان هنالك رجل من أشجع يقال له شبيب ، فواطأه عبد الرحمن . (فلما كان ليلة إحدى وعشرين من شهر رمضان ؛ خرج ابن ملجم وشبيب الأشجعي فاعتورا الباب الذى يدخل منه على رضى الله عنه ، وكان على يخرج مغلسا ويوقظ الناس للصلاة . فخرج كما كان يفعل ، فضربه شبيب فأخطأه وأصاب سيفه الباب . وضربه ابن ملجم على صلته فقال على : فزت ورب الكعبة : فأنكس بالرجل) .

(فأما ابن ملجم فحمل على الناس بسيفه فأفرجوا له ، وتلقاه المغيرة بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب بقطيفة فرمى بها عليه ، واحتمله فضرب به الأرض ، وكان المغيرة أيذا فقمه على صدره) .
وقال ابن ملجم (أما والله لقد اشتريت سيفي بألف درهم ، وما زلت أعرضه ، فايحييه أحد إلا أصلحت ذلك العيب . ولقد أسقيته الدم حتى لفظه ، ولقد ضربته ضربة لو قسمت على من بالشرق لأنت عليهم) .

والخامسة : حكه بأن أطفال المشركين في النار مع آبائهم .
والسادسة : أن التقية غير جائزة في قول ولا عمل .
والسابعة : تجويزه أن يبعث الله تعالى نبيا يعلم أنه يكفر بعد نبوته ، أو كان كافرا
قبل البعثة . والكبائر والصفائر إذا كانت بمثابة عنده وهي كفر ، وفي الأمة من جوز
الكبائر والصفائر على الأنبياء عليهم السلام ، فهي كفر .
والثامنة : اجتمعت الأزارقة على أن من ارتكب كبيرة من الكبائر كفر كُفْرًا
ملة ، خرج به عن الإسلام جملة ، ويكون مخلدا في النار مع سائر الكفار . واستدلوا
بكفر إبليس ، وقالوا : ما ارتكب إلا كبيرة حيث أمر بالسجود لآدم عليه السلام
فامتنع ، وإلا فهو عارف بوحدانية الله تعالى .

٣ - النجّدات العاذرية

أصحاب نجدة بن عامر الحنفي^(١) ، وقيل عاصم . وكان من شأنه أنه خرج من اليمامة

(١) قتله أصحابه سنة ٦٩ هـ ، في كتاب « الفرق بين الفرق » (ثم قال - أي نجدة - الدين أمران ؛
أحدهما : معرفة الله تعالى ، ومعرفة رسله ، وتحريم دماء المسامين ، وتحريم غصب أدوال المسلمين ، والإقرار
بما جاء من عند الله تعالى جملة . فهذا واجب معرفته على كل مكلف . وما سواه فالناس معذورون بجهلته حتى
يقيم عليه الحجّة في الحلال والحرام . فن استحل باجتهاده شيئا محرما فهو معذور . ومن خاف العذاب على المجتهد
المخطئ قبل الحجّة عليه فهو كافر) .

(الثاني : ومن بدع نجدة أنه تولى أصحاب الحدود من موافقيه وقال : لعل الله يهديهم في نار غير نار
جهنم ثم يدخلهم الجنة . وزعم أن النار يدخلها من خالفه في دينه . ومن ضلالاته أنه أسقط حد الخمر .
ومنها أيضا أنه قال : من نظر نظرة صغيرة أو كذب كذبة صغيرة وأصر عليها فهو مشرك . ومن زنى وسرق
وشرب الخمر غير مصر عليه فهو مسلم إذا كان من موافقيه على دينه) .

(فلما أحدث هذه الأحداث وعذر أتباعه بالجهالات استنابة أكثر أتباعه من أجدانه ، وقالوا : أخرج
إلى المسجد وتب من أحداثك ، ففعل ذلك . ثم إن قوما منهم ندموا على استنابته وانضموا إلى العاذرين له
وقالوا له : أنت الإمام ولك الاجتهاد ، ولم يكن لنا أن نستتيبك ، فتب من توبتك ، واستقب الذين
استتابوك وإلا نابلذناك . وصار راشد الطويل مع أبي فديك يدا واحدة . فلما استولى أبو فديك
على اليمامة علم أن أصحاب نجدة إذا عادوا من غزواتهم أعادوا نجدة إلى الإمارة فطلب نجدة ليقبضه ، =

مع عسكره يريد اللحق بالأزارقة . فاستقبله أبو فديك ، وعطية بن الأسود الحنفي في الطائفة الذين خالفوا نافع بن الأزرق ، فأخبروه بما أحدثه نافع من الخلاف ، بتكفير القعدة عنه ، وسائر الأحداث والبدع . وبايعوا نجدة وسموه أمير المؤمنين . ثم اختلفوا على نجدة فأكفره قوم منهم لأموار تقموها عاياه

منها أنه بعث ابنه مع جيش إلى أهل القطيف فقتلوا رجالهم ، وسبوا نساءهم وقوموها على أنفسهم وقالوا : إن صارت قيمتهن في حصصنا فذاك ، وإلا ردنا الفضل ، ونكحوهن قبل القسمة . وأكلوا من الغنيمة قبل القسمة فلما رجعوا إلى نجدة وأخبروه بذلك قال : لم يسعكم ما فعلتم ؟ قالوا : لم نعلم أن ذلك لا يسعنا ، فعذرهم بجهالتهم .

واختلف أصحابه بذلك . فمنهم من وافقه ، وعذر بالجهالات في الحكم الاجتهادي ، وقالوا : الدين أمران :

أحدهما : معرفة الله تعالى ، ومعرفة رسله عليهم الصلاة والسلام ، وتحريم دماء المسلمين ، يعنون موافقيهم . والإقرار بما جاء من عند الله جملة ، فهذا واجب على الجميع ، والجهل به لا يعذر فيه .

والثاني : ما سوى ذلك ، فالتناس معذورون فيه إلى أن تقوم عليهم الحجة في الحلال والحرام . قالوا : ومن جوز العذاب على المجتهد الخطي في الأحكام قبل قيام الحجة عليه فهو كافر .

= فاخفى نجدة في دار بعض عاذريه ينتظر رجوع عساكره الذين كان قد فرقتهم في سواحل الشام ونواحي اليمن . ونادى منادى أبي فديك : من دلنا على نجدة فله عشرة آلاف درهم . وأى ملوك دلنا عليه فهو حر . فدل عليه أمة اللذين كان نجدة عندهم فأنفذ أبو فديك راشد الطويل في عسكره إليه فكبسوه وحملوا رأسه إلى أبي فديك . فلما قتل نجدة صارت النجيدات بعده ثلاث فرق : فرقة أكفرتهم وصارت إلى أبي فديك ، كراشد الطويل ، وأبي بييس ، وأبي الشمران وأتباعهم . وفرقة عذرتهم فيما فعل وهم النجيدات اليوم . وفرقة من النجيدات بعدوا عن الإمامة وكانوا بناحية البصرة ؛ شكوا فيما حكى من أحداث نجدة ، وتوقفوا في أمره وقالوا : لاندرى هل أحدث تلك الأحداث أم لا ، فلا نبرأ منه إلا باليقين .

(وبقى أبو فديك بعد قتل نجدة إلى أن بعث إليه عبد الملك بن مروان : عمر بن عبيد الله بن معمر التيمي في جند فقتلوا أبا فديك وبعثوا رأسه إلى عبد الملك بن مروان ، فهذه قصة العجيدات) .

واستحل نجدة بن عامر دماء أهل العهد والذمة وأموالهم في حال التقية ، وحكم بالبراءة ممن حرما قال : وأصحاب الحدود من موافقيه ، لعل الله تعالى يعفو عنهم . وإن عذبهم ففي غير النار ، ثم يدخلهم الجنة ، فلا تجوز البراءة عنهم . قال : ومن نظر نظرة ، أو كذب كذبة صغيرة أو كبيرة وأصر عليها فهو مشرك . ومن زنى ، وشرب ، وسرق غير مصر عليه فهو غير مشرك ، وغلظ على الناس في حد الحمر تغليظا شديدا .

ولما كاتب عبد الملك بن مروان وأعطاءه الرضى ، تقم عليه أصحابه فيه . فاستتابوه فأظهر التوبة فتركوا النعمة عليه والتعرض له ، وندمت طائفة على هذه الاستتابة وقالوا : أخطأنا وما كان لنا أن نستتيب الإمام ، وما كان له أن يتوب باستتابتنا إياه . فتأبوا من ذلك ، وأظهروا الخطأ ، وقالوا له : تب من توبتك ، وإلا نابذناك ، فتاب من توبته . وفارقه أبو فديك وعطية ، ووثب عليه أبو فديك فقتله ثم برى أبو فديك من عطية ، وعطية من أبي فديك وأنفذ عبد الملك بن مروان : عمر بن عبيد الله بن معمر التميمي مع جيش إلى حرب أبي فديك فخاربه أياما فقتله ، ولحق عطية بأرض سجستان ، ويقال لأصحابه العطوية . ومن أصحابه : عبد الكريم بن مجرد زعيم العجاردة .

وتما قيل للنجدات : العاذرية ، لأنهم عذروا بالجهالات في أحكام الفروع . وحكى الكعبي عن النجدات : أن التقية جائزة في القول والعمل كله وإن كان في قتل النفوس قال : وأجمعت النجدات على أنه لا حاجة للناس إلى إمام قط . وإمام عليهم أن يتناصفوا فيما بينهم . فإن هم رأوا أن ذلك لا يتم إلا بإمام يحملهم عليه فأقاموه جاز . ثم افترقوا بعد نجدة إلى : عطوية ، وفديكية . وبرى كل واحد منهما عن صاحبه بعد قتل نجدة . وصارت الدار لأبي فديك إلا من تولى نجدة ، وأهل سجستان وخراسان وكرمان وقبستان من الخوارج على مذهب عطية .

وقيل : كان نجدة بن عامر ، ونافع بن الأزرق قد اجتمعا بمكة مع الخوارج على

ابن الزبير ثم تفرقا عنه . واختلف نافع ونجدة ، فصار نافع إلى البصرة ، ونجدة إلى اليمامة .

وكان سبب اختلافهما أن نافعا قال: التقية لأجل ، والقعود عن القتال كفر . واحتج بقول الله تعالى : (إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ ^(١)) وبقوله تعالى : (يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ) .

وخالفه نجدة وقال : التقية جائزة ، واحتج بقول الله تعالى : (إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً ^(٢)) وبقوله تعالى : (وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ^(٣)) وقال : القعود جائز ، والجهاد إذا أمكنه أفضل ، قال الله تعالى : (وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ^(٤)) .

وقال نافع : هذا في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حين كانوا مقهورين ، وأما في غيرهم مع الإمكان فالقعود كفر ، لقول الله تعالى : (وَقَعَدَ الَّذِينَ كَذَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ^(٥)) .

٤ — البيهسية

أصحاب أبي بيهس الهيصم بن جابر ، وهو أحد بنى سعد بن ضبيعة ، وقد كان الحجاج طلبه أيام الوليد فهرب إلى المدينة ، فطلبه بها عثمان بن حيان المزني فظفر به وحبسه . وكان يسامره إلى أن ورد كتاب الوليد بأن يقطع يديه ورجليه ثم يقتله ، ففعل به ذلك .

وكفر أبو بيهس : إبراهيم ، وميمون في اختلافهما في بيع الأمة ، وكذلك كفر

(٢) آل عمران آية ٢٨ .

(٤) النساء آية ٩٥ .

(١) النساء آية ٧٦ .

(٣) غافر آية ٢٨ .

(٥) التوبة آية ٩٠ .

الواقفية . وزعم أنه لا يسلم أحد حتى يقر بمعرفة الله تعالى ومعرفة رسله ومعرفة ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم . والولاية لأولياء الله تعالى ، والبراءة من أعداء الله . فمن جملة ما ورد به الشرع وحكم به ما حرم الله وجاء به الوعيد ، فلا يسعه إلا معرفته بعينه ، وتفسيره والاحتراز عنه . ومنه ما ينبغى أن يعرف باسمه ، ولا يضره ألا يعرفه بتفسيره حتى يبتلى به . وعليه أن يقف عند ما لا يعلم ولا يأتي بشيء إلا يعلم . وبرى أبو بهيس عن الواقفية لقولهم : إنا نقف فيمن واقع الحرام وهو لا يعلم أحلالا واقع أم حراما؟ قال : كان من حقه أن يعلم ذلك .

والإيمان : هو أن يعلم كل حق وباطل ؛ وأن الإيمان هو العلم بالقلب دون القول والعمل ، ويحكى عنه أنه قال : الإيمان هو الإقرار والعلم . وليس هو أحد الأمرين دون الآخر .

وعامة البيهسية على أن العلم والإقرار والعمل كله إيمان . وذهب قوم منهم إلى أنه لا يحرم سوى ما ورد في قوله تعالى : (قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعُمُهُ ^(١)) الآية . وما سوى ذلك فكله حلال .

ومن البيهسية قوم يقال لهم العونية ^(٢) ، وهم فرقتان :

١ — فرقة تقول : من رجع من دار الهجرة إلى القعود برئنا منه .

٢ — وفرقة تقول : بل نتولاهم ، لأنهم رجعوا إلى أمر كان حلالا لهم .

والفرقتان اجتمعتا على أن الإمام إذا كفر كفرت الرعية : الغائب منهم ، والشاهد

ومن البيهسية ^(٣) صنف يقال لهم أصحاب التفسير ، زعموا أن من شهد من المسلمين

شهادة أخذ بتفسيرها وكيفيتها .

(١) الأنعام آية ١٤٥ .

(٢) في « الفرق بين الفرق » ص ٦٥ العونية بانفاه ، وكذلك في مقالات الإسلاميين « ص ١١٥ ج ١ .

(٣) في « مقالات الإسلاميين » ص ١١٧ ج ١ (ومن البيهسية فرقة يسمون أصحاب التفسير . كان

صاحب يدهتهم رجل يقال له الحسك بن مروان من أهل الكوفة . زعم أنه من شهد على المسلمين لم تجز =

وصنف يقال لهم أصحاب^(١) السؤال ، قالوا : إن الرجل يكون مسلماً إذا شهد الشهادتين ، وتبرأ ، وتولى ، وآمن بما جاء من عند الله جملة ، وإن لم يعلم فيسأل ما افترض الله عليه ، ولا يضره أن لا يعلم حتى يبتلى به فيسأل . وإن واقع حراماً لم يعلم تحريمه فقد كفر . وقالوا في الأطفال بقول الثعلبية : إن أطفال المؤمنين مؤمنون ، وأطفال الكافرين كفرون ، ووافقوا القدرية في القدر ، وقالوا : إن الله تعالى فوض إلى العباد ، فليس لله في أعمال العباد مشيئة ، فبرئت منهم عامة البيهسية .

وقال بعض البيهسية : إن واقع الرجل حراماً لم يحكم بكفره حتى يرفع أمره إلى الإمام الوالي ويحده ، وكل ما ليس فيه حد فهو مغفور .

وقال بعضهم : إن السكر إذا كان من شراب حلال فلا يؤخذ صاحبه بما قال فيه وفعل .

وقالت العونية : السكر كفر ، ولا يشهدون أنه كفر ما لم ينضم إليه كبيرة أخرى من ترك الصلاة ، أو قذف المحصن .

* * *

ومن الخوارج : أصحاب صالح بن مسرح ، ولم يبلغنا عنه أنه أحدث قولاً يميز به عن أصحابه ، فخرج على بشر بن مروان ، فبعث إليه بشر بن الحارث بن عميرة أو الأشعث

= شهادتهم إلا بتفسير الشهادة كيف هي ؟ قالوا : ولو أن أربعة شهدوا على رجل منهم بالزنا لم تجز شهادتهم حتى يشهدوا كيف هو ؟ وهكذا قالوا في سائر الحدود . فبرئت منهم البيهسية على ذلك وسوهم أصحاب التفسير .

(١) المصدر السابق ص ١١٥ ج ١ (ومن البيهسية فرقة يقال لهم أصحاب شيبب النجراني ، يعرفون بأصحاب السؤال . والذي أبدعوه أنهم زعموا أن الرجل يكون مسلماً إذا شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ، وتولى أولياء الله ، وتبرأ من أعدائه ، وأقر بما جاء من عند الله جملة وإن لم يعلم سائر ما افترض الله سبحانه عليه ما سوى ذلك : أفرض هو أم لا ؟ فهو مسلم حتى يبتلى بالعمل فيسأل . وقالوا في أطفال المؤمنين بقول ثعلبية : إنهم مؤمنون أطفالاً وبالغين حتى يكفروا . وإن أطفال الكفار كفار أطفالاً ، وبالغين حتى يؤمنوا ، وقالوا بقول المعتزلة في القدر . فبرئت منهم البيهسية) .

ابن عميرة الهمداني ، أنفذه الحجاج لقتاله ، فأصاب صالحا جراحة في قصر جلولاء ، قاستخلف مكانه شبيب بن يزيد بن نعيم الشيباني المكنى بأبي الصحرارى ؛ وهو الذى غلب على الكوفة ، وقتل من جيش الحجاج أربعة وعشرين أميراً ، كلهم أمراء الجيوش ، ثم انهزم إلى الأهواز ؛ وغرق فى نهر الأهواز وهو يقول : (ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ^(١)) .

وذكر اليمان أن الشيبية يسمون مرجئة الخوارج ؛ لما ذهبوا إليه من الوقف فى أمر صالح . ويحكى عنه أنه برى منه وفارقه ، ثم خرج يدعى الإمامة لنفسه ، ومذهب شبيب ما ذكرناه من مذاهب البيهسية ، إلا أن شوكته وقوته ومقاماته مع المخالفين مما لم يكن لخارج من الخوارج ، وقصته المذكورة فى التواريخ .

• - العجاردة

أصحاب ^(٢) عبد الكريم بن عجرد ، وافق النجدات فى بدعهم ، وقيل : إنه كان من أصحاب أبي بيهس ، ثم خالفه وتفرّد بقوله : تجب البراءة عن الطفل حتى يدعى إلى الإسلام ، ويجب دعاؤه إذا بلغ ، وأطفال المشركين فى النار مع آبائهم ، ولا يرى المال فيثا حتى يقتل صاحبه ، وهم يتولون القعدة إذا عرفوهم بالديانة ، ويرون الهجرة فضيلة لافريضة ، ويكفرون بالكبائر ، ويحكى عنهم أنهم ينكرون كون سورة يوسف من القرآن ، ويزعمون أنها قصة من القصص ، قالوا : ولا يجوز أن تكون قصة العشق من القرآن .

(١) يس آية ٢٨ .

(٢) فى « مقالات الإسلاميين » ص ١ ج ٩٥ (وذكر الكرايبسى فى بعض كتبه أن العجاردة والميمونية يجوزون نكاح بنات البنين ، وبنات البنات ، وبنات بنات الإخوة ، وبنات بنى الإخوة ، ويقولون إن الله حرم البنات وبنات الإخوة ، وبنات الأخوات . وحكى لنا عنهم ما لم نتحققه أنهم يزعمون أن سورة يوسف ليست من القرآن) .

ثم إن العجاردة افترقوا أصنافا، ولكل صنف مذهب على حياله، إلا أنهم لما كانوا من جملة العجاردة أو ردتناهم على حكم التفصيل بالجداول والضعل وهم :

(١) الصلتية : أصحاب عثمان بن أبي الصلت، أو الصلت^(١) بن أبي الصلت .

تفرد عن العجاردة بأن الرجل إذا أسلم توليناه وتبرأنا من أطفاله حتى يدركوا فيقبلوا الإسلام .

ويحكي عن جماعة منهم أنهم قالوا: ليس لأطفال المشركين والمسلمين ولاية ولا عداوة حتى يبلغوا فيدعوا إلى الإسلام فيقروا، أو ينكروا .

(ب) الميمونية: أصحاب ميمون بن خالد. كان من جملة العجاردة إلا أنه تفرد عنهم بإثبات القدر خيره وشره من العبد. وإثبات الفعل للعبد خلقا وإبداعا، وإثبات الاستطاعة قبل الفعل، والقول بأن الله تعالى يريد الخير دون الشر، وليس له مشيئة في معاصي العباد . وذكر الحسين الكرايسى في كتابه الذى حكى فيه مقالات الخوارج: أن الميمونية يميزون نكاح بنات البنات، وبنات أولاد الإخوة والأخوات، وقالوا: إن الله تعالى حرم نكاح البنات، وبنات الإخوة والأخوات، ولم يحرم نكاح أولاد هؤلاء .

وحكى الكعبى والأشعري عن الميمونية إنكارها كون سورة يوسف من القرآن، وقالوا بوجوب قتال السلطان، وحده، ومن رضى بحكمه، فأما من أنكره فلا يجوز قتاله إلا إذا أعان عليه، أو طعن في دين الخوارج، أو صار دليلا للسلطان، وأطفال المشركين عندهم في الجنة .

(ج) الحمزية: أصحاب حمزة بن أدرك^(٢) . واقفوا الميمونية في القدر وفى سائر

(١) « الفرق بين الفرق » ص ٥٦ (وقيل صلت بن أبي الصلت) .

(٢) « الفرق بين الفرق » ص ٥٨ (حمزة بن أدرك) وقال عبد القاهر عن الحمزية (هؤلاء أتباع حمزة بن أدرك الذى عاث في سجستان وخراسان ومكران وقهستان وكرمان، وهزم الجيوش الكثيرة . = (٩ - الملل والنحل - أول)

بدعها ، إلا في أطفال مخالفيهم والمشركون فإنهم قالوا : هؤلاء كلهم في النار .
وكان حمزة من أصحاب الحسين بن الرقاد الذي خرج بسجستان من أهل أوق ،
وخالفه خلف الخارجي في القول بالقدر ، واستحقاق الرئاسة ، فبرىء كل واحد منهما
عن صاحبه ، وجوز حمزة إمامين في عصر واحد ، ما لم تجتمع الكلمة ، ولم تقهر
الأعداء .

(د) الخلفيّة : أصحاب خلف الخارجي ؛ وهم من خوارج كرمان ومكران ،
خالفوا الحمزية في القول بالقدر ، وأضافوا القدر خيره وشره إلى الله تعالى ، وسلكوا
في ذلك مسلك أهل السنة ، وقالوا : الحمزية ناقضوا حيث قالوا : لو عذب الله العباد على
أفعال قدرها عليهم ، أو على ما لم يفعلوه كان ظلماً ، وقضوا بأن أطفال المشركين
في النار ، ولا عمل لهم ولا ترك ، وهذا من أعجب ما يعتقد من التناقض .

(هـ) الأطراف : فرقة على مذهب حمزة في القول بالقدر ، إلا أنهم عذروا
أصحاب الأطراف في ترك ما لم يعرفوه من الشريعة إذا أتوا بما يعرف لزومه من طريق
العقل ، وأثبتوا واجبات عقلية كما قالت القدرية . ورئيسهم غالب بن شاذك من سجستان ،
وخالفهم عبد الله السديوري وتبرأ منهم .

وكان في الأصل من العجاردة الحازمية ثم خالفهم في باب القدر والاستقامة فقال فيهما بقول القدرية فأكفرته
الحازمية في ذلك ، ثم زعم مع ذلك أن أطفال المشركين في النار ، فأكفرته القدرية وذلك . ثم إنه والى القعدة من
الخوارج مع قوله بتكفير من لا يوافقه على قتال مخالفيه من فرق هذه الأمة مع قوله بأنهم مشركون . وكان
إذا قاتل قومه وهزمهم أمر بإحراق أموالهم وعقر دوابهم . وكان مع ذلك يقتل الأسراء من مخالفيهم .
وكان ظهوره في أيام هارون الرشيد سنة تسع وسبعين ومائة . وبقى الناس في فتنته إلى أن مضى صدر
من أيام خلافة المأمون . وأخيراً تمكنت جيوش المأمون من هزيمته ، وقتل حمزة في آخر موقعة له مع جيوش
الخليفة) .

وفي « مقالات الإسلاميين » ج ١ ص ٩٤ (الحمزية أصحاب رجل يدعى حمزة ، ثبتوا على قول الميمونية
بالقدر ، وأنهم يرون قتال السلطان خاصة ومن رضى بحكمه فلأما من أنكره فلا يرون قتله إلا إذا أعان عليهم
أو طمن في دينهم ، أو صار عوناً للسلطان ، أو دليلاً له . وحكى زرقان أن العجاردة أصحاب حمزة لا يرون
قتل أهل القبلة ولا أخذ المال في السر حتى يبعث الحرب) .
ولسكن التاريخ يذكر أن حمزة كان صفاً كالدماء ، وأنه أزهق آلاف الأرواح ظلماً وعدواناً .

ومنهم الحمديّة أصحاب محمد بن رزق ، وكان من أصحاب الحسين بن الرقاد ، ثم برى منه .

(و) الشُّعَيْبِيَّة : أصحاب شعيب بن محمد ، وكان مع ميمون من جملة العجاردة ، إلا أنه برى منه حين أظهر القول بالتقدر .

قال شعيب : إن الله تعالى خالق أعمال العباد ، والعبد مكتسب لها قدرة وإرادة ، مسئول عنها خيرا وشرا ، مجازى عليها ثوابا وعقابا ، ولا يكون شيء في الوجود إلا بمشيئة الله تعالى ، وهو على بدع الخوارج في الإمامة والوعيد ، وعلى بدع العجاردة في حكم الأطفال ، وحكم النعدة والتولى والتبرى .

(ز) الحازمية : أصحاب حازم بن عليّ ، أخذوا بقول شعيب في أن الله تعالى خالق أعمال العباد ، ولا يكون في سلطانه إلا ما يشاء ، وقالوا بالموافاة ، وأن الله تعالى إنما يتولى العباد على ما علم أنهم صائرون إليه في آخر أمرهم من الإيمان ، ويتبرأ منهم على ما علم أنهم صائرون إليه في آخر أمرهم من الكفر ، وأنه سبحانه لم يزل محبا لأوليائه مبغضا لأعدائه .

ويحكي عنهم أنهم يتوقفون في أمر عليّ رضي الله عنه ، ولا يصرحون بالبراءة عنه ، ويصرحون بالبراءة في حق غيره .

٦ - الثعالبة

أصحاب ثعلبة بن عامر ، كان مع عبد الكريم بن عجرد يدا واحدة إلى أن اختلفا في أمر الأطفال فقال ثعلبة : إنا على ولايتهم صفارا وكبارا حتى نرى منهم إنكارا للحق ورضا بالجور ، فتبرأت العجاردة من ثعلبة ، ونقل عنه أيضا أنه قال : ليس له حكم في حال الطفولة من ولاية وعداوة ، حتى يدركوا ويدعوا . فإن قبلوا فذاك ، وإن

أنكروا كفروا . وكان يرى أخذ الزكاة من عبيدهم إذا استغنوا ، وإعطاءهم منها إذا افتقروا .

(١) الأخنسية : أصحاب أخنس بن قيس ، من جملة الثعالبة ، وانفرد عنهم بأن قال : أتوقف في جميع من كان في دار التقية من أهل القبلة ؛ إلا من عرف منه إيمان فأتولاه عليه ، أو كفر فأتبرأ منه ، وحرموا الاغتيال والقتل ، والسرقه في السر ، ولا يبدأ أحد من أهل القبلة بالقتال حتى يدعى إلى الدين ، فإن امتنع قوتل ؛ شوى من عرفوه بعينه على خلاف قولهم ، وقيل إنهم جوزوا تزويج المسلمات من مشركى قومهم أصحاب الكبائر ، وهم على أصول الخوارج في سائر المسائل .

(ب) العبديّة : أصحاب معبد بن عبد الرحمن ، كان من جملة الثعالبة خالف الأحنس في الخطأ الذي وقع له في تزويج المسلمات من مشرك ، وخالف ثعلبة فيما حكم من أخذ الزكاة من عبيدهم ، وقال : إني لأبرأ منه بذلك ، ولا أدع اجتهادى في خلافه ، وجوزوا أن تصير سهام الصدقة سهماً واحداً في حال التقية .

(ج) الرشيديّة : أصحاب رشيد الطوسي ، ويقال لهم العشرية ، وأصلهم أن الثعالبة كانوا يوجبون فيما سقى بالأنهار والفتى نصف العشر ، فأخبرهم زياد بن عبد الرحمن أن فيه العشر ، ولا تجوز البراءة ممن قال فيه نصف العشر قبل هذا ، فقال رشيد : إن لم تجز البراءة منهم فإننا نعمل بما عملوا ، فافترقوا في ذلك فرقتين .

(د) الشيبانية : أصحاب شيبان بن سلمة ، الخارج في أيام أبي مسلم^(١) ، وهو المعين له ولعلي بن الكرماني على نصر بن سيار ، وكان من الثعالبة ، فلما أعانها برئت منه الخوارج ، فلما قتل شيبان ذكر قوم توبته ، فقالت الثعالبة : لا تصح توبته لأنه قتل الموافقين لنا في المذهب ، وأخذ أموالهم ، ولا تقبل توبة من قتل مسلماً وأخذ ماله إلا بأن يقتص من نفسه ، ويرد الأموال ، أو يوهب له ذلك .

(١) هو أبو سلم الخراساني مؤسس الدولة العباسية ، قتله المنصور سنة ١٦٨ هـ .

ومن مذهب شيبان أنه قال بالجبر ، ووافق جهم بن صفوان في مذهبه إلى الجبر ، ونفى القدرة الحادثة . وينقل عن زياد بن عبد الرحمن الشيباني أبي خالد أنه قال : إن الله تعالى لم يعلم حتى خلق لنفسه علما ، وأن الأشياء إنما تصير معلومة له عند حدوثها ووجودها ، ونقل عنه أنه تبرأ من شيبان ، وأكفره حين نصر الرجلين ، فوَقعت عامة الشيبانية بمرجان ، ونسا ، وأرمينية ، والذي تولى شيبان وقال بتوبته : عطية الجرجاني وأصحابه .

(هـ) الْمَكْرَمِيَّة : أصحاب مكرم بن عبد الله العجلي ، كان من جملة الثعالبة وتفرّد عنهم بأن قال تارك الصلاة كافر ، لامن أجل ترك الصلاة ولكن من أجل جهله بالله تعالى . وطرد هذا في كل كبيرة يرتكبها الإنسان . وقال : إنما يكفر لجهله بالله تعالى ، وذلك أن العارف بوحداية الله تعالى ، وأنه المطلع على سره وعلايته ، المجازي على طاعته ومعصيته ، أن يتصور منه الإقدام على المعصية ، والاجترأ على المخالفة مالم يغفل عن هذه المعرفة ، ولا يبالي بالتكليف منه . وعن هذا قال النبي عليه الصلاة والسلام : « لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ » الخبر .

وخالفوا الثعالبة في هذا القول وقالوا : بإيمان الموافاة ، والحكم بأن الله تعالى إنما يتولى عباده ويعداهم على ما هم صائرون إليه من موافاة الموت ، لا على أعمالهم التي هم فيها ؛ فإن ذلك ليس بموثوق به إصراراً عليه مالم يصل المرء إلى آخر عمره ، ونهاية أجله . فحينئذ إن بقي على ما يعتقد ذلك هو الإيمان فنواليه ، وإن لم يبق فنعداه . وكذلك في حق الله تعالى : حكم الموالاتة والمعاداة عَلَى ما علم منه حال الموافاة ، وكلهم عَلَى هذا القول .

(و) الْمَعْلُومِيَّةُ وَالْمَجْهُولِيَّةُ : كانوا في الأصل حازمية ، إلا أن المعلومية قالت : من لم يعرف الله تعالى بجميع أسمائه وصفاته فهو جاهل به ، حتى يصير عالماً بجميع ذلك ، فيكون مؤمناً . وقالت : الاستطاعة مع الفعل ، والفعل مخلوق للعبد ، فبرئت منهم الحازمية .

وأما المجهولية فإنهم قالوا : من علم بعض أسماء الله تعالى وصفاته وجعل بعضها ، فقد عرفه تعالى . وقالت : إن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى
(ز) الدِّعْيَةُ : أصحاب يحيى بن أصدَم . أبدعوا القول بأن قطع على أنفسنا بأن
من اعتقد اعتقادنا فهو من أهل الجنة ولا نقول : إن شاء الله ، فإن ذلك شك في الاعتقاد .
ومن قال : أنا مؤمن إن شاء الله ، فهو شاك . فنحن من أهل الجنة قطعا ، من
غير شك .

٧ الإِبَاضِيَّة

أصحاب عبد الله بن إباض^(١) الذي خرج في أيام مروان بن محمد ، فوجه إليه
عبد الله بن محمد بن عطية ، فقاتله بتبالة^(٢) وقيل إن عبد الله بن يحيى الإباضي كان رفيقا
له في جميع أحواله وأقواله . قال : إن مخالفينا من أهل القبلة كفار غير مشركين ،
ومناحتهم جائزة ، وموارثهم حلال . وغنيمة أموالهم من السلاح والكراع عند
الحرب حلال ، وما سواه حرام . وحرام قتلهم وسبيهم في السر غيلة ، إلا بعد نصب
القتال ، وإقامة الحججة .

وقالوا : إن دار مخالفينهم من أهل الإسلام دار توحيد ، إلا معسكر السلطان فإنه
دار بغى . وأجازوا شهادة مخالفينهم على أوليائهم ، وقالوا في مرتكبي الكبائر : إنهم
موحدون لامؤمنون .

وحكى الكعبي عنهم : أن الاستطاعة عَرَض من الأعراض ، وهي قبل الفعل ، بها
يحصل الفعل ، وأفعال العباد مخلوقة لله تعالى : إحدانا وإبداعا ، ومكتسبة للعبد حقيقة ،
لا مجازا ، ولا يسمون إمامهم أمير المؤمنين ، ولا أنفسهم مهاجرين ، وقالوا : العالم يفتى كله

(١) من بني مرة بن عبيد بن تميم ، خرج في آخر دولة بني أمية .

(٢) تبالة : بلدة بأرض تهامة في الطريق إلى صنعاء .

إذا فني أهل التكليف . قال : وأجمعوا على أن من ارتكب كبيرة من الكبائر كفر ، كفر النعمة ، لا كفر الملة . وتوقفوا في أطفال المشركين ، وجوزوا تعذيبهم على سبيل الانتقام . وأجازوا أن يدخلوا الجنة تفضلا . وحكى الكعبي عنهم أنهم قالوا بطاعة لا يراد بها الله تعالى ، كما قال أبو الهذيل .

ثم اختلفوا في النفاق : أيسمى شركا أم لا ! قالوا : إن المناقطين في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا موحدين ، إلا أنهم ارتكبوا الكبائر ، فكفروا بالكبيرة لا بالشرك وقالوا : كل شيء أمر الله تعالى به فهو عام ليس بخاص وقد أمر به المؤمن والكافر ، وليس في القرآن خصوص . وقالوا : لا يخلق الله تعالى شيئا إلا دليلا على وحدانيته ، ولا بد أن يدل به واحدا . وقال قوم منهم : يجوز أن يخلق الله تعالى رسولا بلا دليل ويكلف العباد بما أوحى إليه . ولا يجب عليه إظهار المعجزة ، ولا يجب على الله تعالى ذلك إلي أن يخلق دليلا ، ويظهر معجزة . وهم جماعة متفرقون في مذاهبتهم تفرق الثعلابة والعجاردة .

(١) الحفصية^(١) : هم أصحاب حفص بن أبي المقدم . تميز عنهم بأن قال إن بين

(١) في « مقالات الإسلاميين » ص ١٠٢ ج ١٠٢ (فالفرقة الأولى منهم - يعنى الإباضية - يقال لهم الحفصية . كان إمامهم حفص بن أبي المقدم . زعم أن بين الشرك والإيمان معرفة الله وحده . فن هرف الله سبحانه ثم كفر بما سواه من رسول أو جنة أو نار ، أو عمل بجميع الخبائث من قتل النفس واستحلال الزنا وسائر ما حرم الله سبحانه من فروج النساء فهو كافر برىء من الشرك . وكذلك من اشتغل بسائر ما حرم الله سبحانه مما يؤكل ويشرب فهو كافر برىء من الشرك . ومن جهل الله سبحانه وأنكره فهو مشرك . فبرىء منه الإباضية إلا من صدقه منهم . وتأولوا في عثمان نحو ما تأولت الشيعة في أبي بكر وعمر . وزعم أن عليا هو الحيران الذي ذكره الله في القرآن ، الأنعام آية ٧١ - (قل أندعوا من دون الله مالا ينفعنا ولا يضرنا ونزد على أعقابنا بعد إذ هدانا الله كالذي استهوته الشياطين في الأرض حيران له أصحاب يدعونه إلى الهدى ائتنا قل إن هدى الله هو الهدى وأمرنا لنسلم لرب العالمين) وزعم أن عليا هو الذي أنزل الله سبحانه فيه - ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا - للبقرة آية ٢٠٤ ، وأن عبد الرحمن بن ملجم هو الذي أنزل الله فيه - ومن الناس من يشير نفسه ابتغاء مرضاة الله - للبقرة آية ٢٠٧ . ثم قال بعد ذلك : الإيمان بالكتب والرسل متصل بتوحيد الله ، فن كفر بذلك فقد أشرك بالله) .

الشرك والإيمان خصلة واحدة ، وهي معرفة الله تعالى وحده . فمن عرفه ثم كفر بما سواه من رسول أو كتاب أو قيامة أو جنة أو نار ، أو ارتكب الكبائر من الزنا ، والسرقه ، وشرب الخمر ، فهو كافر ولكنه برىء من الشرك .

(ب) الحَارِثِيَّة : أصحاب الحارث الإباضى . خالف الإباضية في قوله بالتقدير على مذهب المعتزلة ، وفي الاستطاعة قبل الفعل ، وفي إثبات طاعة لايراد بها الله تعالى .

(ج) اليزيدية^(١) : أصحاب يزيد بن أنيسة الذى قال بتولى المحكمة الأولى قبل الأزارقة ، وتبرأ من بعدهم إلا الإباضية فإنه يتولاها . وزعم أن الله تعالى سيعث رسولا من العجم ، وينزل عليه كتابا قد كتب في السماء ، وينزل عليه جملة واحدة . ويترك شريعة المصطفى محمد عليه الصلاة والسلام ، ويكون على ملة الصابئة المذكورة في القرآن . وليست هي الصابئة الموجودة بجران ، وواسط

وتولى يزيد من شهد لمحمد المصطفى عليه الصلاة والسلام من أهل الكتاب بالنبوة وإن لم يدخل في دينه . وقال إن أصحاب الحدود من موافقيه وغيرهم كفار مشركون . وكل ذنب صغير أو كبير ، فهو شرك .

(١) في « مقالات الإسلاميين » ج ١ ص ١٠٣ (وللفرقة الثانية منهم يسون اليزيدية . كان إمامهم يزيد بن أنيسة . قالوا : نتولى المحكمة الأولى ونبرأ ممن كان بعد ذلك من أهل الأحداث . ونتولى الإباضية كلهم ويزعمون أنهم مسلمون كلهم إلا من بلغه قولنا فكذبه ، أو من خرج . وخالفوا الحفصية في الإكفار والتشريك وقالوا بقول الجمهور . وحكى يمان بن رباب أن أصحاب يزيد بن أنيسة قالوا بالتشريك ، وتولى يزيد المحكمة الأولى قبل نافع ، وبرىء ممن كان بعدهم . وحرم للقتال على كل أحد بعد تفريقهم ، وثبت على ولاية الإباضية إلا من كذبه ، أو بلغه قوله فرده) .

(وزعم أن الله سبحانه سيعث رسولا من العجم وينزل عليه كتابا من السماء يكتب في السماء وينزل عليه جملة واحدة . فترك شريعة محمد ودان بشرية غيرها . وزعم أن ملة ذلك النبى الصابئة ، وليس هذه الصابئة التى عليها الناس اليوم ، وليس هم الصابئين الذين ذكرهم الله في القرآن ؛ ولم يأتوا بعد) .

(وتولى من شهد لمحمد صلى الله عليه وسلم بالنبوة من أهل الكتاب وإن لم يدخلوا في دينه ، ولم يعملوا بشريعته . وزعم أنهم بذلك مؤمنون) وقد تبرأ منه جل الإباضية .

٨ — الصُّفْرِيَّةُ الزِّيَادِيَّةُ

أصحاب زياد بن الأصفر . خالفوا الأزارقة ، والنجدات ، والإباضية في أمور منها : أنهم لم يكفروا القعدة عن القتال ، إذا كانوا موافقين في الدين والاعتقاد . ولم يسقطوا الرجم ، ولم يحكموا بقتل أطفال المشركين وتكفيرهم وتخليدهم في النار . وقالوا : التقية جائزة في القول دون العمل . وقالوا : ما كان من الأعمال عليه حدّ واقع فلا يتعدى بأهله الاسم الذي لزمه به الحد كالزنا ، والسرقه ، والقذف . فيسمى زانيا ؛ سارقا ، قاذفا ، لا كافرا مشركا .

وما كان من الكبار مما ليس فيه حد لعظم قدره مثل ترك الصلاة ، والفرار من الزحف ، فإنه يكفر بذلك . ونقل عن الضحاك منهم أنه جوز تزويج المسلمات من كفار قومهم في دار التقية دون دار العلانية . ورأى زياد بن الأصفر جميع الصدقات سهما واحدا في حال التقية . ويحكى عنه أنه قال : نحن مؤمنون عند أنفسنا ، ولا ندرى لعلنا خرجنا من الإيمان عند الله . وقال : الشرك شركان : شرك هو طاعة الشيطان ، وشرك هو عبادة الأوثان . والكفر كفران : كفر بإنكار النعمة ، وكفر بإنكار الربوبية . والبراء براءتان : براءة من أهل الحدود سنة ، وبراءة من أهل الجحود فريضة .

* * *

ولنختتم المذاهب بذكر تنمة رجال الحوارج :

من المتقدمين : عكرمة ، وأبو هارون العبدى ، وأبو الشعثاء ، وإسماعيل بن سميع . ومن المتأخرين : اليمان بن رباب : ثعالبى ، ثم بيهسى . وعبد الله بن يزيد ، ومحمد ابن حرب ، ويحيى بن كامل : إباضية .

ومن شعرائهم : عمران بن حطان ، وحبيب بن مرة صاحب الضحاك بن قيس . ومنهم أيضا : جهم بن صفوان ، وأبو مروان غيلان بن مسلم ، ومحمد بن عيسى برغوث ،

وأبو الحسين كلثوم بن حبيب المهلبى . وأبو بكر محمد بن عبد الله بن شبيب البصرى ،
وعلى بن حرملة ، وصالح بن قبة بن صبيح بن عمرو ، ومويس بن عمران البصرى ،
وأبو عبد الله بن مسلمة ، وأبو عبد الرحمن بن مسلمة ، والفضل بن عيسى الرقاشى ،
وأبو زكريا يحيى بن أصفح ، وأبو الحسين محمد بن مسلم الصالحى ، وأبو محمد عبد الله بن
محمد بن الحسن الخالدى ، ومحمد بن صدقة ، وأبو الحسين على بن زيد الإباضى ،
وأبو عبد الله محمد بن كرام ، وكلثوم بن حبيب المرادى البصرى .

والذين اعتزلوا إلى جانب فلم يكونوا مع على رضى الله عنه فى حروبه ، ولا مع
خصومه ، وقالوا : لاندخل فى غمار الفتنة بين الصحابة رضى الله عنهم : عبد الله بن عمر ،
وسعد بن أبى وقاص ، ومحمد بن مسلمة الأنصارى ، وأسامة بن زيد بن حارثة الكلبي ،
مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقال قيس بن أبى حازم : كنت مع على رضى الله عنه فى جميع أحواله وحروبه
حتى قال فى يوم صفين « انفروا إلى بقية الأحزاب ، انفروا إلى من يقول : كذب الله
ورسوله ، وأتم تقولون : صدق الله ورسوله » فعرفت أى شىء كان يعتقد فى الجماعة ،
فاعترلت عنه .

الفصل الخامس

المرجئة

الإرجاء على معنيين :

أحدهما : بمعنى التأخير كما في قوله تعالى : (قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ ^(١)) ، أى أمهله
وأخره .

والثانى : إعطاء الرجاء .

أما إطلاق اسم المرجئة على الجماعة بالمعنى الأول فصحيح . لأنهم كانوا يؤخرون
العمل عن النية والعقد .

وأما بالمعنى الثانى فظاهر ، فإنهم كانوا يقولون : لا تضر مع الإيمان معصية ، كما
لا تنفع مع الكفر طاعة .

وقيل الإرجاء تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة . فلا يقضى عليه بحكم
مافى الدنيا ، من كونه من أهل الجنة ، أو من أهل النار . فعلى هذا : المرجئة ، والوعيدية
فرقتان متقابلتان .

وقيل الإرجاء : تأخير على رضى الله عنه عن الدرجة الأولى إلى الرابعة . فعلى هذا
المرجئة والشيعية فرقتان متقابلتان :

والمرجئة أربعة أصناف : مرجئة الخوارج . ومرجئة القدرية ، ومرجئة الجبرية .
والمرجئة الخالصة . ومحمد بن شبيب ، والصالحى ، والخالدى من مرجئة القدرية . وكذلك
القيلاية أصحاب غيلان دمشق ، أول من أحدث القول بالتدرج والإرجاء ونحن إنما نعد
مقالات المرجئة الخالصة منهم .

١ - اليُونُسِيَّة

أصحاب يونس بن عون النميري ، زعم أن الإيمان هو المعرفة بالله ، والخضوع له ، وترك الاستكبار عليه ، والمحبة بالقلب . فمن اجتمعت فيه هذه الخصال فهو مؤمن وما سوى ذلك ^(١) من الطاعة فليس من الإيمان ولا يضر تركها حقيقة الإيمان ، ولا يعذب على ذلك إلا إذا كان الإيمان خالصا ، واليقين صادقا .

وزعم أن إبليس كان عارفا بالله وحده ، غير أنه كفر باستكباره عليه ، (أَبَى وَأَسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ ^(٢)) قال : وَمَنْ تَمَكَّنَ فِي قَلْبِهِ الْخُضُوعَ لِلَّهِ ، وَالْحُبَّةَ لَهُ عَلَى خُلُوصٍ وَيَقِينٍ لَمْ يَخَالَفْهُ فِي مَعْصِيَةٍ ، وَإِنْ صَدَرَتْ مِنْهُ مَعْصِيَةٌ فَلَا تَضُرُّهُ بَيِّقِيْنَهُ وَإِخْلَاصَهُ . وَالْمُؤْمِنُ إِنَّمَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ بِإِخْلَاصِهِ وَمَحَبَّتِهِ ، لِأَعْمَلِهِ وَطَاعَتِهِ .

٢ - العَبِيدِيَّة

أصحاب عبيد المكتئب . حكى عنه أنه قال : مادون الشرك مغفور لا محالة ، وإن العبد إذا مات على توحيدِهِ لا يضره ما اقترف من الآثام واجترح من السيئات . وحكى الإيمان عن عبيد المكتئب وأصحابه أنهم قالوا : إن علم الله تعالى لم يزل شيئا غيره . وإن كلامه لم يزل شيئا غيره . وكذلك دين الله لم يزل شيئا غيره . وزعم أن الله - تعالى عن

(١) في « الفرق بين الفرق » ص ١٢٣ (هؤلاء أتباع يونس بن عون الذي زعم أن الإيمان في القلب واللسان . وأنه هو المعرفة بالله تعالى والمحبة والخضوع له بالقلب والإقرار باللسان أنه واحد ليس كثنه شيء ؛ ما لم تتم حجة للرسول عليهم الصلاة والسلام . فإن قامت عليهم حجبتهم بالتصديق لهم ، ومعرفة ما جاء من عندهم في الجملة من الإيمان . وليست معرفة تفصيل ما جاء من عندهم إيمانا ولا من جملة . وزعم هؤلاء أن كل خصلة من خصال الإيمان ليست بإيمان ولا بعض إيمان ؛ وجموعها إيمان) .

وفي « مقالات الإسلاميين » للأشعري ج ١ ص ١٣٤ (ولم يجعلوا الإيمان متبعضا ، ولا محتملا للزيادة والنقصان) .
(٢) البقرة آية ٣٤ .

قولهم - على صورة إنسان ، وحل عليه قوله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ » .

٣ - الفَسَانِيَّة

أصحاب^(١) غسان الكوفي . زعم أن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى وبرسوله ، والإقرار بما أنزل الله ، وبما جاء به الرسول في الجملة دون التفصيل . والإيمان لا يزيد ولا ينقص . وزعم أن قائلًا لو قال : أعلم أن الله تعالى قد حرم أكل الخنزير ، ولا أدري هل الخنزير الذي حرمه : هذه الشاة أم غيرها ؟ كان مؤمنًا . ولو قال : أعلم أن الله تعالى فرض الحج إلى الكعبة ، غير أني لا أدري أين الكعبة ؟ ولعلها بالهند ؛ كان مؤمنًا . ومقصوده أن أمثال هذه الاعتقادات أمور وراء الإيمان ، لا أنه كان شاكا في هذه الأمور ، فإن عاقلا لا يستجيز من عقله أن يشك في أن الكعبة : إلى أي جهة هي ؟ وأن الفرق بين الخنزير والشاة ظاهر .

ومن العجيب أن غسان كان يحكى عن أبي حنيفة رحمه الله مثل مذهبه ، ويعدده من المرجئة ، ولعله كذب كذلك عليه . لعمرى ! كان يقال لأبي حنيفة وأصحابه مرجئة السنة ، وعدده كثير من أصحاب المقالات من جملة المرجئة ، ولعل السبب فيه أنه لما كان يقول : الإيمان هو التصديق بالقلب ، وهو لا يزيد ولا ينقص ، ظنوا أنه يؤخر العمل عن الإيمان . والرجل مع تخريجه في العمل كيف يفتى بترك العمل ! وله سبب آخر ، وهو أنه كان يخالف القدريّة ، والمعتزلة الذين ظهروا في الصدر الأول . والمعتزلة كانوا يلقبون كل من خالفهم في القدر مرجئا ، وكذلك الوعيدية من الخوارج . فلا يبعد أن اللقب إنما لزمه من فريق المعتزلة والخوارج ، والله أعلم .

(١) في « الفرق بين الفرق » ص ١٢٣ (زعم أن الإيمان هو الإقرار أو المحبة لله تعالى وتمظيمه وترك الاستكبار عليه . وقال إنه يزيد ولا ينقص . وفارق اليونانية بأن سمي كل خصلة من الإيمان بعض الإيمان) .

٤ - 'الثوبانيّة

أصحاب أبي ثوبان^(١) المرجئي ، الذين زعموا أن الإيمان هو المعرفة والإقرار بالله تعالى ، وبرسله عليهم الصلاة والسلام ، وبكل ما لا يجوز في العقل أن يفعله ، وما جاز في العقل تركه فليس من الإيمان ، وأخر العمل كله عن الإيمان .

ومن القائلين بمقالة أبي ثوبان هذا : أبو سروان غيلان^(٢) بن سروان الدمشقي ، وأبو شمر^(٣) ، ومويس بن عمران ، والفضل الرقاشي ، ومحمد بن شبيب ، والعتابي ، وصالح قبة .

(١) في «الفرق بين الفرق» ص ١٢٤ (أتباع ثوبان المرجئي الذي زعم أن الإيمان هو الإقرار والمعرفة بالله ، وبرسله ، وبكل ما يجب في العقل فعله ، وما جاز في العقل أن لا يفعل فليست المعرفة من الإيمان . وفارقوا اليونانية والفلسفية بإيجابهم في العقل شيئا قبل ورود الشرع بوجوبه) .

وفي «مقالات الإسلاميين» ص ١٣٥ - ١٠ (أصحاب أبي ثوبان يزعمون أن الإيمان هو الإقرار بالله برسله . وما كان لا يجوز في العقل إلا أن يفعله ، وما كان جائزا في العقل أن لا يفعله ؛ فليس ذلك من الإيمان) .

(٢) في «مقالات الإسلاميين» ص ١٣٦ - ١٠ (والفرقة السابعة من المرجئة : الغيلانية ؛ أصحاب غيلان ، يزعمون أن الإيمان المعرفة بالله الثانية ، والمحبة والخضوع والإقرار بما جاء به الرسول ؛ وبما جاء من عند الله سبحانه . وذلك أن المعرفة الأولى عنده اضطراب ، فلذلك لم يجعلها من الإيمان) .

(وذكر محمد بن شبيب عن الغيلانية أنهم يوافقون الشمرية في الخصلة من الإيمان أنه لا يقال لها إيمان إذا انفردت ، ولا يقال لها بعض إيمان إذا انفردت ، وأن الإيمان لا يحتمل الزيادة والنقصان . وأنهم خالفوهم في العلم فزعموا أن العلم بأن الأشياء محدثة مدبرة ضرورية ، والعلم بأن محدثها ومدبرها ليس بآئين ولا أكثر من ذلك اكتساب . وجعلوا العلم بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وبما جاء من عند الله اكتسابا ، وزعموا أنه من الإيمان إذا كان الذي جاء من عند الله منصوصا بإجماع المسلمين ، ولم يجعلوا شيئا من الدين مستخرجا لإيمانا) .

(وينكرون أن يكون في الكفار إيمان . وأن يقول إن فهم بعض إيمان إذ كان الإيمان لا يتعض منهم) .

(٣) قال عبد القاهر البغدادي ص ١٢٤ (قال أبو شمر : الإيمان هو المعرفة والإقرار بالله تعالى ، =

وَكَانَ غِيلَانُ يَقْدِرُ بِالْقَدْرِ خَيْرَهُ وَشَرَّهُ مِنَ الْعَبْدِ ، وَفِي الْإِمَامَةِ أَنَّهَا تَصْلِحُ فِي غَيْرِ قَرِيشٍ ، وَكُلٌّ مِنْ كَانَ قَائِمًا بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ كَانَ مُسْتَحَقًّا لَهَا ، أَوْ نَهَا لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ . وَالْعَجَبُ أَنَّ الْأُمَّةَ أَجْمَعَتْ عَلَى أَنَّهَا لَا تَصْلِحُ لِغَيْرِ قَرِيشٍ . وَبِهَذَا دَفَعَتْ الْأَنْصَارُ عَنْ قَوْلِهِمْ : مَنَا أَمِيرٌ وَمَنْكُمْ أَمِيرٌ . فَقَدْ جَمَعَ غِيلَانُ خِصَالًا ثَلَاثًا : الْقَدْرَ ، وَالْإِرْجَاءَ ، وَالخُرُوجَ .

وَالْجَمَاعَةُ الَّتِي عَدَدْنَا هُمْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَوْ عَفَا عَنْ غَاصٍ فِي الْقِيَامَةِ ، عَفَا عَنْ كُلِّ مُؤْمِنٍ غَاصٍ هُوَ فِي مِثْلِ حَالِهِ . وَإِنْ أُخْرِجَ مِنَ النَّارِ وَاحِدًا ، أُخْرِجَ مِنْ هُوَ فِي مِثْلِ حَالِهِ . وَمَنْ الْعَجَبُ أَنَّهُمْ لَمْ يَجْزِمُوا الْقَوْلَ بِأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَهْلِ التَّوْحِيدِ يُخْرَجُونَ مِنَ النَّارِ لَا مُحَالَةً .

وَيَحْكِي عَنْ مِقَاتِلِ بْنِ سَلِيمَانَ : أَنَّ الْمَعْصِيَةَ لَا تَضُرُّ صَاحِبَ التَّوْحِيدِ وَالْإِيمَانِ . وَأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ النَّارَ مُؤْمِنًا . وَالصَّحِيحُ مِنَ النَّقْلِ عَنْهُ : أَنَّ الْمُؤْمِنَ الْعَاصِيَ رَبَّهُ يَعْذِبُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى الصِّرَاطِ وَهُوَ عَلَى مَتْنِ جَهَنَّمَ ، يَصِيبُهُ لَفْحُ النَّارِ وَحَرُّهَا وَلَهْيَبُهَا . فَيَتَأَلَّمُ بِذَلِكَ عَلَى قَدْرِ مَعْصِيَتِهِ ثُمَّ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ بِالْحَبِيبَةِ عَلَى الْمَقَالَةِ الْمُوجِجَةِ بِالنَّارِ .

وَنَقَلَ عَنْ بَشْرِ بْنِ غِيَاثِ الْمُرَيْسِيِّ ^(١) أَنَّهُ قَالَ : إِذَا دَخَلَ أَصْحَابُ الْكِبَائِرِ

= وَبِمَا جَاءَ مِنْ هُنْدِهِ مَا اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ ؛ كَالصَّلَاةِ ، وَالزَّكَاةِ ، وَالصِّيَامِ ، وَالْحَجِّ ، وَتَحْرِيمِ الْمَيْتَةِ ، وَالنَّدَمِ وَالْحَمِّ الْخَنْزِيرِ ، وَوُطْءِ الْحَاَرَمِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ . وَمَا عَرَفَ بِالْعَقْلِ مِنْ عَدْلِ الْإِيمَانِ ، وَتَوْحِيدِهِ ، وَنَفَى لِلتَّشْبِيهِ عَنْهُ .

(وَأَرَادَ بِالْعَقْلِ قَوْلَهُ بِالْقَدْرِ ، وَأَرَادَ بِالتَّوْحِيدِ نَفْيَهُ عَنِ اللَّهِ صِفَاتِهِ الْأَزَلِيَّةِ . قَالَ : كُلُّ ذَلِكَ إِيْمَانٌ وَالشَّاكُّ فِيهِ كَافِرٌ ، وَالشَّاكُّ فِي الشَّاكِّ أَيْضًا كَافِرٌ ، ثُمَّ كَذَلِكَ أَبَدًا) .

(وَزَعَمَ أَنَّ هَذِهِ الْمَعْرِفَةَ لَا تَسْتَكُونُ إِيمَانًا إِلَّا مَعَ الْإِقْرَارِ . وَهَذِهِ الْفِرْقَةُ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَكْفَرُ أَصْنَافِ الْمَرْجُوءَةِ ؛ لِأَنَّهَا جَمَعَتْ بَيْنَ ضَلَالَتَيْ الْقَدْرِ وَالْإِرْجَاءِ) .

(١) يُنْسَبُ إِلَى الْمُرَيْسِيِّ ، بِلَدَةِ بَصْمِيدِ مِصْرَ ، تُوُفِيَ سَنَةَ ٢١٩ بِبَغْدَادٍ . قَالَ عَبْدُ الْقَهَّارِ الْبَغْدَادِيُّ ص ١٢٤ تَحْتَ عُنْوَانِ « الْمُرَيْسِيَّةِ » (هُوَ لَوَاءُ مَرْجُوءَةِ بَغْدَادٍ مِنْ أَتْبَاعِ بَشْرِ الْمُرَيْسِيِّ ، وَكَانَ فِي الْفِقْهِ عَلَى رَأْيِ أَبِي يُوْسُفَ الْقَاضِيِ ؛ غَيْرَ أَنَّهُ لَمَّا أَظْهَرَ قَوْلَهُ بِمُخْلَقِ الْقُرْآنِ هَجْرَهُ أَبُو يُوْسُفَ وَضَلَّاهُ الصِّفَاتِيَّةُ فِي ذَلِكَ . وَلَمَّا وَافَقُوا الصِّفَاتِيَّةَ فِي الْقَوْلِ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَالِقُ أَكْسَابِ الْعِبَادِ ، وَفِي أَنَّ الْإِسْتِطَاعَةَ مَعَ الْفِعْلِ ؛ أَكْفَرْتَهُ =

النار فإنهم سيخرجون عنها بعد أن يعذبوا بذنوبهم . وأما التخليد فيها فمحال ، وليس يعدل .

وقيل إن أول من قال بالإرجاء : الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب ، وكان يكتب فيه الكتب إلى الأمصار . إلا أنه ما أصر العمل عن الإيمان كما قالت المرجئة اليونانية ، والعبديّة ، لكنه حكم بأن صاحب الكبيرة لا يكفر إذ الطاعات وترك المعاصي ليست من أصل الإيمان حتى يزول الإيمان بزوالها .

٥ - التومنيّة

أصحاب أبي معاذ التومني ، زعم أن الإيمان هو ما عصى من الكفر ، وهو اسم لخصال إذا تركها التارك كافر ، وكذلك لو ترك خصلة واحدة منها كافر ، ولا يقال للخصلة الواحدة منها إيمان ، ولا بعض إيمان ، وكل معصية كبيرة أو صغيرة لم يجمع عليها المسلمون بأنها كفر لا يقال لصاحبها فاسق ، ولكن يقال فسق وعصى ، قال : وتلك الخصال هي المعرفة والتصديق والمحبة ، والإخلاص ، والإقرار بما جاء به الرسول ، قال : ومن ترك الصلاة والصيام مستحلا كافر ، ومن تركهما على نية القضاء لم يكفر ، ومن قتل نبيا أو لطمه كافر ، لا من أجل القتل والالطم ، ولكن من أجل الاستخفاف والعداوة والبغض .

وإلى هذا المذهب ميل ابن الراوندي ، وبشر المريسي ، قال : الإيمان هو التصديق بالقلب واللسان جميعا ، والكفر هو الجحود والإنكار ، والسجود للشمس والقمر والضم ليس بكفر في نفسه ولكنه علامة الكفر .

= المعتزلة في ذلك فصار مهجور الصفاتية والمعتزلة معا . وكان يقول في الإيمان إنه هو التصديق بالقلب واللسان جميعا ؛ كما قال ابن الراوندي في أن الكفر هو الجحود والإنكار . وزعم أن السجود للشمس والقمر ليس بكفر ، ولكنه دلالة على الكفر .

٦ - الصالحية

أصحاب صالح بن عمر الصالحى ، والصالحى ، ومحمد بن شبيب ، وأبو شمر ، وغيلان ؛ كلهم جمعوا بين القدر والإرجاء ، ونحن وإن شرطنا أن نورد مذاهب المرجئة الخالصة إلا أنه بدا لنا فى هؤلاء ، لانفرادهم عن المرجئة بأشياء .

فأما الصالحى فقال : الإيمان هو المعرفة بالله تعالى عَلَى الإِطْلَاق ، وهو أن للعالم صانعا فقط ، والكفر هو الجهل به عَلَى الإِطْلَاق ، قال : وقول القائل : ثالث ثلاثة ، ليس بكفر لكنه لا يظهر إلا من كافر ، وزعم أن معرفة الله تعالى هى المحبة والخضوع له . ويصح ذلك مع حجة الرسول ، ويصح فى العقل أن يؤمن بالله ، ولا يؤمن برسوله ، غير أن الرسول عليه الصلاة والسلام قد قال : «مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِي فَلَيْسَ بِمُؤْمِنٍ بِاللَّهِ تَعَالَى» وزعم أن الصلاة ليست بعبادة الله تعالى ، وأنه لا عبادة له إلا الإيمان به وهو معرفته ؛ وهو خصلة واحدة لا يزيد ولا ينقص ، وكذلك الكفر خصلة واحدة لا يزيد ولا ينقص .

وأما أبو شمر المرجى القدرى ، فإنه زعم أن الإيمان هو المعرفة بالله عز وجل ، والمحبة والخضوع له بالقلب والإقرار به أنه واحد ليس كمثل شىء ، مالم تقم عليه حجة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، فإذا قامت الحجة فالإقرار بهم وتصديقهم من الإيمان والمعرفة ، والإقرار بما جاءوا به من عند الله غير داخل فى الإيمان الأصيل ، وليست كل خصلة من خصال الإيمان إيمانا ولا بعض إيمان ، فإذا اجتمعت كانت كلها إيمانا ، وشرط فى خصال الإيمان معرفة العدل ، يريد به القدر خيره وشره من العبد من غير أن يضاف إلى البارى تعالى منه شىء .

وأما غيلان بن مروان من القدرية المرجئة ، فإنه زعم أن الإيمان هو المعرفة الثانية بالله تعالى ، والمحبة والخضوع له ، والإقرار بما جاء به الرسول ، وبما جاء من عند الله ، والمعرفة الأولى فطرية ضرورية . فالمعرفة على أصله نوعان : فطرية ، وهي علمه بأن للعالم صناعا ، ولنفسه خالقا ، وهذه المعرفة لا تسمى إيمانا ، إنما الإيمان هو المعرفة الثانية المكتسبة .

تنمة رجال المرجئة كما نقل :

الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب ، وسعيد بن جبير ، وطلق بن حبيب ، وعمرو ابن مرة ، ومحارب بن زياد ، ومقاتل بن سليمان ، وذو ، وعمرو بن ذر ، وحامد ابن أبي سليمان ، وأبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد بن الحسن ، وقديد بن جعفر .
وهؤلاء كلهم أئمة الحديث ، لم يكفروا أصحاب الكبار بالكبيرة ولم يحكموا بتخليدهم في النار خلافا للخوارج والقدرية .

الفصل السادس

الشيعة

الشيعة هم الذين شايعوا عليا رضي الله عنه على الخصوص . وقالوا بإمامته وخلافته نصا ووصية ، إما جليا ، وإما خفيا ، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده ، وإن خرجت فيظلم يكون من غيره ، أو ببقية من عنده . وقالوا : ليست الإمامة قضية مصلحة تناط باختيار العامة وينتصب الإمام بنصبيهم ، بل هي قضية أصولية ، وهي ركن الدين ، لا يجوز للرسول عليهم الصلوات والسلام إغفاله وإهماله ، ولا تفويضه إلى العامة وإرساله .

يجمعهم القول بوجوب التعيين والتنصيب ، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة وجوبا عن الكبار والصغار ، والقول بالتولي والتبري قولا ، وفعلا ، وعقدا ، إلا في حال النقية

وَيُخَالِفُهُمْ بَعْضُ الزَّيْدِيَّةِ فِي ذَلِكَ ، وَلَهُمْ فِي تَعْدِيَةِ الْإِمَامِ كَلَامٌ وَخِلَافٌ كَثِيرٌ ، وَعِنْدَ كُلِّ تَعْدِيَّةٍ وَتَوَقُّفٍ : مَقَالَةٌ ، وَمَذْهَبٌ ، وَخَبْطٌ .

وَهُمْ خَمْسٌ فَرَقٌ : كَيْسَانِيَّةٌ ، وَزَيْدِيَّةٌ ، وَإِمَامِيَّةٌ ، وَغَلَاةٌ ، وَإِسْمَاعِيلِيَّةٌ ، وَبَعْضُهُمْ يَمِيلُ فِي الْأَصُولِ إِلَى الْإِعْتِزَالِ ، وَبَعْضُهُمْ إِلَى السَّنَةِ ، وَبَعْضُهُمْ إِلَى التَّشْبِيهِ .

١ - الْكَيْسَانِيَّةُ

أَصْحَابُ كَيْسَانَ^(١) ، مَوْلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ ، وَقِيلَ تَلَمَذَ لِلسَّيِّدِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنْفِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، يَعْتَقِدُونَ فِيهِ اعْتِقَادًا فَوْقَ حُدُودِ دَرَجَتِهِ ، مِنْ إِحْاطَتِهِ بِالْعُلُومِ كُلِّهَا ، وَاقْتِبَاسِهِ مِنَ السَّيِّدِينَ الْأَسْرَارِ بِجَمَلَتِهَا مِنْ عِلْمِ التَّأْوِيلِ وَالْبَاطِنِ ، وَعِلْمِ الْآفَاقِ ، وَالْأَنْفُسِ .

وَيُجْمَعُهُمُ الْقَوْلُ بِأَنَّ الدِّينَ طَاعَةُ رَجُلٍ ، حَتَّى حَمَلَهُمْ ذَلِكَ عَلَى تَأْوِيلِ الْأَرْكَانِ الشَّرْعِيَّةِ مِنَ الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ وَالزَّكَاةِ وَالْحَجِّ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ عَلَى رِجَالٍ ، فَحَمَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى تَرْكِ الْقَضَايَا الشَّرْعِيَّةِ بَعْدَ الْوُصُولِ إِلَى طَاعَةِ الرَّجُلِ ، وَحَمَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى ضَعْفِ الْإِعْتِقَادِ بِالْقِيَامَةِ ، وَحَمَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى الْقَوْلِ بِالتَّنَاسُخِ وَالْحُلُولِ ، وَالرَّجْعَةِ بَعْدَ الْمَوْتِ . فَمَنْ مَقْتَصِرٌ عَلَى وَاحِدٍ مَعْتَقِدٌ أَنَّهُ لَا يَمُوتُ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَمُوتَ حَتَّى يَرْجِعَ ، وَمَنْ مَعْتَقِدٌ حَقِيقَةَ الْإِمَامَةِ إِلَى غَيْرِهِ ، ثُمَّ مَتَحَسَّرَ عَلَيْهِ ، مَتَحِيرٌ فِيهِ ، وَمَنْ مَدَّعَى حُكْمَ الْإِمَامَةِ وَوَلِيَ مِنَ الشَّجَرَةِ .

وَكَأَنَّ هُمُ حَيَارَى مُتَقَطِّعُونَ ، وَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ الدِّينَ طَاعَةُ رَجُلٍ وَلَا رَجُلَ لَهُ فَلَا دِينَ لَهُ نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخَيْرَةِ وَالْحُورِ بَعْدَ الْكُورِ ، رَبِّهِمْ أَهْدِنَا السَّبِيلَ .

(١) الْخِتَارِيَّةُ :

أَصْحَابُ الْخِتَارِ^(٢) بَنُ أَبِي عُبَيْدِ الثَّقَفِيِّ ، كَانَ خَارِجِيًّا ، ثُمَّ صَارَ زَيْبِرِيًّا ، ثُمَّ صَارَ شَيْعِيًّا

(١) زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْخِتَارَانَ كَانَ يُقَالُ لَهُ كَيْسَانَ .

(٢) قَالَ الْمُبَرِّدُ فِي كِتَابِهِ الْكَامِلِ ص ١٠٠٨ ج ٣ ط مِصْطَقِ الْحَلْبِيِّ (وَكَانَ الْخِتَارُ لَا يَتَوَقَّفُ لَهُ عَلَى

مَذْهَبٍ . كَانَ خَارِجِيًّا ، ثُمَّ صَارَ زَيْبِرِيًّا ، ثُمَّ صَارَ رَافِضِيًّا فِي ظَاهِرِهِ) .

وكيسانيا . قال بإمامة محمد بن الحنفية بعد أمير المؤمنين عليّ رضي الله عنهما . وقيل لا ، بل بعد الحسن والحسين رضي الله عنهما ، وكان يدعو الناس إليه ، وكان يظهر أنه من رجاله ودعاته ، ويذكر علوما مزخرفة بترهاته ينوطها به .

ولما وقف محمد بن الحنفية على ذلك تبرأ منه ، وأظهر لأصحابه أنه إنما تمس على الخلق ذلك ليتمشى أمره ، ويجتمع الناس عليه .

وإنما انتظم له ما انتظم بأمرين : أحدهما انتسابه إلى محمد بن الحنفية علما ودعوة . والثاني : قيامه بثأر الحسين بن عليّ رضي الله عنهما ، واشتغاله ليلا ونهاراً بقتال الظلمة الذين اجتمعوا على قتل الحسين .

فمن مذهب المختار : أنه يجوز البداء على الله تعالى ، والبداء له معان : البداء في العلم وهو أنه يظهر له خلاف ما علم ، ولا أظن عاقلا يعتقد هذا الاعتقاد .

= وقال (فإن المختار كان يدعى أنه يلهم ضربا من الشجاعة لأمر تكون ثم يخال فيوقها ، فيقول للناس : هذا من عند الله عز وجل) .

(فن ذلك قوله إذات يوم لتزلن من السماء نار دماء ، فلتحرقن دار أسماء . فذكر ذلك لأسماء ابن خارجة فقال : أتد سجع في أبو إسحاق ؟ هو واقع محرق دارى : فتركه والدار وهرب من الكوفة) .

(وقال في بعض سجيحه : أما والذي شرع الأديان ، وجنب الأوثان ، وكره المعصيان لأقتلن أزد عمان ، وجل قيس عيلان ، وتعيما أولياء الشيطان ، حاشا للنجيب ظبيان فكان ظبيان النجيب يقول : لم أزل في عمر المختار أتقلب آتنا) .

(وكان من عجائب المختار أنه كتب إلى إبراهيم بن مالك الأشتر يسأله الخروج إلى الطلب بدم الحسين ابن علي رضي الله عنهما فأبى عليه إبراهيم إلا أن يستأذن محمد بن حلي بن أبي طالب . فكتب إليه يستأذنه في ذلك فعمل محمد أن المختار لا عقده له . فكتب محمد إلى إبراهيم بن الأشتر : إنه ما يسوفني أن يأخذ الله بحقنا على يدى من يشاء من خلقه . فخرج معه إبراهيم بن الأشتر فتوجه نحو عبيد الله بن زياد ، وخرج يشيمه ماشيا فقال له إبراهيم : اركب يا أبا إسحاق ، فقال : إني أحب أن تقبر قدمي في نصره آل محمد صلى الله عليه وسلم . فشيمه فرسخين ودفع إلى قوم من خاصته حماما بيضا ضخاما وقال : إن رأيتم الأمر لنا فدسوها ، وإن رأيتم الأمر علينا فأرسلوها . وقال للناس : إن استقمتم فبنصر الله ، وإن حصتم حيصه فإني أجه في محكم الكتاب ، وفي اليقين والصواب ، أن الله مؤيدكم بملائكة غضاب تأتي في صور الحمام دون الصواب) .

والبدء في الإرادة ، وهو أن يظهر له صواب على خلاف ما أراد وحكم .
والبدء في الأمر ، وهو أن يأمر بشيء ، ثم يأمر بشيء آخر بعده بخلاف ذلك ؛
ومن لم يجوز النسخ ظن أن الأوامر المختلفة في الأوقات المختلفة متناسخة .
وإنما صار المختار إلى اختيار القول بالبدء ، لأنه كان يدعى علم ما يحدث من الأحوال
إما بوحى يوحى إليه ، وإما برسالة من قبل الإمام . فكان إذا وعد أصحابه بكون شيء
وحدث حادثة ، فإن وافق كونه قوله ، جعله دليلاً على صدق دعواه ، وإن لم يوافق
قال : قد بدل الربكم .

وكان لا يفرق بين النسخ والبدء ، قال : إذا جاز النسخ في الأحكام ، جاز البدء
في الأخبار .

وقد قيل : إن السيد محمد بن الحنفية تبرأ من المختار حين وصل إليه أنه قد لبس على
الناس أنه من دعائه ورجاله ، وتبرأ من الضلالات التي ابتدئها المختار من التأويلات
الفاصلة ، والمخاريق الموهمة .

فمن مخاريقه : أنه كان عنده كرسي قديم قد غشاه بالديباج ، وزينه بأنواع الزينة
وقال : هذا من ذخائر أمير المؤمنين على كرم الله وجهه ، وهو عندنا بمنزلة التابوت
لبنى إسرائيل ، وكان إذا حارب خصومه يضعه في براح الصف ويقول : قاتلوا ولكم
الظفر والنصرة ، وهذا الكرسي محله فيكم محل التابوت في بني إسرائيل ، وفيه السكينة
والبقية ، والملائكة من فوقكم ينزلون مددا لكم ، وحديث الحمامات البيض التي ظهرت
في الهواء ، وقد أخبرهم قبل ذلك بأن الملائكة تنزل على صورة الحمامات البيض ،
معروف . والأسجاع التي ألفها أبرد تأليف مشهورة .

وإنما حمله على الانتساب إلى محمد بن الحنفية حسن اعتقاد الناس فيه ، وامتلاء
القلوب بحبته ، والسيد محمد بن الحنفية كان كثير العلم غزير المعرفة ، وقاد الفكر ،
مصيب الخاطر في العواقب ، قد أخبره أمير المؤمنين على رضى الله عنه عن أحوال الملاحم

وأطلعه على مدارج العالم ، وقد اختار العزلة ، فأثر الخمول على الشهرة ، وقد قيل إنه كان مستودعا علم الإمامة حتى سلم الأمانة إلى أهلها ، وما فارق الدنيا إلا وقد أقرها في مستقرها .

وكان السيد الحميري ، وكثير عزة الشاعر من شيعته . قال كثير فيه :

أَلَا إِنَّ الْأُمَّةَ مِنْ قُرَيْشٍ وَوَلَاةَ الْحَقِّ أَرْبَعَةٌ سَوَةٌ
عَلَى وَالثَّلَاثَةُ مِنْ بَنِيهِ هُمْ الْأَسْبَاطُ لَيْسَ بِهِمْ خَفَاءُ
فَسَبُّ سَبُّ إِيْمَانٍ وَبِرٍّ وَسَبُّ غَيْبَتِهِ كَرَبْلَاءُ
وَسَبُّ لَا يَذُوقُ الْمَوْتَ حَتَّى يَقُودَ الْخَيْلَ يَقْدُمُهُ اللَّوَاءُ
تَغَيَّبَ لَا يُرَى فِيهِمْ زَمَانًا بِرَضْوَى عِنْدَهُ عَسَلٌ وَمَاءُ

وكان السيد الحميري أيضا يعتقد فيه أنه لم يميت، وأنه في جبل رضوى بين أسد ونمر يحفظانه ، وعنده عينان نضاختان تجريان بما، وعسل، وأنه يعود بعد الغيبة فيملا الأرض عدلا كما ملئت جورا ، وهذا هو أول حكم بالغيبة ، والعودة بعد الغيبة حكم به الشيعة ، وجرى ذلك في بعض الجماعة حتى اعتقدوه دينا ، وركنا من أركان التشيع .

ثم اختلفت الكيسانية بعد انتقال محمد بن الحنفية في سوق الإمامة ، وصار كل اختلاف مذهبا .

* * *

(ب) الهاشمية :

أتباع أبي هاشم بن محمد بن الحنفية ، قالوا بانتقال محمد بن الحنفية إلى رحمة الله ورضوانه ، وانتقال الإمامة منه إلى ابنه أبي هاشم ، قالوا : فإنه أفضى إليه أسرار العلوم ، وأطلعه على مناهج تطبيق الآفاق على الأنفس ، وتقدير التنزيل على التأويل ، وتصوير الظاهر على الباطن . قالوا : إن لكل ظاهر باطنا ، ولكل شخص روحا ، ولكل تنزيل تأويلا . ولكل مثال في هذا العالم حقيقة في ذلك العالم . والمنتشر في الآفاق من الحكم

والأسرار يجتمع في الشخص الإنساني ، وهو العلم الذي استأثر على رضى الله عنه به ابنه محمد بن الحنفية ، وهو أفضى ذلك السر إلى ابنه أبي هاشم ، وكل من اجتمع فيه هذا العلم فهو الإمام حقا .

واختلفت بعد أبي هاشم شيعته خمس فرق :

١ — فرقة قالت : إن أبا هاشم مات منصرفا من الشام بأرض الشراة ، وأوصى إلى محمد بن علي بن عبد الله بن عباس ، وانجرت في أولاده الوصية حتى صارت الخلافة إلى بني العباس ، قالوا : ولهم في الخلافة حق لاتصال النسب ، وقد توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمه العباس أولى بالوراثة .

٢ — وفرقة قالت : إن الإمامة بعد موت أبي هاشم لابن أخيه الحسن بن علي بن محمد بن الحنفية .

٣ — وفرقة قالت : لا ، بل إن أبا هاشم أوصى إلى أخيه علي بن محمد ، وعلي أوصى إلى ابنه الحسن ، فالإمامة عندهم في بني الحنفية لا تخرج إلى غيرهم .

٤ — وفرقة قالت : إن أبا هاشم أوصى إلى عبد الله بن عمرو بن الكندي ، وإن الإمامة خرجت من أبي هاشم إلى عبد الله ، وتحوّلت روح أبي هاشم إليه . والرجل ما كان يرجع إلى علم وديانة ، فاطلع بعض القوم على خيائته وكذبه ، فأعرضوا عنه ، وقالوا : بإمامة عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب .

وكان من مذهب عبد الله : أن الأرواح تناسخ من شخص إلى شخص ، وأن الثواب والعقاب في هذه الأشخاص ، إما أشخاص بني آدم ، وإما أشخاص الحيوانات قال : وروح الله تناسخت حتى وصلت إليه وحلت فيه ، وادعى الإلهية والنبوة معا ، وأنه يعلم الغيب ، فعبدته شيعته الحمقى ، وكفروا بالقيامة لاعتقادهم أن التناسخ يكون في الدنيا والثواب والعقاب في هذه الأشخاص ، وتأول قول الله تعالى : (لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا

وَعَمَلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا^(١) الآية . عَلَى أَنْ مِنْ وَصَلَ إِلَى الْإِمَامِ
وَعَرَفَهُ ارْتَفَعَ عَنْهُ الْحَرَجُ فِي جَمِيعِ مَا يَطْعَمُ ، وَوَصَلَ إِلَى السَّكَمِ وَالْبَلَاحِ .

وَعَنْهُ نَشَأَتْ : الْخُرَمِيَّةُ ، وَالْمُزْدَكِيَّةُ بِالْعِرَاقِ . وَهَلَكَ عَبْدُ اللَّهِ بَخْرَاسَانَ ، وَافْتَرَقَتْ أَصْحَابُهُ .
فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ إِنَّهُ حَى لَمْ يَمُتْ وَيَرْجِعُ .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بَلْ مَاتَ وَتَحَوَّلَتْ رُوحُهُ إِلَى إِسْحَاقَ بْنِ زَيْدِ الْحَارِثِ الْأَنْصَارِيِّ ،
وَهُمُ الْحَارِثِيَّةُ الَّذِينَ يَدْبِحُونَ الْحَرَمَاتِ ، وَيَعِيشُونَ عَيْشَ مَنْ لَا تَكْلِيفَ عَلَيْهِ .

وَبَيْنَ أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعَاوِيَةَ ، وَبَيْنَ أَصْحَابِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ خِلَافٌ شَدِيدٌ
فِي الْإِمَامَةِ . فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَدْعِي الْوَصِيَّةَ مِنْ أَبِي هَاشِمٍ إِلَيْهِ ، وَلَمْ يَثْبُتِ الْوَصِيَّةُ عَلَى
قَاعِدَةٍ تَعْتَمَدُ .

(ج) الْبَيَانِيَّةُ :

أَتْبَاعُ بِيَانِ بْنِ سَمْعَانَ التَّمِيمِيِّ . قَالُوا بِانْتِقَالِ الْإِمَامَةِ مِنْ أَبِي هَاشِمٍ إِلَيْهِ . وَهُوَ مِنْ
الْعَلَاةِ الْقَائِلِينَ بِإِلَهِيَّةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى رِضَى اللَّهِ عَنْهُ . قَالَ : حَلَّ فِي عَلِيِّ جِزَاءَ إِلَهِي ، وَآتَخَذَ
بِجَسَدِهِ : فِيهِ كَانَ يَعْلَمُ الْغَيْبَ ، إِذْ أَخْبَرَ عَنِ الْمَلَأَمِ وَصَحَّ الْخَبِيرُ . وَبِهِ كَانَ يَحَارِبُ الْكُفْرَانَ
وَلَهُ النُّصْرَةُ وَالظَّفَرُ . وَبِهِ قَلَعَ بَابَ خَيْبَرَ . وَعَنْ هَذَا قَالَ : وَاللَّهِ مَا قَلَعْتُ بَابَ خَيْبَرَ بِقُوَّةِ
جَسَدَانِيَّةٍ ، وَلَا بِحَرَكَةِ غِذَائِيَّةٍ ، وَلَكِنْ قَلَعْتُهُ بِقُوَّةِ رَحْمَانِيَّةِ مَلَكُوتِيَّةٍ ، بِنُورِ رَبِّهَا مُضِيئَةٍ .
فَالْقُوَّةُ الْمَلَكُوتِيَّةُ فِي نَفْسِهِ كَالْمَصْبَاحِ فِي الْمَشْكَاتِ ، وَالنُّورُ الْإِلَهِيُّ كَالنُّورِ فِي الْمَصْبَاحِ . قَالَ :
وَرَبَّمَا يَظْهَرُ عَلَيَّ فِي بَعْضِ الْأَزْمَانِ . وَقَالَ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : (هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ
يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْعَمَامِ^(٢)) أَرَادَ بِهِ عَلِيًّا فَهُوَ الَّذِي يَأْتِي فِي الظُّلْلِ ، وَالرَّعْدُ
صَوْتُهُ ، وَالْبَرْقُ تَبْسُمُهُ .

ثُمَّ ادَّعَى بِيَانٌ أَنَّهُ قَدْ انْتَقَلَ إِلَيْهِ الْجِزَاءُ الْإِلَهِيُّ بِنُوعٍ مِنَ التَّنَاسُخِ ، وَلِذَلِكَ اسْتَحَقَّ أَنْ

يكون إماما وخليفة ، وذلك الجزء هو الذى استحق به آدم عليه السلام سجود الملائكة .

وزعم أن معبوده على صورة إنسان عضوا فعضوا ، وجزءا فجزءا . وقال : يهلك كله إلا وجهه لقوله تعالى : (كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ^(١)) .

ومع هذا الخزي الفاحش ^(٢) كتب إلى محمد بن علي بن الحسين الباقر رضى الله عنهم ودعاه إلى نفسه . وفي كتابه « أسلم تسلم ، ويرتقى من سلم . فإنك لا تدرى حيث يجعل الله النبوة » فأمر الباقر أن يأكل الرسول قرطاسه الذى جاء به ، فأكله ، فمات في الحال وكان اسم ذلك الرسول عمر بن أبي عفيف .

وقد اجتمعت طائفة على بيان بن سمان ، ودانوا به وبمذهبه ، فقتله خالد ابن عبد الله القسرى على ذلك . وقيل أحرقه والكوفى المعروف بالمعروف بن سعيد بالنار معا .

(د) الرزمية : أتباع رزام بن رزم . ساقوا الإمامة من على إلى ابنه محمد . ثم إلى ابنه هاشم . ثم منه إلى على بن عبد الله بن عباس بالوصية ، ثم ساقوها إلى محمد بن على . وأوصى محمد إلى ابنه : إبراهيم الإمام وهو صاحب أبي مسلم الذى دعا إليه وقال بإمامته .

(١) القصص آية ٨٨ .

(٢) فى « مقالات الإسلاميين » ص ٥ ج ١ (البيانية أصحاب بيان بن سمان التميمي . يقولون إن الله عز وجل حل صورة الإنسان ، وأنه يهلك كله إلا وجهه . وادعى بيان أنه يدعو الزهرة فتجيبه . وأنه يفعل ذلك بالاسم الأعظم . فقتله خالد بن عبد الله القسرى . وحكى عنهم أن كثيرا منهم يثبت لبيان بن سمان النبوة ، ويؤمن كثير من البيانية أن أبا هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية نص على إمامة بيان بن سمان ونصبه إماما) .

وفى « فرق الشيعة » للنوختى ص ٣٠ (للبيانية : أصحاب بيان النهدي . وقالوا إن أبا هاشم نبأ بيان بن الله عز وجل ، فبيان نبى . وتارلوا فى ذلك قول الله عز وجل - هذا بيان للناس وهدى - آل عمران آية ١٣٨ . وادعى بيان بعد وفاة أبي هاشم النبوة وكتب إلى أبي جعفر محمد بن على بن الحسين يدعو إلى نفسه والإقرار بنبوته ويقول له : أسلم تسلم وترتقى فى سلم ، وتنج وتغنم . فإنك لا تدرى أين يجعل الله النبوة والرسالة . وما حل الرسول إلا البلاغ ، وقد أعذر من أنذر) .

وهؤلاء ظهروا بخراسان في أيام أبي مسلم حتى قيل إن أبا مسلم كان على هذا المذهب ، لأنهم ساقوا الإمامة إلى أبي مسلم ، فقالوا : له حظ في الإمامة . وادعوا حلول روح الإله فيه . ولهذا أيده على بنى أمية حتى قتلهم عن بكرة أبيهم واصطلمهم . وقالوا بتناسخ الأرواح .

والمقنع الذى ادعى الإلهية لنفسه على مخاريق أخرجها كان فى الأول على هذا المذهب وتابعه مبيضة ما وراء النهر . وهؤلاء صنف من الخرامية دانوا بترك الفرائض وقالوا الدين معرفة الإمام فقط . ومنهم من قال : الدين أمران : معرفة الإمام ، وأداء الأمانة . ومن حصل له الأمران فقد وصل إلى الكمال ، وارتفع عنه التكليف . ومن هؤلاء من ساق الإمامة إلى محمد بن على بن عبدالله بن عباس من أبى هاشم محمد بن الحنفية وصية إليه ، لا من طريق آخر .

وكان أبو مسلم صاحب الدولة على مذهب الكيسانية فى الأول . واقتبس من دعواتهم العلوم التى اقتصوا بها ، وأحسن منهم أن هذه العلوم مستودعة فيهم ، فكان يطلب المستقر فيه ، فبعث إلى الصادق جعفر بن محمد رضى الله عنهما : إني قد أظهرت الكلمة ، ودعوت الناس عن موالاته بنى أمية إلى موالاته أهل البيت ، فإن رغبت فيه ، فلا مزيد عليك .

فكتب إليه الصادق رضى الله عنه : ما أنت من رجالى ، ولا الزمان زمانى .
فخاد أبو مسلم إلى أبى العباس عبد الله بن محمد السفاح ، وقلده أمر الخلافة .

٢٥ — الزيدية

أتباع زيد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب رضى الله عنهم . ساقوا الإمامة فى أولاد فاطمة رضى الله عنها ، ولم يجوزوا ثبوت الإمامة فى غيرهم ، إلا أنهم جوزوا أن يكون كل فاطمى عالم شجاع سخي خرج بالإمامة ، أن يكون إماما واجب الطاعة : سواء كان

من أولاد الحسن ، أو من أولاد الحسين رضى الله عنهما . وعن هذا جوز قوم منهم
إمامة محمد وإبراهيم الإمامين ابني عبد الله بن الحسن بن الحسن اللذين خرجا في أيام
المنصور وقتلا على ذلك . وجوزوا خروج إمامين في قطرين يستجمعان هذه الخصال ،
ويكون كل واحد منهما واجب الطاعة .

وزيد بن علي ، لما كان مذهبه هذا المذهب ، أراد أن يحصل الأصول والفروع
حتى يتحلى بالعلم ، فتلمذ في الأصول لواصل بن عطاء الغزال الأثغ رأس المعتزلة ورئيسهم ،
مع اعتقاد واصل أن جده علي بن أبي طالب رضى الله عنه في حروبه التي جرت بينه وبين
أصحاب الجمل وأهل الشام ما كان على يقين من الصواب . وأن أحد الفريقين منهما كان
على الخطأ لا بعينه . فاقببس منه الاعتزال ، وصارت أصحابه كلهم معتزلة . وكان من
مذهبه جواز إمامة المفضول مع قيام الأفضل . فقال : كان علي بن أبي طالب رضى الله
عنه أفضل الصحابة ، إلا أن الخلافة فوضت إلى أبي بكر لمصلحة رأوها ، وقاعدة دينية
راعوها ، من تسكين نائرة الفتنة ، وتطيب قلوب العامة . فإن عهد الحروب التي جرت
في أيام النبوة كان قريبا ، وسيف أمير المؤمنين على عن دماء المشركين من قریش وغيرهم
لم يحفّ بعد ، والضغائن في صدور القوم من طلب النار كما هي . فما كانت القلوب تميل
إليه كل الميل ، ولا تنقاد له الرقاب كل الاقياد . فكانت المصلحة أن يكون القائم
بهذا الشأن من عرفوه باللين ، والتؤدة ، والتقدم بالسن ، والسبق في الإسلام ، والقرب
من رسول الله صلى الله عليه وسلم . ألا ترى أنه لما أراد في مرضه الذي مات فيه تقليد
الأمر عمر بن الخطاب زعق الناس وقالوا : لقد وليت علينا فظاً غليظاً . فما كانوا يرضون
بأمر المؤمنين عمر بن الخطاب لشدة وصلابته ، وغلظه في الدين ، وفظاظته على الأعداء
حتى سكنهم أبو بكر بقوله : « لو سألتني ربي لقلت : وليت عليهم خيرهم لهم » وكذلك يجوز
أن يكون المفضول إماما والأفضل قائم فيرجع إليه في الأحكام ، ويحكم بحكمه في القضايا .
ولما سمعت شيعة الكوفة هذه المقالة منه ، وعرفوا أنه لا يتبرأ من الشيخين رفضوه
حتى أتى قدره عامه ، فسميت رافضة .

وجرت بينه وبين أخيه الباقر محمد بن علي مناظرات لامن هذا الوجه ، بل من حيث كان يتلمذ لواصل بن عطاء ، وبقتبس العلم ممن يجوز الخطأ على جده في قتال النا كثرين ، والقاسطين ، والمرقين . ومن حيث يتكلم في القدر على غير ما ذهب إليه أهل البيت : ومن حيث أنه كان يشترط الخروج شرطا في كون الإمام إماما ، حتى قال له يوما : على مقتضى مذهبك والدك ليس بإمام ، فإنه لم يخرج قط ، ولا تعرض للخروج .

ولما قتل زيد بن علي وصلب قام بالإمامة بعده يحيى بن زيد ، ومضى إلى خراسان ، واجتمعت عليه جماعة كثيرة . وقد وصل إليه الخبر من الصادق جعفر بن محمد بأنه يقتل كما قتل أبوه ، ويصلب كما صلب أبوه ، فخرى عليه الأمر كما أخبر .

وقد فوض الأمر بعده إلى محمد وإبراهيم الإمامين ، وخرجا بالمدينة ، ومضى إبراهيم إلى البصرة ، واجتمع الناس عليهما ، وقتلا أيضا . وأخبرهم الصادق بجميع ماتم عليهم ، وعرفهم أن آباءه رضي الله عنهم أخبروه بذلك كله ، وأن بني أمية يتطاولون على الناس ، حتى لو طاولتهم الجبال لطالوا عليها وهم يستشعرون بغض أهل البيت ولا يجوز أن يخرج واحد من أهل البيت حتى يأذن الله تعالى بزوال ملكهم . وكان يشير إلى أبي العباس ، وإلى أبي جعفر ابني محمد بن علي بن عبد الله بن العباس . وقال : إنا لانحوض في الأمر حتى يتلاعب به هذا وأولاده ، وأشار إلى المنصور .

فزيد بن علي قتل بكناسة الكوفة ، قتله هشام بن عبد الملك . ويحيى بن زيد قتل بجوزجان خراسان ، قتله أميرها . ومحمد الإمام قتل بالمدينة ، قتله عيسى بن ماهان وإبراهيم الإمام قتل بالبصرة ، أمر بقتلهما المنصور .

ولم ينتظم أمر الزيدية بعد ذلك حتى ظهر بخراسان صاحبهم ناصر الأطروش فطلب مكانه ليقتل فاختلف واعتزل الأمر ، وصار إلى بلاد الديلم والجبل ولم يتحلوا دين الإسلام بعد . فدعا الناس دعوة إلى الإسلام على مذهب زيد بن علي ، فدانوا بذلك ونشئوا عليه وبقيت الزيدية في تلك البلاد ظاهرين

وكان يخرج واحد بعد واحد من الأئمة ويلي أمرهم . وخالفوا بني أعمامهم من الموسوية في مسائل الأصول . ومالت أكثر الزيدية بعد ذلك عن القول بإمامة المنفصول ، وطعنت في الصحابة طعن الإمامية . وهم أصناف ثلاثة: جاوردية ، وسالمانية ، وبترية .
والصاحبة منهم والبترية على مذهب واحد .

(١) الجارودية :

أصحاب أبي الجارود^(١) زياد بن أبي زياد . زعموا أن النبي صلى الله عليه وسلم نص

(١) في « فرق الشيعة » للنوحي ص ٤٨ ؛ (وفرقة قالت إن الإمامة صارت بعد مضي الحسين في ولد الحسن والحسين . فهي فيهم خاصة دون سائر ولد علي بن أبي طالب ، وهم كلهم فيها شرع سواء من قام منهم ودعا إلى نفسه فهو الإمام المقروض الطاعة بمنزلة علي بن أبي طالب ، واجبة إمامته من الله عز وجل على أهل بيته وسائر الناس كلهم ، فن تخلف عنه في قيامه ودعائه إلى نفسه من جميع الخلق فهو هالك كافر . ومن ادعى منهم الإمامة وهو قاعد في بيته مرعى عليه ستره فهو كافر مشرك ، وكل من اتبعه على ذلك وكل من قال بإمامته . وهم الذين سموا السرحوبية . وأصحاب أبي خالد الواسطي واسمه يزيد ، وأصحاب فضيل بن الزبير الرسان ، وزياد بن المنذر وهو الذي يسمى أبا الجارود ولقبه سرحوبا محمد بن علي بن الحسين بن علي ، وذكر أن سرحوبا شيطان أعمى يسكن البحر . وكان أبو الجارود أعمى للبصر ، أعمى القلب . فالتقوا هؤلاء مع الفرقتين اللتين قالتا إن عليا أفضل للناس بعد النبي صلى الله عليه وآله ، فصاروا مع زيد بن علي بن الحسين عند خروجه بالكوفة فقالوا بإمامته ، فسموا كلهم في الجملة الزيدية ، إلا أنهم مختلفون فيما بينهم في القرآن والسنة والشرائع والقرائن والأحكام) .

(وذلك أن السرحوبية قالت : الحلال حلال آل محمد صلى الله عليه وآله . والحرام حرامهم . والأحكام أحكامهم . وعندهم جميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وآله كله كامل عند صغيرهم وكبيرهم . والصغير منهم والكبير في العلم سواء ؛ لا يفضل الكبير الصغير ، من كان منهم في الخرق والمهد إلى أكبرهم سنا) .

(وقال بعضهم : من ادعى أن من كان منهم في المهد والخرق ليس علمه مثل علم رسول الله صلى الله عليه وآله فهو كافر بالله مشرك . وليس يحتاج أحد منهم أن يتعلم من أحد منهم ولا من غيرهم . العلم ينبت في صدورهم كما ينبت لزراع المطر . فافقه عز وجل قد علمهم بلفظه كيف شاء . وإنما قالوا بهذه المقالة كراهة أن يلزموا الإمامة بمضهم دون بعض فينتقض قولهم إن الإمامة صارت فيهم جميعا فهم فيها شرع سواء . وهم مع ذلك لا يروون عن أحد منهم علما ينتفعون به إلا مايروون عن أبي جعفر محمد بن علي ، وأبي عبد الله جعفر ابن محمد . وأحاديث قليلة عن زيد بن علي وأشياء يسيرة عن عبد الله بن الحسن المحض . ليس مما قالوا وادعوه في أيديهم شيء أكثر من دعوى كاذبة ، لأنهم وصفوهم بأنهم يعلمون كل شيء تحتاج إليه الأمة من أمر دينهم ودنياهم ومتانها ومضارها بغير تعاليم) .

على عليّ رضي الله عنه بالوصف دون التسمية ، وهو الإمام بعده . والناس قصرُوا حيث لم يتعرفوا الوصف ، ولم يطلبوا الموصوف ، وَإِنَّمَا نَصَبُوا أَبَا بَكْرٍ بِاخْتِيَارِهِمْ فَكَفَرُوا بِذَلِكَ . وقد خالف أبو الجارود في هذه المقالة إمامه زيد بن علي ، فإنه لم يعتقد هذا الاعتقاد .

واختلفت الجارودية في التوقف والسوق

فساق بعضهم الإمامة من عليّ إلى الحسن ، ثم إلى الحسين ، ثم إلى علي بن الحسين زين العابدين ، ثم إلى ابنه زيد بن علي ، ثم منه إلى الإمام محمد بن عبد الله بن الحسن ابن الحسن بن علي بن أبي طالب ، وقالوا بإمامته .

وكان أبو حنيفة رحمه الله عليّ بيعته ، ومن جملة شيعته حتى رفع الأمر إلى المنصور ، فحبسه حبس الأبد حتى مات في الحبس . وقيل إنه إنما بايع محمد بن عبد الله الإمام في أيام المنصور . ولما قتل محمد بالمدينة بقي الإمام أبو حنيفة عليّ تلك البيعة ، يعتقد موالاته أهل البيت ، فرفع حاله إلى المنصور ، فتم عليه ماتم .

= وفي « الفرق بين الفرق » ص ٢٥ (قال عبد القاهر : اجتمعت الفرق الثلاثة الذين ذكرناهم من الزيدية على القول بأن أصحاب الكباير من الأمة يكونون مخلدين في النار . فهم من هذا الوجه كالحوارج الذين أيأسوا أشراء المذنبين . من رحمة الله تعالى - ولا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون -) .
(إنما قيل لهذه الفرق الثلاث وأتباعها زيدية لقولهم بإمامة زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب في وقته . وإمامة ابنه يحيى بن زيه بعد زيد . وكان زيد بن علي قد بايعه على إمامته خمسة عشر ألف رجل من أهل الكوفة ، وخرج بهم على والي العراق وهو يوسف بن عمر الثقفي عامل هشام بن عبد الملك على العراقيين ، فلما استمر لقتال بيته وبين يوسف بن عمر الثقفي قالوا له : إنا نصررك على أعدائك بعد أن تخبرنا برأيك فه أبي بكر وعمر الذين ظلمنا جدك علي بن أبي طالب . فقال زيد : إني لأقول فيهما إلا خيرا ، وما سمعت أبي يقول فيهما إلا خيرا . وإنما خرجت علي بن أبي أمية الذين قاتلوا جدي الحسين وأغاروا على المدينة يوم الحرة ، ورموا بيت الله بحجر المنجنيق والنار . ففارقوه عند ذلك حتى قال لهم : رفضتموني . ومن يومئذ سموا رافضة) .

(وقتل زيد ثم فبش من قبره وصلب ثم أحرق بعد ذلك . وهرب ابنه يحيى بن زيد إلى خراسان وخرج بناحية الجوزجان على نصر بن سيار والي خراسان ، فهت نصر بن سيار إليه سلم بن أحوز المازني في ثلاثة آلاف رجل فقتلوا يحيى بن زيد ، ومشهده بجوزجان معروف) .

وكان مقتل زيد بن علي بالكوفة سنة ١٢١ ، ومقتل ابنه يحيى بجوزجان سنة ١٢٦ هـ .

والذين قالوا بإمامة محمد بن عبد الله الإمام اختلفوا . فمنهم من قال إنه لم يقتل وهو بعد حي ، وسيخرج فيملاً الأرض عدلاً . ومنهم من أقر بموته ، وساق الإمامة إلى محمد ابن القاسم بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي صاحب الطالقان . وقد أسر في أيام المعتصم وحمل إليه فحبسه في داره حتى مات . ومنهم من قال بإمامة يحيى بن عمر صاحب الكوفة ، فخرج ودعا الناس واجتمع عليه خاق كثير ، وقتل في أيام المستعين ، وحمل رأسه إلى محمد بن عبد الله بن طاهر ، حتى قال فيه بعض العلوية :

قَتَلْتَ أَعَزَّ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَجِئْتِكَ أَسْتَلِينِكَ فِي الْكَلَامِ
وَعَزَّ عَلَيَّ أَنْ أَلْقَاكَ إِلَّا وَفِيَا بَيْنَنَا حَادُّ الْحَسَامِ

وهو يحيى بن عمر بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي .

* * *

وأما أبو الجارود^(١) فكان يسمى سرحوب ، سماه بذلك أبو جعفر محمد بن علي

الباقر . وسرحوب : شيطان أعشى يسكن البحر ، قاله الباقر تفسيراً .

ومن أصحاب أبي الجارود : فضل الرسان ، وأبو خالد الواسطي . وهم مختلفون

في الأحكام والسير . فبعضهم يزعم أن علم ولد الحسن والحسين رضي الله عنهما كعلم

النبي صلى الله عليه وسلم ، فيحصل لهم العلم قبل التعلم فطرة وضرورة . وبعضهم يزعم أن

العلم مشترك فيهم وفي غيرهم . وجائز أن يؤخذ عنهم ، وعن غيرهم من العامة .

(ب) السَّلْمَانِيَّة :

أصحاب سليمان بن جرير . وكان يقول إن الإمامة شورى فيما بين الخلق . ويصح

أن تنعقد بعقد رجلين من خيار المسلمين ، وإنها تصح في المفضول ، مع وجود الأفضل .

وأثبت إمامة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما حقا باختيار الأمة حقا اجتهاديا . وربما

كان يقول : إن الأمة أخطأت في البيعة لها مع وجود علي رضي الله عنه خطأ لا يبلغ درجة

الفسق . وذلك الخطأ خطأ اجتهادى . غير أنه طعن في عثمان رضى الله عنه للأحداث التى أحدثها ، وأكفره بذلك ، وأكفر عائشة والزبير وطاححة رضى الله عنهم بإقدامهم على قتال على رضى الله عنه ، ثم إنه طعن فى الرافضة ، فقال : إن أئمة الرافضة قد وضعوا مقاتلين لشيعتهم ، لا يظهر أحد قط عليهم .

إحداها : القول بالبداة ، فإذا أظهروا قولاً : أنه سيكون لهم قوة وشوكة وظهور . ثم لا يكون الأمر على ما أظهروه . قالوا : بدأ الله تعالى فى ذلك .

والثانية : التقية . فكل ما أرادوا تكلموا به . فإذا قيل لهم فى ذلك إنه ليس بحق ، وظهر لهم البطلان قالوا : إنما قنناه تقية ، وفعلناه تقية .

وتابعه على القول بجواز إمامة المفضول مع قيام الأفضل قوم من المعتزلة منهم : جعفر ابن مبشر ، وجعفر بن حرب ، وكثير النوى وهو من أصحاب الحديث . قالوا : الإمامة من مصالح الدين ، ليس يحتاج إليها معرفة الله تعالى وتوحيده . فإن ذلك حاصل بالعقل ، لكنها يحتاج إليها لإقامة الحدود ، والقضاء بين المتحاكين وولاية اليتامى والأيتام ، وحفظ البيضة ، وإعلاء الكلمة ، ونصب القتال مع أعداء الدين ، وحتى يكون للمسلمين جماعة ، ولا يكون الأمر فوضى بين العامة . فلا يشترط فيها أن يكون الإمام أفضل الأمة علماً ، وأقدمهم عهداً ، وأسدهم رأياً وحكمة ، إذ الحاجة تنسد بقيام المفضول مع وجود الفاضل والأفضل .

ومالت جماعة من أهل السنة إلى ذلك حتى جوزوا أن يكون الإمام غير مجتهد ، ولا خبير بمواقع الاجتهاد ، ولكن يجب أن يكون معه من يكون من أهل الاجتهاد فيراجعه فى الأحكام ، ويستفتى منه فى الحلال والحرام . ويجب أن يكون فى الجملة ذا رأى متين ، وبصر فى الحوادث نافذ .

(ج) الصالحية والبترية :

الصالحية أصحاب الحسن^(١) بن صالح بن حى . والبترية : أصحاب كثير^(٢) النوى الأبتري ، وهما متفقان فى المذهب وقولهم فى الإمامة كقول السليمانية ، إلا أنهم توقفوا فى أمر عثمان : أهو مؤمن أم كافر ؟ قالوا : إذا سمعنا الأخبار الواردة فى حقه ، وكونه من العشرة المبشرين بالجنة ، قلنا يجب أن نحكم بصحة إسلامه وإيمانه وكونه من أهل الجنة . وإذا رأينا الأحداث التى أحدثها من استهتاره بترية بنى أمينة وبنى مروان ، واستبداده بأمر لم توافق سيرة الصحابة ، قلنا يجب أن نحكم بكفره . فتحيرنا فى أمره وتوقفنا فى حاله ، ووكلناه إلى أحكم الحاكمين .

وأما علىّ فهو أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأولاهم بالإمامة ، لكنه سلم الأمر لهم راضيا ، وفوض الأمر إليهم طائعا وترك حقه راغبا ، فنحن راضون بما رضى ، مسلمون لما سلم ، لا يحل لنا غير ذلك .

ولو لم يرض علىّ بذلك لكان أبو بكر هالكا . وهم الذين جوزوا إمامة المفضول وتأخير الفاضل والأفضل إذا كان الفاضل راضيا بذلك .

وقالوا : من شهر سيفه من أولاد الحسن والحسين رضى الله عنهما ، وكان عالما ، زاهدا شجاعا ، فبو الإمام . وشرط بعضهم صباحة الوجه . ولهم خبط عظيم فى إمامين وجدت فيهما هذه الشرائط ، وشهرا سيفيهما ، ينظر إلى الأفضل والأزهد ، وإن تساويا ينظر إلى الأمتن رأيا والأحزم أمرا ، وإن تساويا تقابلا فينقلب الأمر عليهم كلا ويعود الطلب جذعا ، والإمام مأموما ، والأمير مأمورا . ولو كانا فى قطرين : انفرد كل واحد منهما

(١) نو كوف ، أحد الأعلام ، أخرج له مسلم والبخارى فى الأدب ، توفى سنة ١٦٩ والجمهور على توثيقه ، وإليه تنسب الصالحية من الزيدية وهى أقرب فرق الشيعة إلى السنة .

(٢) توفى فى حدود سنة ١٦٩ .

بقطره ويكون واجب الطاعة في قومه . ولو أفتى أحدهما بخلاف مايفتى الآخر كان كل واحد منهما مصيبا ، وإن أفتى باستحلال دم الإمام الآخر .

وأكثرهم في زماننا مقلدون لا يرجعون إلى رأى واجتهاد . أما في الأصول فيرون رأى المعتزلة حذو القُدّه بالقُدّة^(١) . ويعظمون أئمة الاعتزال أكثر من تعظيمهم أئمة أهل البيت . وأما في الفروع فهم على مذهب أبى حنيفة إلا في مسائل قليلة يوافقون فيها الشافعى رحمه الله والشيعية

رجال الزيدية :

أبو الجارود زياد بن المنذر العبدى ، لعنه جعفر بن محمد الصادق رضى الله عنه ،
والحسن بن صالح بن حى ، ومقاتل بن سليمان ، والداعى ناصر الحق الحسن بن على بن
الحسن بن زيد بن عمر بن الحسين بن على ، والداعى الآخر صاحب طبرستان : الحسن
ابن زيد بن محمد بن إسماعيل بن الحسن بن زيد بن الحسن بن على ، ومحمد بن نصر .

٣ الإمامية

هم القائلون بإمامة على رضى الله عنه بعد النبى عليه الصلاة والسلام، نضا ظاهرا، وتعييننا صادقا ، من غير تعريض بالوصف بل إشارة إليه بالعين . قالوا : وما كان في الدين والإسلام أمر أهم من تعيين الإمام ، حتى تسكون مفارقتة الدنيا على فراغ قلب من أمر الأمة ، فإنه إنما بعث لرفع الخلاف وتقرير الوفاق ، فلا يجوز أن يفارق الأمة ويتركهم هملا يرى كل واحد منهم رأيا ، ويسلك كل واحد منهم طريقا لا يوافقته في ذلك غيره ، بل يجب أن يعين شخصا هو المرجوع إليه ، وينص على واحد هو الموثوق به والممول عليه . وقد عين عليا رضى الله عنه في مواضع تعريضا ، وفي مواضع تصريحاً .

أما تعريضاته فمثل أن بعث أبا بكر ليقراً سورة براءة على الناس في المشهد ، وبعث بعده علياً ليكون هو القارئ عليهم ، والمبلغ عنه إليهم ، وقال : نزل على جبريل عليه السلام فقال يبلغه رجل منك ، أو قال من قومك ، وهو يدل على تقديمه علياً عليه . ومثل أن كان يؤمر على أبي بكر وعمر وغيرها من الصحابة في البعوث ، وقد أمر عليهما عمرو بن العاص في بعث ، وأسامة بن زيد في بعث وما أمر على أحد قط .

وأما تصريحاته فمثل ماجرى في نأناة الإسلام^(١) حين قال : من الذي يبأعني على ماله ؟ فبأيعته جماعة . ثم قال : من الذي يبأعني على روحه وهو وصي ووولي هذا الأمر من بعدى ؟ فلم يبأعه أحد حتى مد أمير المؤمنين على رضي الله عنه يده إليه فبأيعه على روحه ووو في ذلك ، حتى كانت قرينش تعير أبا طالب أنه أمر عليك ابنك . ومثل ماجرى في كمال الإسلام وانتظام الحال حين نزل قوله تعالى (يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته^(٢)) فلما وصل غدیر خم أمر بالدوحات فقممن^(٣) ، ونادوا : الصلاة جامعة ، ثم قال عليه الصلاة والسلام وهو على الرحال : « من كنت مولاه فعلي مولاه ، اللهم وال من والاه ، وعاد من عاداه ، وانصر من نصره ، واخذل من خذله ، وأدر الحق معه حيث دار ، ألا هل بلغت ؟ ثلاثاً » فادعت الإمامية أن هذا نص صريح

فإننا ننظر من كان النبي صلى الله عليه وسلم مولى له ؟ وبأي معنى ؟ فنطر ذلك في حق علي رضي الله عنه وقد فهمت الصحابة من التولية ما فهمناه ، حتى قال عمر حين استقبل علياً : طوبى لك يا علي ! أصبحت مولى كل مؤمن ومؤمنة

قالوا : وقول النبي عليه الصلاة والسلام : « أقصاكم علي » نص في الإمامة ، فإن الإمامة لا معنى لها إلا أن يكون أقصى القضاة في كل حادثة ، والحاكم على المتخاصمين في كل واقعة ، وهو معنى قول الله سبحانه وتعالى : (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر

(١) نأناة الإسلام : بدء الإسلام حين كان ضميماً .

(٢) فمن : أزلن .

(٣) المائة : آية ٦٦ .

مِنْكُمْ»^(١) قالوا : فأولوا الأمر ، من إليه القضاء والحكم . حتى وفي مسألة الخلافة لما تخاصمت المهاجرون والأنصار ، كان القاضى فى ذلك هو أمير المؤمنين على دون غيره ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم كما حكم لكل واحد من الصحابة بأخص وصف له فقال : « أفرضكم زيد ، وأقرؤكم أبى ، وأعرفكم بالحلال والحرام معاذ » وكذلك حكم على بأخص وصف له ، وهو قوله « أقضاكم على » والقضاء يستدعى كل علم ، وليس كل علم يستدعى القضاء .

ثم إن الإمامية تحطت عن هذه الدرجة إلى الوقعة فى كبار الصحابة طعنا وتكفيرا ، وأقله ظلما وعدوانا ، وقد شهدت نصوص القرآن على عدالتهم والرضا عن جملتهم . قال الله تعالى : (لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ^(٢)) وكانوا إذ ذاك ألفاً وأربعمائة . وقال الله ثناء على المهاجرين والأنصار ، والذين اتبعوهم بإحسان رضى الله عنهم : (وَالسَّابِقُونَ الْأُولُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ^(٣)) وقال : (لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ ^(٤)) وقال تعالى : (وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ^(٥)) وفى ذلك دليل على عظمة قدرهم عند الله تعالى ، وكرامتهم ودرجتهم عند الرسول صلى الله عليه وسلم . فليت شعرى : كيف يستجيز ذو دين الطعن فيهم ، ونسبة الكفر إليهم ! وقد قال النبي عليه الصلاة والسلام : « عَشْرَةٌ مِنْ أَصْحَابِي فِي الْجَنَّةِ : أَبُو بَكْرٍ ، وَعُمَرُ ، وَعُمَانُ ، وَعَلِيٌّ ، وَطَلْحَةُ ، وَالزُّبَيْرُ ، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ ، وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجُرَّاحِ » إلى غير ذلك من الأخبار الواردة فى حق كل واحد

(١) النساء : آية ٥٨ .

(٢) الفتح آية ١٨ .

(٥) النور آية ٥٤ .

(٤،٣) التوبة آية ٩٩ ، ١١٨ .

منهم على الانفراد . وإن نقلت هنات من بعضهم ، فليتدبر النقل ، فإن أكاذيب الروافض كثيرة ، وأحداث المحدثين كثيرة

ثم إن الإمامية لم يثبتوا في تعيين الأئمة بعد : الحسن والحسين ، وعلى بن الحسين رضى الله عنهم على رأى واحد ، بل اختلافاتهم أكثر من اختلافات الفرق كلها ، حتى قال بعضهم إن نبيهما وسبعين فرقة من الفرق المذكورة في الخبر هو في الشيعة خاصة ، ومن عداهم فهم خارجون عن الأمة . وهم متفقون في الإمامة وسوقها إلى جعفر بن محمد الصادق رضى الله عنه . ومختلفون في المنصوص عليه بعده من أولاده ، إذ كانت له خمسة أولاد ، وقيل ستة : محمد ، وإسحاق ، وعبد الله ، وموسى ، وإسماعيل ، وعليّ ، ومن ادعى منهم النص والتعيين : محمد ، وعبد الله ، وموسى ، وإسماعيل . ثم منهم من مات ولم يعقب . ومنهم من مات وأعقب . ومنهم من قال بالتوقف ، والانتظار ، والرجعة . ومنهم من قال بالسوق والتعدية كما سيأتي ذكر اختلافاتهم عند ذكر طائفة طائفة .

وكانوا في الأول على مذهب أئمتهم في الأصول ، ثم لما اختلفت الروايات عن أئمتهم ، وتمادى الزمان : اختلفت كل فرقة منهم طريقة . فصارت الإمامية بعضها معتزلة : إما وعيدية ، وإما تفضيلية . وبعضها إخبارية : إما مشبهة وإما سلفية . ومن ضل الطريق وتاه لم يبالي الله به في أىّ واد هلك .

١ - الباقريّة ، والجعفرية الواقفة :

أتباع : محمد^(١) بن الباقر بن علي زين العابدين ، وابنه جعفر الصادق^(٢) . قالوا بإمامتهما وإمامة والدهما زين العابدين . إلا أن منهم من توقف على واحد منهما ، وماسق الإمامة إلى أولادهما . ومنهم من ساق . وإنما ميزنا هذه فرقة دون الأصناف المتشعبة التي نذكرها ، لأن من الشيعة من توقف على الباقر وقال برجعتة ، كما توقف القائلون بإمامة

(١) توفى الباقر سنة ١١٤ هـ .

(٢) توفى جعفر الصادق سنة ١٤٨ هـ .

أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق ، وهو ذو علم غزير في الدين ، وأدب كامل في الحكمة ، وزهد بالغ في الدنيا ، وورع تام عن الشهوات .

وقد أقام بالمدينة مدة يفيد الشيعة المنتمين إليه ، ويفيض على الموالين له أسرار العلوم . ثم دخل العراق وأقام بها مدة . ما تعرض للإمامة قط ، ولا نازع أحدا في الخلافة قط . ومن غرق في بحر المعرفة لم يطمع في شطّ ، ومن تعلّى إلى ذروة الحقيقة لم يخف من حط . وقيل : من أنس بالله توحش عن الناس ، ومن استأنس بغير الله نهبه الوسواس .

وهو من جانب الأب ينتسب إلى شجرة النبوة ، ومن جانب الأم ينتسب إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه . وقد تبرأ عما كان ينسب إليه بعض الغلاة ، وبرئ منهم ولعنهم . وبرئ من خصائص مذاهب الرافضة وحمقاتهم من القول بالغيبة والرجعة ، والبداء ، والتناسخ ، والحلول والتشبيه . لكن الشيعة بعده افترقوا وانتحل كل واحد منهم مذهباً ، وأراد أن يروّجه على أصحابه فنسبه إليه وربطه به ، والسيد يرى من ذلك ومن الاعتزال ، والقدر أيضاً .

هذا قوله في الإرادة « إن الله تعالى أراد بنا شيئاً وأراد منا شيئاً . فما أراد بنا طواه عنا ، وما أراد منا أظهره لنا . فما بالنّا نشغل بما أراد بنا عما أراد منا ؟ » .

وهذا قوله في القدر : هو أمر بين أمرين : لا جبر ولا تفويض .

وكان يقول في الدعاء : اللهم لك الحمد إن أطعتك ، ولك الحجة إن عصيتك . لاصنع

لي ولا لغيري في إحسان ، ولا حجة لي ولا لغيري في إساءة .

فذكر الأصناف الذين اختلفوا فيه ونعدم ، لا على أنهم من تفاصيل أشياعه ، بل

على أنهم منتسبون إلى أصل شجرته ، وفروع أولاده ، ليعلم ذلك .

(ب) التّأوُسيّة :

أتباع رجل يقال له : ناووس ، وقيل نسبوا إلى قرية ناووسا . قالت إن الصادق

حي بعد ، ولن يموت حتى يظهر فيظهر أمره . وهو القائم المهدي . ورووا عنه

أنه قال : لو رأيتم رأسي يُدْهَدُهُ^(١) عليكم من الجبل فلا تصدقوا ، فإنني صاحبكم صاحب السيف .

وحكى أبو حامد الزوزني أن الناووسية زعمت أن عليا باق وسنشق الأرض عنه يوم القيامة فيملاً الأرض عدلا .

(ج) الأَفْطَحِيَّةُ :

قالوا : بانتقال الإمامة من الصادق إلى ابنه عبد الله الأفطح ، وهو أخو إسماعيل من أبيه وأمه ، وأمهما فاطمة بنت الحسين بن الحسن بن علي ، وكان أسنَّ أولاد الصادق . زعموا أنه قال : الإمامة في أكبر أولاد الإمام . وقال : الإمام من يجلس مجلسي . وهو الذي جلس مجلسه ، والإمام لا يغسله ولا يصلّي عليه ولا يأخذ خاتمه ولا يواريه إلا الإمام . وهو الذي تولّى ذلك كله . ودفع الصادق ودبعة إلى بعض أصحابه وأمره أن يدفعها إلى من يطلبها منه وأن يتخذها إماما . وما طلبها منه أحد إلا عبد الله ومع ذلك ما عاش بعد أبيه إلا سبعين يوما ومات ولم يعقب ولدا ذكرا .

(د) الشُّمَيْطِيَّةُ :

أتباع يحيى بن أبي شميطة . قالوا إن جعفرا قال : إن صاحبكم اسمه اسم نبيكم ، وقد قال له والده رضوان الله عليهما : إن ولدك ولد فسميته باسمي فهو الإمام ، فالإمام بعده ابنه محمد .

(هـ) الإِسْمَاعِيلِيَّةُ الْوَأَقَّةُ :

قالوا إن الإمام بعد جعفر إسماعيل نصبا عليه باتفاق من أولاده ، إلا أنهم اختلفوا في موته في حال حياة أبيه . فمنهم من قال لم يميت ، إلا أنه أظهر موته تقيّة من خلفاء بني العباس ، وأنه عقد محضرا وأشهد عليه عامل المنصور بالمدينة .

ومنهم من قال موته صحيح ، والنص لا يرجع قهقري ، والفائدة في النص بقاء الإمامة في أولاد المنصوص عليه دون غيرهم . فالإمام بعد إسماعيل : محمد بن إسماعيل ، وهؤلاء يقال لهم المباركية . ثم منهم من وقف على محمد بن إسماعيل وقال برجعته بعد غيبته .

ومنهم من ساق الإمامة في المستورين منهم ، ثم في الظاهرين القائمين من بعدهم ، وهم الباطنية . وسنذكر مذاهبهم على الانفراد . وإنما مذهب هذه الفرقة الوقف على إسماعيل بن جعفر ، أو محمد بن إسماعيل . والإسماعيلية المشهورة في الفرق منهم هم الباطنية التعليمية الذين لهم مقالة مفردة .

(و) الموسوية ، والمفضليّة :

فرقة واحدة قالت بإمامة موسى^(١) بن جعفر نصا عليه بالاسم ، حيث قال الصادق رضی الله عنه : سابعكم قائمكم ، وقيل صاحبكم قائمكم ، ألا وهو سمي صاحب التوراة . ولما رأت الشيعة أن أولاد الصادق على تفرق ، فمن ميت في حال حياة أبيه ولم يعقب ، ومن مختلف في موته ، ومن قائم بعد موته مدة يسيرة ، ومن ميت غير معقب ، وكان موسى هو الذي تولى الأمر وقام به بعد موت أبيه ، رجعوا إليه واجتمعوا عليه مثل الفضل بن عمر ، وزرارة بن أعين ، وعمار الساباطي .

وروت الموسوية عن الصادق رضی الله عنه أنه قال لبعض أصحابه : عدّ الأيام فعدّها من الأحد حتى بلغ السبت ، فقال له : كم عددت ؟ فقال : سبعة ، فقال : جعفر سبت السبت ، وشمس الدهور ، ونور الشهور . من لا يلهو ولا يلعب ، وهو سابعكم قائمكم هذا ، وأشار إلى ولده موسى الكاظم . وقال فيه أيضاً : إنه شبيه بعيسى عليه السلام . ثم إن موسى لما خرج وأظهر الإمامة حمله هارون الرشيد من المدينة فحبسه عند عيسى

ابن جعفر ، ثم أشخصه إلى بغداد فحبسه عند السندي بن شاهك ، وقيل إن يحيى بن خالد ابن برمك سمّه في رطب فقتله وهو في الحبس ، ثم أخرج ودفن في مقابر قریش ببغداد واختلفت الشيعة بعده .

فمنهم من توقف في موته وقال : لاندرى أمات أم لم يميت ! ويقال لهم المطورة ، سماهم بذلك عليّ بن إسماعيل ، فقال : ما أتم إلا كلاب ممطورة ، ومنهم من قطع بموته ويقال لهم القطعية ، ومنهم من توقف عليه ، وقال إنه لم يميت ، وسيخرج بعد الغيبة ، ويقال لهم الواقفة .

(ز) الاثنا عشرية :

إن الذين قطعوا بموت موسى الكاظم^(١) بن جعفر الصادق وسماوا قطعية ، ساقوا الإمامة بعده في أولاده ، فقالوا : الإمام بعد موسى الكاظم : ولده علي الرضا ، ومشهده بطوس ، ثم بعده : محمد التقي الجواد أيضاً ، وهو في مقابر قریش ببغداد ، ثم بعده : عليّ ابن محمد التقي ، ومشهده بقم ، وبعده : الحسن العسكري الزكي ، وبعده : ابنه محمد القائم المنتظر الذي هو بسُرّ مَنْ رأى ، وهو الثاني عشر ، هذا هو طريق الاثنا عشرية في زماننا .

إلا أن الاختلافات التي وقعت في حال كل واحد من هؤلاء الاثنا عشر ، والمنازعات التي جرت بينهم وبين إخوانهم وبنى أعمامهم وجب ذكرها لئلا يشذ عنا مذهب لم نذكره ومقالة لم نوردها .

فاعلم أن من الشيعة من قال بإمامة : أحمد بن موسى بن جعفر دون أخيه عليّ الرضا ، ومن قال بعليّ : شك أولاً في محمد بن عليّ ، إذ مات أبوه وهو صغير غير مستحق للإمامة ولا علم عنده بمناجها ، وثبت قوم على إمامته واختلفوا بعد موته أيضاً ، فقال قوم بإمامة

(١) توفي سنة ١٧٣ هـ وله مشهد معروف ببغداد .

موسى بن محمد، وقال قوم آخرون بإمامة علي بن محمد، ويقولون هو العسكري، واختلفوا بعد موته أيضا؛ فقال قوم بإمامة جعفر بن علي، وقال قوم بإمامة محمد بن علي، وقال قوم بإمامة الحسن بن علي، وكان لهم رئيس يقال له علي بن فلان الطاحن، وكان من أهل الكلام، قوّى أسباب جعفر بن علي، وأمال الناس إليه، وأعاناه فارس بن حاتم ابن ماهويه؛ وذلك أن عليا قد مات، وخلف الحسن العسكري، قالوا: امتحننا الحسن فلم نجد عنده علما، ولقبوا من قال بإمامة الحسن الحمارية، وقووا أمر جعفر بعد موت الحسن واحتجوا بأن الحسن مات بلا خلف فبطلت إمامته، ولأنه لم يعقب، والإمام لا يموت إلا ويكون له خلف وعقب، وحاز جعفر ميراث الحسن بعد دعاوى ادعاها عليه أنه فعل ذلك من أجل في جواربه وغيرهم، وانكشف أمره عند السلطان والرعية وخواص الناس وعوامهم، وتشتت كلمة من قال بإمامة الحسن وتفرقوا أصنافا كثيرة، فثبتت هذه الفرقة على إمامة جعفر، ورجع إليهم كثير ممن قال بإمامة الحسن، منهم: الحسن بن علي ابن فضال، وهو من أجل أصحابهم وفقهائهم، كثير الفقه والحديث، ثم قالوا بعد جعفر بعلي بن جعفر وفاطمة بنت علي أخت جعفر، وقال قوم بإمامة علي بن جعفر دون فاطمة السيدة ثم اختلفوا بعد موت علي وفاطمة اختلافا كثيرا، وغلا بعضهم في الإمامة غلوا كأبي الخطاب الأسدي.

وأما الذين قالوا بإمامة الحسن فافترقوا بعد موته إحدى عشرة فرقة وليست لهم ألقاب مشهورة، ولكننا نذكر أقاويلهم.

الفرقة الأولى: قالت إن الحسن لم يموت، وهو القائم، ولا يجوز أن يموت ولا ولده ظاهرا، لأن الأرض لا تخلو من إمام؛ وقد ثبت عندنا أن القائم له غيبتان، وهذه إحدى الغيبتين، وسيظهر ويعرف ثم يغيب غيبة أخرى.

الثانية: قالت إن الحسن مات ولكنه يحيى وهو القائم، لأن رأينا أن معنى القائم هو القيام بعد الموت، فنقطع بموت الحسن ولا نشك فيه، ولا ولده، فيجب أن يحيى بعد الموت.

الثالثة : قالت إن الحسن قد مات ، وأوصى إلى جعفر أخيه ، ورجعت الإمامة إلى جعفر .

الرابعة : قالت إن الحسن قد مات ، والإمام جعفر ، وإنما كنا مخطئين في الائتمام به ؛ إذ لم يكن إماما ، فلما مات ولا عقب له تبيننا أن جعفر كان محقا في دعواه ، والحسن مبطلا .

الخامسة : قالت إن الحسن قد مات ، وكنا مخطئين في القول به ، وإن الإمام كان محمد بن علي أخا الحسن وجعفر ؛ ولما ظهر لنا فسق جعفر وإعلانه به ؛ وعلمنا أن الحسن كان على مثل حاله إلا أنه كان يتستر ، عرفنا أنهما لم يكونا إمامين ، فرجعنا إلى محمد ، ووجدنا له عقبا ، وعرفنا أنه كان هو الإمام دون أخويه .

السادسة : قالت إن الحسن كان له ابن ، وليس الأمر على ما ذكروا أنه مات ولم يعقب ، بل ولده ولد قبل وفاة أبيه بسنتين فاستتر خوفا من جعفر وغيره من الأعداء ، واسمه محمد وهو الإمام ، القائم ، الحجة ، المنتظر .

السابعة : قالت إن له ابنا ، واسمته ولد بعد موته بثمانية أشهر ، وقول من ادعى أنه مات وله ابن باطل ، لأن ذلك لو كان لم يخف ، ولا يجوز مكابرة العيان .

الثامنة : قالت صحت وفاة الحسن ، وصح أن لا ولده ، وبطل ما ادعى من الحيل في سرية له ، فثبت أن الإمام بعد الحسن غير موجود ، وهو جائز في المعقولات أن يرفع الله الحجة عن أهل الأرض لمعاصيهم ، وهي فترة وزمان لا إمام فيه ، والأرض اليوم بلا حجة كما كانت الفترة قبل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم .

التاسعة : قالت إن الحسن قد مات ، وصح موته ، وقد اختلف الناس هذه الاختلافات ولا ندري كيف هو ؟ ولا نشك أنه قد ولد له ابن ، ولا ندري قبل موته أو بعد موته ؟ إلا أن نعلم يقينا أن الأرض لا تخلو من حجة ، وهو الخلف الغائب ، فنحن نتولاه ونتمسك به باسمه حتى يظهر بصورته .

العاشرة : قالت نعلم أن الحسن قد مات ، ولا بد للناس من إمام ، فلا تخلو الأرض من حجة ، ولا ندري : من ولده ؟ أم من ولد غيره ؟

الحادية عشرة : فرقة توقفت في هذا التخاطب وقالت : لاندري على القطع حقيقة الحال ، لكننا نقطع في الرضا ونقول بإمامته ، وفي كل موضع اختلفت الشيعة فيه ، فنحن من الواقعة في ذلك إلى أن يظهر الله الحجة ، ويظهر بصورته ، فلا يشك في إمامته من أبصره ، ولا يحتاج إلى معجزة وكرامة وبينه ، بل معجزته اتباع الناس بأسرهم إياه من غير منازعة ولا مدافعة .

فهذه جملة الفرق الإحدى عشرة قطعوا على كل واحد واحدا ، ثم قطعوا على الكل بأسرهم .

ومن العجب أنهم قالوا : الغيبة قد امتدت مائتين ونيفا وخمسين سنة ، وصاحبنا قال : إن خرج القائم وقد طعن في الأربعين فليس بصاحبكم ، ولسنا ندري كيف تنقضي مائتان ونيف وخمسون سنة في أربعين سنة ؟ وإذا سئل القوم عن مدة الغيبة كيف تتصور ؟ قالوا : أليس الخضر وإلياس عليهما السلام يعيشان في الدنيا من آلاف سنين ، لا يحتاجان إلى طعام وشراب ؟ فلم لا يجوز ذلك في واحد من آل البيت ؟ قيل لهم : ومع اختلافكم هذا كيف يصح لكم دعوى الغيبة ؟ ثم الخضر عليه السلام ليس مكلفا بضمان جماعة ، والإمام عندكم ضامن ، مكلف بالهداية والعدل ، والجماعة مكلفون بالاعتداء به والاستئنان بسنته ، ومن لا يرى كيف يقتدى به ؟

فلهذا صارت الإمامية متمسكين بالعدلية في الأصول ، وبالمشبهة في الصفات ، متحيرين تأهين .

وبين الإخبارية منهم والكلامية سيف وتكفير ، وكذلك بين التفضيلية والوعيدية قتال وتضليل ، أعاذنا الله من الحيرة .

ومن العجب أن القائلين بإمامة المنتظر مع هذا الاختلاف العظيم الذي بنت

لَا يَسْتَحْيُونَ فَيَدْعُونَ فِيهِ أَحْكَامَ الْإِلَهِيَّةِ، وَيَتَأَلَوْنَ قَوْلَهُ تَعَالَى عَلَيْهِ (وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى
اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ).

قالوا : هو الإمام المنتظر الذي يردّ إليه علم الساعة ، ويدعون فيه أنه لا يغيب
عنا ، وسيخبرنا بأحوالنا ، حين يحاسب الخلق ، إلى تحكّات باردة ، وكلمات عن
العقول شاردة .

لَقَدْ طُفْتُ فِي تِلْكَ الْمَعَاهِدِ كُلِّهَا وَسَيَّرْتُ طَرْفِي بَيْنَ تِلْكَ الْعَالِمِ
فَلَمْ أَرَ إِلَّا وَاضِعًا كَفَّ حَائِرٍ عَلَى ذِقْنٍ أَوْ قَارِعًا سِنَّ نَادِمٍ
أسامى الأئمة الاثني عشر عند الإمامية :

المرتضى ، والمجتبى ، والشهيد ، والسّجّاد ، والباقر ، والصادق ، والكاظم ، والرضي
بالتقى ، والنقي ، والزكي ، والحجة القائم المنتظر .

٤ - الغالية

هؤلاء هم الذين غلوا في حق أئمتهم حتى أخرجوهم من حدود الخلقية ، وحكوا فيهم
بأحكام الإلهية ، فربما شبهوا واحدا من الأئمة بالإله ، وربما شبهوا الإله بالخلق ، وهم على
طرفي الغلو والتقصير ، وإنما نشأت شبهاتهم من مذاهب الحلولية ، ومذاهب التناسخية ،
ومذاهب اليهود والنصارى ، إذ اليهود شبهت الخالق بالخلق ، والنصارى شبهت الخلق
بالخالق فسرت هذه الشبهات في أذهان الشيعة الغلاة ، حتى حكمت بأحكام الإلهية في حق
بعض الأئمة . وكان التشبيه بالأصل والوضع في الشيعة ، وإنما عادت إلى بعض أهل السنة
بعد ذلك وتمكن الاعتزال فيهم لما رأوا أن ذلك أقرب إلى المعقول ، وأبعد من
التشبيه والحلول .

وبدع الغلاة محصورة في أربع : التشبيه ، والبداء ، والرجعة ، والتناسخ ، ولهم

ألقاب، وبكل بلد لقب، فيقال لهم بأصبهان : الْخُرْمِيَّة ، وَالسَّكُوذِيَّة ، وبالري : الْمَزْدَكِيَّة وَالسَّنْبَاذِيَّة ، وبأذربيجان الدَّقُولِيَّة ، وبموضع الحمرة، وبما وراء النهر : الْمَبِيضَةُ .
وهم أحد عشر صنفا :

(١) السَّبَائِيَّة :

أصحاب عبد الله بن سيبٍ الذي قال لعليّ كرم الله وجهه: أنت، أنت، يعني أنت الإله، فنفاه إلى المدائن، زعموا أنه كان يهوديا فأسلم، وكان في اليهودية يقول في يوشع بن نون وصى موسى عليهما السلام مثل ما قال في عليّ رضي الله عنه، وهو أول من أظهر القول بالنص بإمامة عليّ رضي الله عنه ومنه انشعبت أصناف الغلاة .

زعم أن عليا حتى لم يمت، فقيه الجزء الإلهي، ولا يجوز أن يستولى عليه، وهو الذي يجيء في السحاب، والرعد صوته، والبرق تبسمه، وأنه سينزل إلى الأرض بعد ذلك فيعملاً الأرض عدلا كما ملئت جورا .

وإنما أظهر ابن سيبٍ هذه المقالة بعد انتقال عليّ رضي الله عنه واجتمعت عليه جماعة، وهم أول فرقة قالت بالتوقف، والغيبية، والرجعة، وقالت بتناسخ الجزء الإلهي في الأمة بعد عليّ رضي الله عنه، قال: وهذا المعنى مما كان يعرفه الصحابة وإن كانوا على خلاف مراده، هذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يقول فيه حين فقأ عين واحد بالحد في الحرم ورفعت القصة إليه: ماذا أقول في يد الله فقأت عيننا في حرم الله؟ فأطلق عمر اسم الإلهية عليه لما عرف منه ذلك .

(ب) الكاملة :

أصحاب أبي كامل، أ كفر جميع الصحابة بتركها بيعة علي رضي الله عنه، وطعن في علي أيضا بتركه طلب حقه، ولم يعذره في القعود، قال: وكان عايمه أن يخرج ويظهر الحق، على أنه غلا في حقه وكان يقول: الإمامة نور يتناسخ من شخص إلى شخص،

وذلك النور في شخص يكون نبوة ، وفي شخص يكون إمامة ، وربما تناسخ الإمامة فتصير نبوة ، وقال بتناسخ الأرواح وقت الموت .

والغلاة على أصنافها كلهم متفقون على التناسخ والحلول ، ولقد كان التناسخ مقالة لفرقة في كل ملة تلقوها من الجوس المزدكية ، والهند البرهمية ، ومن الفلاسفة والصائبة ، ومذهبهم أن الله تعالى قائم بكل مكان ، ناطق بكل لسان ، ظاهر في كل شخص من أشخاص البشر ، وذلك بمعنى الحلول .

وقد يكون الحلول بجزء ، وقد يكون بكل ، أما الحلول بجزء ، فهو كإشراق الشمس في كوة ، أو كإشراقها على البللور .

أما الحلول بكل فهو كظهور ملك بشخص ، أو شيطان بجيوان .

ومراتب التناسخ أربع : النسخ ، والمسح ، والفسخ ، والرسخ ، وسيأتي شرح ذلك عند ذكر فرقهم من الجوس على التفصيل ، وأعلى المراتب مرتبة للملكية أو النبوة ، وأسفل المراتب الشيطانية أو الجنية .

وهذا أبو كامل كان يقول بالتناسخ ظهرا من غير تفصيل مذهبهم .

(ح) العلبائية :

أصحاب العلباء بن ذراع الدوسي ، وقال قوم : هو الأسدي ، وكان يفضل عليا على النبي صلى الله عليه وسلم ، وزعم أنه بعث محمدا ؛ يعني عليا ، وسماه إلهما ، وكان يقول بدم محمد صلى الله عليه وسلم ، وزعم أنه بعث ليدعو إلى علي فدعا إلى نفسه ، ويسمون هذه الفرقة الذميمة .

ومنهم من قال بإلهيتهما جميعا ، ويقدمون عليا في أحكام الإلهية ، ويسمونهم العينية .

ومنهم من قال بإلهيتهما جميعا ، ويفضلون محمدا في الإلهية ويسمونهم الميمية .

ومنهم من قال بالإلهية لجملة أشخاص أصحاب الكساء : محمد ، وعلي ، وفاطمة ،

والحسن ، والحسين ، وقالوا خمستهم شيء واحد . والروح حالة فيهم بالسوية ، لافضل لواحد .

عنهم على الآخر ، وكرهوا أن يقولوا فاطمة بالتأنيث ، بل قالوا فاطم ، بلا هاء ، وفي ذلك يقول بعض شعرائهم :

تَوَكَّلْتُ بَعْدَ اللَّهِ فِي الدِّينِ حَمْسَةً نَدِيًّا ، وَسَيْطِيهِ ، وَشَيْخًا ، وَفَاطِمًا
(د) الْمُعِيرِيَّة :

أصحاب المغيرة بن سعيد^(١) العجلي ، ادعى أن الإمامة بعد محمد بن علي بن الحسين في : محمد النفس الزكية بن عبد الله بن الحسن بن الحسن ، الخارج بالمدينة ، وزعم أنه حي لم يمت .

وكان المغيرة مولى لخالد بن عبد الله القسري ، وادعى الإمامة لنفسه بعد الامام محمد ،

(١) في « مقالات الإسلاميين » ص ٦ ج ١ (والفرقة الرابعة منهم - يعني الشيعة الغالية - المغيرة أصحاب المغيرة بن سعيد ؛ يزعمون أنه كان يقول إنه نبي ، وأنه يعلم اسم الله الأكبر ، وأن معبودهم رجل من نور على رأسه تاج ، وله من الأعضاء والخلق مثل مال الرجل . وله جوف وقلب تنبع منه الحكمة . وأن حروف أبي جاد على عدد أعضائه . قالوا : والألف موضع قدمه لاجتماعها . وذكر الهاء فقال : لو رأيتنا موضعها منه لرأيتم أمرا عظيما ؛ يعرض لهم بالمعورة وبأنه قد رآه لعنه الله . وزعم أنه يحسى الموق بالاسم الأعظم ، وأراهم أشياء من الخير ونجات والخاريق . وذكر لهم كيف ابتداء الله الخلق فزعم أن الله جل اسمه كان وحده لا شيء معه . فلما أراد أن يخلق الأشياء تسكلم باسمه الأعظم فطار فوق رأسه للتاج . قال : وذلك قوله - سبح اسم ربك الأعلى - قال : ثم كتب بأصبعه على كفه أعمال العباد من المعاصي والطاعات ، فغضب من المعاصي فغرق ، فاجتمع من حرقه بحران : أحدهما مالح مظلم ، والآخر غير غيب . ثم اطلع في البحر فأبصر ظله فذهب ليأخذه فطار فانترع عين ظله فخلق منها شمسا ، ومحق ذلك الظل وقال : لا ينبغي أله يكون معي إله غيري . ثم خلق الخلق كله من البحرين ، فخلق الكفار من البحر المالح المظلم ، وخلق المؤمنين من الغير الغيب . وخلق لظلال للناس فكان أول من خالق منها محمدا صلى الله عليه وسلم . قال وذلك قوله - قل إن كان لرحمن ولد فأنا أول العابدين - الزخرف آية ٨١ ثم أرسل محمدا إلى الناس كافة وهو ظل . ثم عرض على السموات والأرض أن يعين على بن أبي طالب رضوان الله عليه فأبين ، ثم على الأرض والجبال فأبين ، ثم على الناس كلهم فقام عمر بن الخطاب إلى أبي بكر فأمره أن يتحمل منعه وأن يقدره ، ففعل ذلك أبو بكر ، وذلك قوله - إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال - الأحزاب آية ٧٢ - قال : وقال عمر : أنا عينك على علي لتجعل لي الخلافة بعدك وذلك قوله - كئيل للشيطان إذ قال للإنسان اكفر - الحشر آية ١٦ والشيطان عنده عمر . وزعم أن الأرض تنشق عن الموق فيرجعون إلى الدنيا . فبلغ خبره خاله بن عبد الله - يعني القسري - فقتله .

وبعد ذلك ادعى النبوة لنفسه ، واستحل المحارم ، وغلا في حق علي رضي الله عنه غلوا لا يمتدده عاقل ، وزاد على ذلك قوله بالتشبيه فقال : إن الله تعالى صورة وجسم ذو أعضاء ، على مثال حروف الهجاء ، وصورته صورة رجل من نور على رأسه تاج من نور ، وله قلب تنبع منه الحكمة ، وزعم أن الله تعالى لما أراد خلق العالم تكلم بالاسم الأعظم ، فطار فوقع على رأسه تاجا . قال : وذلك قوله : (سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى . الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى ^(١)) . . .

ثم اطلع على أعمال العباد وقد كتبها على كفه ، فغضب من المعاصي فغرق ، فاجتمع من عرقه بجران : أحدها مالح ، والآخر عذب ، والمالح مظلم ، والعذب نير ، ثم اطلع في البحر النير فأبصر ظله ، فانتزع عين ظله فخاق منها الشمس والقمر ، وأفنى باقي ظله وقال : لا ينبغي أن يكون معي إله غيري . قال : ثم خلق الخلق كله من البحرين فخلق المؤمنون من البحر النير ، وخلق الكفار من البحر المظلم ، وخلق ظلال الناس أول ما خلق ، وأول ما خلق هو ظل محمد عاينه الصلاة والسلام وظل علي قبل خلق ظلال الكل ، ثم عرض على السموات والأرض والجبال أن يحمأن الأمانة ، وهي أن يمنعن علي بن أبي طالب من الإمامة ، فأبين ذلك . ثم عرض ذلك على الناس ، فأمر عمر بن الخطاب أبا بكر أن يتحمل منعه من ذلك ، وضمن له أن يعينه على الغدر به على شرط أن يجعل الخلافة له من بعده ، فقبل منه وأقدا على المنع متظاهرين ، فذلك قوله تعالى : (وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ^(٢)) وزعم أنه نزل في حق عمر قوله تعالى : (كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلْإِنْسَانِ اكْفُرْ . فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِنْكَ ^(٣)) .

ولما أن قتل المغيرة اختلف أصحابه ، فمنهم من قال بانتظاره ورجعته ، ومنهم من قال بانتظار إمامة محمد ، كما كان يقول هو بانتظاره ، وقد قال المغيرة بإمامة أبي جعفر محمد

(١) الأعلَى آية ١ . (٢) الأحزاب آية ٧٢ . (٣) المشر آية ١٦ .

ابن عليّ رضی الله عنهما ، ثم غلا فيه وقال بإلهيته فتبرأ منه الباقر ولعنه ، وقد قال المغيرة لأصحابه : انتظروه ، فإنه يرجع ، وجبريل وميكائيل يبايعانه بين الركن والمقام ، وزعم أنه يحيي الموتى .

(هـ) المَنصُورِيَّة :

أصحاب أبي منصور^(١) العجلي ، وهو الذي عزا نفسه إلى أبي جعفر محمد بن علي الباقر في الأول ، فلما تبرأ منه الباقر وطرده زعم أنه هو الإمام ، ودعا الناس إلى نفسه ، ولما توفي الباقر قال : انتقلت الإمامة إلىّ وتظاهر بذلك وخرجت جماعة منهم بالكوفة في بني كندة

(١) « فرق الشيعة » للنوحي ص ٣٤ (ومنهم فرقة تسمى المنصورية ، وهم أصحاب أبي منصور ، وهو الذي ادعى أن الله عز وجل هرج به إليه فأذناه منه وكلمه ومسح بيده على رأسه ، وقال له بالمرياي . وذكر أنه نبي ورسول ، وأن الله اتخذه خليلا . وكان أبو منصور هذا من أهل الكوفة من عيد القيس ، وله فيها دار . وكان منشؤه بالبادية وكان أميا لا يقرأ . فادعى بعد وفاة أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين أنه فوض إليه أمره وجعله وصيه من بعده . ثم ترقى به الأمر إلى أن قال كان علي بن أبي طالب عليه السلام نبيا ورسولا ، وكذلك الحسن والحسين ، وعلي بن الحسين ، محمد بن علي . وأنا نبي ورسول . والنبوة في ستة من ولدي ويكونون بعدي أنبياء آخرهم القائم . وكان يأمر أصحابه بمخنق من خالفهم وقتلهم بالاغتيال ، ويقول من خالفكم فهو كافر مشرك فاقتلوه فإن هذا جهاد خفي . وزعم أن جبرئيل عليه السلام يأتيه بالوحي من عند الله عز وجل ، وأن الله بعث محمدا بالتزويل ، وبه هو يحيى نفسه بالتأويل . فطلبه خالد بن عبد الله القسري فأعياه ثم ظفر عمر الخنثاق بابنه الحسين بن أبي منصور ، وقد تنبى وادعى مرتبة أبيه ، وجيبت إليه الأموال ، وتابعه على رأيه ومذهبه بشر كثير ، وقالوا بنيوته . فبعث به إلى المهدي فقتله في خلافته وصلبه بعد أن أقر بذلك ، وأخذ منه مالا عظيما . وطلب أصحابه طلبا شديدا وظفر بجماعة منهم فقتلهم وصلبهم) .

وفي « مقالات الإسلاميين » ص ٩ ج ١ (ويمين أصحابه - يعني منصورا - إذا حلفوا أن يقولوا : ألا والكلمة .) وزعم أن عيسى أول من خلق الله من خلقه ، ثم علي . وأن رسل الله سبحانه لا تفتق أبدا . وكفر بالجنة والنار ، وزعم أن الجنة رجل ، وأن النار رجل . واستحل النساء والمحارم وأحل ذلك لأصحابه وزعم أن الميتة والدم ولحم الخنزير والحمر والميصر وغير ذلك من المحارم حلال . وقال : لم يحرم الله ذلك علينا ، ولا حرم شيئا تقوى به أنفسنا . وإنما هذه الأشياء أسماء رجال حرم الله سبحانه ولايتهم وتآول في ذلك قوله تعالى - المائدة آية ٩٣ - ليس على الذين آمنوا وحملاوا الصالحات جناح فيما طمخوا - وأسقط الفرائض وقال هي أسماء رجال أوجب الله ولايتهم . واستحل خلق المنافقين وأخذ أموالهم . فأخذ يوسف بن عمر الثقفي والى للعراق في أيام بني أمية فقتله .)

حتى وقف يوسف بن عمر الثقفي والى العراق فى أيام هشام بن عبد الملك على قصته
وخبث دعوته ، فأخذه وصلبه .

زعم أبو منصور العجلي أن عليا رضى الله عنه هو الكسفُ الساقط من السماء .
وربما قال : الكسفُ الساقط من السماء هو الله تعالى . وزعم حين ادعى الإمامة لنفسه
أنه عرج به إلى السماء ، ورأى معبوده فمسح بيده رأسه ، وقال : يا بنى ، أنزل فبلغ عنى .
ثم أهبطه إلى الأرض . فهو الكسف الساقط من السماء .

وزعم أيضا أن الرسل لا تنقطع أبدا ، والرسالة لا تنقطع . وزعم أن الجنة رجل أمرنا
بموالاته ، وهو إمام الوقت . وأن النار رجل أمرنا بمعاداته ، وهو خصم الإمام . وتناول
الحرمات كلها على أسماء رجال أمرنا الله تعالى بمعاداتهم . وتناول الفرائض على أسماء
رجال أمرنا بموالاتهم . واستحل أصحابه قتل مخالفيهم وأخذ أموالهم ، واستحلل نساءهم .
وهم صنف من الخُرُمِيَّة . وإنما مقصودهم من حمل الفرائض والحرمات على أسماء رجال :
هو أن من ظفر بذلك الرجل وعرفه فقد سقط عنه التكليف ، وارتفع الخطاب إذ قد
وصل إلى الجنة وبلغ الكمال .

ومما أبدعه العجلي أنه قال : إن أول ما خلق الله تعالى هو عيسى بن مريم عليه
السلام ، ثم على بن أبى طالب كرم الله وجهه .

(و) الخَطَّابِيَّة :

أصحاب أبى الخطاب محمد بن أبى زينب الأسدى الأجدع مولى بنى أسد ، وهو الذى
عزا نفسه إلى أبى عبد الله جعفر بن محمد الصادق رضى الله عنه . فلما وقف الصادق على
غلوه الباطل فى حقه تبرأ منه ولعنه ، وأمر أصحابه بالبراءة منه . وشدد القول فى ذلك ،
وبالغ فى التبرى منه واللعن عليه . فلما اعتزل عنه ادعى الإمامة لنفسه .

زعم أبو الخطاب أن الأئمة أنبياء ثم آلهة . وقال بإلهية جعفر بن محمد ، وإلهية
آبائه رضى الله عنهم . وهم أبناء الله وأحباؤه . والإلهية نور فى النبوة ، والنبوة نور

في الإمامة . ولا يخلو العالم من هذه الآثار والأنوار . وزعم أن جعفرًا هو الإله في زمانه ، وليس هو المحسوس الذي يرونه . ولكن لما نزل إلى هذا العالم لبس تلك الصورة فرآه الناس فيها .

ولما وقف عيسى بن موسى صاحب المنصور على خبث دعوته قتله بسبحة الكوفة .
وافترقت الخطائية بعده فرقا

فرزعت فرقة أن الإمام بعد أبي الخطاب رجل يقال له معمر ، ودانوا به كما دانوا بأبي الخطاب . وزعموا أن الدنيا لا تنفى ، وأن الجنة هي التي تصيب الناس من خير ونعمة وعافية . وأن النار هي التي تصيب الناس من شر ومشقة وبلية . واستحلوا الخمر والزنا ، وسأروا المحرمات . ودانوا بترك الصلاة والفرائض . وتسمى هذه الفرقة المعمرية .

وزعمت طائفة أن الإمام بعد أبي الخطاب : بزيع ، وكان يزعم أن جعفرًا هو الإله ؛ أى ظهر الإله بصورته للخلق . وزعم أن كل مؤمن يوحى إليه من الله ، وتأول قول الله تعالى (وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ^(١)) أى يوحى إليه من الله . وكذلك قوله تعالى (وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ ^(٢)) وزعم أن من أصحابه من هو أفضل من جبريل وميكائيل . وزعم أن الإنسان إذا بلغ الكمال لا يقال له إنه قدمات ، ولكن الواحد منهم إذا بلغ النهاية قيل رجع إلى الملكوت . وادعوا كلهم معاينة أمواتهم ، وزعموا أنهم يرونهم بكرة وعشيمة . وتسمى هذه الطائفة البرزغية .

وزعمت طائفة أن الإمام بعد أبي الخطاب : عمير بن بيان العجلي ، وقالوا كما قالت الطائفة الأولى ، إلا أنهم اعترفوا بأنهم يموتون . وكانوا قد نصبوا خيمة بكناسة الكوفة يجتمعون فيها على عبادة الصادق رضى الله عنه . فرفع خبرهم إلى يزيد بن عمر بن هبيرة ، فأخذ عميرا فصلبه في كناسة الكوفة . وتسمى هذه الطائفة العجلية والعميرية أيضا .

وزعمت طائفة أن الإمام بعد أبي الخطاب مفضل الصيرفي . وكانوا يقولون بربوبية جعفر دون نبوته ورسالته . وتسمى هذه الفرقة المفضلية :

وتبرأ من هؤلاء كلهم جعفر بن محمد الصادق رضى الله عنه وطردهم ولعنهم ، فإن القوم كلهم حيارى ، ضالون ، جاهلون بحال الأئمة تائبون .
(ز) الكيالية :

أتباع أحمد بن الكيال ، وكان من دعاة واحد من أهل البيت بعد جعفر بن محمد الصادق ، وأظنه من الأئمة المستورين .

ولعله سمع كلمات علمية فخلطها برأيه الفائل ، وفكره العاطل ، وأبدع مقالة في كل باب علمي على قاعدة غير مسموعة ، ولا معقولة ، وربما عاند الحسن في بعض المواضع .

ولما وقفوا على بدعته تبرءوا منه ولعنوه وأمروا شيعتهم بمناذته وترك مخالطته . ولما عرف الكيال ذلك منهم صرف الدعوة إلى نفسه ، وادعى الإمامة أولاً ، ثم ادعى أنه القائم ثانياً .

وكان من مذهبه أن كل من قدر الآفاق على الأنفس ، وأمكته أن يبين مناهج العالمين ؛ أعنى عالم الآفاق وهو العالم العلوى ، وعالم الأنفس ؛ وهو العالم السفلى ، كان هو الإمام ، وأن كل من قرر الكل في ذاته ، وأمكته أن يبين كل كلى في شخصه المعين الجزئى ، كان هو القائم ، قال : ولم يوجد في زمن من الأزمان أحد يقرر هذا التقرير إلا أحمد الكيال ، فكان هو القائم .

وإنما قتله من انتعى إليه أولاً على بدعته ذلك أنه هو الإمام ، ثم القائم ، وبقيت من مقالاته في العالم تصانيف عربية وعجمية ، كلها مزخرفة مردودة شرعا وعقلا .

قال الكيال : العوالم ثلاثة : العالم الأعلى ، والعالم الأدنى ، والعالم الإنساني .

وأثبت في العالم الأعلى خمسة أماكن : الأول : مكان الأماكن وهو مكان فارغ

لا يسكنه موجود، ولا يدبره روحاني ، وهو محيط بالكل . قال : والعرش الوارد في الشرع عبارة عنه ، ودونه : مكان النفس الأعلى ، ودونه : مكان النفس الناطقة ، ودونه : مكان النفس الإنسانية .

قال : وأرادت النفس الإنسانية الصعود إلى عالم النفس الأعلى ، فصعدت وخرقت المكنين : أعنى الحيوانية ، والناطقة . فلما قربت من الوصول إلى عالم النفس الأعلى : كلت وانحسرت ، وتحيّرت وتعفنت ، واستحالت أجزاءها فأهبطت إلى العالم السفلي . ومضت عليها أكوار وأدوار ، وهي في تلك الحالة من العفونة والاستحالة ، ثم ساحت عليها النفس الأعلى ، وأفاضت عليها من أنوارها جزءاً ، فحدثت التراكيب في هذا العالم ، وحدثت السماوات والأرض ، والمركبات من المعادن والنبات والحيوان ، والإنسان ، ووقعت في بلايا هذه التراكيب تارة سروراً ، وتارة غماً ، وتارة فرحاً ، وتارة ترحاً ، وطوراً سلامة وعافية ، وطوراً بلية ومحنة حتى يظهر القائم ، ويردها إلى حال الكمال ، وتنحل التراكيب ، وتبطل المتضادات ، ويظهر الروحاني على الجسماني ، وما ذلك القائم إلا أحمد الكيال .

ثم دل على تعيين ذاته بأضعف ما يتصور ، وأوهى ما يقدر ، وهو أن اسم أحمد مطابق للعوالم الأربعة ، فالألف من اسمه في مقابلة النفس الأعلى ، والحاء في مقابلة النفس الناطقة ، والميم في مقابلة النفس الحيوانية ، والدال في مقابلة النفس الإنسانية ، قال : والعوالم الأربعة هي المبادئ والبسائط ، وأما مكان الأما كن فلا وجود فيه البتة .

ثم أثبت في مقابلة العوالم العلوية : العالم السفلي الجسماني ، قال : فالسما خالية ، وهي في مقابلة مكان الأما كن ، ودونها النار ، ودونها الهواء ، ودونه الأرض ، ودونها الماء ، وهذه الأربعة في مقابلة العوالم الأربعة .

ثم قال : الإنسان في مقابلة النار ، والطائر في مقابلة الهواء ، والحيوان في مقابلة الأرض ، والحوت في مقابلة الماء وكذلك مافي معناه ، فجعل مركز الماء أسفل المراكز ، والحوت أخس المركبات .

ثم قابل العالم الإنساني الذي هو أحد الثلاثة ، وهو عالم الأنفس ، مع آفاق العالمين الأولين : الروحاني والجسماني ، قال : الحواس المركبة فيه خمس :

فالسمع في مقابلة مكان الأماكن ، إذ هو فارغ ، وفي مقابلة السماء .

والبصر في مقابلة النفس الأعلى من الروحاني ، وفي مقابلة النار من الجسماني ، وفيه إنسان العين لأن الإنسان مختص بالنار .

والشم في مقابلة الناطق من الروحاني ، والهواء من الجسماني ؛ لأن الشم من الهواء يتروح ويتنسم .

والذوق في مقابلة الحيواني من الروحاني ، والأرض من الجسماني . والحيوان مختص بالأرض ، والطعم بالحيوان

والمس في مقابلة الانساني من الروحاني ، والماء من الجسماني ، والحوت مختص بالماء والمس بالحوت ، وربما عبر عن المس بالكتابة .

ثم قال : أحمد : هو ألف ، وحاء ، وميم ، ودال . وهو في مقابلة العالمين . أما في مقابلة العالم العلوي الروحاني فقد ذكرناه .

وأما في مقابلة العالم السفلي الجسماني ؛ فالألف تدل على الإنسان ، والحاء تدل على الحيوان ، والميم على الطائر ، والدال على الحوت ، فالألف من حيث استقامة القامة كالإنسان ، والحاء كالحيوان لأنه معوج منكوس ، ولأن الحيوان من ابتداء اسم الحيوان ، والميم تشبه رأس الطائر ، والدال تشبه ذنب الحوت .

ثم قال : إن الباري تعالى إنما خاق الإنسان على شكل اسم أحمد ، فالقائمة : مثل الألف ، واليدان مثل الحاء ، والبطن مثل الميم ، والرجلان مثل الدال .

ثم من العجب أنه قال : إن الأنبياء هم قادة أهل التقليد ، وأهل التقليد عميان ، والقائم قائد أهل البصيرة ، وأهل البصيرة أولو الألباب ، وإنما يحصلون البصائر بمقابلة

الآفاق والأنفس .

والمقابلة كما سمعتها من أخس المقالات ، وأوهى المقابلات ، بحيث لا يستجيز عاقل أن يسمعها فكيف يرضى أن يمتقدها ؟ !

وأعجب من هذا كله تأويلاته الفاسدة ، ومقابلاته بين الفرائض الشرعية والأحكام الدينية . وبين موجودات عالمي الآفاق والأنفس وادعاؤه أنه منفرد بها ، وكيف يصح له ذلك ؟ وقد سبقه كثير من أهل العلم بتقرير ذلك ، لا على الوجه المزيف الذي قرره الكيال ، وحمله الميزان على العالمين ، والصراط على نفسه ، والجنة على الوصول إلى علمه من البصائر ، والنار على الوصول إلى ما يضاذه ؟ !

ولما كانت أصول علمه ما ذكرناه ، فانظر كيف يكون حال الفروع ؟ !

(ح) الهشامية :

أصحاب الهشامين : هشام بن الحكم صاحب المقالة في التشبيه ، وهشام بن سالم الجواليقي الذي نسج على منواله في التشبيه .

وكان هشام بن الحكم من متكلمي الشيعة ، وجرت بينه وبين أبي الهذيل مناظرات في علم الكلام ، منها في التشبيه ، ومنها في تعلق علم البارئ تعالى .

حكى ابن الراوندي عن هشام أنه قال : إن بين معبوده وبين الأجسام تشابها ما ، بوجه من الوجوه ، ولولا ذلك لما دلت عليه .

وحكى الكعبي عنه أنه قال : هو جسم ذو أبعاد ، له قدر من الأقدار ولكن لا يشبه شيئا من الخلوقات ، ولا يشبهه شيء .

وقيل عنه أنه قال : هو سبعة أشبار بشبر نفسه ، وأنه في مكان مخصوص ، وجهة مخصوصة ، وأنه يتحرك ، وحر كته فعله ، وليست من مكان إلى مكان .

وقال : هو متناه بالذات ، غير متناه بالقدرة . وحكى عنه أبو عيسى الوراق أنه قال : إن الله تعالى مماس لعرشه ، لا يفضل منه شيء عن العرش ، ولا يفضل من العرش شيء عنه .

ومن مذهب هشام أنه قال : لم يزل البارى تعالى عالماً بنفسه ، ويعلم الأشياء بعد كونها بعلم ، لا يقال فيه إنه محدث ، أو قديم ، لأنه صفة ، والصفة لا توصف . ولا يقال فيه : هو هو ، أو غيره أو بعضه .

وليس قوله فى القدرة والحياة كقوله فى العلم ، إلا أنه لا يقول بحدوثهما . قال : ويريد الأشياء ، وإرادته حركة ليست هى عين الله ، ولا هى غيره .

وقال فى كلام البارى تعالى : إنه صفة للبارى تعالى ولا يجوز أن يقال هو مخلوق ، أو غير مخلوق .

وقال : الأعراض لا تصلح أن تكون دلالة على الله تعالى ، لأن منها ما يثبت استدلالاً ، وما يستدل به على البارى تعالى يجب أن يكون ضرورى الوجود لاستدلالاً ، وقال : الاستطاعة كل مالا يكون الفعل إلا به كالألات ، والجوارح ، والوقت ، والمكان .

وقال هشام بن سالم إنه تعالى على صورة إنسان ؛ أعلاه مجوف ، وأسفله مصمت . وهو نور ساطع يتلأأ ، وله حواس خمس ، ويد ، ورجل ، وأنف ، وأذن ، وفم ، وله وفرة سوداء ، هى نور أسود ، لكنه ليس بلحم ولادم . وقال هشام بن سالم : الاستطاعة بعض المستطيع ، وقد نقل عنه أنه أجاز المعصية على الأنبياء مع قوله بعصمة الأئمة ، ويفرق بينهما بأن النبى يوحى إليه فينبه على وجه الخطأ فيتوب عنه . والإمام لا يوحى إليه فتجب عصمته .

وغلا هشام بن الحكم فى حق على رضى الله عنه حتى قال : إنه إله واجب الطاعة ، وهذا هشام بن الحكم صاحب عور فى الأصول ، لا يجوز أن يغفل عن إزاماته على المعتزلة ، فإن الرجل وراء ما يلزم به على الخصم ، ودون ما يظهره من التشبيه ، وذلك أنه أزم الجلاف فقال : إنك تقول : البارى تعالى عالم بعلم ، وعلمه ذاته ، فيشارك المحدثات فى أنه عالم بعلم ، ويبينها فى أن علمه ذاته ، فيكون عالماً لا كالعالمين ، فلم لا تقول : إنه جسم لا كأجسام ، وصورة لا كأصور ، وله قدر لا كأقدار ، إلى غير ذلك ؟

وواقفه زرارة بن أعين في حدوث علم الله تعالى ، وزاد عليه بحدوث قدرته ، وحياته ،
وسائر صفاته ، وأنه لم يكن قبل حدوث هذه الصفات : عالما ، ولا قادرا ، ولا حيا ،
ولا سميعا ، ولا بصيرا ، ولا مريدا ، ولا متكلمًا .

وكان يقول بإمامة عبد الله بن جعفر . فلما فاوضه في مسائل ، ولم يحده بها مليا رجع
إلى موسى بن جعفر ، وقيل أيضا إنه لم يقل بإمامته إلا أنه أشار إلى المصحف وقال : هذا
إمامي ، وإنه كان قد التوى على عبد الله بن جعفر بعض الالتواء .

وحكى عن الزرارية أن المعرفة ضرورية . وأنه لا يسع جهل الأئمة . فإن معارفهم
كلها فطرية ضرورية . وكل ما يعرفه غيرهم بالنظر فهو عندهم أولى ضروري وفطرياتهم
لا يدركها غيرهم .

(ط) النعمانية :

أصحاب محمد بن النعمان أبي جعفر الأحول ، الملقب بشيطان الطاق . وهم
الشيطنانية أيضا .

والشيعة تقول : هو مؤمن الطاق .

وهو تلميذ الباقر محمد بن علي بن الحسين رضي الله عنهم . وأفضى إليه أسراراً من
أحواله وعلومه ، وما يحكى عنه من التشبيه فهو غير صحيح .

قيل : وافق هشام بن الحكم في أن الله تعالى لا يعلم شيئاً حتى يكون .

[قال شيطان الطاق وكثير من الروافض إن الله عالم في نفسه ليس بجاهل ولكنه
إنما يعلم الأشياء إذا قدرها وأرادها ، فأما من قبل أن يقدرها ويريدها فمجال أن يعلمها .
لا لأنه ليس بعالم ، ولكن الشيء لا يكون شيئاً حتى يقدره وينشئه بالتقدير^(١)] والتقدير
عنده الإرادة ، والإرادة فعله تعالى .

(١) ما بين القوسين نقلناه عن « مقالات الإسلاميين » لأبي الحسن الأشعري : ص ٤٩٣ ج ٢ تحقيق هـ
ديتر ، طبع استانبول سنة ١٩٢٠ ، وبه يستقيم المعنى وقال الأشعري « وحكى أبو القاسم البلخي عن =

وقال إن الله تعالى نور على صورة إنسان رباني ، ونفى أن يكون جسما لكنه قال :
قد ورد في الخبر « إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ » و « عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ » ،
فلا بد من تصديق الخبر . ويحكي عن مقاتل بن سليمان مثل مقالته في الصورة ، وكذلك
يحكي عن داود الجواربي ، ونعيم بن حماد المصري وغيرهما من أصحاب الحديث أنه تعالى
ذو صورة وأعضاء .

ويحكي عن داود أنه قال : اعفوني عن الفرج واللحية واسألوني عما وراء ذلك ؛
فإن في الأخبار ما يثبت ذلك .

وقد صنف ابن النعمان كتباً جمة للشيعة منها : افعال ، لم فعات ، ومنها : افعال ،
لا تفعل ؛ ويذكر فيها أن كبار الفرق أربعة : الفرقة الأولى عنده : القدرية ، الفرقة الثانية
عنده : الخوارج . الفرقة الثالثة عنده : العامة . الفرقة الرابعة عنده : الشيعة .
ثم عين الشيعة بالنجاة في الآخرة من هذه الفرق .

وذكر عن هشام بن سالم ، ومحمد بن النعمان أنهما أمسكا عن الكلام في الله ، ورويا
عن يوجبان تصديقه أنه سئل عن قول الله تعالى : (وَأَنَّ إِلَى رَبِّكَ الْمُنْتَهَى) قال : إذا
بلغ الكلام إلى الله تعالى فأمسكوا ، فأمسكا عن القول في الله ، والتفكر فيه حتى ماتا ،
هذا نقل الوراق .

= هشام بن الحكم أنه كان يقول بحال أن يكون الله لم يزل عالما بنفسه ، وأنه إنما يعلم الأشياء بعد أن لم يكن
بها عالما ، وأنه يعلمها بعلم ، وأن العلم صفة له ليست هي هو ، ولا غيره ، ولا بعضه . ولا يجوز أن يقال
في العلم إنه محدث أو قديم : لأنه صفة ، والصفة عنده لا توصف . قال : ولو كان لم يزل عالما لكان المعلوم
لم يزل ، لأنه لا يصح عالم إلا بمعلوم موجود . قال : ولو كان عالما بما يفعله عباده لم يصح المحنة والاختيار .
« وليس قول هشام في القدرة والحياة قوله في العلم إلا أنه لا يقول بحدوثها ، ولكنه يزعم أنهما صفتان لله ،
لاهما الله ، ولاهما غيره ، ولاهما بعضه . وإنما نفي أن يكون عالما لما ذكرناه . وحكى حاله أن قوله هشام
في القدرة كقوله في العلم . »

ومن هنا نرى وجه الاتفاق بين رأى شيطان الطاق ، ورأى هشام بن الحكم . فكل منهما ينفي علم الله
بالأشياء قبل وجودها .

والطاق : بلد بسجستان ، وحسن بطبرستان . وكل ما عطف من الأبنية فهو طاق .

ومن جملة الشيعة :

(٥) اليُونُسِيَّة :

أصحاب يونس بن عبد الرحمن القُمِّي^(١) مولى آل يقطين . زعم أن الملائكة تحمل العرش ، والعرش يحمل الرب تعالى ، إذ قد ورد في الخبر : أن الملائكة تنط أحيانا من وطأة عظمة الله تعالى على العرش .

وهو من مشبهة الشيعة ، وقد صنف لهم كتباً في ذلك .
(ك) النصيرية^(٢) ، والإسحاقية :

من جملة غلاة الشيعة . ولهم جماعة ينصرون مذهبهم ، ويذبون عن أصحاب مقالاتهم وبينهم خلاف في كيفية إطلاق اسم الإلهية على الأئمة من أهل البيت . قالوا : ظهور الروحاني بالجسد الجسماني أمر لا ينكره عاقل ، أما في جانب الخير فكظهور جبريل عليه السلام ببعض الأشخاص ، والتصوير بصورة أعرابي ، والتمثل بصورة البشر ، وأما في جانب الشر فكظهور الشيطان بصورة إنسان حتى يعمل الشر بصورته ، وظهور الجن بصورة بشر حتى يتكلم بلسانه ، فكذلك نقول : إن الله تعالى ظهر بصورة أشخاص .

ولما لم يكن بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم شخص أفضل من على رضي الله عنه

(١) توفي سنة ١٥٠ ويقال إنه رجع عن التشيع . قال عبد القاهر البغدادي ص ٤٣ (وكان — يعني يونس بن عبد الرحمن — في الإمامة على مذهب القطبية الذين قطعوا بموت موسى بن جعفر . وأفرط يونس هذا في باب التشبيه ، فزعم أن الله عز وجل يحمله حملة عرشه وهو أقوى منهم ، كما أن الكرسي يحمله رجلاه وهو أقوى من رجليه) .

(٢) تكلم النوبختي في كتابه فرق الشيعة عن فرقة من غلاة الشيعة تنتسب إلى محمد بن نصير النخيري ؛ فقال في ص ٧٨ (وقد شذت فرقة من القائلين بإمامة علي بن محمد في حياته فقالت بنبوة رجل يقال له همد بن نصير النخيري ، وكان يدعى أنه نسي بمثه أبو الحسن العسكري . وكان يقول بالتناسخ والعلو في أبي الحسن ويقول فيه بالرطوبة ، ويقول بالإبادة المحارم ، ويحفل نكاح الرجال بعضهم بعضاً في أدبارهم ويؤمن أن ذلك من التواضع والتذل ، وأنه أحد الشهوات والطيبات ، وأن الله عز وجل لم يجرم شيئاً من ذلك . وكانه يقوى أسباب هذا النخيري محمد بن موسى بن الحسن بن القمري) .

وبعده أولاده المخصوصون ، وهم خير البرية ، فظهر الحق بصورتهم ، ونطق بلسانهم ، وأخذ بأيديهم ، فعن هذا أطلقنا اسم الإلهية عليهم ، وإنما أثبتنا هذا الاختصاص لعل يرضى الله عنه دون غيره ، لأنه كان مخصوصا بتأييد إلهي من عند الله تعالى فيما يتعلق بباطن الأسرار ، قال النبي صلى الله عليه وسلم « أَنَا أَحْكَمُ بِالظَّاهِرِ وَاللَّهُ يَتَوَلَّى السَّرَائِرَ » وعن هذا كان قتال المشركين إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وقاتل المنافقين إلى علي رضي الله عنه ، وعن هذا شبهه بعيسى ابن مريم عليه السلام . فقال النبي صلى الله عليه وسلم « لَوْلَا أَنْ يَقُولَ النَّاسُ فِيكَ مَا قَالُوا فِي عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَقُلْتُ فِيكَ مَقَالًا » .

وربما أثبتوا له شركة في الرسالة ، إذ قال النبي عليه الصلاة والسلام « فِيكُمْ مَنْ يُقَاتِلُ عَلِيَّ تَأْوِيلَهُ كَمَا قَاتَلْتُ عَلِيَّ تَنْزِيلَهُ ، أَلَا وَهُوَ خَاصِيفُ النَّعْلِ » فعمل التأويل ، وقاتل المنافقين ومكاملة الجن ، وقلم باب خير لا بقوة جسدانية من أول الدليل على أن فيه جزءاً إلهياً ، وقوة ربانية . ويكون هو الذي ظهر الإله بصورته ، وخلق بيديه ، وأمر بلسانه ، وعن هذا قالوا : كان موجودا قبل خلق السموات والأرض . قال : كنا أظلة عن يمين العرش فسبحنا فسبحت الملائكة بتسبيحنا ، فتلك الظلال ، وتلك الصور التي تنبئ عن الظلال : هي حقيقته ، وهي مشرقة بنور الرب تعالى إشراقاً لا ينفصل عنها ، سواء كانت في هذا العالم ، أو في ذلك العالم ، وعن هذا قال علي رضي الله عنه : أنا من أحمد كالضوء من الضوء ، يعني لا فرق بين النورين إلا أن أحدهما سابق ، والثاني لاحق به ، تال له . قالوا : وهذا يدل على نوع من الشركة .

فالنصيرية أميل إلى تقرير الجزء الإلهي .

والاسحاقية أميل إلى تقرير الشركة في النبوة .

ولهم اختلافات كثيرة أخرى لاندكرها .

وقد نجزت الفرق الاسلامية ، وما بقيت إلا فرقة الباطنية ؛ وقد أوردتهم أصحاب
التصانيف في كتب المقالات ، إما خارجة عن الفرق ، وإما داخلة فيها ، وبالجملة هم قوم
يخالفون الاثنين والسبعين فرقة .

* * *

رجال الشيعة ومصنفو كتبهم من المحدثين

فمن الزيدية أبو خالد الواسطي ، ومنصور بن الأسود ، وهارون بن سعد العجلي ،
جارودية .

ووكيع بن الجراح ، ويحيى بن آدم ، وعبيد الله بن موسى ، وعلي بن صالح ، والفضل
ابن دكين ، وأبو حنيفة ، بترية .

وخرج محمد بن مجلان مع محمد الإمام .

وخرج إبراهيم بن سعيد ، وعباد بن عوام ، ويزيد بن هارون ، والعلاء بن راشد ،
وهشيم بن بشير ، والعوام بن حوشب ، ومستلم بن سعيد مع إبراهيم الإمام .

ومن الإمامية وسائر أصناف الشيعة : سالم بن أبي الجعد ، وسالم بن أبي حفصة ،
وسلمة بن كهيل ، وثوير بن أبي فاختة ، وحبيب بن أبي ثابت ، وأبو المقدم ، وشعبة ،
والأعمش ، وجابر الجعفي ، وأبو عبد الله الجدلي ، وأبو إسحاق السبيعي ، والمغيرة ،
وطاووس والشعبي ، وعلقمة ، وهبيرة بن بريم ، وحبة العرنى ، والحارث الأعور .

ومن مؤلفي كتبهم : هشام بن الحكم ، وعلي بن منصور ، ويونس بن عبد الرحمن ،
والشكّال ، والفضل بن شاذان ، والحسين بن إشكاب ، ومحمد بن عبد الرحمن ،
وابن قبة ، وأبو سهل النوبختي ، وأحمد بن يحيى الراوندي .

ومن المتأخرين : أبو جعفر الطوسي .

٥ - الإسماعيلية

قد ذكرنا أن الإسماعيلية امتازت عن الموسوية وعن الاثنى عشرية بإثبات الإمامة لإسماعيل بن جعفر ، وهو ابنه الأكبر المنصوص عليه في بدء الأمر .

قالوا : ولم يتزوج الصادق رضى الله عنه على أمه بواحدة من النساء ، ولا تسرى بجارية كسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في حق خديجة رضى الله عنها ، وكسنة على رضى الله عنه في حق فاطمة رضى الله عنها .

وقد ذكرنا اختلافتهم في موته في حال حياة أبيه :

فمنهم من قال إنه مات ، وإنما فائدة النص عليه انتقال الإمامة منه إلى أولاده خاصة كما نص موسى على هارون عليهما السلام ثم مات هارون في حال حياة أخيه ، وإنما فائدة النص انتقال الإمامة منه إلى أولاده . فإن النص لا يرجع قهقري ، والقول بالبداء محال . ولا ينص الإمام على واحد من أولاده إلا بعد السماع من آبائه . والتعيين لا يجوز على الإبهام والجهالة .

ومنهم من قال : إنه لم يميت ، ولكنه أظهر موته تقية عليه حتى لا يقصد بالقتل ، ولهذا القول دلالات : منها أن محمداً كان صغيراً ، وهو أخوه لأمه ؛ مضى إلى السرير الذى كان إسماعيل نائماً عليه ورفع الملاء فأبصره وقد فتح عينيه فعاد إلى أبيه مفزعاً وقال : عاش أخى ، عاش أخى . قال والده : إن أولاد الرسول عليه الصلاة والسلام كذا تكون حالهم في الآخرة . قالوا : ومنها السبب في الإشهاد على موته وكتب الحضر عنه ولم نعهد ميتاً سجل على موته . وعن هذا لما رفع إلى المنصور أن إسماعيل بن جعفر روى بالبصرة وقد مرّ على مُقعد فدعاه فبرى بإذن الله تعالى ، بعث المنصور إلى الصادق أن إسماعيل بن جعفر في الأحياء ، وأنه روى بالبصرة ، أنفذ السجل إليه ، وعليه شهادة عامله بالمدينة .

قالوا: وبعد إسماعيل محمد بن إسماعيل السابع التام، وإنما تم دور السبعة به .
ثم ابتدئ منه بالأئمة المستورين الذين كانوا يسرون في البلاد سرا، ويظهرون
الدعاة جهرا .

قالوا: ولن تخلو الأرض قط من إمام حتى قائم، إما ظاهر مكشوف، وإما باطن
مستور، فإذا كان الإمام ظاهرا جاز أن يكون حجته مستورا. وإذا كان الإمام مستورا
فلا بد أن يكون حجته ودعواته ظاهرين .

وقالوا: إن الأئمة تدور أحكامهم على سبعة سبعة كأيام الأسبوع، والسماوات
السميع، والكواكب السبعة. والنقباء تدور أحكامهم على اثني عشر .

قالوا: وعن هذا وقعت الشبهة للإمامية القطعية حيث قرروا عدد النقباء للأئمة .
ثم بعد الأئمة المستورين كان ظهور المهدي بالله، والقائم بأمر الله وأولادهم نصا
بعد نص، على إمام بعد إمام .

ومن مذهبهم أن من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية، وكذلك من
مات ولم يكن في عنقه بيعة إمام مات ميتة جاهلية .

ولهم دعوة في كل زمان، ومقالة جديدة بكل لسان، فذكر مقالاتهم القديمة
بوندكر بعدها دعوة صاحب الدعوة الجديدة .

وأشهر ألقابهم الباطنية، وإنما لزمهم هذا اللقب لحكمهم بأن لكل ظاهر باطنا،
ولكل تنزيل تأويلا .

ولهم ألقاب كثيرة سوى هذه على لسان قوم قوم :

فبالعراق يسمون : الباطنية، والقرامطة، والمزدكية .

وبخراسان : التعليمية، والملحدة .

وهم يقولون نحن الإسماعيلية لأننا تميزنا عن فرق الشيعة بهذا الاسم، وهذا الشخص .

ثم إن الباطنية القديمة قد خلطوا كلامهم ببعض كلام الفلاسفة، وصنفوا كتبهم

على هذا المنهج، فقالوا في الباري تعالى : إنا لانقول: هو موجود، ولا لاموجود، ولا عالم ولا جاهل، ولا قادر ولا عاجز .

وكذلك في جميع الصفات، فإن الإثبات الحقيقي يقتضى شركة بينه وبين سائر الموجودات في الجهة التي أطلقنا عاميه، وذلك تشبيهه، فلم يكن الحكم بالإثبات المطلق والنفي المطلق، بل هو إله المتقابلين وخالق المتخاصمين، والحاكم بين المتضادين . ونقلوا في هذا نصاً عن محمد بن علي الباقر أنه قال : « لما وهب العلم للعالمين قيل هو عالم، ولما وهب القدرة للقادرين قيل هو قادر، فهو عالم قادر بمعنى أنه وهب العلم والقدرة؛ لا بمعنى أنه قام به العلم والقدرة، أو وصف بالعلم والقدرة » .

فقيل فيهم إنهم نفاة الصفات حقيقة، معطلة الذات عن جميع الصفات .
قالوا : وكذلك نقول في القدم : إنه ليس بقديم ولا محدث، بل القديم : أمره، وكلمته، والحادث : خلقه وفطرته .

أبدع بالأمر العقل الأول الذي هو تام بالفعل، ثم بتوسطه أبدع النفس التالى الذى هو غير تام . ونسبة النفس إلى العقل إما نسبة النطفة إلى تمام الخلقة، والبيض إلى الطير وإما نسبة الولد إلى الوالد، والنتيجة إلى المنتج، وإما نسبة الأنثى إلى الذكر، والزوج إلى الزوج . قالوا : ولما اشتاقت النفس إلى كمال العقل احتاجت إلى حركة من النقص إلى الكمال، واحتاجت الحركة إلى آلة الحركة، فحدثت الأفلاك السماوية وتحركت حركة دورية بتدبير النفس، وحدثت الطبائع البسيطة بعدها، وتحركت حركة استقامة بتدبير النفس أيضاً، فتركبت المركبات من المعادن، والنبات، والحيوان، والإنسان، واتصلت النفوس الجزئية بالأبدان، وكان نوع الانسان متميزاً عن سائر الموجودات بالاستعداد الخاص لفيض تلك الأنوار، وكان عالمه في مقابلة العالم كله .

وفي العالم العلوى عقل، ونفس كلى، فوجب أن يكون في هذا العالم عقل مشخص هو كل . وحكمه حكم الشخص الكامل البالغ، ويسمونه الناطق، وهو النبي، ونفس

مشخصة ، وهو كل أيضا؛ وحكمه حكم الطفل الناقص المتوجه إلى الكمال، أو حكم النطفة المتوجهة إلى التمام ، أو حكم الأنثى المزوجة بالذكر ، ويسمونه الأساس ، وهو الوصى . قالوا : وكما تحركت الأفلاك والطبائع بتحريك النفس والعقل ، كذلك تحركت النفوس والأشخاص بالشرائع بتحريك النبي والوصى في كل زمان دأرا على سبعة سبعة حتى ينتهى إلى الدور الأخير ، ويدخل زمان القيامة ، وترتفع التكاليف ، وتضمحل السنن والشرائع .

وإنما هذه الحركات الفلكية والسنن الشرعية لتبلغ النفس إلى حال كمالها ، وكأهلها بلوغها إلى درجة العقل واتحادها به ، ووصولها إلى مرتبته فعلا؛ وذلك هو القيامة الكبرى فتتحل ترا كيب الأفلاك والعناصر والمركبات ، وتنشق السماء وتتناثر الكواكب ، وتبدل الأرض غير الأرض وتطوى السماء كطى السجل للكتاب المرقوم ، وفيه يحاسب الخلق ويتميز الخير عن الشر ، والمطيع عن العاصي ، وتتصل جزئيات الحق بالنفس الكلى وجزئيات الباطل بالشیطان المضل المبطل . فمن وقت الحركة إلى وقت السكون هو المبدأ ومن وقت السكون إلى مالا نهاية له هو الكمال .

ثم قالوا : ما من فريضة وسنة وحكم من الأحكام الشرعية : من بيع وإجارة وهبة ونكاح وطلاق وجراح وقصاص ودية إلا وله وزان من العالم : عددا في مقابلة عدد ، وحكما في مطابقة حكم ، فإن الشرائع عوالم روحانية أمرية . والعوامل شرائع جسمانية خلقية وكذلك التركيبات في الحروف والكلمات على وزان التركيبات في الصور والأجسام ، والحروف المفردة نسبتها إلى المركبات من الكلمات كالبسائط المجردة إلى المركبات من الأجسام . ولكل حرف وزان في العالم ، وطبيعة يخصها ، وتأثير من حيث تلك الخاصية في النفوس .

فمن هذا صارت العلوم الاستفادة من الكلمات التعاليمية غذاء للنفوس ، كما صارت الأغذية الاستفادة من الطبائع الخلقية غذاء للأبدان . وقد قدر الله تعالى أن يكون

غذاء كل موجود مما خلق منه . فعلى هذا الوزان صاروا إلى ذكر أعداد الكلمات والآيات ، وأن التسمية مركبة من سبعة واثني عشر . وأن التهليل مركب من أربع كلمات في إحدى الشهاداتين ، وثلاث كلمات في الشهادة الثانية . وسبع قطع في الأولى ، وست في الثانية ، واثني عشر حرفاً في الأولى ، واثني عشر حرفاً في الثانية . وكذلك في كل آية أمكنهم استخراج ذلك مما لا يعمل العاقل فكرته فيه إلا ويعجز عن ذلك خوفاً من مقابلته بضده . وهذه المقابلات كانت طريقة أسلافهم ؛ قد صنفوا فيها كتباً ، ودعوا الناس إلى إمام في كل زمان يعرف موازنات هذه العلوم ، ويهتدى إلى مدارج هذه الأوضاع والرسوم . ثم إن أصحاب الدعوة الجديدة تنكبوا هذه الطريقة حين أظهر الحسن بن محمد بن الصباح دعوته ، وقصر على الإلزامات كلمته ، واستظهر بالرجال ، وتحصن بالقلاع .

وكان بدء صعوده على قلعة الموت في شهر شعبان سنة ثلاث وثمانين وأربعمائة ؛ وذلك بعد أن هاجر إلى بلاد إمامه . وتلقى منه كيفية الدعوى لأبناء زمانه . فعاد ودعا الناس أول دعوة إلى تعيين إمام صادق قائم في كل زمان ، وتمييز الفرقة الناجية عن سائر الفرق بهذه النكته وهي : أن لهم إماماً ، وليس لغيرهم إمام . وإنما تعود خلاصة كلامه بعد ترديد القول فيه عوداً على بدء بالعربية والعجمية إلى هذا الحرف .

ونحن ننقل ما كتبه بالعجمية إلى العربية ، ولا معاب على الناقل ، والموفق من اتبع الحق ، واجتنب الباطل ، والله الموفق والمعين .

فنبداً بالفصول الأربعة التي ابتدأ بها دعوته ، وكتبها عجمية فعربتها

الأول : قال : للفتى في معرفة الله تعالى أحد قولين : إما أن يقول أعرف البارئ تعالى بتجرد العقل والنظر من احتياج إلى تعليم معلم . وإما أن يقول : لا طريق إلى المعرفة مع العقل والنظر إلا بتعليم معلم . قال : ومن أفتى بالأول فليس له الإنكار على عقل غيره ونظيره . فإنه متى أنكر فقد علم ، والإنكار تعليم ، ودليل على أن المنكر عليه محتاج إلى غيره . قال : والقسمان ضروريان ؛ لأن الإنسان إذا أفتى بفتوى ، أو قال قولاً ، فإما أن يعتقد من نفسه ، أو من غيره .

هذا هو الفصل الأول ، وهو كسر على أصحاب الرأي والعقل .
وذكر في الفصل الثاني أنه إذا ثبت الاحتياج إلى معلم ، أفصلح كل معلم على الإطلاق ، أم لا بد من معلم صادق ؟ قال : ومن قال إنه يصلح كل معلم ماساغ له الإنكار على معلم خصمه . وإذا أنكر فقد سلم أنه لا بد من معلم صادق معتمد .
قيل : وهذا كسر على أصحاب الحديث .

وذكر في الفصل الثالث أنه إذا ثبت الاحتياج إلى معلم صادق ، أفلا بد من معرفة المعلم أولا والظفر به ، ثم التعلم منه ؟ أم جاز التعلم من كل معلم من غير تعيين شخصه ، وتبيين صدقه ؟ والثاني رجوع إلى الأول . ومن لم يمكنه سلوك الطريق إلا بمقدم ورفيق ، فالرفيق ثم الطريق ، وهو كسر على الشيعة .

وذكر في الفصل الرابع : أن الناس فرقتان ؛ فرقة قالت نحن نحتاج في معرفة الباري تعالى إلى معلم صادق ، ويجب تعيينه وتشخيصه أولا ، ثم التعلم منه ، وفرقة أخذت في كل علم من معلم وغير معلم . وقد تبين بالمقدمات السابقة أن الحق مع الفرقة الأولى فرئيسهم يجب أن يكون رئيس المحققين ، وإذ تبين أن الباطل مع الفرقة الثانية فرؤسائهم يجب أن يكونوا رؤساء المبطلين .

قال : وهذه الطريقة هي التي عرفنا بها الحق بالحق معرفة مجملة . ثم نعرف بعد ذلك الحق بالحق معرفة مفصلة حتى لا يلزم دوران المسائل ، وإنما عنى بالحق ههنا : الاحتياج ، وبالحق : المحتاج إليه ، وقال : بالاحتياج عرفنا الإمام ، وبالإمام عرفنا مقادير الاحتياج ، كما بالجواز عرفنا الوجوب ، أي واجب الوجود ، وبه عرفنا مقادير الجواز في الجائزات .

قال : والطريق إلى التوحيد كذلك ، حذو القذة بالقذة .
ثم ذكر فصولا في تقرير مذهبه إما تمهيدا ، وإما كسرا على المذاهب ، وأكثرها كسر وإلزام واستدلال بالاختلاف على البطلان ، وبالاتفاق على الحق .

منها فصل « الحق والباطل » الصغير ، والكبير . يذكر أن في العالم حقا وباطلا . ثم يذكر أن علامة الحق هي الوحدة ، وعلامة الباطل هي الكثرة ، وأن الوحدة مع التعليم ، والكثرة مع الرأى ، والتعليم مع الجماعة ، والجماعة مع الإمام ، والرأى مع الفرق المختلفة ، وهي مع رؤسائهم .

وجعل الحق والباطل ، والتشابه بينهما من وجه ، والتمايز بينهما من وجه ، والتضاد في الطرفين ، والترتب في أحد الطرفين ، ميزانا يزن به جميع ما يتكلم فيه ، قال : وإنما أنشأت هذا الميزان من كلمة الشهادة ، وتركيبها من النفي والإثبات ، أو النفي والاستثناء . قال : فما هو مستحق النفي باطل ، وما هو مستحق الإثبات حق ، ووزن بذلك الخير والشر ، والصدق والكذب ، وسائر التضادات ، ونكته أن يرجع في كل مقالة وكلمة إلى إثبات المعلم ، وأن التوحيد هو التوحيد والنبوة معا ، حتى يكون توحيدا ، وأن النبوة هي النبوة والإمامة معا حتى تكون نبوة ، وهذا هو منتهى كلامه .

وقد منع العوام عن الخوض في العلوم ، وكذلك الخواص عن مطالعة الكتب المتقدمة إلا من عرف كيفية الحال في كل كتاب ، ودرجة الرجال في كل علم .

ولم يتعد بأصحابه في الإلهيات عن قوله : إن إلهنا إله محمد . قال : وأتم تقولون : إلهنا إله العقول ، أى : ما هدى إليه عقل كل عاقل ، فإن قيل لواحد منهم : ما تقول في البارى تعالى ؟ وأنه هل هو واحد أم كثير ؟ عالم أم لا ؟ قادر أم لا ؟ لم يجب إلا بهذا القدر : إن إلهى إله محمد و (هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ) (١) .

والرسول هو الهادى إليه .

وكم قد نظرت القوم على المقدمات المذكورة فلم يتخطوا عن قولهم : أفنحتاج إليك ؟ أو نسمع هذا منك ؟ أو نتعلم عنك ؟

وكم قد ساهلت القوم في الاحتياج ، وقلت : أين المحتاج إليه ؟ وأى شيء يقرره لي في الإلهيات ؟ وماذا يرسم لي في العقوليات ؟ إذ المعلم لا يعنى لعينه ، وإنما يعنى ليعلم . وقد سدتم باب العلم ، وفتحتم باب التسليم والتقليد ، وليس يرضى عاقل بأن يعتقد مذهبا على غير بصيرة ، وأن يسلك طريقا من غير بينة .

وإن كانت مبادئ الكلام تحكيما ، وعواقبها تسليمات (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ، ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا^(١)) .

افضل السابع

أهل الفروع

المختلفون في الأحكام الشرعية ، والمسائل الاجتهادية .

(١) اعلم أن أصول الاجتهاد وأركانها أربعة : الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، والقياس . وربما تعود إلى اثنين .

وإنما تلقوا صحة هذه الأركان وانحصارها من إجماع الصحابة رضی الله عنهم ، وتلقوا أصل الاجتهاد والقياس وجوازه منهم أيضا ؛ فإن العلم قد حصل بالتواتر أنهم إذا وقعت لهم حادثة شرعية ، من حلال أو حرام ، فزعموا إلى الاجتهاد ، وابتدءوا بكتاب الله تعالى . فإن وجدوا فيه نصا أو ظاهرا تمسكوا به ، وأجروا حكم الحادثة على مقتضاه . وإن لم يجدوا فيه نصا أو ظاهرا فزعموا إلى السنة . فإن روى لهم في ذلك خبر أخذوا به ، ونزلوا على حكمه . وإن لم يجدوا الخبر فزعموا إلى الاجتهاد . فكانت أركان الاجتهاد عندهم اثنين أو ثلاثة .

ولنا بعدهم : أربعة ؛ إذ وجب علينا الأخذ بمقتضى إجماعهم واتفاقهم ، والجري على مناهج اجتهادهم .

وربما كان إجماعهم على حادثة إجماعا اجتهاديا ، وربما كان إجماعا مطلقا لم يصرح فيه باجتهاد ، وعلى الوجهين جميعا ، فالإجماع حجة شرعية لإجماعهم على التمسك بالإجماع . ونحن نعلم أن الصحابة رضی الله عنهم الذين هم الأئمة الراشدون لا يجتمعون على ضلال . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ » .

ولكن الإجماع لا يخلو عن نص خفي أو جلي قد اختصه ، لأننا على القطع نعلم أن الصدر الأول لا يجتمعون على أمر إلا عن تثبت وتوقيف ، فإما أن يكون ذلك النص في نفس الحادثة التي اتفقوا على حكمها من غير بيان ما يستند إليه حكمها ، وإما أن يكون النص في أن الإجماع حجة ، ومخالفة الإجماع بدعة .

وبالجملة مستند الإجماع نص خفي أو جلي لا محالة ، وإلا فيؤدى إلى إثبات الأحكام المرسلة ، ومستند الاجتهاد والقياس هو : الإجماع وهو أيضا مستند إلى نص مخصوص في جواز الاجتهاد ، فرجعت الأصول الأربعة في الحقيقة إلى اثنين ، وربما ترجع إلى واحد ، وهو قول الله تعالى .

وبالجملة نعلم قطعا وبقينا أن الحوادث والوقائع في العبادات والتصرفات مما لا يقبل الحصر والعد . ونعلم قطعا أيضا أنه لم يرد في كل حادثة نص ، ولا يتصور ذلك أيضا . والنصوص إذا كانت متناهية ، والوقائع غير متناهية ، وما لا يتناهى لا يضبطه ما يتناهى ، علم قطعا أن الاجتهاد والقياس واجب الاعتبار حتى يكون بصدد كل حادثة اجتهاد .

ثم لا يجوز أن يكون الاجتهاد مرسلا خارجا عن ضبط الشرع ؛ فإن القياس المرسل شرع آخر وإثبات حكم من غير مستند وضع آخر . والشارع هو الواضع للأحكام ؛ فيجب على المجتهد أن لا يعدل في اجتهاده عن هذه الأركان .

(ب) وشرائط الاجتهاد خمسة :

معرفة قدر صالح من اللغة بحيث يمكنه فهم لغات العرب، والتمييز بين الألفاظ الوضعية والاستعارية، والنص، والظاهر، والعام والخاص، والمطلق والمقيد، والمجمل والمفصل، وفحوى الخطاب، ومفهوم الكلام. وما يدل على مفهومه بالمطابقة، وما يدل بالتضمن، وما يدل بالاستنباع، فإن هذه المعرفة كآلة التي بها يحصل الشيء، ومن لم يحكم الآلة والأداة لم يصل إلى تمام الصنعة.

ثم معرفة تفسير القرآن؛ خصوصاً ما يتعلق بالأحكام، وما ورد من الأخبار في معاني الآيات، وما رؤى من الصحابة المعبرين: كيف سلكوا منهاجها؟ وأى معنى فهموا من مدارجها؟ ولو جهل تفسير سائر الآيات التي تتعلق بالمواعظ والقصص؛ قيل لم يضره ذلك في الاجتهاد، فإن من الصحابة من كان لا يدري تلك المواعظ، ولم يتعلم بعد جميع القرآن، وكان من أهل الاجتهاد.

ثم معرفة الأخبار بمتونها وأسانيدها، والإحاطة بأحوال النقلة والرواة: عدولها وثقاتها، ومطعونها ومردودها، والإحاطة بالوقائع الخاصة فيها، وما هو عام ورد في حادثة خاصة، وما هو خاص عُصَمَ في السكل حكمه، ثم الفرق بين الواجب، والندب، والإباحة، والحظر، والكراهة، حتى لا يشذ عنه وجه من هذه الوجوه، ولا يختلط عليه باب بباب.

ثم معرفة مواقع إجماع الصحابة والتابعين، وتابعي التابعين من السلف الصالحين، حتى لا يقع اجتهاده في مخالفة الإجماع.

ثم التهدي إلى مواضع الأقيسة، وكيفية النظر والتردد فيها، من طلب أصل أو لا، ثم طلب معنى مخيل يستنبط منه، فيعلق الحكم عليه، أو شبه يغلب على الظن فيلحق الحكم به.

فهذه خمسة شرائط لا بد من مراعاتها حتى يكون المجتهد مجتهداً واجب الاتباع

والتقليد في حق العامى ، وإلا فكل حكم لم يستند إلى قياس واجتهاد مثل ما ذكرنا فهو مرسل مهمل .

قالوا : فإذا حصل المجتهد هذه المعارف ساغ له الاجتهاد . ويكون الحكم الذى أدى إليه اجتهاده سائغا في الشرع ، ووجب على العامى تقليده ، والأخذ بفتواه ، وقد استفاض الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لما بعث معاذاً إلى اليمن قال : « يا معاذ ، بم تحكم ؟ قال : بكتاب الله ، قال : فإن لم تجد ، قال : فبسنة رسول الله ، قال : فإن لم تجد ؟ قال : أجتهد برأى . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : الحمد لله الذى وفق رسول رسوله لما يرضاه » .

وقد روى عن أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه أنه قال : « لما بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاضياً إلى اليمن قلت : يا رسول الله ! كيف أفضى بين الناس وأنا حديث السن ، فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده على صدرى وقال : اللهم اهد قلبه وثبت لسانه ، فما شككت بعد ذلك في قضاء بين اثنين » .

١ — أحكام المجتهدين في الأصول والفروع

ثم اختلف أهل الأصول في تصويب المجتهدين في الأصول والفروع . فإمامة أهل الأصول على أن الناظر في المسائل الأصولية والأحكام العقلية اليقينية القطعية يجب أن يكون متعين الإصابة ، فالمصيب فيها واحد بعينه ، ولا يجوز أن يختلف المختلفان في حكم عقلي حقيقة الاختلاف بالنفي والإثبات على شرط التقابل المذكور ، بحيث ينفي أحدهما ما يثبت الآخر بعينه من الوجه الذى يثبت ، في الوقت الذى يثبته إلا وأن يقتسم الصدق والكذب . والحق والباطل ، سواء كان الاختلاف بين أهل الأصول في الإسلام ، أو بين أهل الإسلام وبين أهل الملل والنحل الخارجة عن الإسلام فإن المختلف فيه لا يحتمل توارد الصدق والكذب ، والصواب والخطأ عمليه في حالة واحدة ، وهو مثل قول أحد المختبرين : زيد في هذه

الدار في هذه الساعة ، وقول الثانى : ليس زيد في هذه الدار في هذه الساعة ، فإننا نعلم قطعا أن أحد الخبّرين صادق ، والآخر كاذب ، لأن الخبر عنه لا يمتثل اجتماع الحالتين فيه معا ، فيكون زيد في الدار ولا يكون في الدار .

لعمري ! قد يختلف المختلفان في حكم عقلى في مسألة ، ويكون محل الاختلاف مشتركا وشريط تقابل القضيتين نافذا ، فحينئذ يمكن أن يصوب المتنازعان ، ويرتفع النزاع بينهما برفع الاشتراك أو يعود النزاع إلى أحد الطرفين

مثال ذلك : المختلفان في مسألة الكلام ليسا يتواردان على معنى واحد بالنفي والإثبات فإن الذى قال : هو مخلوق ، أراد به أن الكلام هو الحروف والأصوات فى اللسان ، والرقوم والكلمات فى الكتابة ، قال : وهذا مخلوق ، والذى قال : ليس بمخلوق ، لم يرد به الحروف والرقوم ، وإنما أراد به معنى آخر ؛ فلم يتواردا بالتنازع فى الخلق على معنى واحد .

وكذلك فى مسألة الرؤية ، فإن النافى قال : الرؤية إنما هى اتصال شعاع بالمرئى ، وهو لا يجوز فى حق البارئ تعالى ، والمثبت قال : الرؤية إدراك أو علم مخصوص ، ويجوز تعلقه بالبارئ تعالى ، فلم يتوارد النفي والإثبات على معنى واحد إلا إذا رجع الكلام إلى إثبات حقيقة الرؤية فيتفقان أولا على أنها ما هى ؟ ثم يتكلمان نفيًا وإثباتًا .

وكذلك فى مسألة الكلام يرجعان إلى إثبات ماهية الكلام ، ثم يتكلمان نفيًا وإثباتًا ، وإلا فيمكن أن تصدق القضيتان .

وقد صار أبو الحسن العنبرى إلى أن كل مجتهد ناظر فى الأصول مصيب ، لأنه أدى ما كلف به من المبالغة فى تسديد النظر فى المنظور فيه ، وإن كان متعينا نفيًا وإثباتًا ؛ إلا أنه أصاب من وجه ، وإنما ذكر هذا فى الاسلاميين من الفرق ، وأما الخارجون عن الملة فقد تفررت النصوص والاجماع على كفرهم وخطئهم ، وكان سياق مذهبه يقتضى تصويب كل مجتهد على الاطلاق ، إلا أن النصوص والاجماع صدته عن تصويب كل ناظر ، وتصديق كل قائل .

وللأصوليين خلاف في تكفير أهل الأهواء مع قطعهم بأن المصيب واحد بعينه ،
لأن التكفير حكم شرعى ، والتصويب حكم عقلى ، فمن مبالغ متعصب لمذهبه كفر و ضل
مخالفه ، ومن متساهل متألف لم يكفر .

ومن كفر قرن كل مذهب ومقالة بمقالة واحد من أهل الأهواء والملل ، كتقرين
القدرية بالجوس ، وتقرين المشبهة باليهود ، وتقرين الرافضة بالنصارى ، وأجرى حكم
هؤلاء فيهم من المناكحة ، وأكل الذبيحة .

ومن تساهل ولم يكفر قصى بالتضليل ، وحكم بأنهم هلكى فى الآخرة
واختلفوا فى اللعن على حسب اختلافهم فى التكفير والتضليل .

وكذلك من خرج على الإمام الحق بغيا وعدوانا ، فإن كان صدر خروجه عن تناول
واجتهاد سى باغيا مخطئا ثم البغى : هل يوجب اللعن .

فعند أهل السنة : إذا لم يخرج بالبغى عن الإيمان لم يستوجب اللعن .

وعند المعتزلة : يستحق اللعن بحكم فسقه ، والفاسق خارج عن الإيمان ، وإن كان
صدر خروجه عن البغى والحسد والمروق عن الدين فإجماع المسلمين : استحق اللعن باللسان
و القتل بالسيف والسنان

* * *

وأما المجتهدون فى الفروع فاختلفوا فى الأحكام الشرعية من الحلال والحرام ، ومواقع
الاختلاف مظان غلبات الظنون ، بحيث يمكن تصويب كل مجتهد فيها ، وإنما يبتنى ذلك
على أصل ، وهو أنا نبحت : هل لله تعالى حكم فى كل حادثة أم لا ؟

فمن الأصوليين من صار إلى أن لاحكم لله تعالى فى الوقائع المجتهد فيها حكما بعينه قبل
الاجتهاد ، من جواز وحظر ، وحلال وحرام . وإنما حكمه تعالى ما أدى إليه اجتهاد المجتهد
وأن هذا الحكم منوط بهذا السبب . فما لم يوجد السبب لم يثبت الحكم ؛ خصوصا على

مذهب من قال : إن الجواز والحظر لا يرجعان إلى صفات في الذات ، وإنما هي راجعة إلى أقوال الشارع : افعَل ، لا تفعل . وعلى هذا المذهب كل مجتهد مصيب في الحكم .

ومن الأصوليين من صار إلى أن الله تعالى في كل حادثة حكماً بعينه ، قبل الاجتهاد من جواز وحظر ، بل وفي كل حركة يتحرك بها الإنسان حكم تكليف من تحليل وتحريم ، وإنما يرتاده المجتهد بالطلب والاجتهاد ، إذ الطلب لا بد له من مطلوب . والاجتهاد يجب أن يكون من شيء إلى شيء ، فالطلب المرسل لا يعقل ولهذا يتردد المجتهد بين النصوص والظواهر والعمومات ، وبين المسائل المجمع عليها ، فيطلب الرابطة المعنوية ، أو التقريب من حيث الأحكام والصور ، حتى يثبت في المجتهد فيه مثل ما يلقى في المتفق عليه ، ولو لم يكن له مطلوب معين : كيف يصح منه الطلب على هذا الوجه؟ فعلى هذا المذهب : المصيب واحد من المجتهدين في الحكم المطلوب ، وإن كان الثاني معذورا نوع عذر إذ لم يقصر في الاجتهاد .

ثم : هل يتعين المصيب ، أم لا ؟ فأكثرهم على أنه لا يتعين ، فالمصيب واحد لا بعينه . ومن الأصوليين من فصل الأمر فيه فقال : ينظر في المجتهد فيه ، فإن كانت مخالفة النص ظاهرة في واحد من المجتهدين ، فهو الخطئ بعينه خطأ لا يبلغ تضايلا . والتمسك بالخبر الصحيح والنص الظاهر مصيب بعينه ، وإن لم تكن مخالفة النص ظاهرة فلم يكن مخطئا بعينه ، بل كل واحد منهما مصيب في اجتهاده ، وأحدهما مصيب في الحكم لا بعينه .

هذه جملة كافية في أحكام المجتهدين في نوعي : الأصول والفروع . والمسألة مشكلة والقضية معضلة .

٢ — حكم الاجتهاد والتقليد، والمجتهد والمقلد

ثم الاجتهاد من فروض الكفايات ، لامن فروض الأعيان ، إذا اشتغل بتحصيله واحد سقط الفرض عن الجميع ، وإن قصر فيه أهل عصر عصوا بتركه ، وأشرفوا على خطر عظيم . فإن الأحكام الشرعية الاجتهادية إذا كانت مترتبة على الاجتهاد ، ترتب المسبب على السبب ، ولم يوجد السبب : كانت الأحكام عاطلة ، والآراء كلها فائتة ، فلا بد إذن من مجتهد .

وإذا اجتهد المجتهدان ، وأدى اجتهاد كل واحد منهما إلى خلاف ما أدى إليه اجتهاد الآخر ، فلا يجوز لأحدهما تقليد الآخر ، وكذلك إذا اجتهد مجتهد واحد في حادثة ، وأدى اجتهاده إلى جواز أو حظر ، ثم حدثت تلك الحادثة بعينه في وقت آخر ، فلا يجوز له أن يأخذ باجتهاده الأول ، إذ يجوز أن يبدو له في الاجتهاد الثاني ما أغفله في الاجتهاد الأول .

وأما العامى فيجب عليه تقليد المجتهد ، وإنما مذهبه فيما يسأله : مذهب من يسأله عنه ، هذا هو الأصل . إلا أن علماء الفريقين لم يجوزوا أن يأخذ العامى الخفى إلا بمذهب أبى حنيفة والعامى الشافعى إلا بمذهب الشافعى ، لأن الحكم بأن لا مذهب للعامى ، وأن مذهبه مذهب الفتى ، يؤدى إلى خلط وخبط ، فلهذا لم يجوزوا ذلك .

وإذا كان مجتهدان في بلد : اجتهد العامى فيهما حتى يختار الأفضل والأورع ويأخذ بفتواه . وإذا أفتى الفتى على مذهبه ، وحكم به قاض من القضاة على مقتضى فتواه ، ثبت الحكم على المذاهب كلها . وكان القضاء إذا اتصل بالفتوى ألزم الحكم كالقبض مثلا إذا اتصل بالعقد . ثم العامى بأى شىء يعرف أن المجتهد قد وصل إلى حد

الاجتهاد ؟ وكذلك المجتهد نفسه متى يعرف أنه قد استكمل شرائط الاجتهاد ؟
ففيه نظر .

* * *

ومن أصحاب الظاهر مثل داود الأصفهاني وغيره من لم يجوز القياس والاجتهاد
في الأحكام . وقال : الأصول هي : الكتاب والسنة والإجماع فقط ، ومنع أن يكون
القياس أصلاً من الأصول وقال : إن أول من قاس إبليس ، وظن أن القياس أمر خارج
عن مضمون الكتاب والسنة . ولم يدر أنه طلب حكم الشرع من مناهج الشرع ، ولم
تنضبط قط شريعة من الشرائع إلا باقتران الاجتهاد بها ؛ لأن من ضرورة الانتشار
في العالم الحكم بأن الاجتهاد معتبر . وقد رأينا الصحابة رضی الله عنهم : كيف اجتهدوا
وكم قاسوا خصوصاً في مسائل الموارث من توريث الإخوة مع الجد وكيفية توريث
الكلالة ؛ وذلك مما لا يخفى على المتدبر لأحوالهم .

٣ - أصناف المجتهدين

ثم المجتهدون من أئمة الأمة محصورون في صنفين ؛ لا يعدوان إلى ثالث .

أصحاب الحديث ، وأصحاب الرأي

أصحاب الحديث :

وهم أهل الحجاز ، هم أصحاب مالك بن أنس ، وأصحاب محمد بن إدريس الشافعي ،
وأصحاب سفيان الثوري ، وأصحاب أحمد بن حنبل ، وأصحاب داود بن علي بن محمد
الأصفهاني ، وإنما سماوا أصحاب الحديث لأن عنايتهم بتحصيل الأحاديث ونقل الأخبار
وبناء الأحكام على النصوص ، ولا يرجعون إلى القياس الجلي والخفي . ما وجدوا خبراً
أو أثراً .

قال الشافعي: إذا وقد وجدتم لى مذهبا، ووجدتم خيرا على خلاف مذهبي، فاعلموا أن مذهبي ذلك الخبر. ومن أصحابه: أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني، والربيع ابن سليمان الجيزي، وحرملة بن يحيى النجيبى، والربيع بن سليمان المرادى، وأبو يعقوب البويطى، والحسن بن محمد بن الصباح الزعفرانى، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم المصرى، وأبو ثور إبراهيم بن خالد الكلبي. وهم لا يزيدون على اجتهاده اجتهادا، بل يتصرفون فيما نقل عنه، توجيهها، واستنباطا، ويصدرون عن رأيه جملة، فلا يخالفونه البتة.

أصحاب الرأى:

وهم أهل العراق؛ هم أصحاب أبي حنيفة النعمان بن ثابت. ومن أصحابه: محمد ابن الحسن، وأبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن محمد القاضى، وزفر بن الهذيل، والحسن بن زياد اللؤلؤى، وابن سماعة، وعافية القاضى، وأبو مطيع البلخى، وبشر المريسى.

وإنما سماوا أصحاب الرأى، لأن أكثر عنايتهم بتحصيل وجه القياس، والمعنى المستنبط من الأحكام، وبناء الحوادث عليها، وربما يقدمون القياس الجلى على آحاد الأخبار. وقد قال أبو حنيفة: علمنا هذا رأى أحسن ما قدرنا عليه، فمن قدر على غير ذلك فله ما رأى، ولنا ما رأينا.

وهؤلاء ربما يزيدون على اجتهاده اجتهادا، ويخالفونه فى الحكم الاجتهادى، والمسائل التى خالفوه فيها معروفة.

تفرقة وتدكرة:

اعلم أن بين الفريقين اختلافات كثيرة فى الفروع، ولهم فيها تصانيف، وعليها مناظرات، وقد بلغت النهاية فى مناهج الظنون، حتى كأنهم قد أشرفوا على القطع واليقين، وليس يلزم من ذلك تكفير، ولا تضليل، بل كل مجتهد مصيب كما ذكرنا قبل هذا.

الباب الثاني

أهل الكتاب

الخارجون عن الملة الحنيفية، والشريعة الإسلامية من يقول بشريعة وأحكام، و حدود وأعلام . وهم قد انقسموا :

إلى من له كتاب محقق مثل التوراة والإنجيل ، وعن هذا يخاطبهم التنزيل بأهل الكتاب .

وإلى من له شبهة كتاب مثل المجوس والمانوية . فإن الصحف التي أنزلت على إبراهيم عليه السلام قد رفعت إلى السماء لأحداث أحدثها المجوس ، ولهذا يجوز عقد العهد والذمام معهم ، وَيُنْحَى بِهِمْ نحو اليهود والنصارى ، إذ هم من أهل الكتاب ، ولكن لا يجوز منا كتمانهم ، ولا أكل ذبائحهم ، فإن الكتاب قد رفع عنهم .

فنحن نقدم ذكر أهل الكتاب ، لتقدمهم بالكتاب ، ونؤخر ذكر من له شبهة كتاب .

أهل الكتاب والأميون :

الفرقتان المتقابلتان قبل المبعث هم أهل الكتاب والأميون ، والأُمى من لا يعرف الكتابة . وكانت اليهود والنصارى بالمدينة ، والأميون بمكة .

وأهل الكتاب كانوا ينصرون دين الأسباط ، ويذهبون مذهب بنى إسرائيل ، والأميون كانوا ينصرون دين القبائل ، ويذهبون مذهب بنى إسماعيل . ولما انشعب النور الوارد من آدم عليه السلام إلى إبراهيم عليه السلام ، ثم الصادر عنه إلى شعبتين : شعبة

فى بنى إسرائيل ، وشعبة فى بنى إسماعيل ، وكان النور المنحدر منه إلى بنى إسرائيل ظاهرا ، والنور المنحدر منه إلى بنى إسماعيل مخفيا ؛ كان يستدل على النور الظاهر بظهور الأشخاص وإظهار النبوة فى شخص شخص . ويستدل على النور المخفى بإبانة المناسك والعلامات ، وستر الحال فى الأشخاص .

وقبله الفرقة الأولى : بيت المقدس . وقبله الفرقة الثانية : بيت الله الحرام الذى وضع للناس بيبكة مباركا وهدى للعالمين . وشريعة الأولى : ظواهر الأحكام . وشريعة الثانية : رعاية المشاعر الحرام . وخصماء الفريق الأول : الكافرون مثل فرعون وهامان : وخصماء الفريق الثانى : المشركون مثل عبدة الأصنام والأوثان . فتقابل الفريقان وصح التقسيم بهذه التقابيلين .
اليهود والنصارى .

وهاتان الأمتان من كبار أمم أهل الكتاب . والأمة اليهودية أكبر لأن الشريعة كانت لموسى عليه السلام ، وجميع بنى إسرائيل كانوا متعبدين بذلك ، مكلفين بالتزام أحكام التوراة .

والإنجيل النازل على المسيح عليه السلام لا يتضمن أحكاما ، ولا يستبطن حلالا ولا حراما ، ولكنه رموز وأمثال ، ومواعظ ومزاجر ، وماسواها من الشرائع والأحكام فمحالة على التوراة كما سنين . فكانت اليهود لهذه القضية لم ينفقوا ليعسى بن مريم عليه السلام ، وادعوا عليه أنه كان مأمورا بمتابعة موسى عليه السلام ، وموافقة التوراة ، فغير وبدل . وعدوا عليه تلك التغييرات ، منها : تغيير السبت إلى الأحد . ومنها تغيير أكل لحم الخنزير ، وكان حراما فى التوراة . ومنها : الختان والغسل ، وغير ذلك .

والمسلمون قد بينوا أن الأمتين قد بدلوا وحرفوا ، وإلغى عليه السلام كان مقرا لما جاء به موسى عليه السلام ، وكلاهما مبشران بمقدم نبينا محمد نبي الرحمة صلوات الله عليهم أجمعين . وقد أمرهم أئمتهم وأنبيأؤهم وكتباؤهم بذلك . وإنما بنى أسلافهم الحصون

والقلاع بقرب المدينة لنصرة رسول الله صلى الله عليه وسلم نبي آخر الزمان . فأمرهم
بمهاجرة أوطانهم بالشام إلى تلك القلاع والبتاع ، حتى إذا ظهر وأعلن الحق بفاران ،
وهاجر إلى دار هجرته يثرب هجروه وتركوا نصره . وذلك قوله تعالى : (وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ
يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا ، فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى
الْكَافِرِينَ ^(١)) .

وإنما الخلاف بين اليهود والنصارى ما كان يرتفع بالإجماع ، إذ كانت اليهود تقول
(لَيْسَتْ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ ^(٢)) وكانت النصارى تقول : (لَيْسَتْ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ
وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ ^(٣)) وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول لهم : (لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ
حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ ^(٤)) وما كان يمكنهم إقامتها إلا بإقامة القرآن الحكيم ،
وبحكم نبي الرحمة رسول آخر الزمان . فلما أبوا ذلك وكفروا بآيات الله (ضَرَبَتْ عَلَيْهِمُ
الذَّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ
اللَّهِ ^(٥)) (الآيات

الفصل الأول

اليهود خاصة

هاد الرجل : أى رجع وتاب . وَإِنَّمَا لَزِمَهُمْ هَذَا الْاسْمُ لِقَوْلِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ :
- إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ - أى رجعنا وتضرعنا .

وهم أمة موسى عليه السلام ، وكتابتهم التوراة : وهو أول كتاب نزل من السماء ؛
أعنى أن ما كان ينزل على إبراهيم وغيره من الأنبياء عليهم السلام ما كان يسمى كتاباً ؛

(١) البقرة آية ١١٣ .

(٥) البقرة آية ٦١ .

(١) البقرة آية ٨٩ .

(٤) المائدة آية ٦٨ .

بل صحفا . وقد ورد الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ
آدَمَ بِيَدِهِ ، وَخَلَقَ جَنَّةَ عَدْنٍ بِيَدِهِ ، وَكَتَبَ التَّوْرَةَ بِيَدِهِ » فأثبت لها اختصاصاً آخر
سوى سائر الكتب . وقد اشتمل ذلك على أسفار . فيذكر مبتدأ الخلق في السفر
الأول . ثم يذكر الأحكام والحدود ، والأحوال والقصص ، والمواعظ والأذكار
في سفر سفر .

وأُنزل عليه أيضاً الألواح على شبه مختصر ما في التوراة ؛ تشتمل على الأقسام العلمية
والعملية . قال الله تعالى : (وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً ^(١)) إشارة
إلى تمام القسم العملي (وَتَفْصِيلاً لِكُلِّ شَيْءٍ ^(٢)) إشارة إلى تمام القسم العملي .

قالوا : وكان موسى عليه السلام قد أفضى بأسرار التوراة والألواح إلى يوشع بن نون
وصيه وفتاه والقائم بالأمر من بعده ليفضي بها إلى أولاد هارون ، لأن الأمر كان مشتركاً
بينه وبين أخيه هارون عليهما السلام ، إذ قال تعالى حكاية عن موسى عليه السلام
في دعائه حين أوحى إليه أولاً : (وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي ^(٣)) وكان هو الوصي . فلما مات
هارون في حال حياة موسى انتقلت الوصية إلى يوشع بن نون ودعيعة ليوصلها إلى شبير وشبر
ابني هارون قراراً . وذلك أن الوصية والإمامة بعضها مستقر ، وبعضها مستودع .

واليهود تدعى أن الشريعة لا تكون إلا واحدة . وهي ابتدأت بموسى عليه السلام
وتمت به . فلم تكن قبله شريعة إلا حدود عقلية ، وأحكام مصلحية .

ولم يجوزوا النسخ أصلاً . قالوا : فلا يكون بعده شريعة أصلاً ؛ لأن النسخ في الأوامر
بداء ، ولا يجوز البداء على الله تعالى .

ومسائلهم تدور على جواز النسخ ومنعه . وعلى التشبيه ونفيه ، والقول بالقدر ،
والجبر وتجويز الرجعة ، واستحالتها .

أما النسخ فكما ذكرنا .

وأما التشبيه فلائهم وجدوا التوراة ملئت من المتشابهات مثل الصورة ، وَالشَّافِهَة ، والتكليم جهرا ، وَالنَّزُول على طور سيناء انتقالا ، والاستواء على العرش استقرارا ، وجواز الرؤية فوفا وغير ذلك .

وأما القول بالقدر فهم مختلفون فيه حسب اختلاف الفريقين في الإسلام . فالرأبانيون كالمعتزلة فينا ، والقراءون كالمجبرة والمشبهة .

وأما جواز الرجعة فإنما وقع لهم من أمرين : أحدهما : حديث عزيز عليه السلام إذ أماته الله مائة عام ثم بعثه . والثاني : حديث هارون عليه السلام ، إذ مات في التيه . وقد نسبوا موسى إلى قتله بألواحه ، قالوا : حسده ، لأن اليهود كانوا أميل إليه منهم إلى موسى . واختلفوا في حال موته ، فمنهم من قال إنه مات وسيرج ، ومنهم من قال : غاب وسيرج .

وَأَعْلَمُ أَنَّ التوراة قد اشتمت بأسرها على دلالات وآيات تدل على كون شريعة نبينا المصطفى عليه الصلاة والسلام حقا ، وكون صاحب الشريعة صادقا ، بل ما حرفوه وغيروه وبدلوه ، إما تحريفا من حيث الكتابة والصورة . وإما تحريفا من حيث التفسير والتأويل .

وأظهرها ذكر إبراهيم عليه السلام وابنه إسماعيل . ودعاؤه في حقه ، وفي حق ذريته . وإجابة الرب تعالى إياه ، إني باركت على إسماعيل وأولاده ، وجعلت فيهم الخير كله ، وسأظهرهم على الأمم كلها ، وسأبعث فيهم رسولا منهم يتلو عليهم آياتي .

وَالْيَهُودُ معترفون بهذه القضية ، إلا أنهم يقولون : أجا به بالملك دون النبوة والرسالة . وقد ألزمتهم أن الملك الذي سلمتم : أهو ملك بعدل وحق أم لا ؟ فإن لم يكن بعدل وحق ، فكيف يمنّ على إبراهيم عليه السلام بملك في أولاده وهو جور وظلم ؟ وإن سلمتم العدل والصدق من حيث الملك ، فالملك يجب أن يكون صادقا على الله تعالى فيما

يدعيه ويقوله ، وكيف يكون الكاذب على الله تعالى صاحب عدل وحق ؟ إذ لا ظلم أشد من الكذب على الله تعالى . ففي تكذيبه تجويره ، وفي التجوير رفع المنة بالنعمة ، وذلك خلف .

ومن العجب أن في التوراة : أن الأسباط من بني إسرائيل كانوا يرجعون القبائل من بني إسماعيل ، ويعلمون أن في ذلك الشعب علما لدنيا لم تشمل التوراة عليه . وورد في التواريخ أن أولاد إسماعيل عليه السلام كانوا يسمون آل الله ، وأهل الله ، وأولاد إسرائيل : آل يعقوب ، وآل موسى ، وآل هارون . وذلك كسر عظيم .

وقد ورد في التوراة أن الله تعالى جاء من طور سيناء ، وظهر بساعير ، وعلن بفاران . وساعير جبال بيت المقدس التي كانت مظهر عيسى عليه السلام . وفاران : جبال مكة التي كانت مظهر المصطفى صلى الله عليه وسلم .

ولما كانت الأسرار الإلهية ، والأنوار الربانية في الوحي والتنزيل والمناجاة ، والتأويل على مراتب ثلاث : مبدأ ، ووسط ، وكمال . والحجى أشبه بالمبدأ ، والظهور أشبه بالوسط ، والإعلان أشبه بالكمال ، عبرت التوراة عن طلوع صبح الشريعة والتنزيل : بالحجى من طور سيناء . وعن طلوع الشمس بالظهور على ساعير . وعن البلوغ إلى درجة الكمال بالاستواء والإعلان على فاران ، وفي هذه الكلمات : إثبات نبوة المسيح عليه السلام ، والمصطفى محمد صلى الله عليه وسلم .

وقد قال المسيح في الإنجيل : ما جئت لأبطل التوراة ، بل جئت لأكملها . قال صاحب التوراة : النفس بالنفس ، والعين بالعين ، والأنف بالأنف ، والأذن بالأذن ، والسن بالسن ، والجروح قصاص . وأنا أقول : « إذا لطمك أخوك على خدك الأيمن فضع له خدك الأيسر » .

والشريعة الأخيرة وردت بالأميرين جميعا . أما القصاص ففي قوله تعالى : (كَتَبَ

عَلَيْكُمْ الْفِصَاصُ فِي الْقَتْلِ^(١)) وأما العفو ففي قوله تعالى : (وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى^(٢)) .

ففي أحكام التوراة : أحكام السياسة الظاهرة العامة . وفي الإنجيل : أحكام السياسة الباطنة الخاصة . وفي القرآن أحكام السياستين جميعا (وَلَكُمْ فِي الْفِصَاصِ حَيَاةٌ^(٣)) إشارة إلى تحقيق السياسة الظاهرة . وقوله تعالى : (وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) ، وقوله : (خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ^(٤)) إشارة إلى تحقيق السياسة الباطنة ، وقد قال عليه الصلاة والسلام : « هُوَ أَنْ تَعْفَوْا عَمَّنْ ظَلَمَكَ ، وَتَعطى من حرَمك ، وتصل من قطعك » .

ومن العجب أن من رأى غيره يصدق ما عنده ويكمله ويرقيه من درجة إلى درجة ، كيف يسوغ له تكذيبه ؟ والنسخ في الحقيقة ليس إبطالا ، بل هو تكميل .

وفي التوراة أحكام عامة ، وأحكام خاصة ، إما بأشخاص ، وإما بأزمان . وإذا انتهى الزمان لم يبق ذلك لا محالة ، ولا يقال إنه إبطال أو بقاء . كذلك هاهنا .

وأما السبت فلو أن اليهود عرفوا ، لم ورد التكليف بملازمة السبت ، وهو يوم أى شخص من الأشخاص ؟ وفي مقابلة أية حالة من الأحوال ؟ وجزئى أى زمان ؟ عرفوا أن الشريعة الأخيرة حق ، وأنها جاءت لتقرير السبت ، لا لإبطاله ، وهم الذين عدوا في السبت حتى مسخوا قرده حاسنين . وهم يعترفون بذلك ، وبأن موسى عليه السلام بنى بيتا وصور فيه صورا وأشخاصا ، وبين مراتب الصور ، وأشار إلى تلك الرموز . ولكن لما فقدوا الباب ، باب حطة ؛ ولم يمكنهم التسور على سنن اللصوص ، تخيروا تأهين ، وتأهوا متحيرين ، فاختلفوا على إحدى وسبعين فرقة

ونحن نذكر منها أشهرها وأظهرها عندهم ، ونترك الباقي هملا ، والله الموفق

(١) البقرة آية ١٧٨ ، ٢٢٧ ، ١٧٩ .

(٤) الأعراف آية ١٩٩ .

١ - العِنايَة

نسبوا إلى رجل يقال له عنان بن داود ، رأس الجالوت يخالفون سائر اليهود في السبت والأعياد ، وينهون عن أكل الطير والظباء والسمك والجراد ، ويذبحون الحيوان على القفا ، وصدقون عيسى عليه السلام في مواعظه وإشاراته . ويقولون إنه لم يخالف التوراة البتة ، بل قررها ، ودعا الناس إليها . وهو من بنى إسرائيل المتعبدين بالتوراة ومن المستجيبين لموسى عليه السلام ؛ إلا أنهم لا يقولون بنبوته ورسالته .

ومن هؤلاء من يقول : إن عيسى عليه السلام لم يدع أنه نبي مرسل ، وليس من بنى إسرائيل ، وليس هو صاحب شريعة ناسخة لشريعة موسى عليه السلام ، بل هو من أولياء الله الخاصين العارفين بأحكام التوراة . وليس الإنجيل كتابا أنزل عليه وحيا من الله تعالى ، بل هو جمع أحواله من مبدئه إلى كماله . وإنما جمعه أربعة من أصحابه الحوارين فكيف يكون كتابا منزلا ؟

قالوا : واليهود ظلموه حيث كذبوه أولا ، ولم يعرفوا بعد دعواه ، وقتلوه آخرا ، ولم يعلموا بعد محله ومغزاه . وقد ورد في التوراة ذكر المشيخا في مواضع كثيرة ، وذلك هو المسيح ؛ ولكن لم ترد له النبوة ، ولا الشريعة الناسخة . وورد فارقايط وهو الرجل العالم ، وكذلك ورد ذكره في الإنجيل ، فوجب حمله على ما وجد . وعلى من ادعى غير ذلك تحقيقه وحده .

٢ - البيسويّة

نسبوا إلى أبي عيسى إسحاق بن يعقوب الأصفهاني . وقيل : إن اسمه عوفيد ألوهيم ، أي عابد الله . كان في زمن المنصور ، وابتدأ دعوته في زمن آخر ملوك بني أمية : مروان بن محمد الحمار ، فاتبه بشر كثير من اليهود ، وادّعوا له آيات ومعجزات ،

وزعموا أنه لما حارب خط على أصحابه خطا بعد آس ، وقال : أقيموا في هذا الخط ، فليس ينالكم عدو بسلاح . فكان العدو يحملون عليهم حتى إذا بلغوا الخط رجعوا عنهم خوفا من طلسم أو عزيمة ربما وضعها . ثم إن أبا عيسى خرج من الخط وحده على فرسه فقاتل وقتل من المسلمين كثيرا . وذهب إلى أصحاب موسى بن عمران الذين هم وراء النهر المرمل ليسمعهم كلام الله . وقيل إنه لما حارب أصحاب المنصور بالرى قتل وقتل أصحابه .

زعم أبو عيسى أنه نبي ؛ وأنه رسول المسيح المنتظر . وزعم أن للمسيح خمسة من الرسل يأتون قبله واحدا بعد واحد . وزعم أن الله تعالى كلمه ، وكلفه أن يخلص بني إسرائيل من أيدي الأمم العاصين ، والملوك الظالمين . وزعم أن المسيح أفضل ولد آدم ؛ وأنه أعلى منزلة من الأنبياء الماضين ، وإذ هو رسوله فهو أفضل الكل أيضا . وكان يوجب تصديق المسيح ؛ ويعظم دعوة الداعي ، ويؤمن أيضا أن الداعي هو المسيح .

وحرم في كتابه الذبائح كلها ، ونهى عن أكل كل ذي روح على الإطلاق طيرا كان أو بهيمة . وأوجب عشر صلوات ، وأمر أصحابه بإقامتها وذكر أوقاتها ، وخالف اليهود في كثير من أحكام الشريعة الكثيرة المذكورة في التوراة .

وتوراة الناس هي التي جمعها ثلاثون حجرا لبعض ملوك الروم حتى لا يتصرف فيها كل جاهل بمواضع أحكامها ، والله الموفق .

٣ - المقاربة واليوذعانية

نسبوا إلى يوذعان من همدان . وقيل : كان اسمه يهوذا . كان يحث على الزهد ، وتكثير الصلاة ، وينهى عن اللحوم والأنبذة . وفيما نقل عنه تعظيم أمر الداعي . وكان يزعم أن للتوراة ظاهرا وباطنا ، وتزيلا وتأويلا . وخالف بتأويلاته عامة اليهود ،

وجالهم في التشبيه ومال إلى القدر وأثبت الفعل حقيقة للعبد ، وقدر الثواب والعقاب عليه ، وشدد في ذلك .

ومنهم : الموشكانية : أصحاب موشكان . كان على مذهب يوزعان غير أنه كان يوجب الخروج على مخالفيه ، ونصب القتال معهم . فخرج في تسعة عشر رجلا فقتل بنجاحية قم . وذكر عن جماعة من الموشكانية أنهم أثبتوا نبوة المصطفى محمد عليه الصلاة والسلام إلى العرب وسائر الناس سوى اليهود ، لأنهم أهل ملة وكتاب .

وزعمت فرقة من المقاربة أن الله تعالى خاطب الأنبياء عليهم الصلاة والسلام بواسطة ملك اختاره ، وقدمه على جميع الخلائق واستخلفه عليهم . وقالوا : كل ما في التوراة وسائر الكتب من وصف الله تعالى ، فهو خبر عن ذلك الملك . وإلا فلا يجوز أن يوصف الله تعالى بوصف . قالوا : وإن الذي كلم موسى عليه السلام تكليما هو ذلك الملك والشجرة المذكورة في التوراة هو ذلك الملك . ويتعالى الرب تعالى عن أن يكلم بشرا تكليما . وحمل جميع ماورد في التوراة من طلب الرؤية : وشافهت الله ، وجاء الله ، وطلع الله في السحاب ، وكتب التوراة بيده ، واستوى على العرش استقرارا ، وله صورة آدم ، وشعر قطط ، ووفرة سوداء ، وأنه بكى على طوفان نوح حتى رمدت عيناه ، وأنه ضحك الجبار حتى بدت نواجذه ، إلى غير ذلك ، على ذلك الملك . قال : ويجوز في العادة أن يبعث ملكا روحانيا من جملة خواصه ، ويلقى عليه اسمه ، ويقول : هذا هو رسولى ، ومكانه فيكم مكانى ، وقوله قولى ، وأمره أمرى ، وظهوره عليكم ظهورى كذلك يكون حال ذلك الملك .

وقيل إن أرنوس حيث قال في المسيح إنه هو الله ، وإنه صفوة العالم ، أخذ قوله من هؤلاء . وكانوا قبل أرنوس بأربعائة سنة ، وهم أصحاب زهد وتقشف .

وقيل صاحب هذه المقالة هو : بنيامين النهاوندى ، قرر لهم هذا المذهب وأعلمهم أن الآيات المتشابهات في التوراة كلها مؤولة . وأنه تعالى لا يوصف بأوصاف البشر ، ولا يشبه

شيئاً من المخلوقات ، ولا يشبهه شيء منها ، وأن المراد بهذه الكلمات الواردة في التوراة ذلك الملك العظيم .

وهذا كما يحمل في القرآن الجيء ، والإتيان على إتيان ملك من الملائكة ، وهو كما قال تعالى في حق مريم عليها السلام (فَنَفَخْنَا فِيهَا مِنْ رُوحِنَا ^(١)) . وفي موضع آخر : (فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا ^(٢)) وإنما النافخ جبريل عليه السلام ، حين تمثل لها بشراً ^(٣) سويّاً ليهب لها غلاماً زكياً .

٤ — السامرة

هؤلاء قوم يسكنون جبال بيت المقدس وقرايا من أعمال مصر، ويتقشفون في الطهارة أكثر من تقشف سائر اليهود، أنبتوا نبوة موسى وهارون ويوشع بن نون عليهم السلام وأنكروا نبوة من بعدهم من الأنبياء، إلا نبيا واحداً، وقالوا: التوراة ما بشرت إلا بنبي واحد يأتي من بعد موسى ، يصدق ما بين يديه من التوراة ، ويحكم بحكمها ، ولا يخالفها البتة .

وظهر في السامرة رجل يقال له الألفان ، ادعى النبوة وزعم أنه هو الذي بشر به موسى عليه السلام، وأنه هو الكوكب الدرّي الذي ورد في التوراة أنه يضيء ضوء القمر، وكان ظهوره قبل المسيح عليه السلام بقريب من مائة سنة .

وافترقت السامرة إلى دوستانية وهم الألفانية ، وإلى كوستانية . والدوستانية معناها: الفرقة المتفرقة الكاذبة . والكوستانية معناها: الجماعة الصادقة . وهم يقرون بالآخرة ،

(١) الأنبياء آية ٩١ . (٢) التحريم آية ١٢ .

(٣) إشارة إلى قوله تعالى في سورة مريم آية ١٨ ، ١٩ : (فتمثل لها بشراً سوياً . قالت إني أعوذ بالرحمن

منك إن كنت تقياً . قال إنما أنا رسول ربك لأهب لك غلاماً زكياً) .

والتواب والعقاب فيها ، والدوستانية تزعم أن الثواب والعقاب في الدنيا . وبين الفريقين اختلاف في الأحكام والشرائع .

وقبله السامرة جبل يقال له غريزيم بين بيت المقدس ونابلس . قالوا : إن الله تعالى أمر داود أن يبني بيت المقدس بجبل نابلس وهو الطور الذي كلم الله عليه موسى عليه السلام . فتحول داود إلى إيلياء وبني البيت ثمة ، وخالف الأمر فظلم . والسامرة توجهوا إلى تلك القبلة دون سائر اليهود ، ولغتهم غير لغة اليهود ، وزعموا أن للتوراة كانت بلسانهم وهي قريبة من العبرانية فنقلت إلى السريانية .

فهذه أربع فرق هم الكبار . وانشعبت منهم الفرق إلى إحدى وسبعين فرقة .

وهم بأسرهم أجمعوا على أن في التوراة بشارة بواحد بعد موسى . وإنما افتراقهم إما في تعيين ذلك الواحد ، أو في الزيادة على ذلك الواحد . وذكر المشيخا وآثاره ظاهر في الأسفار ، وخروج واحد في آخر الزمان هو الكوكب المضيء الذي تشرق الأرض بنوره أيضا متفق عليه ، واليهود على انتظاره . والسبت يوم ذلك الرجل ، وهو يوم الاستواء بعد الخلق .

وقد اجتمعت اليهود عن آخرهم على أن الله تعالى لما فرغ من خلق السموات والأرض استوى على عرشه مستلقيا على قفاه ، واضعا إحدى رجليه على الأخرى .

وقالت فرقة منهم إن ستة الأيام التي خلق الله تعالى فيها السموات والأرض هي ستة آلاف سنة . فإن يوما عند الله كآلف سنة مما تعدون ، بالسير القمري . وذلك هو ماضى من لدن آدم عليه السلام إلى يومنا هذا ، وبه يتم الخلق . ثم إذا بلغ الخلق إلى النهاية ابتداء الأمر . ومن ابتداء الأمر يكون الاستواء على العرش ، والفراغ من الخلق . وليس ذلك أمراً كان ومضى ، بل هو في المستقبل إذا عددنا الأيام بالألوف .

الفصل الثاني

النصارى

النصارى أمة المسيح عيسى ابن مريم رسول الله وكنيته عليه السلام . وهو المبعوث
حقا بعد موسى عليه السلام ، المبشر به في التوراة . وكانت له آيات ظاهرة . وبينات
زاهرة ، ودلائل باهرة ، مثل إحياء الموتى ، وإبراء الأكمه والأبرص ، ونفس وجوده
وفطرته آية كاملة على صدقه . وذلك حصوله من غير نطفة سابقة . ونطقه البين من غير
تعليم سالف . وجميع الأنبياء بلاغ وحيهم أربعون سنة . وقد أوحى الله تعالى إليه إنطاقا
في المهد ، وأوحى إليه إبلاغا عند الثلاثين . وكانت مدة دعوته ثلاث سنين ، وثلاثة
أشهر ، وثلاثة أيام .

فلما رفع إلى السماء اختلف الحواريون وغيرهم فيه . وإما اختلافهم تعود
إلى أمرين :

أحدهما : كيفية نزوله واتصاله بأمه ، وتجدد الكلمة .

والثاني : كيفية صعوده ، واتصاله بالملائكة وتوحد الكلمة .

أما الأول فإنهم قضا بتجدد الكلمة ، ولهم في كيفية الاتحاد والتجدد كلام : فمنهم
من قال : أشرق على الجسد إشراق النور على الجسم المشف . ومنهم من قال : انطبع فيه
انطباع النقش في الشمع . ومنهم من قال : ظهر به ظهور الروحاني بالجسماني . ومنهم من
قال : تدرع اللاهوت بالناسوت . ومنهم من قال : ما زجت الكلمة جسد المسيح
ممازجة اللبن الماء ، والماء اللبن ، وأثبتوا لله تعالى أقانيم ثلاثة . قالوا : البارئ تعالى جوهر
واحد ، يعنون به القائم بالنفس ، لا التحيز والحجمية . فهو واحد بالجوهرية ، ثلاثة

بالأقنومية ، ويعنون بالأقنيم الصفات كالوجود والحياة والعلم وسموها : الأب والابن ، وروح القدس ، وإما العلم تدرّج وتجدد دون سائر الأقنيم .

وقالوا في الصعود إنه قتل وصلب ، قتله اليهود حسدا وبغيا ، وإنكارا لنبوته ودرجته . ولكن القتل ما ورد على الجزء اللاهوتي . وإما ورد على الجزء الناسوتي . قالوا : وكال الشخص الإنساني في ثلاثة أشياء : نبوة ، وإمامة ، وملسكة . وغيره من الأنبياء كانوا موصوفين بهذه الصفات الثلاث أو بعضها . والمسيح عليه السلام درجته فوق ذلك لأنه الابن الوحيد فلا نظير له ، ولا قياس له إلى غيره من الأنبياء ، وهو الذى به غفرت زلة آدم عليه السلام ، وهو الذى يحاسب الخلق .

ولهم في النزول اختلاف . فمنهم من يقول : ينزل قبل يوم القيامة كما قال أهل الإسلام . ومنهم من يقول : لا نزول له إلا يوم الحساب ، وهو بعد أن قتل وصلب نزل ورأى شخصه شمعون الصفا ، وكله وأوصى إليه ، ثم فارق الدنيا وصعد إلى السماء . فكان وصيه شمعون الصفا وهو أفضل الحواريين علما وزهدا وأدبا ، غير أن فولوس شوش أمره ، وصير نفسه شريكاه ، وغير أوضاع كلامه ، وخطله بكلام الفلاسفة ووساوس خاطره .

ورأيت رسالة فولوس التى كتبها إلى اليونانيين ؛ إنكم تظنون أن مكان عيسى عليه السلام مكان سائر الأنبياء وليس كذلك . بل إنما مثله مثل « ملكيز داق » وهو ملك السلام الذى كان إبراهيم عليه السلام يعطى إليه العشور . وكان يبارك على إبراهيم ويمسح رأسه . ومن العجب أنه نقل فى الأنجيل أن الرب تعالى قال : إنك أنت الابن الوحيد ، ومن كان وحيدا كيف يمثل بواحد من البشر ؟

ثم إن أربعة من الحواريين اجتمعوا وجمع كل واحد منهم جمعا سماه الإنجيل . وهم : متى ، ولوقا ، ومرقس ، ويوحنا . وخاتمة إنجيل متى أنه قال : إني أرسلكم إلى الأمم كما أرسلنى أبى إليكم . فاذهبوا وادعوا الأمم باسم الآب ، والابن ، وروح القدس .

وفاتحة إنجيل يوحنا : على القديم الأزلى قد كانت الكلمة ، وهو ذا الكلمة كانت عند الله ، والله هو كان الكلمة ، وكل كان بيده .

ثم افرقت النصارى اثنتين وسبعين فرقة ، وكبار فرقتهم ثلاثة : الملكانية ، والنسطورية ، واليعقوبية ، وانشعبت منها : الإليانية ، والبيارسية ، والمقدانوسية ، والسبالية والبوطينوسية والبولية ، إلى سائر الفرق .

١ - الملكانية

أصحاب ملكا الذى ظهر بأرض الروم واستولى عليها . ومعظم الروم ملكانية . قالوا : إن الكلمة اتحدت بجسد المسيح ، وتدرعت بناسوته . ويعنون بالكلمة : أقنوم العلم . ويعنون بروح القدس : أقنوم الحياة . ولا يسمون العلم قبل تدرعه ابنا ، بل المسيح مع ما تدرع به ابن . فقال بعضهم : إن الكلمة ما زجت جسد المسيح كما يمازج الخمر أو الماء اللبن .

وصرحت الملكانية بأن الجوهر غير الأقاليم ، وذلك كالموصوف والصفة وعن هذا صرحوا بإثبات التثليث ، وأخبر عنهم القرآن (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ^(١)) وقالت الملكانية : إن المسيح ناسوت كلى لا جزئى ، وهو قديم أزلى ، من قديم أزلى . وقد ولدت مريم عليها السلام إلهما أزليا . والقتل والصلب وقع على الناسوت واللاهوت معا ، وأطلقوا لفظ الأبوة والبنوة على الله عز وجل وعلى المسيح لما وجدوا فى الإنجيل حيث قال : إنك أنت الابن الوحيد ، وحيث قال له شمعون الصفا : إنك ابن الله حقا .

ولعل ذلك من مجاز اللغة ، كما يقال لطلاب الدنيا أبناء الدنيا ، ولطلاب الآخرة أبناء الآخرة . وقد قال المسيح عليه السلام للحواريين : « أنا أقول لكم ، أحبوا أعداءكم

وباركوا على لا عنيكم ، وأحسنوا إلى مبغضيك : وصلوا لأجل من يؤذيكم لكي تكونوا أبناء أبيكم الذي في السماء ، الذي تشرق شمسُه على الصالحين والفجرة ، وينزل قطره على الأبرار والأئمة ، وتكونوا تامين كما أن أباكم الذي في السماء تام . وقال : « انظروا صدقاتكم فلا تعطوها قدام الناس لتراءوهم فلا يكون لكم أجر عند أبيكم الذي في السماء » وقال حين كان يصلب « أذهب إلى أبي وأبيكم » .

ولما قال أريوس : القديم هو الله ، والمسيح هو مخلوق ، اجتمعت البطارقة والمطارنة والأساقفة في بلد قسطنطينية بمحضر من ملكهم ، وكانوا ثلاثمائة وثمانية عشر رجلا ، واتفقوا على هذه الكلمة اعتقادا ودعوة ، وذلك قولهم :

« نؤمن بالله الواحد الآب مالك كل شيء ، وصانع ما يرى وما لا يرى ، وبالابن الواحد يسوع المسيح ، ابن الله الواحد ، بكر الخلاق كلها ، الذي ولد من أبيه قبل العوالم كلها ، وليس بمصنوع ، إله حق من إله حق ، من جوهر أبيه الذي بيده أُنقذت العوالم ، وخلق كل شيء من أجلنا ، ومن أجل معشر الناس ، ومن أجل خلاصنا ، نزل من السماء وتجسد من روح القدس وصار إنسانا ، وحبل به ، وولد من مريم البتول ، وقتل وصلب أيام فيلاطوس ودفن ، ثم قام في اليوم الثالث ، وصعد إلى السماء وجلس عن يمين أبيه . وهو مستعد للمجيء تارة أخرى بين الأموات والأحياء ، ونؤمن بروح القدس الواحد روح الحق الذي يخرج من أبيه . وبعمودية واحدة لغفران الخطايا . وبجماعة واحدة قدسية مسيحية جاثيقية ، وبقيام أبداننا وبالحياة الدائمة أبد الأبدين » .

هذا هو الاتفاق الأول على هذه الكلمات ، وفيه إشارة إلى حشر الأبدان .

وفي النصارى من قال بحشر الأرواح دون الأبدان ، وقال إن عاقبة الأشرار في القيامة غم وحزن الجهل . وعاقبة الأخيار : سرور وفرح العلم . وأنكروا أن يكون في الجنة نكاح وأكل وشرب .

وقال مار إسحاق منهم : إن الله تعالى وعد المطيعين وتوعد العاصين . ولا يجوز أن

يخلف الوعد لأنه لا يابق بالكريم، ولكن يخلف الوعيد، فلا يعذب العصاة، ويرجع الخلق إلى سرور وسعادة ونعيم. وعمم هذا الكل؛ إذ العقاب الأبدي لا يليق بالجواد الحق تعالى.

٢ - الذنطورية

أصحاب نسطور الحكيم الذي ظهر في زمان المأمون، وتصرف في الأناجيل بحكم رأيه: وإضافته إليهم إضافة المعتزلة إلى هذه الشريعة. قال: إن الله تعالى واحد، ذو أقانيم ثلاثة: الوجود، والعلم، والحياة. وهذه الأقانيم ليست زائدة على الذات، ولا هي هو. واتحدت الكلمة بجسد عيسى عليه السلام، لا على طريق الامتزاج كما قالت الملكانية، ولا على طريق الظهور به كما قالت اليعقوبية، ولكن كإشراق الشمس في كوة على بلورة، وكظهور النقش في الشمع إذا طبع بالخاتم:

وأشبه المذاهب بمذهب نسطور في الأقانيم: أحوال أبي هاشم من المعتزلة، فإنه يثبت خواص مختلفة لشيء واحد، ويعنى بقوله واحد، يعنى الإله. قال هو واحد بالجوهر، أى ليس هو مركبا من جنسين بل هو بسيط وواحد. ويعنى بالحياة والعلم أقتومين جوهرين، أى أصليين مبدئين للعالم. ثم فسر العلم بالنطق، والكلمة. ويرجع منتهى كلامه إلى إثبات كونه تعالى موجودا، حيا، ناطقا كما تقول الفلاسفة في حد الإنسان، إلا أن هذه المعاني تتغاير في الإنسان لكونه جوهر مركبا، وهو جوهر بسيط غير مركب.

وبعضهم يثبت لله تعالى صفات أخر بمنزلة القدرة والإرادة ونحوها. ولم يحملوها أقانيم كما جعلوا الحياة والعلم أقتومين.

ومنهم من أطلق القول بأن كل واحد من الأقانيم الثلاثة: حى، ناطق، إله. وزعم الباقون أن اسم الإله لا يطلق على كل واحد من الأقانيم. وزعموا أن الابن لم يزل متولدا من الأب، وإنما تجسد واتحد بجسد المسيح حين ولد.

والحدوث راجع إلى الجسد والناسوت، فهو إله وإنسان اتحاداً، وهما جوهران، أقنومان، طبيعتان: جوهر قديم، وجوهر محدث، إله تام وإنسان تام. ولم يبطل الاتحاد قدم القديم، ولا حدوث المحدث، لكنهما صارا مسيحاً واحداً، طبيعة واحدة. وربما بدلوا العبارة فوضع مكان الجوهر: الطبيعة، ومكان الأقنوم: الشخص.

وأما قولهم في القتل والصلب فيخالف قول المملكانية واليعقوبية. قالوا إن القتل وقع على المسيح من جهة ناسوته لا من جهة لا هوته، لأن الإله لا تحمله الآلام.

وبوطيئوس، وبولس الشمشاطى يقولان: إن الإله واحد. وإن المسيح ابتداءً من مريم عليها السلام، وإنه عبد صالح مخلوق؛ إلا أن الله تعالى شرفه وكرمه لطاعته وسماه ابناً على التبني، لا على الولادة والاتحاد.

ومن النسطورية قوم يقال لهم المصلين، قالوا في المسيح مثل ما قال نسطور، إلا أنهم قالوا: إذا اجتهد الرجل في العبادة، وترك التفضى باللحم، والدم، ورفض الشهوات الحيوانية، والنفسانية، تصفى جوهره حتى يبلغ ملكوت السماوات ويرى الله تعالى جهرة، وينكشف له ما في الغيب فلا تخفى عليه خافية في الأرض ولا في السماء.

ومن النسطورية من ينفي التشبيه؛ ويثبت القول بالتقدير، خيره وشره من العبد كما قالت القدرية.

٣ - اليعقوبية

أصحاب يعقوب. قالوا بالأقانيم الثلاثة كما ذكرنا، إلا أنهم قالوا: انقلبت الكلمة لحاودما، فصار الإله هو المسيح. وهو الظاهر بجسده، بل هو هو. وعنهم أخبرنا القربان الكريم (لقد كفر الذين قالوا إن الله هو المسيح ابن مريم^(١)).

(١) المائة آية ٧٢.

فمنهم من قال : إن المسيح هو الله تعالى .

ومنهم من قال : ظهر اللاهوت بالناسوت ، فصار ناسوت المسيح مظهر الجوهر ، لا على طريق حلول جزء ، فيه ، ولا على سبيل اتحاد الكلمة التي هي في حكم الصفة ، بل صار هو هو . وهذا كما يقال : ظهر المَلَكُ بصورة إنسان ، أو ظهر الشيطان بصورة حيوان . وكما أخبر التنزيل عن جبريل عليه السلام (فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ^(١)) .

وزعم أكثر العقوبية أن المسيح جوهر واحد، أقنوم واحد؛ إلا أنه من جوهرين. وربما قالوا طبيعة واحدة من طبيعتين . فجوهر الإله القديم ؛ وجوهر الإنسان المحدث تركبا تركيبيا كما تركبت النفس والبدن فصارا جوهرًا واحدًا ، أقنومًا واحدًا، وهو إنسان كله وإله كله . فيقال : الإنسان صار إلهًا ، ولا ينعكس فلا يقال : الإله صار إنسانًا . كالفحمة تطرح في النار فيقال : صارت الفحمة نارا ، ولا يقال صارت النار فحمة ، وهي في الحقيقة لا نار مطلقة ، ولا فحمة مطابقة ، بل هي جرة . وزعموا أن الكلمة اتحدت بالإنسان الجزئي لا الكلي . وربما عبروا عن الاتحاد بالامتزاج والادراع ، والحلول كحلول صورة الإنسان في المرأة الجلوة .

* * *

وأجمع أصحاب التثليث كلهم على أن القديم لا يجوز أن يتحد بالحدث ، إلا أن الأقنوم الثاني الذي هو الكلمة اتحدت دون سائر الأقانيم .

وأجمعوا كلهم على أن المسيح عليه السلام ولد من مريم عليها السلام ، وقتل وصلب .

ثم اختلفوا في كيفية ذلك . فقالت الملاكانية واليعقوبية : إن الذي ولد من مريم هو الإله . فالملاكانية لما اعتقدت أن المسيح ناسوت كلي أزلي ، قالوا : إن مريم إنسان جزئي . والجزئي لا يلد الكلي ، وإنما ولده الأقنوم القديم . واليعقوبية لما اعتقدت أن

المسيح هو جوهر من جوهرين ، وهو إله ، وهو المولود ، قالوا : إن مريم ولدت إلهًا ،
تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا .

وكذلك قالوا في القتل والصلب : إنه وقع على الجوهر الذي هو من جوهرين ،
قالوا : ولو وقع على أحدهما لبطل الاتحاد

وزعم بعضهم أنا تثبت وجهين للجوهر القديم : فالمسيح قديم من وجه ، محدث
من وجه .

وزعم قوم من اليعقوبية أن الكلمة لم تأخذ من مريم شيئًا ، ولكنها صرت بها
كالماء بالمليزاب ، وما ظهر بها من شخص المسيح في العين فهو كالخيال والصورة في المرآة
وإلا فما كان جسما متجسما كثيفا في الحقيقة . وكذلك القتل والصلب إنما وقع على
الخيال والحسبان ، وهؤلاء يقال لهم الإليانية ، وهم قوم بالشام ، واليمن ، وأرمينية ،
قالوا : وإنما صلب الإله من أجلنا حتى يخلصنا . وزعم بعضهم أن الكلمة كانت تداخل
جسم المسيح عليه السلام أحيانا ، فتصدر عنه الآيات ، من إحياء الموتى ، وإبراء الأكمه
والأبرص . وتفارقه في بعض الأوقات فتد عليه الآلام والأوجاع .

ومنهم بليارس وأصحابه ، حكى عنه أنه كان يقول : إذا صار الناس إلى الملكوت
الأعلى أكلوا ألف سنة ، وشربوا ، وناكحوا ، ثم صاروا إلى النعم التي وعدم آريوس ،
وكلها لذة ، وراحة ، وسرور وحبور ، لا أكل فيها ولا شرب ولا نكاح .

وزعم مقدانيوس أن الجوهر القديم أقنومان فحسب : آب ، وابن ، والروح مخلوق .

وزعم سباليوس أن القديم جوهر واحد ، أقنوم واحد ، له ثلاث خواص ، وأحمد
بكليته بجسد عيسى ابن مريم عليهما السلام .

وزعم آريوس أن الله واحد ، سماه أبا ، وأن المسيح كلمة الله وابنه على طريق
الاصطفاء ، وهو مخلوق قبل خلق العالم ، وهو خالق الأشياء . وزعم أن الله تعالى روحا

مخلوقة أكبر من سائر الأرواح وأنها واسطة بين الأب والابن ، تؤدي إليه الوحي .
وزعم أن المسيح ابتداءً جوهرًا ، لطيفًا ، روحانيًا ، خالصًا ، غير مركب ، ولا ممزوج
بشيء من الطبائع الأربع ، وإنما تدرع بالطبائع الأربع عند الاتحاد بالجسم المأخوذ
من مريم .

وهذا آريوس قبل الفرق الثلاث ، فتبرءوا منه لمخالفتهم إياه في المذهب .

الباب الثالث

من له شبهة كتاب

(١) قد بينا كيفية تحقيق الكتاب ، وميزنا بين حقيقة الكتاب وشبهة الكتاب ، وأن الصحف التي كانت لإبراهيم عليه السلام كانت شبهة كتاب . وفيها مناهج علمية ، ومسالك عملية .

أما العمليات فتقرير كيفية الخلق والإبداع ، وتسوية المخلوقات على سنة نظام وقوام تحصل منها حكمته الأزلية ، وتنفيذ فيها مشيئته السرمدية . ثم تقرير التقدير والهداية عليها ، ليتقدر كل نوع وصنف بقدره المحكوم المحتوم ، ويقبل هدايته السارية في العالم بقدر استعداده المعلوم ، والعلم كل العلم لا يعدو هذين النوعين ، وذلك قوله تعالى : (سُبْحَٰنَ ٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَىٰ ، ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ، وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ^(١)) وقال عز وجل خبرا عن إبراهيم عليه السلام : (ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ ^(٢)) وخبرا عن موسى عليه السلام . (ٱلَّذِى أُعْطِى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَىٰ ^(٣)) .

وأما العمليات، فتزكية النفوس عن درن الشبهات ، وذكر الله تعالى بإقامة العبادات ، ورفض الشهوات الدنيوية ، وإيثار السعادات الأخروية ، ولن يحصل البلوغ إلى كمال المعاد إلا بإقامة هذين الركنين ، أعنى الطهارة ، والشهادة ، والعمل كل العمل لا يعدو هذين

(٢) الشعراء آية ٧٨ .

(١) الأعلى آية ١ - ٣ .

(٣) طه آية ٥٠ .

النوعين ، وذلك قوله تعالى : (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى ، وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ، بَلْ تُؤَوتِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ خَيْرٌ وَأَبْقَى ^(١)) .

ثم قال عز من قائل : (إِنَّ هَذَا لَنَبِيِّ الصُّحُفِ الْأُولَى ، صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى ^(٢)) فبين أن الذي اشتملت عليه الصحف هو الذي اشتملت عليه هذه السورة .
وبالحقيقة هذا هو الإعجاز الحقيقي .

(ب) المجوس وأصحاب الاثنتين ، والمناوية ، وسائر فرقهم :

المجوسية : يقال لها الدين الأكبر ، والملة العظمى ، إذ كانت دعوة الأنبياء عليهم السلام بعد إبراهيم الخليل عليه السلام لم تكن في العموم كالدعوة الخليلية ، ولم يثبت لها من القوة والشوكة ، والملك ، والسيف ، مثل الملة الحنيفية ، إذ كانت ملوك العجم كلها على ملة إبراهيم عليه السلام ، وجميع من كان في زمان كل واحد منهم من الرعايا في البلاد على أديان ملوكهم ، وكان لملوكهم مرجع هو : « موبذ موبذان » يعني أعلم العلماء ، وأقدم الحكماء ، يصدرن عن أمره ولا يخالفونه ، ولا يرجعون إلا إلى رأيه ، ويعظموه تعظيم السلاطين خلفاء الوقت .

وكانت دعوة بني إسرائيل أكثرها في بلاد الشام وما وراءها من المغرب . وقل ما سرى ذلك إلى بلاد العجم .

وكانت الفرق في زمان إبراهيم الخليل عليه السلام راجعة إلى صنفين اثنين . أحدهما : الصابئة ، والثاني : الحنفاء .

طالصابئة :

كانت تقول : إنا نحتاج في معرفة الله تعالى ، ومعرفة طاعته وأوامره وأحكامه إلى متوسط ، لكن ذلك المتوسط يجب أن يكون روحانيا لا جسمانيا ، وذلك لذكاء الروحانيات وطهارتها ، وقربها من رب الأرباب . والجسماني بشر مثلنا : يأكل مما نأكل ، ويشرب

مما نشرب، يماثلنا في المادة والصورة. قالوا : (وَلَسِنِ أَطْعَمْتُمْ بَشَرًا مِثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذَا لَخَاسِرُونَ^(١)) .

والحنفاء :

كانت تقول : إنا نحتاج في المعرفة والطاعة إلى متوسط من جنس البشر تكون درجته في الطهارة والعصمة والتأييد والحكمة فوق الروحانيات، يماثلنا من حيث البشرية، ويميزنا من حيث الروحانية ، فيتلقى الوحي بطرف الروحانية ، ويلقى إلى نوع الإنسان يظرف البشرية ، وذلك قوله تعالى : (قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ^(٢)) وقال عز ذكره : (قُلْ سُبْحَانَ رَبِّيَ هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا^(٣)) .

* * *

ثم لما لم يتطرق للصابئة الاقتصار على الروحانيات البحتة ، والتقرب إليها بأعيانها ، والتلقى عنها بذواتها ، فزعت جماعة إلى هياكلها وهي السيارات السبع ، وبعض الثوابت . فصائبة النبط والفرس والروم : مفزعا السيارات ، وصائبة الهند : مفزعا الثوابت . وسندكر مذاهبهم على التفصيل ، على قدر الإمكان ، بتوفيق الله تعالى ، وربما نزلوا عن الهياكل إلى الأشخاص التي لا تسمع ولا تبصر ، ولا تغني عنهم شيئا . والفرقة الأولى هم عبدة الكواكب ، والثانية هم عبدة الأصنام .

ولما كان الخليل عليه السلام مكلفا بكسر المذهبين على الفرقين ، وتقرير الحنيفية السمحة السهلة ، احتج على عبدة الأصنام قولا وفعلا ، كسرا من حيث القول ، وكسرا من حيث الفعل . فقال لأبيه آزر : (يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا^(٤)) الآيات حتى بلغ (فَجَعَلَهُمْ جُدًا إِذًا إِلَّا كَبِيرًا لَهُمْ^(٥)) وذلك لإزام من

(٢) الكهف آية ١١٠ .

(٤) مريم آية ٤٢ .

(١) المؤمنون آية ٢٤ .

(٢) الإسراء آية ٩٣ .

(٥) آية ٥٨ من سورة الأنبياء .

حيث الفعل ، وإلزام من حيث الكسر . ففرغ من ذلك كما قال الله تعالى : (وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَن نَّشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ^(١)) .

وابتدأ بإبطال مذاهب عبدة الكواكب على صيغة الموافقة كما قال تعالى (وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ^(٢)) أى كما آتيناه الحجة كذلك نريه الحجة ، فساق الإلزام على أصحاب الهياكل مساق الموافقة في المبدأ ، والمخالفة في النهاية ، ليكون الإلزام أبلغ ، والإلزام أقوى . وإلا لإبراهيم الخليل عليه السلام لم يكن في قوله : (هَذَا رَبِّي ^(٣)) مشركا ، كما لم يكن في قوله (بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا ^(٤)) كاذبا .

وسوق الكلام من جهة الإلزام غير سوقه على جهة الالتزام ، فلما أظهر الحجة ، وبين الحجة ، وقرر الحنيفية التي هي الملة الكبرى ، والشريعة العظمى ، وذلك هو الدين القيم . وكان الأنبياء من أولاده كلهم يقررون الحنيفية ، وبالخصوص صاحب شرعنا محمد صلوات الله عليه ، كان في تقريرها قد بلغ النهاية القصوى ، وأصاب المرعى وأصمى . ومن العجب أن التوحيد من أخص أركان الحنيفية ، ولهذا يقتدرن نفي الشرك بكل موضع ذكر الحنيفية : (حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ^(٥)) - (حُنَفَاءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ ^(٦)) .

ثم إن الثنوية اختصت بالمجوس حتى أثبتوا أصلين اثنين ، مُدَبَّرِينَ قَدِيمِينَ ، يقسمان الخير والشر ، والنفع والضر ، والصالح والفساد ، يسمون أحدهما : النور والآخر الظلمة . وبالفارسية : يزدان ، وأهرمن ، ولهم في ذلك تفصيل مذهب .

ومسائل المجوس كلها تدور على قاعدتين اثنتين :

إحداها : بيان سبب امتزاج النور بالظلمة .

والثانية : بيان سبب خلاص النور من الظلمة ، وجعلوا الامتزاج مبدأ ،

والخلاص معادا .

(١) الأنبياء آية ٦٣ .

(٢) الأنعام آية ٨٣ ، ٧٥ ، ٧٦ .

(٣) الحج آية ٣١ .

(٤) آل عمران آية ٦٧ .

لفضل الأول

المجوس

أثبتوا أصليين كما ذكرنا، إلا أن المجوس الأصلية زعموا أن الأصليين لا يجوز أن يكونا قديمين أزليين، بل النور أزلي، والظلمة محدثة. ثم لهم اختلاف في سبب حدوثها، أمن النور حدث؟ والنور لا يحدث شرا جزئيا، فكيف يحدث أصل الشر؟ أم من شيء آخر؟ ولا شيء يشرك النور في الإحداث والقدم؟ وبهذا يظهر خبط المجوس.

وهؤلاء يقولون: المبدأ الأول من الأشخاص: كيومرث، وربما يقولون زروان الكبير، والنبي الثاني: زردشت. والكيومرثية يقولون: كيومرث هو آدم عليه السلام وتفسير كيومرث هو: الحى الناطق. وقد ورد في تواريخ الهند والمجم أن كيومرث هو آدم عليه السلام، ويخالفهم سائر أصحاب التواريخ.

١ - الكيومرثية

أصحاب المقدم الأول كيومرث. أثبتوا أصليين: يزدان، وأهرمن. وقالوا: يزدان أزلي قديم، وأهرمن محدث مخلوق. وقالوا: إن سبب خلق أهرمن أن يزدان فكر في نفسه أنه لو كان لي منازع كيف يكون؟ وهذه الفكرة كانت رديئة غير مناسبة لطبيعة النور فحدث الظلام من هذه الفكرة. وسمى: أهرمن. وكان مطبوعا على الشر، والفتنة والفساد، والتسق والضرر والإضرار. فخرج على النور، وخالفه طبيعة وفعلا. وجرت محاربة بين عسكر النور، وعسكر الظلمة. ثم إن الملائكة توسطوا فصالحوا على أن

يكون العالم السفلى خالصا لأهرمن سبعة آلاف سنة . ثم يخلى العالم ويسلمه إلى النور .
والذين كانوا في الدنيا قبل الصلح أبادهم وأهلكهم . ثم بدأ برجل يقال له كيومرث ،
وحيوان يقال له ثور فقتلها . فنبت من مسقط ذلك الرجل ريباس ، وخرج من أصل
ريباس رجل يسمى : ميشة ، وامرأة تسمى : ميشانة ؛ وهما أبوا البشر . ونبت من مسقط
الثور : الأنعام ، وسائر الحيوانات .

وزعموا أن النور خير الناس ، وهم أرواح بلا أجساد ، بين أن يرفعهم عن مواضع
أهرمن ، وبين أن يلبسهم الأجساد فيحاربون أهرمن . فاختاروا لبس الأجساد ومحاربة
أهرمن ، على أن تكون لهم النصرة من عند النور . والظفر بجنود أهرمن ، وحسن
العاقبة . وعند الظفر به وإهلاك جنوده تكون القيامة
فذلك سبب الامتزاج وهذا سبب الخلاص .

٢ - الزَّرَوَانِيَّة

قالوا : إن النور أبدع أشخاصا من نور كلهاروحانية ، نورانية ، ربانية . ولكن
الشخص الأعظم الذي اسمه زروان شك في شيء من الأشياء ، فحدث أهرمن الشيطان ،
يعنى إبليس من ذلك الشك .

وقال بعضهم لا ، بل إن زروان الكبير قام فمزّم تسعة آلاف وتسعمائة وتسعا
وتسعين سنة ليكون له ابن فلم يكن . ثم حدث نفسه وفكر ، وقال : لعل هذا العلم ليس
بشيء ، فحدث أهرمن من ذلك الهم الواحد . وحدث هرمن من ذلك العلم ، فكانا جميعا
في بطن واحد . وكان هرمن أقرب من باب الخروج ، فاحتال أهرمن الشيطان حتى شق
بطن أمه فخرج قبله وأخذ الدنيا .

وقيل : إنه لما مثل بين يدي زروان فأبصره ورأى ما فيه من الحبث والشرارة
والفساد ، أبغضه ولعنه وطرده ، فمضى واستولى على الدنيا . وأما هرمن فبقى زمانا لا يدره

عليه ، وهو الذى آخذ قوم ربّاً وعبدوه لما وجدوا فيه من الخير والطهارة والصلاح ،
وحسن الأخلاق .

وزعم بعض الزروانية أنه لم يزل كان مع الله شىء ردىء ، إما فكرة رديئة ،
وإما عفونة رديئة ، وذلك هو مصدر الشيطان ، وزعموا أن الدنيا كانت سليمة من
الشُرور والآفات والفتن ، وكان أهلها فى حير محص ، ونعيم خالص ، فلما حدث أهر من
حدثت الشُرور والآفات والفتن والحزن . وكان بمعزل عن السماء فاحتال حتى خرق
السماء وصعد .

وقال بعضهم : كان هو فى السماء والأرض خالية عنه ، فاحتال حتى خرق السماء
ونزل إلى الأرض بجنوده كلها فهرب النور بملائكته وأتبعه الشيطان حتى حاصره
فى جنته ، وحاربه ثلاثة آلاف سنة ، لا يصل الشيطان إلى الرب تعالى . ثم توسط
الملائكة وتصالحا على أن يكون إبليس وجنوده فى قرار الأرض تسعة آلاف سنة ،
بالتلاثة آلاف التى قاتله فيها ، ثم يخرج إلى موضعه . ورأى الرب تعالى عن قولهم ،
الصلاح فى احتمال المكروه من إبليس وجنوده ، وأن لا ينقض الشرط حتى تنقضى المدة
المضروبة للصلح . فالناس فى البلايا والفتن والخزايا والحزن إلى انقضاء المدة ، ثم يعودون
إلى النعيم الأول . وشرط إبليس عليه أن يمكنه من أشياء يفعلها ويطلقه فى أفعال رديئة
يباشرها . فلما فرغ من الشرط أشهد عليهما عدلين ، ودفع سيفيهما إليهما وقال لهما :
من نكث فاقتلاه بهذا السيف .

ولست أظن عاقلا يمتقد هذا الرأى القائل ، ويرى هذا الاعتقاد المضمحل الباطل .
واعله كان رمزا إلى ما يتصور فى العقل . ومن عرف الله سبحانه وتعالى بجلاله وكبريائه ،
لم يسمح بهذه الترهات عقله ولم يسمع مثل هذه الترهات سمعه .

وأقرب من هذا ما حكاه أبو حامد الزوزنى أن الجوس زعمت أن إبليس كان لم يزل
فى الظلمة والجو خلاء بمعزل عن سلطان الله ، ثم لم يزل يزحف ويقرب بجيله حتى رأى النور

فوثب وثبة فصار في سلطان الله في النور، وأدخل معه هذه الآفات والشور، فخلق الله تعالى هذا العالم شبكة فوق فيها ، وصار متعلقا بها لا يمكنه الرجوع إلى سلطانه ، فهو محبوس في هذا العالم ، مضطرب في الحبس ، يرمى بالآفات والحزن والفتن إلى خلق الله تعالى . فمن أحياء الله رماه بالموت ، ومن أسخه رماه بالسقم ، ومن سره رماه بالحزن ، فلا يزال كذلك إلى يوم القيامة . وفي كل يوم ينقص سلطانه حتى لا تبقى له قوة . فإذا كانت القيامة ذهب سلطانه وخذت نيرانه ، وزالت قوته ، واضمحلت قدرته فيطرحه في الجوى ، والجوى ظلمة ليس لها حد ولا منتهى . ثم يجمع الله تعالى أهل الأديان فيحاسبهم ويحازيهم على طاعة الشيطان وعصيانه .

وأما المسخية فقالت إن النور كان وحده نورا محضا ، ثم انسخ بعضه فصار ظلمة . وكذلك الخرمدينة قالوا بأصلين ، ولهم ميل إلى التناسخ والحلول ، وهم لا يقولون بأحكام وحلال وحرام .

ولقد كان في كل أمة من الأمم قوم مثل الإباحية ، والمزدكية ، والزنادقة ، والقرامطة ، كان تشويش ذلك الدين منهم ، وفتنة الناس مقصورة عليهم .

٣ - الزردشتية

أولئك أصحاب زردشت بن يورشب الذى ظهر في زمان كشتاسب بن لهراسب الملك . وأبوه كان من أذربيجان ، وأمه من الرى واسمها : دغدويه .

زعموا أن لهم أنبياء وملوكا ، أولهم كيومرث . وكان أول من ملك الأرض ، وكان مقامه باصطخر . وبعده أوشنك بن فراوك ، ونزل أرض الهند ، وكانت له دعوة ثمة ، وبعده طمهورث ، وظهرت الصابئة في أول سنة من ملكه . وبعده أخوه جم الملك ، ثم بعده أنبياء وملوك منهم منوهر ، ونزل بابل وأقام بها . وزعموا أن موسى

عليه السلام ظهر في زمانه ، حتى انتهى الملك إلى كشتاسب بن هراسب ، وظهر في زمانه
زردشت الحكيم .

وزعموا أن الله عز وجل خلق من وقت ما في الصحف الأولى ، والكتاب الأعلى
من ملكوته خلقا روحانيا . فلما مضت ثلاثة آلاف سنة أنفذ مشيئته في صورة من نور
متلألئ على تركيب صورة الإنسان ، وأحف به سبعين من الملائكة المكرمين ، وخلق
الشمس والقمر والكواكب والأرض ، وبني آدم غير متحركة ثلاثة آلاف سنة
ثم جعل روح زردشت في شجرة أنشأها في أعلى عليين . وأحف بها سبعين من الملائكة
المكرمين ، وغرسها في قلة جبل من جبال أذربيجان يعرف باسمو يذخر . ثم مازج شبح
زردشت بلبن بقرة فشر به أبو زردشت فصار نطفة ثم مضغة في رحم أمه ، فقصدها
الشیطان وعيرها ، فسمعت أمه نداء من السماء فيه دلالة على برئها فبرئت ، ثم لما ولد
ضحك ضحكة تبينها من حضر . فاحتالوا على زردشت حتى وضعوه بين مدرجة البقر ،
ومدرجة الخيل ، ومدرجة الذئب ، فكان ينهض كل واحد منهم لحمايته من جنسه ، ونشأ
بعد ذلك إلى أن بلغ ثلاثين سنة فبعثه الله تعالى نبيا ورسولا إلى الخلق ، فدعا كشتاسب
الملك ، فأجابته إلى دينه ، وكان دينه : عبادة الله ، والكفر بالشیطان ، والأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر ، واجتناب الخبائث .

وقال : النور والظلمة أصلان متضادان ، وكذلك يزدان وأهرمن ، وهما مبدأ
موجودات العالم ، وحصلت التراكيب من امتزاجهما ، وحدثت الصور من التراكيب
المختلفة ، والبارئ تعالى خالق النور والظلمة ومبدعهما ، وهو واحد لا شريك له ولا ضد ،
ولا ند ، ولا يجوز أن ينسب إليه وجود الظلمة ، كما قالت الزروانية . لكن الخير والشر
وإصلاح الفساد ، والطهارة والخبث ، إنما حصلت من امتزاج النور والظلمة ، ولو لم يمتزجا
لما كان وجود العالم ، وهما يتقاومان ويتغالبان إلى أن يغلب النور الظلمة والخير الشر ،
ثم يتخلص الخير إلى عالمه ، والشر ينحط إلى عالمه ، وذلك هو سبب الخلاص ، والبارئ

تعالى هو الذى مزجهما وخلطهما لحكمة رآها فى التراكيب ، وربما جعل النور أصلا ، وقال : وجوده وجود حقيقى ، وأما الظلمة فتبع كالظل بالنسبة إلى الشخص ، فإنه يرى أنه موجود ، وليس بوجود حقيقة ، فأبدع النور وحصل الظلام تبعا ، لأن من ضرورة الوجود التضاد ، فوجوده ضرورى واقع فى الخلق لا بالقصد الأول ، كما ذكرنا فى الشخص والظل .

وله كتاب قد صنفه ، وقيل إن ذلك أنزل عليه وهو « زند أوستا » يقسم العالم قسمين : مينة ، وكيى ، يعنى الروحانى والجسمانى ، أو الروح والشخص ، وكما قسم الخلق إلى عالمين ، يقول إن مافى العالم ينقسم قسمين : بخشش وكنش ، يريد به : التقدير والفعل وكل واحد مقدر على الثانى ، ثم يتكلم فى موارد التكليف وهى حركات الإنسان ، فيقسمها ثلاثة أقسام : منش ، وكويش ، وكنش ، يعنى بذلك : الاعتقاد والقول والعمل ، وبالثلاثة يتم التكليف ، فإذا قصر الإنسان فيها خرج عن الدين والطاعة ، وإذا جرى فى هذه الحركات على مقتضى الأمر والشريعة فاز الفوز الأكبر .

وتدعى الزردشتية له معجزات كثيرة . منها : دخول قوائم فرس كشتاسب فى بطنه وكان زردشت فى الحبس ، فأطلقه فانطلقت قوائم الفرس ، ومنها أنه مرّ على أعمى بالدينور فقال : خذوا حشيشة ، صفها لهم وأعصروا ماءها فى عينه فإنه يبصر ، ففعلوا فأبصر الأعمى .

وهذا من جملة معرفته بخاصية الحشيش ، وليس من المعجزات فى شىء .

ومن المجوس الزردشتية صنف يقال لهم السيسانية ، والبهافريدية ، رئيسهم رجل يقال له سيسان من رستاق نيسابور ، من ناحية يقال لها خواف ، خرج فى أيام أبى مسلم صاحب الدولة ، وكان زمزميا فى الأصل يعبد النيران ، ثم ترك ذلك ودعا المجوس إلى ترك الزمزمة ورفض عبادة النيران . ووضع لهم كتابا ، وأمرهم فيه بإرسال الشعور ، وحرّم عليهم الأمهات والبنات والأخوات ، وحرّم عليهم الخمر ، وأمرهم باستقبال الشمس عند السجود على ركة واحدة ، وهم يتخذون الرباطات ، ويتبادلون الأموال ، ولا يأكلون الميتة ، ولا يذبحون

الحيوان حتى يهرم ، وهم أعدى خلق الله للمجوس الزمازمة . ثم إن موبذ المجوس رفعه إلى أبي مسلم فقتله على باب الجامع بنيسابور . وقال أصحابه : إنه صعد إلى السماء على بردون أصفر ، وإنه سينزل على البرذون فينتقم من أعدائه . وهؤلاء قد أقروا بنبوّة زردشت ، وعظموا الملوك الذين يعظمهم زردشت .

ومما أخبر به زردشت في كتاب زند أوستا أنه قال : سيظهر في آخر الزمان رجل اسمه «أشيزريكا» ومعناه : الرجل العالم ، يزين العالم بالدين والعدل ، ثم يظهر في زمانه «بتياره» فيوقع الآفة في أمره وملكه عشرين سنة ، ثم يظهر بعد ذلك أشيزريكا على أهل العالم ، ويحيي العدل ، ويميت الجور ، ويرد السنن المغيرة إلى أوضاعها الأولى ، وتنقاد له الملوك ، وتيسر له الأمور ، وينصر الدين والحق ، ويحصل في زمانه الأمن والدعة وسكون الفتن وزوال الحن .

مقالة زردشت في المبادي^(١)

وقد أورد الجيهاني إحدى مقالات زردشت في المبادي وهي :
أن دين زردشت هو الدعوة إلى دين مارسيان . وأن معبوده أورمزد . والملائكة المتوسطون في رسالاته إليه : بهمن ، وأرديبهشت ، وشهريور ، وإسفنذارمز ، وخرداد ، ومرداد . وقد رآهم زردشت واستفاد منهم العلوم ، وجرت مساءلات بينه وبين أورمزد من غير توسط .

أولها : قال زردشت : ما الشيء الذي كان ويكون ، وهو الآن موجود ؟
قال أورمزد : أنا والدين والكلام . أما الدين فعمل أورمزد وكلامه وإيمانه . وأما الكلام فكلامه . والدين أفضل من الكلام ؛ إذ العمل أفضل من القول . وأدل من أبداع من الملائكة : بهمن ، وعلمه الدين ، وخصه بموضع النور مكانا ، وأقنعه بذاته ذاتا .
فالمبادي على هذا الرأي ثلاثة :

(١) نقلتها عن طبعة محمد فتح الله بدران .

السؤال الثاني : قال : لم لم تُخلق الأشياء كلها في زمان غير متناه ؟ إذ قد جعلت الزمان نصفين : نصفه متناه ، ونصفه غير متناه ، فلو خلقتها في زمان غير متناه : كان لا يستحيل شيء منها .

قال أورمزد : فإن كان لا يمكن أن تفنى ثم آفات الأئيم إبليس .

السؤال الثالث : قال : لماذا خلقت هذا العالم ؟

قال أورمزد : خلقت جميع هذا العالم من نفسي . أما أنفس الأبرار فمن شعر رأسي . وأما السماء فمن أم رأسي . والظفر والمعاضد فمن جبهتي ، والشمس فمن عيني ، والقمر فمن أنفي ، والكواكب فمن لساني ، وسروس وسائر الملائكة فمن أذني ، والأرض فمن عصب رجلي . وأريت هذا الدين أولا كيومرث فشر به وحفظه من غير تعلم ولا مدرسة .

قال زردشت : فلماذا أريت هذا الدين كيومرث بالوهم ؟ وألقيته إلى بالقول ؟

قال أورمزد : لأنك تحتاج أن تتعلم هذا الدين وتعلمه غيرك . وكيومرث لم يجد من يقبله ، فأمسك عن التكلم ، وهذا خير لك ، لأنني أقول وأنت تسمع ، وأنت تقول والناس يسمعون ويقبلون .

فقال زردشت لأورمزد : هل أريت هذا الدين أحدا قبلي غير كيومرث ؟

قال : بلى ! أريت هذا الدين «جم» خمسين نجما خمسا ؛ من أجل إنكاره الضحاك .

قال : إذا كنت غالما أنه لا يقبله ، فلماذا أريته ؟ قال : لو لم أراه لما صار إليك ،

وقد أريته أيضا أفريدون ، وكيكاوس ، وكيقياد ، وكشتاسب .

قال زردشت : خلقتك العالم ، وترويحك الدين لأي شيء ؟

قال : لأن فناء العفريت الأئيم لا يمكن إلا بخلق العالم وترويج الدين ، ولو لم يتروج

أمر الدين لما أمكن أن تتروج أمور العالم .

فلما أخذ زردشت الدين من أورمزد الوهاب واستحكه وعمل به ، وزمزم في بيت أبيه

عليه ، غاظ ذلك كون الأثيم وأقلقه ؛ إذ كان شريرا ممتلئا موتا وظلمة وبلاء ومحنة ، فدعا بشياطينه ، وأسماؤهم : برى ديوانياخ ، ودويهان زوش ، ونومرفنارديو ، وأمرهم جميعا بالمسير إلى زردشت وقتله . فعلم زردشت بذلك ، فقرأ وزمزم ، وأراق الماء على يدي مارسيان ، فانهزموا عنه مقهورين . وجرت محاربات أخرى فهزموهم زردشت بإحدى وعشرين آية من كتابه أوستا ، وتوارت الشياطين عن الناس .

ولما بلغ زردشت مبلغ الكمال بأربعين سنة ، وتمت له المخاطبات في سبع عودات إلى أورمزد ، أكمل فيها معرفة شرائع دين الله وفرائضه وسننه ، أمره الله بالمسير إلى كشتاسب الملك ، وإظهار ذكر الله واسمه . فنفذ لأمر الله ودعا ملكين كانا بذلك الصقع يقال لهما : فوربمراى ، وبيويدست ، فدعاها إلى دين الله والكفر بالشيطان ، وفعل الخير ، واجتناب الشر ، فلم يقبلا قوله ، وأخذتهما العزة بالإثم . فجاءتهما ريح فحملتهما من الأرض ، ووقفت بهما في الهواء ، واجتمع الناس ينظرون إليهما ، فغشيهما الطير من كل ناحية ، وأتوا على لحومهما ، وسقطت عظامهما على الأرض .

ولما بلغ كشتاسب لقي منه كل ما أنبأه به أورمزد من الحبس والبلاء ، حتى حدث أمر الفرس الذي دخلت قوائمه في باطن بدنه ، حتى لم ير أثرها في جسده ، واستبهم حاله على الناس وتحيروا . وأخرجه كشتاسب من الحبس وسأله الحال ، فقال : تلك آية من آيات صدق الذي أخبرني به إلهي وخالقي ، وشارطهم على الإيمان به إن هو دعا وأخرج قوائم الفرس وشرطوا ، ودعا باسم الله ، فخرجت قوائم الفرس كما كانت . فأمن به كشتاسب . وأمر بجمع علماء أهل زمانه من بابل ، وإيران شهر ، وأمرهم بمحاورة زردشت فناظروه فاعترفوا له بالفضيلة .

قال : ومما جاء به زردشت المصطفى من دين مارسيان أن إلهه أورمزد لم يزل ، ولم يزل معه شيء سماه : أسنى أسده ، وهو شيء مضى حوله وهو فوق . وأن إبليس لم يزل معه شيء سماه : أستا أستاه ، وهو مظلم حوله ، وهو أسفل .

وأول ما خلق الله من الملائكة بهممن ، ثم أردبهشت ، ثم شهريور ، ثم إسفندارمز ، ثم خرداد ، ثم مرداد . وخلق بعضهم من بعض كما يؤخذ السراج من السراج من غير أن ينقص من الأول شيء ، وقال لهم : من ربكم وخالقكم ؟ فقالوا : أنت ربنا وخالقنا . وعلم أورمزد أن إبليس سيتحرك من ظلمته ، فأعلم بذلك الملائكة ، وبدأ بإعداد ما يورطه ، ويدفع شره وأذاه عن عاله ، ويبطل إرادته . نفاق السماء في خمسة وأربعين يوما ، وسمى كاهينازى شورم . ومعناه : ظهور ضمائر أهل الدنيا ، إلى سائر الكاهينازات المذكورات عندهم . وخلق الأرض في خمسة وأربعين يوما .

وأول من ابتعته أورمزد إلى الأرض : كيومرث ، وقد كان يستنشق النسيم ثلاثة آلاف سنة ، ثم أخرجه في قامة ثلاثة رجال . ولما أن جاء وقت تحريك إبليس في ظلمته ، ارتفع ورأى النور ، وطمع في الاستيلاء على « أسنى أورمزد » وتصويره مظلما . ودخل السماء يكيد ثم لكيومرث ثلاثين سنة ، وصارت نطفته ثلاثة أقسام : قسم أمر الله الأرض أن تحفظه . وقسم أمر سروس الملك أن يحفظه . وثالث اختطفته الشياطين

وأمر أورمزد بسد الثقوب التي صعد منها إبليس ، فبقى داخل السماء منقطعا عن أصله وقوته ، فانتصب لمنازلة أورمزد ، ورام الصعود إلى الجنان ، فدفعه عن ذلك قدر ثلاثة آلاف سنة ، ثم أعلمه أنه يسعى في الباطل والخسار ، ويروم مالا يقدر عليه . واتفق الأمر بينهما على أن يبقى إبليس وجنوده في قرار الضوء تسعة آلاف سنة ، ويروى سبعة آلاف سنة ، ثم يبطل ، ويحتمل خلقه الأذى في هذه السنين ، ويصبرون عليه وعلى ما ينالهم من الفقر ، والبلاء والموت وسائر الآفات ، ليعوضهم منها الحياة الدائمة في الجنان .

واشترط إبليس لنفسه وشياطينه ثمانية عشر شرطا :

الأول منها : أن تصير معيشة خلقه من خلق الله . والثاني : أن يكون ممن خلقه على خلق الله . والثالث : أن يساط خلقه على خلق الله . والرابع : أن يخالط جوهر خلقه بجوهر خلق الله . والخامس : أن يصير له السبيل إلى أن يأخذ الطين الذي في خلق الله .

والسادس : أن يصير له من النور الذى فى خلق الله ما يريد . والسابع : أن يصير له من الرياح التى فى خلق الله حاجته . والثامن : أن يصير له من الرطوبة التى فى خلق الله . والتاسع أن يصير له من النار التى فى خلق الله . والعاشر : أن يصير له من المودة والمصاهرة التى فى خلق الله ليخلط الأشرار بالأخيار . والحادى عشر : أن يصير له من العقل والبصر الذى فى خلق الله ليعرف خلقه مسالك المنافع والمضار ، والثانى عشر : أن يصير له من العدل الذى فى خلق الله ليجعل للأشرار فيه نصيبا ، والثالث عشر : أن تخفى على الناس معرفة عمل الصالحين والأشرار إلى يوم القيامة والحساب ، والرابع عشر : أن يصير له السبيل إلى أن يبلغ بأهل بيت الشراة والخبث غاية الغنى والدرجات ، ويصيرهم عند الناس صالحين . والخامس عشر : أن يصير له السبيل إلى أن يجعل كذب الأشرار مقبولا على الأخيار . والسادس عشر : أن يصير له السبيل إلى أن يعمر من أهل الدنيا من أراد من خلقه ألف سنة ، أو ثلاثة آلاف سنة ، ويصيرهم أغنياء أقوياء قادرين على ما يريدون ، وأن يلهم الناس حتى يكونوا بإعطاء الأشرار أسخى منهم بإعطاء الأخيار وأطيب نفسا . والسابع عشر : أن يصير له السبيل إلى إفناء أهل بيت الصالحين ، حتى لا يعرف منهم أحد بعد ثلاثمائة وخمسين سنة ، والثامن عشر : أن يملك أمر من يحيى الأموات ، ويبقى الأخيار ، وينفى الأشرار إلى يوم القيامة .

فتمت البيعة وأقاما عليها ، ودفعا سيفيهما إلى عدلين ، على أن يقتلا من رجع عن شرطه . وأمر الله تعالى الشمس والقمر والكواكب أن تجرى لمعرفة الأيام والشهور والأعوام التى جعلها عدة الإِنظار والإمهال

ومما نص عليه زردشت أن للعالم قوة إلهية ؛ هى المدبرة لجميع مافى العالم ، المنتهية مبادئها إلى كالاتها ، وهذه القوة تسمى مشاسبند ، وهى على لسان الصابئة : المدبر الأقرب ، وعلى لسان الفلاسفة : العقل الفعال . ومنه الفيض الإلهى ، والعناية الربانية . وعلى لسان المانوية : الأرواح الطيبة ، وعلى لسان العرب : الملائكة ، وعلى لسان الشرع والكتاب الإلهى : الروح (تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا ^(١)) .

وأثبت غيره : منشاء ، ومنشأيه ، ويعنى بهما آدم وحواء في العالم الجسماني ، والعقل
والنفس في العالم الروحاني .

الفصل الثاني

الثنوية

هؤلاء هم أصحاب الاثنين الأزليين . يزعمون أن النور والظلمة أزليان قديمان بخلاف
الجوس ، فإنهم قالوا بحدوث الظلام ، وذكروا سبب حدوثه .
وهؤلاء قالوا بتساويهما في القدم ، واختلافهما في الجوهر والطبع والفعل والحيز ،
والمكان والأجناس والأبدان والأرواح .

١ - المانوية

أصحاب ماني بن فاتك الحكيم الذي ظهر في زمان سابور بن أردشير ، وقتله بهرام
ابن هرمز بن سابور ، وذلك بعد عيسى ابن مريم عليه السلام . أحدث ديناً بين
الجوسية والنصرانية ، وكان يقول بنبوة المسيح عليه السلام ولا يقول بنبوة موسى
عليه السلام .

حكى محمد بن هارون المعروف بأبي عيسى الوراق ، وكان في الأصل مجوسياً عازفاً
بمذاهب القوم : أن الحكيم ماني زعم أن العالم مصنوع مركب من أصلين قديمين :
أحدهما نور ، والآخر ظلمة ، وأنهما أزليان لم يزالا ، ولن يزالا ، وأنكر وجود شيء إلا
من أصل قديم ، وزعم أنهما لم يزالا قوين حساسين ، دراكين سميعين بصيرين ، وهما
مع ذلك في النفس ، والصورة ، والفعل ، والتدبير ، متضادان . وفي الحيز متحاذيان
تحاذي الشخص والظل .

وإنما تتبين جواهرهما وأفعالهما في هذا الجدول .

الظلمة	النور	
<p><u>جوهرها</u> : قبيح ، ناقص لثيم ، كدر ، خبيث ، منتن الريح ، قبيح المنظر .</p>	<p><u>جوهره</u> : حسن ، فاضل ، كريم ، صاف ، نقي ، طيب الريح ، حسن المنظر .</p>	الجوهر
<p><u>نفسها</u> : شريرة ، لثيمة ، سفينة ضارة ، جاهلة .</p>	<p><u>نفسه</u> : خيرة ، كريمة ، حكيمة نافعة ، عالمة .</p>	النفس
<p><u>فعلها</u> : الشر ، والفساد ، والضرر والغم ، والتشويش ، والتعير والاختلاف .</p>	<p><u>فعله</u> : الخير ، والصلاح ، والنفع والسرور ، والترتيب ، والنظام ، والاتفاق .</p>	الفعل
<p><u>جهتها</u> : جهة تحت . وأكثرهم على أنها منحطة من ناحية الجنوب ، وزعم بعضهم أنها بجنب النور .</p>	<p><u>جهته</u> : جهة فوق . وأكثرهم على أنه مرتفع من ناحية الشمال ، وزعم بعضهم أنه بجنب الظلمة .</p>	الحيث
<p><u>أجناسها</u> خمسة : أربعة منها أبدان والخامس روحها . فالأبدان هي : الحريق ، والظلمة ، والسموم ، والضباب وروحها الدخان وتدعى الهامة ، وهي تتحرك في هذه الأبدان .</p>	<p><u>أجناسه</u> خمسة : أربعة منها أبدان والخامس روحه . فالأبدان هي : النار . والنور ، والريح والماء . وروحها : النسيم ، وهي تتحرك في هذه الأبدان</p>	الأجناس
<p>ميته ، شريرة ، نجسة ، دنسة . وقال بعضهم : كون الظلمة لم تزل على مثال هذا العالم : لها أرض وجو . فأرض</p>	<p>حية ، خيرة ، طاهرة ، زكية . وقال بعضهم : كون النور لم يزل على مثال هذا العالم : له أرض وجو . فأرض النور</p>	الصفات

الظلمة	النور
<p>الظلمة لم تزل كثيفة على غير صورة هذه الأرض ، بل هي أكثف وأصاب ورائحتها كريهة ، أنثن الروائح . وألوانها ألوان السواد .</p>	<p>لم تزل لطيفة على غير صورة هذه الأرض ، بل هي على صورة جرم الشمس . وشعاعها كشعاع الشمس . ورائحتها أطيب رائحة ، وألوانها ألوان قوس قزح</p>
* * *	
<p>وقال بعضهم : لاشيء إلا الجسم والأجسام على ثلاثة أنواع : أرض الظلمة . وجسم آخر أظلم منه وهو الجو . وجسم آخر أظلم منه وهو السموم .</p>	<p>وقال بعضهم : لاشيء إلا الجسم والأجسام على ثلاثة أنواع : أرض النور وهي خمسة . وهناك جسم آخر أظلم منه وهو الجو ، وهو نفس النور ، وجسم آخر وهو أظلم منه وهو النسيم ، وهو روح النور .</p>
* * *	
<p>قال : ولم تزل تولد الظلمة شياطين وأراكنة ، وغفاريت ، لا على سبيل المناكحة ، بل كما تتولد الحشرات من العفونات القدرية . قال : وملك ذلك العالم هو روحه ويجمع عالمه : الشر ، والذميمة ، والظلمة .</p>	<p>قال : ولم يزل يولد النور ملائكة وآلهة ، وأولياء ، لا على سبيل المناكحة ، بل كما تتولد الحكمة من الحكيم ، والمنطق الطيب من الناطق . قال : وملك ذلك العالم هو روحه ويجمع عالمه : الخير ، والحمد ، والنور .</p>

ثم اختلفت للمناوية في المزاج وسببه ، واخلاص وسببه . قال بعضهم : إن النور والظلام امتزجا بالخطب والاتفاق ، لبالقصد والاختيار . وقال أكثرهم : إن سبب المزاج أن أبدان الظلمة تشاغت عن روحها بعض التشاغل ، فنظرت الروح فرأت النور ، فبعثت الأبدان على مازجة النور ، فأجابتها لإسراعها إلى الشر ، فلما رأى ذلك ملك النور وجه إليها ملكا من ملائكته في خمسة أجناس من أجناسها الخمسة ، فاختلطت الخمسة النورية بالخمسة الظلامية ، فخالط الدخان النسيم ، وإنما الحياة والروح في هذا العالم من النسيم . والمهلك والآفات من الدخان ، وخالط الحريق النار ، والنور الظلمة ، والسموم الريح ، والضباب الماء . فمافي العالم من منفعة وخير وبركة ، فمن أجناس النور ، ومافي من مضرة وشر وفساد ، فمن أجناس الظلمة .

فلما رأى ملك النور هذا الامتزاج أمر ملكا من ملائكته فخلق هذا العالم على هذه الهيئة لتخلص أجناس النور من أجناس الظلمة وإنما سارت الشمس والقمر وسائر النجوم والكواكب لاستصفاء أجزاء النور من أجزاء الظلمة فالشمس تستصفي النور الذي امتزج بشياطين الحر ، والقمر يستصفي النور الذي امتزج بشياطين البرد . والنسيم الذي في الأرض لا يزال يرتفع لأن من شأنها الارتفاع إلى عالمها . وكذلك جميع أجزاء النور أبدا في الصعود والارتفاع . وأجزاء الظلمة أبدا في النزول والتسفل حتى تتخلص الأجزاء من الأجزاء ، ويبطل الامتزاج ، وتنحل التراكيب ، ويصل كل إلى كله وعالمه ، وذلك هو القيامة والمعاد

قال : ومما يعين في التخليص والتمييز ، ورفع أجزاء النور : التسييح ، والتقديس ، والكلام الطيب ، وأعمال البر ، فترتفع بذلك الأجزاء النورية في عمود الصبح إلى فلك القمر ، ولا يزال القمر يقبل ذلك من أول الشهر إلى نصفه فيمتلئ فيصير بدرا . ثم يؤدي إلى الشمس إلى آخر الشهر ، وتدفع الشمس إلى نور فوقها ، فيسرى ذلك في العالم إلى أن يصل إلى النور الأعلى الخالص . ولا يزال يفعل ذلك حتى لا يبقى من أجزاء النور شيء

في هذا العالم إلا قدر يسير منعقد ، لا تقدر الشمس والقمر على استصفائه ، فعند ذلك يرتفع الملك الذي يحمل الأرض ، ويدع الملك الذي يجذب السماوات ؛ فيسقط الأعلى على الأسفل . ثم توعد نار حتى يضطرم الأعلى والأسفل ، ولا تزال تضطرم حتى يتحلل ما فيها من النور ، وتكون مدة الاضطرام ألفاً وأربعمائة وثمانيا وستين سنة .

وذكر الحكيم ماني في باب الألف من الجلبة الأولى؛ وفي أول الشارقان : أن ملك عالم النور في كل أرضه لا يخلو منه شيء ، وأنه ظاهر باطن ، وأنه لانهاية له إلا من حيث تناهى أرضه إلى أرض عدوه . وقال أيضا : إن ملك عالم النور في سرية أرضه . وذكّر أن المزاج القديم هو امتزاج الحرارة ، والبرودة والرطوبة ، واليبوسة . والمزاج المحدث هو : الخير ، والشر .

وقد فرض ماني على أصحابه العشر في الأموال كلها ، والصلوات الأربع في اليوم ، والليلية . والدعاء إلى الحق ، وترك الكذب ، والقتل ، والسرقه ، والزنا والبخل ، والسحر ، وعبادة الأوثان ، وأن يأتي على ذي روح ما يكره أن يؤتى إليه بمثله .

واعتقاده في الشرائع والأنبياء : أن أول من بعث الله تعالى بالعلم والحكمة : آدم . أبو البشر . ثم بعث شيثا بعده ، ثم نوحا بعده ، ثم إبراهيم بعده عليهم الصلاة والسلام ، ثم بعث بالبلددة إلى أرض الهند ، وزردشت إلى أرض فارس ، والمسيح كلمة الله وروحه إلى أرض الروم والمغرب . وبولس بعد المسيح إليهم . ثم يأتي خاتم النبيين إلى أرض العرب .

• • •

وزعم أبو سعيد المانوي ؛ رئيس من رؤسائهم ، أن الذي مضى من المزاج إلى الوقت الذي هو فيه ، وهو سنة إحدى وسبعين ومائتين من الهجرة : أحد عشر ألفا وسبعمئة سنة ، وأن الذي بقي إلى وقت الخلاص : ثلاثمئة سنة .

وعلى مذهبه مدة المزاج اثنا عشر ألف سنة ، فيكون قد بقي من المدة خمسون سنة في زماننا هذا ، وهو إحدى وعشرون وخمسة هجرية .
فنحن في آخر المزاج وبدء الخلاص . فإلى الخلاص السكلى ، وانحلال التراكيب خمسون سنة !

٢ - المزدكية

أصحاب مزدك . ومزدك هو الذى ظهر فى أيام قباد والد أنوشروان ، ودعا قباد إلى مذهبه فأجابه . واطلع أنوشروان على خزيه وافترائه فطلبه فوجده فقتله .
حكى الوراق أن قول المزدكية كقول كثير من المانوية فى الكونين ، والأصلين .
إلا أن مزدك كان يقول : إن النور يفعل بالقصد والاختيار . والظلمة تفعل على الخبط والاتفاق . والنور عالم حساس ، والظلام جاهل أعمى . وأن المزاج كان على الاتفاق والخطب ، لا بالقصد والاختيار ، وكذلك الخلاص إنما يقع بالاتفاق دون الاختيار .
وكان مزدك ينهى الناس عن المخالفة والمباغضة والقتال . ولما كان أكثر ذلك إنما يقع بسبب النساء والأموال ، أحل النساء وأباح الأموال ، وجعل الناس شركة فيهما كاشتراكهم فى الماء والنار والكلاء ، وحكى عنه أنه أمر بقتل الأنفس ليخلصها من الشر ومزاج الظلمة .

ومذهبه فى الأصول والأركان أنها ثلاثة : الماء والأرض والنار . ولما اختلطت حدث عنها مدبر الخير ، ومدبر الشر ، فما كان من صفوها فهو مدبر الخير ، وما كان من كدرها فهو مدبر الشر .

وروى عنه : أن معبوده قاعد على كرسيه فى العالم الأعلى ، على هيئة قعود خسرو فى العالم الأسفل ، وبين يديه أربع قوى : قوة التمييز ، والفهم ، والحفظ ، والسرور ، كما بين يدي خسرو أربعة أشخاص : موبذ موبذان ، والهربد الأكبر ، والأصهب ، والرامشكر .

وتلك الأربع يدبرون أمر العالم بسبعة من ورائهم : سالار ، ويشكار ، وبالون ، وبراون ، وكازران ، ودستور ، وكوذك . وهذه السبعة تدور في اثني عشر روحانيين : خواننده ، ودهنده ، وستاننده ، ويزنده خورنده ، ودونده ، وخيزنده ، وكشنده ، وزنده ، وكننده ، وآبنده ، وشونده ، وباينده .

وكل إنسان اجتمعت له هذه القوى الأربع ، والسبع ، والاثنا عشر : صار ربانيا في العالم السفلى ، وارتفع عنه التكليف . قال : وإن خسرو العالم الأعلى إنما يدبر بالحروف التي مجموعها الاسم الأعظم . ومن تصور من تلك الحروف شيئاً انفتح له السر الأكبر . ومن حرم ذلك بقى في عمى الجهل والنسيان والبلادة ، والنم في مقابلة القوى الأربع الروحانية .

• • •

وهم فرق : الكوذية ، وأبو مسلمية ، والمাহانية ، والأسيدخامكية . والكوذية بنواحي الأهواز ، وفارس ، وشهرزور . والأخر بنواحي سفد سمرقند ، والشاش ، وإيلاق .

٣ - الديبصانية

أصحاب ديصان . أثبتوا أصلين : نورا ، وظلاما . فالنور يفعل الخير قصدا واختيارا . والظلام يفعل الشر طبعيا واضطرابا .

فما كان من خير ونفع ، وطيب ، وحسن ؛ فمن النور . وما كان من شر وضرر ، وبتن ، وقبح ؛ فمن الظلام . وزعموا أن النور : حى ، عالم ، قادر ، حساس ، دراك ، ومنه تكون الحركة والحياة . والظلام : ميت ، جاهل ، عاجز ، جماد ، موات ، لا فعل له ولا تمييز وزعموا أن الشر يقع منه طباعا وخرقا . وزعموا أن النور جنس واحد ، وكذلك الظلام جنس واحد ، وأن إدراك النور إدراك متفق ، فإن سمعه وبصره وسأر حواسه شيء واحد .

فسمعه هو بصره ، وبصره هو حواسه . وإنما قيل سميع بصير لاختلاف التركيب ؛
لأنهما في نفسيهما شيئان مختلفان . وزعموا أن اللون هو الطعم ، وهو الرائحة ، وهو الحسة ،
وإنما وجدوه لونا لأن الظلمة خالطته ضربا من المخالطة ، ووجده طعما لأنها خالطته بخلاف
ذلك الضرب ، وكذلك القول في لون الظلمة وطعمها ورائحتها ومحستها . وزعموا أن النور
بياض كله ، وأن الظلام سواد كله ، وزعموا أن النور لم يزل يلقى الظلمة بأسفل صفحة منه ،
وأن الظلمة لم تزل تلقاه بأعلى صفحة منها .

واختلفوا في المزاج والخلاص ، فزعم بعضهم أن النور داخل الظلمة ، والظلمة تلقاه
بخشونة وغلظ ، فتأذى بها ، وأحب أن يرققها ولبينها ، ثم يتخلص منها ، وليس ذلك
لاختلاف جنسهما ، ولكن كما أن المنشار جنسه حديد ، وصفحته لينة ، وأسنانه خشنة ؛
فاللبن في النور ، والخشونة في الظلمة ، وهما جنس واحد ، فتلطف النور بلبينه حتى يدخل
تلك الفرج ، فما أمكنه إلا بتلك الخشونة ، فلا يتصور الوصول إلى كمال وجود
إلا بلبن وخشونة .

وقال بعضهم : بل الظلام لما احتال حتى تشبث بالنور من أسفل صفحته ، فاجتهد
النور حتى يتخلص منه ويدفعه عن نفسه ، فاعتمد عليه فلجج فيه ، وذلك بمنزلة الإنسان
الذي يريد الخروج من وحل وقع فيه ، فيعتمد على رجله ليخرج فيزداد لجوجا فيه ، فاحتاج
النور إلى زمان ليعالج التخلص منه والتفرد بعالمه .

وقال بعضهم : إن النور إنما دخل أجزاء الظلام اختيارا ليصلحها ويستخرج منها
أجزاء صالحة لعالمه . فلما دخل تشبث به زمانا فصار يفعل الجور والقبيح اضطرارا لا اختيارا ،
ولو انفرد في عالمه ما كان يحصل منه إلا الخير المحض ، والحسن البحت . وفرق بين الفعل
الاضطرارى ، وبين الفعل الاختيارى .

٤ — المَرْفُيُونِيَّة

أصحاب مرقيون : أثبتوا أصليين قديمين متضادين : أحدهما : النور ، والثاني : الظلمة .
وأثبتوا أصلا ثالثا هو المعدل الجامع ، وهو سبب المزاج . فإن المتنافرين المتضادين لا يمتزجان
إلا بجامع . وقالوا : إن الجامع دون النور في المرتبة ، وفوق الظلمة ، وحصل من الاجتماع
والامتزاج هذا العالم .

ومنهم من يقول : الامتزاج إنما حصل بين الظلمة والمعدل ، إذ هو أقرب منها .
فامتزجت به لتطيب به ، وتلتذ بملاذده ، فبعث النور إلى العالم الممزج روحا مسيحية ،
وهو روح الله وابنه ، تخننا على المعدل الجامع السليم الواقع في شبكة الظلام الرجيم ،
حتى يخلصه من حبائل الشياطين ، فمن اتبعه فلم يلامس النساء ، ولم يقرب الزهومات
أفلت ونجا . ومن خالفه خسر وهلك .

قالوا : وإنما أثبتنا المعدل ، لأن النور الذي هو الله تعالى لا يجوز عليه مخالطة الشياطين ،
وأياها فإن الضدين يتنافران طبعاً ، ويتمانعان ذاتا ونفساً ، فكيف يجوز اجتماعهما
وامتزاجهما ؟ فلا بد من معدل يكون بمنزلة دون النور وفوق الظلام فيقع الامتزاج
منه ، وهذا على خلاف ما قالته المانوية ، وإن كان ديضان أقدم . وإنما أخذ ماني منه
مذهبه ، وخالفه في المعدل ، وهو أيضا خلاف ما قال زردشت ، فإنه يثبت التضاد بين
النور والظلمة ، ويثبت المعدل كالحاكم على الخصمين ، الجامع بين المتضادين : لا يجوز أن
يكون طبعه وجوهره من أحد الضدين ، وهو الله عز وجل الذي لا ضل له ولا ند .

وحكى محمد بن شبيب عن الديصانية أنهم زعموا أن المعدل هو الإنسان الحساس
الدراك ، إذ هو ليس بنور محض ، ولا ظلام محض ، وحكى عنهم : أنهم يرون المناكحة
وكل ما فيه منفعة لبدنه وروحه حراما . ويحترزون عن ذبح الحيوان لما فيه من الألم .

وحكى عن قوم من الثنوية أن النور والظلمة لم يزا حيين ، إلا أن النور حساس عالم ، والظلام جاهل أعمى ، والنور يتحرك حركة مستوية مستقيمة ، والظلام يتحرك حركة معرفية خرقاء معوجة . فبيناهما كذلك إذ هجم بعض هامات الظلام على حاشية من حواشى النور ، فأبتلع النور منه قطعة على الجهل لا على القصد والعلم ، وذلك كالطفل الذى لا يفصل بين الجرة والتمر ، وكان ذلك سبب المزاج . ثم إن النور الأعظم دبر فى الخلاص ، فبنى هذا العالم ليستخلص ما امتزج به من النور ، ولم يمكنه استخلاصه إلا بهذا التدبير .

٥ - الكينويّة والصياميّة والتناسُخيّة منهم

حكى جماعة من المتكلمين أن الكينوية زعموا أن الأصول ثلاثة : النار ، والأرض والماء . وإتما حدثت الموجودات من هذه الأصول دون الأصلين اللذين أثبتتهما الثنوية . قالوا : والنار بطبعها خيرة ، نورانية . والماء ضدها فى الطبع ، فما كان من خير فى هذا العالم فمن النار ، وما كان من شر فمن الماء ، والأرض متوسطة . وهؤلاء يتعصبون للنار شديدا من حيث إنها علوية ، نورانية ، لطيفة ، لا وجود إلا بها . ولا بقاء إلا بإمدادها ، والماء يخالفها فى الطبع فيخالفها فى الفعل ، والأرض متوسطة بينهما . فتركيب العالم من هذه الأصول .

والصيامية منهم أمسكوا عن طيبات الرزق ، وتجردوا لعبادة الله ، وتوجهوا فى عباداتهم إلى النيران تعظيما لها وأمسكوا أيضا عن النكاح والذبايح .

والتناسُخية منهم : قالوا بتناسُخ الأرواح فى الأجساد ، والانتقال من شخص إلى شخص . وما يلقي الإنسان من الراحة ، والتعب ، والدعة ، والنصب فمرتب على ما أسلفه من قبل ، وهو فى بدن آخر جزاء على ذلك . والإنسان أبدا فى أحد أمرين : إما فى فعل ، وإما فى جزاء ، وما هو فيه : فإما مكافأة على عمل قدمه . وإما عمل ينتظر

المكافأة عليه . والجنة والنار في هذه الأبدان ، وأعلى عليين . درجة النبوة ، وأسفل السافلين : دركة الحية . فلا وجود أعلى من درجة الرسالة ، ولا وجود أسفل من دركة الحية . ومنهم من يقول : الدرجة الأعلى درجة الملائكة ، والأسفل دركة الشياطين .

ويخالفون بهذا المذهب سائر الثنوية ، فإنهم يعنون بأيام الخلاص . رجوع أجزاء النور إلى عالمه الشريف الحميد ، وبقاء أجزاء الظلام في عالمه الخسيس الذميمة .

• • •

وأما بيوت النيران للمجوس :

فأول بيت بناه أفريدون : بيت نار بطوس ، وآخر بمدينة بخاري ، هو بردسون . واتخذهم بيتا بسجستان يدعى كركو . ولهم بيت نار آخر في نواحي بخاري ، يدعى قبادان ، وبيت نار يسمى كويسه ، بين فارس وأصبهان ، بناه كيخسرو . وآخر بقومس يسمى جرير . وبيت نار يسمى كسندر ؛ بناه سياوش في مشرق الصين ، وآخر بأرجان من فارس اتخذه أرجان جد كشتاسب ؛ وهذه البيوت كانت قبل زردشت .

ثم جدد زردشت بيت نلر بنيسابور ، وآخر بنسا . وأمر كشتاسب أن يطلب نارا كان يعظمها جم ، فوجدها بمدينة خوارزم فنقلها إلى دار بجرد ، وتسمى آذرخره ، والمجوس يعظمونها أكثر من غيرها ، وكيخسرو لما خرج إلى غزو أفراسياب عظمها وسجد لها . ويقال إن أنوشروان هو الذي نقلها إلى كاريان فتركوا بعضها ، وحلوا بعضها إلى نسا .

وفي بلاد الروم على أبواب قسطنطينية بيت نار اتخذها سابور بن أردشير ، فلم يزل كذلك إلى أيام المهدي ، وبيت نار بإستينيا ، على قرب مدينة السلام لبوران بنت كسرى .

وكذلك بالهند والصين بيوت نيران .

وأما اليونانيون فكان لهم ثلاثة أبيات ليست فيها نار ، وقد ذكرناها .
والجوس إنما يعظمون النار لمعان فيها ، منها أنها جوهر شريف علوى ، ومنها أنها
ما أحرقت الخليل إبراهيم عليه السلام ، ومنها ظنهم أن التعظيم لها ينجيهم في المعاد من
عذاب النار .

وبالجملة هي قبلة لهم ، ووسيلة وإشارة ، والله أعلم .

تم الجزء الأول ، ويليه الجزء الثانى

وأوله الباب الأول

أهل الأهواء والنحل

فهرس

الجزء الأول من كتاب الملل والنحل

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
الباب الأول : المسلمون	٤٠	مقدمة	٣
١ - الإسلام ، والإيمان ، والإحسان	٤٠	مقدمات الشهرستاني	١١
٢ - أهل الأصول	٤١	المقدمة الأولى : تقسيم أهل العالم	١٢
٣ - المعتزلة ، والجبرية ، والصفائية والمختلطة منهم	٤٣	جملة مرسله	
الفصل الأول : المعتزلة	٤٣	المقدمة الثانية : تعيين قانون لتعديد الفرق الإسلامية	١٤
ما اتفقوا فيه من الآراء	٤٤	المقدمة الثالثة : أول شبهة وقعت في الخليفة وانشعابها	١٦
١ - الواصلية	٤٦	المقدمة الرابعة : أول شبهة وقعت في الإسلام وانشعابها	٢١
٢ - الخذيلية	٤٩	المقدمة الخامسة : سبب ترتيب الكتاب على مناهج الحساب	٣٣
٣ - النظامية	٥٣	خاتمة المقدمات	٣٥
٤ - الخياطية ، والحدثية	٦٠	مذاهب أهل العالم من أرباب الديانات والملل ، وأهل الأهواء والنحل	٣٧
٥ - البشرية	٦٤	تمهيد : أرباب الديانات والملل من المسلمين ، وأهل الكتاب ومن له شبهة كتاب	٣٨
٦ - المعمرية	٦٥		
٧ - المردارية	٦٨		
٨ - الثمائية	٧٠		
٩ - الهشامية	٧٢		
١٠ - الجاحظية	٧٥		
١١ - الخياطية والكعبية	٧٦		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٣٤	٧ - الإباضية :	٧٨	١٢ - الجبائية ، والبشمية
١٣٥	(أ) الحفصية	٨٤	كلام المعتزلة من البغداديين
١٣٦	(ب) الحارثية	٨٥	الفصل الثاني : الجبرية
١٣٦	(ج) اليزيدية	٨٥	الجبرية
١٣٧	٨ - الصفرية الزيدية	٨٦	١ - الجهمية
١٣٧	رجال الخوارج	٨٨	٢ - النجارية
١٣٩	الفصل الخامس : المرجئة	٩٠	٣ - الضرارية
١٣٩	معنى الإرجاء ، وأصناف المرجئة	٩٢	الفصل الثالث : الصفاتية
١٤٠	١ - اليونسية	٩٢	إثبات الصفات ونفيها
١٤٠	٢ - العبيدية	٩٤	١ - الأشعرية
١٤١	٣ - القسانية	١٠٣	٢ - المشبهة
١٤٢	٤ - الثوبانية	١٠٨	٣ - السكرامية
١٤٤	٥ - التومنية	١١٤	الفصل الرابع : الخوارج
١٤٥	٦ - الصالحية	١١٤	الخوارج ، والمرجئة ، والوعيدية
١٤٦	رجال المرجئة	١١٤	أول الخوارج ، وكبار فرقهم
١٤٦	الفصل السادس : الشيعة	١١٥	١ - المحكمة الأولى
١٤٧	آراء الشيعة في الإمامة ، وفرقهم	١١٨	٢ - الأزارقة
١٤٧	١ - الكيسانية	١٢٢	٣ - النجدات العاذرية
١٤٧	(أ) المختارية	١٢٥	٤ - البهسية
١٥٠	(ب) الهاشمية	١٢٨	٥ - العجاردة
١٥٢	(ج) البيانية	١٣١	٦ - الثعالبة
١٥٣	(د) الرزامية	١٣٢	(أ) الأحنسية
١٥٤	٢ - الزيدية	١٣٢	(ب) المعبدية
١٥٧	(أ) التجارودية	١٣٢	(ج) الرشيدية
١٥٩	(ب) السليالية	١٣٢	(د) الشيبانية
١٦١	(ج) الصالحية والبقرية	١٣٣	(هـ) المسكرمية
١٦٢	رجال الزيدية	١٣٣	(و) المعلومية والمجهولية
١٦٢	٣ - الإمامية :	١٣٤	(ز) البدعية

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٠٥	٢ - حكم الاجتهاد والتقليد ، والمجتهد والمقلد	١٦٥	(١) الباقرية والجعفرية الواقفة
٢٠٦	٣ - أصناف المجتهدين : أصحاب الحديث ، وأصحاب الرأي	١٦٦	(ب) الناوسية
٢٠٨	الباب الثاني : أهل الكتاب ، ومن له شبهة كتاب	١٦٧	(ج) الأفطحية
٢٠٨	أهل الكتاب ، والأميون	١٦٧	(د) الشميطة
٢٠٩	اليهود ، والنصارى	١٦٧	(هـ) الإسماعيلية الواقفة
٢١٠	الفصل الأول : اليهود خاصة	١٦٨	(و) الموسوية ، والمفضلية
٢١١	آراء اليهود ومعتقداتهم ، وكتابهم وفرقهم	١٦٩	(ز) الاثنا عشرية
٢١٥	١ - العنانية	١٧٣	٤ - الغالية
٢١٥	٢ - العيسوية	١٧٤	(١) السبائية
٢١٦	٣ - المقاربة ، واليودعانية	١٧٤	(ب) الكاملية
٢١٨	٤ - السامرة	١٧٥	(ج) العلبائية
٢١٩	ما أجمع عليه اليهود	١٧٦	(د) المغيرية
٢٢٠	الفصل الثاني : النصارى	١٧٨	(هـ) المنصورية
٢٢٠	أمة المسيح ، وكيف اختلفت ؟	١٧٩	(و) الخطائية
٢٢٢	١ - المللكانية	١٨١	(ز) الكيالية
٢٢٤	٢ - النسطورية	١٨٤	(ح) الهشامية
٢٢٥	٣ - اليعقوبية	١٨٦	(ط) النعمانية
٢٢٦	ما أجمع عليه أصحاب التثليث ، وما اختلفوا فيه	١٨٨	(ك) النصيرية ، والإسحاقية
٢٢٩	الباب الثالث : من له شبهة كتاب	١٩٠	رجال الشيعة ومصنفو كتبهم
٢٢٩	(١) صحف إبراهيم عليه السلام	١٩١	٥ - الإسماعيلية
٢٣٠	(ب) المجوس ، وأصحاب الاثنتين والمانوية ، وسائر فرقهم	١٩٨	الفصل السابع : أهل الفروع المختلفون في الأحكام الشرعية والمسائل الاجتهادية
٢٣٣	الفصل الأول : المجوس	١٩٨	(١) أصول الاجتهاد وأركانه
		٢٠٠	(ب) شرائط الاجتهاد
		٢٠١	١ - أحكام المجتهدين في الأصول ، والفروع

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
المائوية - ١	٢٤٤	معتقدات المجوس الأصلية	٢٤٥
المزدكية - ٢	٢٤٩	الكيومرثية	٢٤٦
الديهانية - ٣	٢٥٠	الزروانية	٢٤٧
المرقونية - ٤	٢٥٢	الزردشتية - ٣	٢٤٨
الكيونوية ، والصيامية ، والتناسخية	٢٥٣	مقالة زردشت في المبادئ	٢٤٩
بيوت النيران للمجوس	٢٥٤	الفصل الثاني : الثنوية	٢٥٠
		أصحاب الاثنين الأزليين	٢٥١